وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة احمد بوقرة – بومرداس–
كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو–
قسم العلوم السياسية

متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية
– دراسة مقارنة لولاية بومرداس ومحافظة مرسيليا–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه **(ل م د)** في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة: بوعشرية فدوى

إشراف البروفيسور: درويش جمال

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د فوكة سفيان: أستاذ جامعة احمد بوقرة بومرداس ..... رئيسا

أ.د درويش جمال: أستاذ جامعة احمد بوقرة بومرداس ..... مشرفا

أ.د لعروسي رابح: أستاذ جامعة الجزائر 3 ..... مناقشا

أ.د طيلب أحمد: أستاذ جامعة خميس مليانة ..... مناقشا

د. سرير عبد الله أمينة: أ.محاضرة (أ) جامعة احمد بوقرة بومرداس ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى، وعلى كل نعمة منحها لي منها نعمة انجاز هذه الأطروحة، فالحمد لله المعين، ولأن شكر العبد من شكر الله ،و لقول **المصطفى** عليه الصلاة و السلام < **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** > فأول من يستحق الشكر هو أستاذي ومشرفي المحترم **البروفيسور <u>درويش جمال</u>** ، الذي أشرف عل انجاز هذا العمل بسعة صدر و طول نفس ، ولم يبخل علي بأفكاره النيرة و نصائحه القيمة و توجيهاته الهادفة ، ، فل يجد هنا أستاذي الكريم كامل عرفاني وتشكري الخالص.

كما أتقدم بشكري لكل من الأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذه الأطروحة وتقييم عملي لهم مني كامل الاحترام والتقدير.

إلى أستاذي الكريم علالي محد الذي كانت له لمسة في رسالتي

و لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية عموما وإلى أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية خصوصا.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد بمد أيديهم حين كنت أتعثر وأبحث ولو بكلمة طيبة أثلجت صدري في ساعات عصيبة.

فدوى

مقدمـــــــة

مقدمـــــــــــــة

تعد دراسة المجتمع المدني أحد أهم المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي التي تنطوي على أثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها الوطني والمحلي، وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبط بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة التنموية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية.

وبالتالي فإن موضوع المجتمع المدني اكتسب أهمية بالغة على الصعيد العربي، إذ اعتبر من المواضيع التي أضحى الجدل قائما حولها على أشده، وذلك من خلال ما أتاحته العولمة من فرصة الاطلاع على الأخر والتأثر به وهو ما أسهم في رفع مستويات الوعي والشعور بالمواطنة لدى الأفراد عموما. ومع توفر الوسائل التكنولوجية والمعرفية أدى ذلك إلى تغيير العديد من المفاهيم التقليدية حول الدولة والسلطة، الحرية والديمقراطية...وغيرها من المفاهيم التي روجت لها العولمة واستقطبتها الثقافات المحلية، مما رفع سقف المطالب الشعبية خصوصا في المجتمعات العربية وقد ألقي اللوم في كثير مما ألت إليه أوضاع هذه الاخيرة على ضعف المجتمع المدني وعدم فاعليته، وهذا الضعف في تلك المجتمعات التي سادت نظمها السياسية في مرحلة مابعد الاستقلال، ورثت نظما إدارية وقانونية خلفتها الإدارات الاستعمارية وانطوت حداثتها على عملية تفكيك المجتمع التقليدي من دون أن يعقب ذلك عملية بناء مجتمع حديث ومطور، وهذا الأمر تسبب في عدم تحقيق دولة القانون والمؤسسات في العالم العربي من ناحية وحالة دون بروز المجتمع المدني من ناحية أخرى خاصة في الجزائر، على عكس المجتمع المدني الذي ولد وتطور في البيئة الأوروبية والذي جاء نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية المعرفية، وهذه الثورات قد أسهمت في إحداث نقلة نوعية في مستوى الرؤى واليات التعامل مع شؤون الحياة السياسية والاجتماعية، ولذا برزت الضرورة لتفعيل دور هذه المنظمات، حيث أصبح من الواضح أن للمجتمع المدني الكثير من الإمكانيات والأدوار غير المستقلة(غير فاعلة) والتي يمكن من خلالها المساهمة وبشكل كبير في تطوير وتحريك عجلة التنمية بمختلف أشكالها، خاصة على المستوى المحلي.

فمنذ تسعينات القرن العشرين وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن

الدولة، لذا نجد اهتمام الجزائر بدا واضحا وجليا بهذا الدور الداعم والمساند لدور الدولة التنموي فكثيرا مايتم الربط بين المجتمع المدني وإقامة الحكم الراشد الذي طالما نادت به الجزائر من خلال مبادرة النيباد؛التي بدأت ظهورها منذ 1999 في القمة الإفريقية بالجزائر. إذ أن كل آليات الحكم الراشد تستند في قيامها ونجاحها إلى الدور الفعال للمجتمع المدني، وذلك من خلال تشجيع الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، مما اتضح جليا من خلال الإصلاحات السياسية والاجتماعية الذي لمسناه من خلال القوانين المتعاقبة التي تصب عقب كل إصلاحات.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة إلى البحث عن آليات تفعيل وتطوير مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية، من خلال الاستفادة من التجارب الرائدة والناجحة في هذا الخصوص ولذلك ارتأينا إلى دراسة مقارنة لنموذج ناجح من الدول الأوروبية–فرنسا– مع نموذج الجزائر.

أهمية الدراسة: تقتضي هذه الدراسة اهمية علمية وأخرى عملية وهي كالاتي:

الأهمية العلمية:

– محاولة تطوير مفهوم او إقتراب يربط المجتمع المدني الجزائري بالتنمية المحلية مع الإستفادة من التجربة الفرنسية من خلال ماوضعته من برمج واليات، بالإضافة إلى المساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة اليات تحقيق التنمية ودور المجتمع المدني في ذلك.

– تزايد الإهتمام بمثل هذه المواضيع التي اصبح يمثل فيها المجتمع المدني قطاع اساسيا له دور في صنع والمشاركة في السياسات التنموية خاصة في مايتعلق بدعم برامج التنمية المحلية، لذك يجب الاهتمام به من خلال البحث والتعمق في دراسته.

الأهمية العملية: تكتسي أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول الوصول إلى آليات لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، لكون التطور عملية مركبة من ممارسة السلطة في اتخاذ القرارات التي تلبي رغبات مطالب المجتمع، وفي قيام المواطنين بدورهم بالحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية وتكريسها.

أهداف الدراسة:

- دراسة واقع منظمات المجتمع المدني الجزائري وتسليط الضوء على إمكانياتها والكشف عن أدوارها الفعلية التي تقوم بها إزاء المجتمع ومدى مساهمتها في تجسيد وتحقيق التنمية.
- البحث في موضوع التنمية وعلاقتها بالبعد السياسي للرشادة الذي يكمن من ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الراشد بالجزائر خاصة ولاية بومرداس التي تعتبر محط دراستنا.
- التوصل إلى مجموعة من الآليات التي بدورها تفعل هذه المنظمات في تحقيق التنمية في الجزائر عامة وفي ولاية بومرداس خاصة من خلال النموذج الفرنسي خاصة الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في محافظة مارسيليا.

إشكالية الدراسة:

لقد تم إثارة أهمية ودور المجتمع المدني مع باقي مؤسسات الدولة في الوقت الحاضر خاصة في مجالات التنمية بصفة عامة و المحلية بصفة خاصة، لما لها من أهمية بالغة في حل العديد من المشاكل الإجتماعية والاقتصادية. فمشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية لا يقتصر فقط في حشدها للمناسبات الانتخابية بل يتعداها في رسم معالم وتوجهات تنموية لصالح المجتمع ككل، وهو ما أبرز مظاهر الرشادة في تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، لذلك تتمحور إشكالية هذه الدراسة إلى إبراز وإيجاد الكيفية لتفعيله في تحقيق التنمية المحلية من منظور الحوكمة، مع تسليط الضوء على نموذج ولاية بومرداس ومقارنتها مع محافظة مرسيليا. صياغة **الإشكالية** التالية :

ما هي اليات ومتطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وولاية بومرداس ؟ وماهي اسهامات المجتمع المدني في فرنسا ومحافظة مارسيليا لتجسيد التنمية المحلية؟

تتفرع من خلال الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات وهي كالأتي:

1- ماهو واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر ؟

2- ماهي أهم المؤشرات البرامج التنموية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في ولاية بومرداس؟

3- ماهو واقع مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي وماهي أهم أدواره في مجال تجسيد التنمية المحلية؟

4- ماهي أهم الاليات والمرشرات التنمية المحلية في محافظة مارسيليا؟

5- ماهي البرامج والمتطلبات التي يمكن ان تقوم بتطوير المجتمع المدني في مجال السياسات العامة التنموية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وجب طرح الفرضيات التالية:

- تجسيد التنمية المحلية المستدامة يمكن من فسح المجال أمام المجتمع المدني من قبل الدولة .
- ساهم المجتمع المدني الجزائري وفي ولاية بومرداس بفعالية في دعم التنمية المحلية وذلك من خلال المشاركات الميدانية الفاعلة ودعم البرامج التنموية عن طريق العمل التطوعي وعن طريق استفادته من التجارب الناجحة .
- يعاني المجتمع المدني في الجزائر وفي ولاية بومرداس بأنه لايملك الخبرة الكافية في مايخص عملية صنع وتنفيذ البرامج التنموية وغياب مشاركتهم الفعلية على المستوى المحلي.

منهجية الدراسة:

1- **الإطار المنهجي:** تقتضي دراسة هذا البحث بالاستعانة بالعديد من المناهج العلمية، نذكر منها مايلي:

- المنهج المقارن: وجب الاستعانة به بشكل أساسي في هذه الدراسة من أجل المقارنة التي سوف نجريها بين نموذجي الجزائر وفرنسا، وتبيان من خلاله المؤشرات والآليات التنموية التي نجحت فيها ، بالإضافة إلى المقارنة بين الأطر العامة والمؤشرات التي ميزت المجتمع المدني في فرنسا وساهمت هذه الجمعيات المحلية في تحقيق التنمية.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة ويعتمد كذلك في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث.
- **منهج دراسة الحالة:** من خلاله يتم تسليط الضوء على العلاقة التفاعلية بين التنمية والمجتمع المدني في الجزائر وفي ولاية بومرداس.

- **منهج المسح الإجتماعي:** في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على منهج المسح بالعينة الممثلة في الجمعيات المهنية والبيئية التي تعتبر جزءا أساسيا لايتجزء من مؤسسات المجتمع المدني لولاية بومرداس ومحافظة مارسيليا، وذلك بهدف قياس أثرها ودورها في التنمية المحلية وعلاقتها مع السلطات المحلية على مستوى النموذجين، ومعرفة أراء المجتمع المحلي حول هذا الدور ومدى اهتمامهم بالحياة الجمعوية وبالتنمية في مجتمعه المحلي

الاقترابات:

- الاقتراب القانوني: من خلال رصد جميع القوانين المنظمة والمتعلقة بالجمعيات في الجزائر.
- الاقتراب المؤسسي: لشرح التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع، كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة و المجتمع.
- الاقتراب الوظيفي: الذي يساعد في إبراز الأدوار الوظيفية لتنظيمات المجتمع المدني.
- إقتراب الديمقراطية التشاركية: يعتبر هذا الإقتراب من بين أهم المداخيل الحديثة لدراسة العلاقة التعاونية والفعلية التي تندمج فيها جل الفواعل الرسمية من سلطات محلية وفواعل غير رسمية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولقد إستعنا به من أجل دراسة العلاقة بين الفواعل السابقة من أجل تجسيد التنمية المحلية في الجزائر وفرنسا .

2- الإطار النظري:

تستعين هذه الدراسة بجملة من النظريات والنماذج النظرية من أجل تحليل أكثر عمقا لمختلف جوانب الموضوع، وتتمثل هذه المقاربات في:

- **نموذج صامويل هانتينغتون لمؤشرات البنية المؤسسية:** مع تزايد الاهتمام بالمنظمات الأهلية وتعاظم الدور المتوقع لها، برزت أهمية مفهوم بناء المؤسسة وقد أصبح هذا المفهوم موضوعا لكثير من أنشطة الهيئات الدولية التي تهدف إل دفع المنظمات الأهلية إلى أن تصبح قطاعا تنمويا فعالا، خاصة الدول النامية. وتعتبر درجة المؤسسية أحد المعايير تقدم وتخلف المؤسسات والتنظيمات المختلفة ومن ثم فعاليتها، وقد وضع صامويل هانتيغتون أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم عل مد التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي:
  - القدرة عل التكيف.

- الاستقلالية.
- التعقد.
- التجانس.

- **النظرية التنموية:** تعتبر هذه النظرية مدخلا نظريا في دراسة أي ظاهرة إنسانية علمية لأن استعماله في حقيقة الأمر يشكل أسلوبا لمعالجة تلك الظاهرة من جميع الجوانب معالجة علمية وعملية، وهذا ما ينطبق على إشكالية التنمية التي تعددت وتنوعت مداخلها النظرية تبعا لعوامل عدة، وهي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كما ونوعا، ومن خلال دراستنا فقد قمنا باسقاط هذه النظرية التي تعتبر مهمة وملائمة لإشكالية دراستنا.

– **مبرارات اختيار الموضوع:** قد جاء اختيار الباحثة لهذه الدراسة وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

❖ **المبررات الموضوعية:**

– السعي منا إلى تبيان الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات المجتمع المدني سواء على المستوى المحلي من خلال تجسيد التنمية المحلية .وعلى المستوى الوطني في المساهمة بصنع وتنفيذ السياسات العامة وايضا من أجل الدراسات التطبيقية القليلة المتخصصة في هذا النوع من البحوث.

– من منطلق البحث عن موضوع يمثل وجها عالميا ومحليا في ان واحد، أردنا السعي وتتبع التطور المتزايد لهذا الموضوع على المستوى الكمي والنوعي في الجزائر عامة وفي ولاية بومرداس خاصة بالاعتماد على النمودح المقارن للتوصل إلى نتائج أكثر دقة وتكون بذلك إضافة للموضوع على المستوى التطبيقي.

❖ **المبررات الذاتية:**

رغبة شخصية في تقديم معطى علمي وفي التعرف أكثر على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، بالاضافة إلى اهتمامي الخاص بالدراسة والبحث عن السبل التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية والأسباب التي تعيقها، ووجدت أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت في الوقت الراهن تلعب دور أساسي

لتحقيق التنمية وهذا ما لوحظ على المستوى الدولي ومدى اهتمامها بهذا الموضوع ، فأردت أن أعطي من خلال هذه الدراسة قيمة مضافة لبلدي الجزائر .

- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة نموذجين يمثلان قدر من التشابه وقدر من الإختلاف وهما النموذج الجزائري وبالتحديد ولاية بومرداس والنموذج الفرنسي وبالأخص محافظة مارسيليا، وحاولت من خلال ذلك طرح مقارنة حول الاسهامات والدور الذي قدمته ولعبته مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية للنموذج الأول والإستفادة من النموذج الثاني.
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الفترة الزمنية في هذه الدراسة ابتداءا من سنة 1989 مع التعددية الحزبية والظهور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني وتبني الجزائر اللامركزية الإدارية والاهتمام ببرامج التنمية المحلية، ومن ثم ركزت أكثر على السنوات الأخيرة خاصة في الدراسة الميدانية والتي كانت بداية مع سنة 2019 من أجل إعطاء اخر التطورات والمستجدات، ومن هنا فإن حدود دراستنا الزمنية كانت مابين سنة 1989 إلى سنة 2019.

- تحديد مصطلحات الدراسة:

هناك عدد من المفاهيم والمصطلحات التي اشتملت عليها الدراسة وبحاجة إلى تعريف لذلك تحديد تعاريف واضحة للمصطلحات التالية:

أولا: المجتمع المدني :

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوم أوروبي المولد والنشأة والعقيدة، حيث انتعش وازدهر في الفترة التي يطلق عليها عصر النهضة والتنوير في اوروبا؛ تلك الفترة التي استغرقت حوالي ثلاث قرون من بداية القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، ويعد منظروا العقد الاجتماعي رواد كلاسيكيين لتناول المفهوم في بداياته الحقيقية، عندما أكدوا على وجود الحالة الطبيعية التي عاشها الافراد قبيل انتقالهم إلى المجتمع المنظم أو الدولة بمفهومها الحديث والتي تأسست نتيجة للتعاقد الذي تم بينهم،فبدأت عملية تطور مفهوم المجتمع المدني وصعودها كما ذكرنا سابقا في البلدان الأوروبية من مرحلة العصور الوسطى

الإقطاعية إلى مرحلة الرأسمالية أو عصر النهضة [1]، وكانت لكل وجهته ونظرته الخاصة، ولكنها أساسا تصب في فكرة واحدة ومفادها ان هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة إجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وتجدر الإشارة أن هذه الاهتمامات قد ترتبت بشكل نظريي من الفكر الهيجلي إلى الفكر الغرامشي، وكان المجال بين المفكرين واسعا وخصبا لولادة محاولات عربية متميزة بقدر المكان، وإن كانت هذه المحاولات ليست ثرية بالشكل الذي يستحقه الموضوع لكنها تعمل دائما على تحقيق الجدية[2].

ويعرف" **ستيفن فيش" Steven Fish** المجتمع المدني في دراسة " عن التحول الرابع في روسيا بقوله" إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، انه يركز على الاستقلالية وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة".

ويرى "**ريمون هينيوش"Raymand A.Hinnedush** المجتمع المدني[3] "بأنه في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الاولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الإجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فانها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها".

أما **عبد الغفار شكر** فيعرف المجتمع المدني بأنه" مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدول....، أي بين مؤسسات القرابة(الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كاجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعية للمواطنيين أو لممارسة أنشطة

---

[1] غازي الصوراني: **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، (فلسطين: مركز الغد العربي، الطبعة الاولى، 2004)، ص 14.

[2] العيدي صونية: **المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية" جدلية المفهوم والممارسة"** ، مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جامعة بسكرة، 2008.

[3] خير الدين عبادي: **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011)، ص 10.

إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السلمية للتنوع والاختلاف"[1].

وفي الأخير نقول أن **المجتمع المدني** هو مجموع البنى الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي تتوفر فيها شروط معيارية هي:

- ❖ الاستقلالية: أي الاستقلالية المادية والادارية.
- ❖ الهدفية.
- ❖ الطوعية.

والتي يكون من خصائصها:

- ❖ القدرة على التكيف : الزماني والمكاني والوظيفي.
- ❖ الاستقلال والتعقيد: من حيث هيأتها التنظيمية وانتشارها الجغرافي الجماهيري.
- ❖ التجانس: احتواء الخلافات والصراعات سواء كانت عقائدية أو ايديولوجية أو غيرها بطريقة سلمية كدليل على التنمية والتطور.

ثانيا: التنمية المحلية.

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين والمتخصصين في كل من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كان هناك العديد من التعريفات وكل تعريف يركز على زاوية معينة حسب وجهة نظر واضحة، لكن إذا كان هؤلاء قد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فإن اهتمامهم بعملية التنمية لم يخرج عن إطار التفكير في قضاياهم : السكان والمجتمع، الاقتصاد والبيئة...

لم يذكر مصطلح التنمية المحلية في الأدبيات الإقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون في أبحاثهم ودراساتهم على النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام ، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على

[1] صالح ياسر : **المجتمع المدني والديمقراطية**، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، 2006، https://www.ao-academy.org ، ص 08.

المستوى المحلي[1] كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم وكان ظهوره تحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، كان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الإقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية "اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين"، كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طلبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القـرار–العاصمة– "سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا"[2]. فيرى الدكتور"**فاروق زكي**" في كتابه **تنمية المجتمع في الدول النامية**، بأن التنمية المحلية هي" تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما : مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية [3].

وقد عرفت أيضا التنمية المحلية بأنها :

– عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته.

---

[1]Jean Yves Gouttefet , **Stratégie de développement territorial ,**Ed économique , Paris,2003,P91.

[2]خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، إشراف سعدون مكبوس، 2010–2011)، ص 12.

[3] جمال زيدان :**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع** .(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2014).

– يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية[1]، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية أو مجموعة من الولايات وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا.

ثالثا: المجتمع المحلي.

يمثل مفهوم المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط، ويرجع تطور استعماله بالضرورة إلى ميادين العلوم الاجتماعية، وهما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وبذلك يمكن تعريفه على أنه عبارة عن نسق اجتماعي مكتف بذاته[2]ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة، وهو عبارة عن جماعة من الأفراد، وليس مجموعة من الأفكار المجردة، وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد. وهو مكتف وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد. وهو مكتف بذاته بمعنى أن له رصيدا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة، وإطالة وجوده إلى مالا نهاية، ومن خلال هذا يمكننا أن نعرف المجتمع المحلي كما يلي:

يعرف قاموس علم الاجتماع "**المجتمع المحلي**" على أنه: مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها وأمثلة المجتمع المحلي نجد المدينة والمدينة الصغيرة والقرية..."[3]، والملاحظ من هذا التعريف أنه يحاول إبراز العناصر الأساسية للمجتمع المحلية والتي هي مجموعة من الناس، ومنطقة جغرافية محددة، ومجموعة الأنشطة السياسية والاقتصادية التي يشتركون فيها، كما هذا التعريف على القيم والشعور بالانتماء، الذي يميز أفراد هذا المجتمع المحلي.

---

[1] نائل عبد الحافظ العواملة: **إدارة التنمية ، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية** ، (عمان: دار زهران للنشر، 2010)، ص 151.

[2] محمد الجوهري، **مدخل إلى علم الاجتماع**، (القاهرة: كلية الآداب، الطبعة1، 2007)، ص32.

[3] محمد خشمون، : **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، (رسالة لنيل الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 2010–2011)، ص 99.

ـ تعريف **روبرت ماكيفرRobert Makiver** : المجتمع المحلي هو وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة، وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء، بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة".

ـ تعريف **روبرت بارك Robert Park**: إن المجتمع المحلي في أوسع معني المفهوم يشير إلى دلالات وارتبطت مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم مابينها من اختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح...الخ، مجتمعات محلية في المقام الأول".

ـ تعريف **أموس هاولي Emousse Haweli**: إن التحديد المكاني للمجتمع باعتباره منطقة جغرافية أو مساحة مكانية يشغلها مجموعات من الأفراد وإنه من الملائم أن ننظر إلى المشاركة في في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجماعية، على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي ويعطي لسكانه طابع الوحدة، إن المجتمع المحلي أكثر من مجرد تنظيم لعلاقات التكافل بين الأفراد، وأن الحياة الجمعية تشتمل على قدر من التكامل السيكولوجي والأخلاقي إلى جانب التكامل المعيشي، وأن يتعين على الباحث أن ينظر إلى الجوانب السيكولوجية والأخلاقية على أنها مظاهر متكاملة، وليست مختلفة أو متميزة لحياة المجتمع المحلي، خاصة وأن الأنشطة المعيشية وما يرتبط بها من علاقات تكافلية تتداخل وترتبط بمجموعة من المشاعر والأحاسيس وأنساق القيم والمعايير الأخلاقية وغير ذلك من وجهات السلوك والتفاعل اليومي"[1]

.

ومن بين التعريفات التي وضعت "للمجتمع المحلي" فيمكن القول على أنه عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات يستهدف حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي.

أدبيات الدراسة:

- عبد اللاوي عبد السلام تطرق إلى **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**–رسالة ماجستير– قام بدراسة ميدانية لولاية المسيلة و برج بوعريريج[2]، تناول في هذه الدراسة للعلاقة التداخلية بين المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر وذلك من خلال النموذجين ، والذي ركز

[1] Pete Songan, **The impact of local communities, social and behavioral sciences**,2014 ,p60.

[2] عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة ورقلة 2012.

على تحديد أهم أوجه مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية ، وكذا آليات هذه المساهمة ونتائجها على المجتمع ، وفي دراستنا سوف نقوم بإضافة من خلال النموذج المقارن الذي سوف نقتدي به لما له من تجربة ناجحة فيما يخص مؤسسات المجتمع المدني والتنمية المحلية.

- شاوش إخوان جهيدة: **واقع المجتمع المدني في الجزائر**– أطروحة دكتوراه–[1] سعت من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع المجتمع المدني في الجزائر وفهم خصوصياته وملامحه، بدراسة ميدانية لولاية بسكرة، ومن خلال دراستنا هذه سوف نقوم بإضافة مجموعة من الأليات التي سوف تمكن من تفعيل دوره على مستوى السياسات العامة التنموية.
- دراسة أماني قنديل: التي تطرقت إلى **دور المجتمع المدني العربي في تطوير المجتمع** وأشارت بذلك لطرق خدمة المجتمع وذلك عبر تطوير المنظمات الأهلية العربية[2]، تطرقت من خلال هذا البحث على تبيان مفهوم الحكم الصالح وبرزت أركان المفهوم وكيف تحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى واقع عملي وممارسة فعلية في العالم العربي، وقد حاولنا إضافة على هذا إبراز مفهوم الديمقراطية التشاركية ودور مجموع الفاعلين في تجسيد التنمية المحلية.
- دراسة هشام عبد الكريم، حول **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989–1999[3]**، تطرق من خلالها إلى أهم إسهامات المجتمع المدني بنمو الحس الوطني وتحقيق التنميو والوعي السياسي، ولكن الاضافة التي سوف نقدمها فيما يخص هذا المفهوم هو إيجاد الكيفية والالية ليتحقق من خلاله النمية بكل ابعادها خاصة على المستوى المحلي.

– Etude de **Loïc Bourse** sur **le développement local dans un contexte de mondialisation, Une confrontation entre théories et pratique a partir de deux études de cas : Bamako (Mali) et Marseille**. Thés de doctorant, L'université Aix –Marseille–, Mention sociologie, France.

[1] شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر– دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**– اطروحة لنيل شهادة دكنوراه في العلوم في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة بسكرة، 2014–2015.

[2] أماني قنديل، **تطوير مؤسسات المجتمع المدني**، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2004.

[3] هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989–1999**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2006.

عالجت هذه الدراسة العلاقة التفاعلية للسلطات المحلية والتنمية المحلية في كل من فرنسا على مستوى محافظة مارسيليا و مالي مع بماكو، ومن خلال بحثنا هذا سوف نبحث في اليات التي يتحقق من خلالها التنمية المحلية والتي سوف يكون ركيزتها المجتمع المدني بدوره الفعال في تجسيد هذا المفهوم.

– **تقسيم الدراسة:** لدراسة هذا الموضوع إرتأيت تقسيمه إلى أربع فصول وتطرقت فيه إلى:

– الفصل الاول : تناولت فيه واقع المجتمع المدني بين الظهور والتطور من خلال التطرق إلى المفهومين المحورين في الموضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية.

– الفصل الثاني : تطرقت فيه إلى فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية بإجراء دراسة ميدانية على مستوى ولاية بومرداس.

– الفصل الثالث: عبارة أيضا عن دراسة ميدانية ومقارنة للدراسة السابقة، والتي حاولت من خلالها تبيان أهمية وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي في تحقيق التنمية المحلية والدور الذي تلعبه في صنع القرار المحلي، بإجراء دراسة على المستوى المحلي لمحافظة مارسيليا.

– اما الفصل الرابع: فكان عبارة عن نتيجة للدراسة المقارنة محاولة من خلاله الوصول إلى متطلبات واليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية مستعينة بالنموذج المقارن.

وفي الأخير نصل إلى خاتمة كانت عبارة عن خلاصة لكل ماتم التطرق إليه باختصار وطرح نتائج هذه الدراسة مع بعض الاقتراحات التي يمكن ان تفعل دور المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولاية بومرداس خاصة.

– **صعوبات الدراسة:**

تواجه عملية إعداد البحث العلمي عادة مجموعة من الصعوبات يحاول الباحث تجاوزها وبخصوص الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

– قلة المراجع خاصة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية خيث أغلب الدراسات تمحورت حول المجتمع المدني ودراسته في الجزائر وليس باليات أو متطلبات تفعيله على المستوى المحلي

- كذلك صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية والاحصاءات الدقيقة للموضوع وعدم تعاون الجهة محل الدراسة خاصة عند إجراء الدراسة الميدانية لولاية بومرداس.

- بالاضافة إلى الصعوبات التي واجهتني لإجراء الدراسة الميدانية على مستوى محافظة مارسيليا بسبب جائحة كورونا وعدم تلقي للمعلومات والاحصائيات الكافية لإجراء المقارنة.

الفصل الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر بين الظهور والتطور

توطئـــــــــة:

عرفت دول العالم الثالث تحولات كبيرة في مختلف المجالات، كان لها تأثير على واقع الدول والتي كانت تحت السيطرة الاستعمارية. فالجزائر لم تكن بعيدة كل البعد عن تلك المتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية ، ومع بداية موجة التحول الديمقراطي أواخر الثمانينات إهتم العديد من الباحثين والدارسين برصد وتحليل هذه الظاهرة من أسبابها والياتها وتقويم مخرجاتها، وبدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية مفهوم المجتمع المدني في الجزائر ، كمؤثر مهم في عملية التحول الديمقراطي وكآلية لتحقيق التنمية ببعديها الوطني والمحلي، لأنه يمثل محرك العملية التنموية في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية، فظهر فيها بتشعباته السوسيولوجية والفكرية، وقد تبنته القوى السياسية والاجتماعية بأطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية مع دستور 1989 .

وفي هذا السياق فإنه يتطلب الفهم السليم لأي ظاهرة بالبحث عن جذورها وامتداداتها في التجربة التاريخية للمجتمع محل الدراسة ومختلف العوامل المساهمة في تشكيلها وبلورتها، ولهذا وجب البحث عن ظاهرة المجتمع المدني الجزائري بمختلف أشكاله الحديثة والتقليدية في سياقها التاريخي والقانوني وتحليل دورها في المجال التنموي والظروف المحيطة بها والصعوبات التي تواجه سيرها.

المبحث الأول: الأطر القانونية والهيكلية للمجتمع المدني في الجزائر.

شهد المجتمع المدني الجزائري تطورات عديدة، وتباين واختلاف في وجهات النظر حوله فهناك من يتبنى الطرح القائل أن المجتمع المدني ظهر قبل 1989 وجانب اخر يطرح أن المجتمع المدني كان موجود خلال قترة الحكم العثماني وفترة الاستعمار الفرنسي، وراي اخر أيضا يقول أنه ظهر فعليا بعد دستور 1989 بشكل واضح، لذا فالفترات السابقة لم تكن إلا مجرد إرهاصات أو محاولات ، ومن خلال هذا المبحث سوف نركز على الرأي الاخر باعتبار أن المجتمع المدني الجزائري ظهر وبشكل واسع مع مرحلة التعددية الحزبية والاصلاحات التي جسدها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي مست جميع المجالات.

المطلب الأول: البناء القانوني ونشأة المجتمع المدني الجزائري

شهد المجتمع المدني الجزائري في الواقع تطورات عديدة ومختلفة في المعالجة والتطور قبل وبعد الاستقلال، وجاءت مجموعة من الدراسات التي اعتبرت مبادئ وأسس المجتمع المدني وأهدافه تنفي ظهور هذه المؤسسات قبل 1989، والتي تعي ظهوره فعليا كان بعد دستور 1989. وبالرغم من هذا إلى أن هناك اتجاه آخر يخالف ماسبق؛ فالمجتمع المدني الجزائري ظهر ماقبل الاستعمار الفرنسي أي خلال فترة الحكم العثماني في شكل تنظيمات أهلية وزوايا وغيرها من المؤسسات التي كانت تساهم في ترقية المجتمع وتحكم سيطرتها عليه في غياب عن التوجهات السياسية[1]. ففكرة المجتمع المدني كمفهوم وممارسة لاقت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين وفي الخطاب السياسي والندوات خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطية. ومن هذا سوف نتطرق في هذه النقطة إلى المجتمع المدني في سياقه التاريخي والتي قسمت إلى مرحلتين:

- ✓ **أولا: مرحلة الأحادية الحزبية من 1962 إلى 1989**:

اتسمت هذه المرحلة بعملية سيطرة الدولة واحتكارها للمجتمع ولمختلف الهياكل والمؤسسات وفضاءات التنشئة الاجتماعية وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني ينفي ويبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشأ خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الإقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبـع، حيث أنها

[1] باري عبد اللطيف: **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص 101.

أقصت كل مبادرة أو منافسة في المجتمع[1]، فتميزت هذه المرحلة بمجموعة نصوص تشريعية وقانونية أرست البرامج الاشتراكية للدولة أهمها برنامج طرابلس في 1962[2]، الذي شكل النص المرجعي الأول للثورة الاشتراكية، فلم يولي اهتماما للنشاط المدني وركز على التنمية الاقتصادية،إلا أنه أشار إلى التنظيمات الجماهيرية كمسؤول ومساهم في التنمية، بالاضافة إلى هذا النص نجد أيضا ميثاق الجزائر في 1964 الذي كرر ماتطرق إليه سابقه من اهمال المجتمع المدني وجعله مكملا للنظام السياسي[3]، لكن ذلك لم يمنع بعض الجمعات من النشاط الاجتماعي والسياسي سواء بشكل سري أو من خلال التغلغل داخل الحزب، ويمكن التمييز بيـن ثلاث مجمـوعات والمتمثلة في: المجمـوعة الوظيفية مجموعة المصالح والاخرى الثقافية[4]، بالاضافة إلى الحركة الاسلامية التي شكلت آنذاك فارقا في نهاية الثمانينات.ولتدليل مسار المجتمع المدني في هذه الفترة مابين 1962 إلى1989 نتبع مسار الحركة الجمعوية في هذه المرحلة، فبموجب القانون رقم 62–157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 واصلت السلطات العمل بالقانون الفرنسي باستثناء المواد التي تمس بالسيادة الوطنية، ومن بينها قانون الجمعيات 1901 الذي منح الحق للأفراد بالمجتمع في تشكيل الجمعية هذا القانون كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات وتم استغلاله بشكل فعال لهدفين أساسيين وهما:

– العمل على انشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف معينة.

– اكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات.

ولقد لعب هذا القانون دورا مهما حيث ساهم في توسيع وتعميق الحركة الوطنية، ومن بين هذه الجمعيات نجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الكشافة الاسلامية الجزائرية، وجمعيات محلية عديدة

---

[1] عبد اللاوي عبد السلام: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012)، ص 32.

[2] عبد العالي دبلة: **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 78.

[3] غنية ابرير: **دور المجتمع المدني في صياغة السايسات البيئية –دراسة حالة الجزائر**–(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة)، ص 98.

[4] محمد بوضياف: **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**،(الجزائر"سطيف": دار المجدد للنشر والتوزيع، ب.ط، 2010)، ص 19.

تركزت بشكل خاص في عدد من المدن الكبرى[1]، ففي هذه المرحلة انعكس تهميش الفواعل الغير الرسمية والتي من بينها مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة المختلفة في الجزائر[2]، فمثلا أدت السياسات والاحتياجات الاقتصادية إلى الاعتماد على العديد من التكنوقراطيين بهدف الاشراف على تطبيق المشروع التنموي الطموح الذي تبنته النخبة الحاكمة، إلا أن المصالح النخبوية للفئات التكنوقراطية المتحالفة مع البيروقراطية أفضت إلى قلب موازين الاختيارات التنموية فعوض أن يتم بناء دولة حديثة تم تحقيق مايسمى برأسمالية الدولة، وبالتالي افراغ المشروع التنموي عن محتواه الحقيقي الذي يخدم المجتمع ككل لصالح النخبة الحاكمة التي أصبحت تتحكم في الريع النفطي. وبعد العمل بالقانون الفرنسي جاء الأمر 79/71 الصادر عام 1971 الذي وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني من حيث التأسيس والتنظيم إلى درجة الرجوع عن تأسيسها وإلى دخولها تحت تنظيمات الحزب، بحيث نص على ضرورة موافقة السلطات المسبقة واعتمادها قبل نشاط الجمعية بكل ما تحويه من اجراءات بيروقراطية، وبعد ذلك ومع حلول الثمانينات وماشهدته الجزائر من تطورات أبدت السلطة تسهيلات من خلال قانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 الذي سهل في اعتماد الجمعيات مع وجود بعض الاستثناءات[3]. ومن خلال هذا فإن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المنتهج في تلك المرحلة كان يقوم على التسيير المركزي الذي أدى إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاس الحركة الجمعوية طيلة هذه الفترة.

- ✓ **ثانيا: مرحلة التعددية الحزبية:** شهدت المرحلة الثانية لتنظيم الدولة تغيرات كثيرة ومليئة بالتطورات مقارنة بماسبق، من خلال الإصلاحات الواسعة التي انطلقت بإسم التعددية السياسية فاعتمدت الدراسات الخاصة لمنظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة على مجموعة متغيرات أساسية تحدد معالم هذه الحقبة الزمنية وتحدد تطور المجتمع المدني مبينة وضعه القانوني ومكانته المجتمعية وهي مجموعة

---

[1] لدرم أحمد: **منظمات المجتمع المدني الجزائر ودورها في التنمية** ، جامعة الشلف، مقال على الموقع الالكتروني التالي: http://www.univ-chlef.dz ، ص 03.

[2] صالح زياني، حجيج أمل: **اشكالية تفعيل المنظمات غير الرسمية في صناعة السياسات العامة في الجزائر**،(مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد03، جوان 2010)، ص 07.

*عاشت الجزائر قبل أحداث **05أكتوبر 1988** ظروف صعبة ناتجة عن أزمات متعددة الجزائب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع منها على المستوى السياسي بحيث برزت أزمة مراكز قوى في النظام بين التيار الاصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات الاقتصادية لبلاد، اما الجانب الاجتماعي تمثل في الفقر والبطالة وبتدني القدرة الشرائية للمواطنين بالاضافة إلى الفساد وتبديد الأموال العامة.

[3] غنية ابرير: **مرجع سابق الذكر**، ص 99.

من النصوص المتمثلة في دستور 1989، قانون 31/90 الخاص بالجمعيات ودستور 1996[1] وقانون 06/12.

1- <u>المجتمع المدني من خلال دستور 23 فبراير 1989</u>:

بعد ظهور بوادر النظام الديمقراطي وحقوق الانسان من خلال دخول الجزائر في مرحلة التعددية السياسية ومن خلال التغيرات التي طرأت على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتخلي الدولة عن نظام التخطيط المركزي ونظام الحزب الواحد*، برزت معالم التغيير في وظيفة المجتمع المدني خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988. وقد ساهمت هذه التغيرات السياسية والقانونية بصورة فعالة بارساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدراة شؤون الدولة من خلال دستور 1989[2] الذي اعتبر ممهد لميلاد المجتمع المدني في الجزائر، حيث اضطرت الدولة إلى التخلي عن بعض وظائفها الإجتماعية واسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها[3]، فشكلت المادة 39 من دستور 1989[4] قاعدة عامة في إقرار حقوق المواطن في الإجتماع مع من يريد من الأفراد وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة، حيث نصت على أن حرية انشاء الجمعيات مضمون للمواطن وفي هذه المرحلة برزت مؤسسات المجمتع المدني مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع جراء أحداث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات ومؤسسات مختلفة بمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وتشريعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، ومن المبادئ التي أقرها دستور 1989 " مبدأ التجمع" لاضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في ظل احترام السلامة والوحدة الوطنية ، وتم انشاء عدد كبير من الجمعيات والنقابات في وقت قياسي لم يعرفه المجتمع المدني الجزائري سلفا، علما أن الجزائر عرفت محاولات لتغيير الإطار القانوني لسير الجمعيات في بداية النصف الثاني من الثمانينات-1987- لتسهيل عملية تكوين الجمعيات لكنها بقيت دون نتائج كبيرة على الساحة

---

[1] باري عبد اللطيف: **مرجع سابق الذكر**، ص 104.

[2] منى هرموش: **<u>دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة</u>**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 101.

[3] أوشن سمية : **<u>دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-</u>**(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 111.

[4] الجمهورية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1989**، الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989.

التنظيمية نظرا للمقاومة التي وجدتها داخل النظام السياسي نفسه والملابسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح السياسي[1] ومع صدور دستور1989 عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية خاصة نفسا جديدا جسد ذلك في الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني تم تأسيس حوالي 678 جمعية في الفترة مابين 1989 و1996 وهذا مايبينه الجدول الموالي[2]:

عدد الجمعيات في الجزائر مابين سنة 1989إلى 1996

السنة	عدد الجمعيات
1989	81 جمعية
1990	151 جمعية
1991	135 جمعية
1992	92 جمعية
1993	63 جمعية
1994	70 جمعية
1995	74 جمعية
1996	12 جمعية

المصدر: بلقاسم سلاطنية،سامية حمدي واخرون: **دراسات في المجتمع المدني**،(الجزائر: درا الجزائرية للنشر، ط 2017،1) ، ص 101.

ولكن ما نلاحظه من خلال هذا الجدول أنه وبالرغم من هذا التطور الحاصل في مجال تأسيس الجمعيات إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى 1990–1992 ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي، وحل حزب جبهة الإنقاذ كقوة سياسية تجمع تحت لوائها قوى اجتماعية كبيرة وعدد كبير من الجمعيات المختلفة (حزبية وانسانية،إجتماعية ودينية وحتى نقابية،) التي كانت تنشط بكثرة في الفترة

[1] حدة بولافة: **واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق ، جامعة باتنة،2010)، ص 24.

[2] بلقاسم سلاطنية،سامية حمدي واخرون: **دراسات في المجتمع المدني**،(الجزائر: درا الجزائرية للنشر، ط 2017،1) ، ص 101.

مابين 1990–1992[1]، ضف إلى ذلك حالة اللاستقرار السياسي والأمني التي عرفتها البلاد منذ 1992 تعد عاملا مهما في تراجع مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى العوامل البيروقراطية التي من شأنها أن تضعف روح المبادرة نحو تأسيس الجمعيات.

2– المجتمع المدني في ظل قانون 31/90:

مثّل قانون 90/31[2] الخطوة الفعلية الأولى بعد دستور 1989، حيث اختص بالجمعيات وتشكيلها وتنظيمها وتشجيع الحركة الجمعوية على النشاط أكثر. وتناول هذا القانون الجمعيات بالتفصيل بداية بتأسيسها حتى أهدافها وحلها[3]، وكذلك تشديد الرقابة والعقوبات في ذلك، وبهذا قد وسع فرصة التأسيس في مختلف المجالات وقنن في مادته 26 إمكانية منح الدعم المالي الذي أدى إلى إقبال كبير على تأسيسها في مختلف الأنواع الحقوقية والخيرية والمهنية والدينية ...الخ ، حتى وصل العدد في احصائيات سنة 2002 إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية وهي الحصيلة الأعلى في الوطن العربي، إذ يأتي بعدها المغرب بـ30.000 جمعية ومصر بـ 16000[4]، حيث قدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989 وركز على استقلالية العمل الجمعوي عن العمل السياسي، إذ تنص المادة 11 [5]على ضرورة تمييز الجمعية بهدفها وتسميتها وعملها عن أي جمعية ذات طابع سياسي ولا يمكن أن تكون لها أي علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية إلى جانب استقلاليتها المالية عن الجمعية ذات الطابع السياسي[6]، ويحدد القانون 31/90 في مادته 26 أن موارد الجمعية تتمثل في:

- اشتراكات أعضائها.
- الهبات والوصايا.
- الاعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

---

[1] بلقاسم سلاطنية،سامية حمدي واخرون ، مرجع سابق الذكر، ص 103.

[2] أنظر قانون 90–31 **المتعلق بتأسيس الجمعيات**، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية ، العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

[3] عبد الرزاق مقري: **التحول الديمقراطي في الجزائر – رؤية نقدية**، على الموقع الالكتروني التالي: http://boulemkahel.yolasite.com ص 35.

[4] داود ابراهيم: **المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث)، ص 48.

[6] حدة بولافة: **مرجع سابق الذكر**، ص 90.

- العائدات المرتبطة بأنشطتها[1].

3- المجتمع المدني في ظل دستور 1996:

لاتختلف الوثيقة الدستورية الرابعة في الجزائر عن دستور 1989 كثيرا،إذ واصل مراقبة الدولة على تنظيمات المجتمع المدني[2] لكن التعديل الواضح الذي قرره هو التعددية الحزبية، فنصت المادة 43 منه على أن" حق انشاء الجمعيات مضمون..."، تشجع الدولة لإزدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات"[3]، أي بقاء القيود القانونية أو اختصاص التنظيم في يد الإدارة ، حيث واصل هذا الدستور علاقته الضيقة فيما يخص المجتمع المدني كفاعل أساسي للعملية الديمقراطية، فكان المجتمع المدني في هذه المرحلة يعاني من عراقيل ومشاكل أدت إلى عد فعاليته ومن بينها نذكر:

- العراقيل البيروقراطية التي تعيق التنظيمات في مرحلة النشوء.
- شح الموارد المالية وغياب الوعي التطوعي وبقدرات العمل الجمعوي.
- تمركز أغلبية التنظيمات في المدن الكبرى دون المدن الصغيرة[4].
- الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري والتي تفتقد إلى روح النقاش والحوار والتي ساهم في عدم فاعلية النشاط المدني ونلاحظ هنا أن دستور 1996 من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني، لكن بقيت إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكيل مجتمع مدني مستقل.

4- المجتمع المدني في ظل قانون 06/12:

---

[1] أنظر المادة 26 من قانون **90-31 المتعلق بالجمعيات**، مرجع سابق الذكر.

[2] باري عبد اللطيف: **مرجع سابق الذكر**، ص 106.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الصادر بمرسوم رئاسي 438/96، العدد 76، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996.

[4] غنية ابرير، **مرجع سابق الذكر**، ص 101.

بالاضافة إلى ماسبق يعد قانون 06/12[1] من أهم القوانين التي جاءت بها الاصلاحات السياسية في الجزائر والذي صدر مع أحداث الربيع العربي، وكان بالغ الأثر على الحياة الجمعوية في الجزائر سواء من حيث التأسيس أو النشاط أو الرقابة المفروضة من قبل الدولة، حيث سعى المشرع بذلك إلى أحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض وبنود الاتفاقيات والصكوك الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي والتي وقعت عليها الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير والمتعارف عليه أن بنود الاتفاقيات الدولية تعتبر أسمى من القوانين الداخلية. من خلال هذا كان من المنتظر أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا وتعزيزا لدور حركات المجتمع المدني في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، كون هذه المؤسسات هي الشريك الفعال للنهوض بالعملية التنموية على المستويات الوطنية والمحلية، وهذا دليل على أن المشرع لايزال ينظر إلى هذه المؤسسات بعين الريبة لا أساس الشريك[2]. كما أن هذا القانون ينادي تارة باستقلالية الجمعيات عن مختلف الفواعل الاجتماعية بما فيها الدولة هذا من جهة ومن جهة ثانية وبالعودة إلى أحكام المادة 29 منه نجده ينص" على المساعدات التي تقدم من قبل الدولة والولاية والبلدية"، والتي تعد من أهم الموارد المالية للجمعيات، والذي يسعى من خلاله المشرع إلى تطوير الحركة الجمعوية، بالاضافة إلى خضوع أنشطة الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة وهذا مايمس من استقلالية المجتمع المدني عن الدولة وهذا ما أدى إلى تراجع دورها على جميع المستويات بالرغم من كثرة عددها[3].

المطلب الثاني: مكونات المجتمع المدني الجزائري

تتنوع مؤسسات المجتمع المدني في التجربة الجزائرية وتختلف باختلاف نشاطها وأهدافها من خلال تكوينها من معظم طبقات المجتمع الوطنية منها والمحلية"النسوية ،المهنية،الطلابية الزوايا،الاعلام...الخ" وهناك العديد من تصنيفات المجتمع المدني لاتنفي الأحزاب السياسية كونها جزء لايتجزء منه. فحسب آراء المؤيدين في هذا الخصوص؛ أن العمل السياسي والمدني لايمكن فصلهما وحسبهم أن الأحزاب السياسية تمارس ضابطا قويا على السلطة وتضم فئات من المواطنين وتضطلع بوظائف وأدوار هامة مع اختلافها

---

[1] قانون 06/12 **المتعلق بالجمعيات**، المؤرخ في 12 يناير2012، الجريدة الرسمية 15 يناير 2012، العدد02.

[2] بن ناصر بوطيب: **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر–قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي 2014، ص 263.

[3] ناصر بوطيب: **مرجع سابق الذكر**، ص 264.

حسب الأنظمة السياسية، كما يتبنى باحثين رأي اخر والذي نؤيده حسب ما نلاحظه في الجزائر ومع واقعنا، أن الأحزاب السياسية لا تصنف ضمن مؤسسات المجتمع المدني طالما تبنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة، ولكن هذا لا يعني أنها لاتساعد ولا تساهم في صالح النشاط المدني بجانبه ومن هذا المنطلق سوف نركز في بحثنا هذا على مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والمحلية والتي لها دورا تنمويا في المجتمع بعيدا عن الأحزاب السياسية.

– **التنظيمات الوطنية:** وهي الجمعيات التي يتفق أعضاؤها المؤسسون خلال الجمعية العامة التأسيسية على أن تكون جمعيتهم ذات صبغة وطنية، ويعتبر هذا النوع الأكثر أهمية في أنواع الجمعيات لأنها تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني[1]، وبصدور دستور 1989 و قانون 90/31 والذي يليه قانون 06/12 ، وسع من تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات الخيرية والدينية، المهنية والقطاعية والحقوقية...الخ. فحسب رأي "**عمر دراس** في مقاله **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلات الجارية في الجزائر**" أن هذا الكم الهائل من الجمعيات راجع إلى سببين رئيسين:

– **الأول سياسي:** والذي يعبر عن الكم الهائل والقوي للتحرر الإجتماعي، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الإجتماعي مما أنتج ردود أفعال كثيرا ما تكون معادية لكل مايصدر من الدولة، وانعدام ثقة المجتمع فيها، خاصة الفئات الوسطى حديثة العهد والتي تأثرت كثيرا نتيجة الأزمات متعددة الأبعاد، وكذا بالعجز الواسع للفضاءات الديمقراطية،هذا من جهة والتحولات الهامة التي طرأت على المستوى الدولي بعد انهيار المعسكر الإشتراكي العالمي(فشل التجربة الاشتراكية والحزب الواحد) من جهة ثانية.

– **الثاني اقتصادي:** والذي تزامن مع أزمة الدولة السخية والتي ترجمت بالتراجع الفجائي للدولة في تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية والإجتماعية، حتى تصحح الاختلالات الرئيسية الهيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قصد إتباع وتطبيق سياسة التصحيح الهيكلي كمخرج من الأزمة التي لم تظهر مؤشرات تراجعها بعد[2]، والذي أدى هذا إلى إقبال كبير على تأسيسها حتى وصل العدد في إحصائيات سنة 2002 إلى 66231 جمعية، منها 890 جمعية وطنية وهي الحصيلة الأعلى في الوطن العربي إذ يأتي

[1] فاضلي سيد علي : **نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2009/2008) ، ص 20.

[2] عمر دراس: **الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلات الجارية في الجزائر**،(مجلة انسانيات ، العدد 28، أفريل –جوان 2005)، ص 26.

بعدها المغرب بـــ30000 جمعية ومصر بـ16000 [1]، وفي هذا الإطار فإن أول جمعية تأسست في الجزائر خارج ماعرف بالمنظمات الجماهيرية، هي" الجمعية الوطنية ضد التعذيب والإختفاء" وتأسست على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988 لتليها مجموعة من الروابط والجمعيات المهنية والثقافية التي سوف نتناولها لاحقا[2]، أما اخر احصائيات لوزراة الداخلية هي كالتالي:

نوع وتصنيف الجمعيات الوطنية في الجزائر:

الصنف	العدد
مهنية	4618
دينية	15974
رياضية وتربية البدنية	18032
فنون وثقافة	13134
أولياء التلاميذ	16631
علوم وتكنولوجيا	1052
جمعيات الأحياء	23371
بيئة	2505
معاقين	1746
مستهلكين	142
شبيبة وطفولة	3634
سياحة وترفية	142
متقاعدين ومسنين	3634
جمعيات نسوية	1086
تضامن وأعمال خيرية	4304
انقاذ	339

[1] عبد الرزاق مقري: **مرجع سابق الذكر** ، ص 35.

[2] محمد بوضياف : **مرجع سابق الذكر**، ،ص82.

صحة وطب	945
تلاميذ قدامى وأطبة	132
عدد الجمعيات المطابقة	48957
عدد الجمعيات غير مطابقة	59983
المـــجـــــموع	108940

المصدر: احصائيات حول الجمعيات،المنشور في 28 مارس 2016،على الموقع الالكتروني لوزراة الداخلية والجماعات المحلية.https://interieur.gov.dz

تعتبر هذه الأرقام من خلال الجدول السابق مؤشرات ايجابية على حركية ونشاط المجتمع في اتجاه مشاركة المواطن في المسار الديمقراطي والتنموي للبلاد ، ومن خلال هذا سوف نحاول تسليط الضوء على أهم هذه التنظيمات "الوطنية":

1- الجمعيات الثقافية: تاريخيا ارتبط ظهور وتمأسس الجمعيات الثقافية في الجزائر بالحركات الاصلاحية، التحررية التي عرفتها الجزائر في الفترة الاستعمارية[1]، حيث ظهرت الجمعيات الثقافية الفنية كاستجابة للظرف الذي عايشته الجزائر وماتم إفرازه من ظواهر أخلت بالبنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، فقد كان كرد فعل على السياسة الإستعمارية الفرنسية التي من أهم مؤشراتها التجهيل، التجهيز، وتحطيم مختلف البنى السوسيواقتصادية والثقافية.أما بعد الاستقلال جعلت الجمعيات الثقافية مؤسسات تابعة للنظام السياسي تؤدي وظائف ثقافية إيديولوجية لا تتعارض مع طبيعة السياسة المنتهجة انذاك، أما عقب أحداث أكتوبر 1988 فكان التغيير المفاجئ الذي انتهجته الدولة الجزائرية والذي كان ضمن افرازاته ظهور المطالب الثقافية والهوياتية التي تبنتها جماعات معينة ، هذه المطالب تأسست رسميا من خلال ظهور التعددية الجمعوية ، حيث تشكلت الجمعيات الثقافية والفنية وارتبطت بالحركة والحراك السوسيوثقافي على مستوى الجماهير ومختلف تعبيراته المادية الرمزية، ومن أمثلتها نجد الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية والحركة العربية الجزائرية وأيضا الحركة الثقافية البربرية[2] من أجل إعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية

[1] حسينة بوعدة : **الجمعيات الثقافية في الجزائر – مقاربة ميدانية سوسيونقدية–** ، (الجزائر : دار الهومة)، ص ص 315/314.

[2] أوشن سمية : **مرجع سابق الذكر**، ص 118.

والهوية البربرية للشعب الجزائري، وهو ما فازت به بعد الاضطرابات التي جرت في منطقة القبائل عام2001 وبعد استجابة رئيس الجمهورية لهذا المطلب.[1]

2- الجمعيات النسوية: احتلت المرأة العربية عامة والجزائرية خاصة مكانة هامة في المجتمع نظرا لرهاناتها السياسية والايديولوجية والاقتصادية، فجاءت القوانين والتشريعات تنص على إعطاء المرأة كامل حقوقها[2] واحتلت العديد من المواقع السياسية والاجتماعية " وزيرات، برلمانيات، قائدات أحزاب..الخ"[3] ومثال ذلك الإصلاحات التي اقترحتها الدولة على الأحزاب لمنح المرأة نسبة الثلث من القوائم الأنتخابية ومن هنا برز دور المرأة ببنائها لمؤسسات المجتمع المدني الذي نادت من خلاله على ضمان حقوقها بكل موضوعية. ويرى البعض أن مااكتسبته المرأة الجزائرية إنما يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أما الجهات المهتمة بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة، رأت أن التنظيمات النسوية عجزت عن تأطير المرأة الجزائرية الذي نادرا مانجد حركة نسوية تناضل بشيء من الخصوصية، ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا عن التحول الإجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989 وقد يرجع هذا العجز إلى اقتصار هذه التنظيمات على النشاط الجمعوي المتمركز في المدن الكبرى[4] حيث نجد أن التنظيمات النسوية تضم أكثر من 700 جمعية وتصنف إلى :

- الجمعيات الخيرية النسائية التي تقوم بالعمل التطوعي وهي الأكثر انتشارا.

- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية الخرة، كالجنة المرأة في نقابة الأطباء، المحامين ولجنة المرأة في الراية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان...الخ[5].

---

[1] محمد بوضياف: **مرجع سابق الذكر**، 88.

[2] سلاف سالمي: **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية-دراسة حالة الجزائر-** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010/2009)، ص 130.

[3] عبد الناصر جابي: **الحركات الإجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشموخ المجتمع**،(كراسات مركز البحث الاقتصاد المطبق والتنمية، على الموقع **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.** ص 10.

محمد بوضياف: **مرجع سابق الذكر**، ص 84.[4]

[5] عبد اللاوي عبد السلام: **المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية-دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر**-(أطروحة دكتوراه في العلوم السايسة، جامعة الجزائر03، 2016/2015)، ص 55.

– جمعية الترقية والدفاع عن حقوق المرأة (A.D.P.D.F) ومن أهم أهدافها تحسين وترقية وعي المرأة بالقوانين المعرقلة لحقوقها[1].

3– النقابات: تشكل التنظيمات النقابية أحد أهم مكونات المجتمع المدني، فقد ضمنت جميع الدساتير الجزائرية الصادرة منذ الإستقلال ممارسة الحق النقابي، على اعتبار أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية،وقع إقراره في المواثيق الدولية كالاعلان الدولي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناءا على الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر فقد أكد المجلس الدستوري في قرار مؤرخ في 20 أوت 1989 المبدأ الدستوري الذي مفاده أن المعاهدات الدولية المصادق عليها لها الأسبقية على القانون الداخلي، وينص هذا القرار حرفيا على " تدرج كل اتفاقية بعد التصديق عليها ومنذ نشرها في القانون الوطني وتكتسب طبقا للمادة 132 من الدستور سلطة تسمو على سلطة القانون، بما يسمح بكل مواطن جزائري بالاستناد إليها أمام الهيئات الثقافية"، ومن هذا فقد خصصت الجزائر حماية قانونية للحق النقابي[2] والتي برزت في سياق التعددية السياسية وبعد دستور 1989 كان ظهورها نتيجة توفر رغبة في عملية الانخراط الديمقرطي الداعية إلى حرية التعبير وتشكيل الجمعيات النقابية[3] والحق في ممارسة الإضراب في إطار قانون[4]، ويوجد في الجزائر أكثر من 68 تنظيما نقابيا على سبيل المثال نذكر:

– المجلس الأعلى لأساتذة التعليم العالي(LNES) [5].

– النقابة الوطنية لعمال الإدارة العمومية(SNAPEST).

---

[1]عروس الزبير: **الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر**، REVUE DE CIDEF ,N24، 2010 ، ص 43.

[2] هشام عبد الكريم: **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989–1999**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2006)، ص 91.

[3]علي بن طاهر: **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر–دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية–** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2011/2010)، ص 200.

[4] أنظر المادة 31 والمادة 54 من **دستور الجزائر 1989**.

[5] زبيري حسين: **الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الإجتماعية في الجزائر**، بحث مقدم في معهد السياست بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2017، ص 14.

– الاتحاد الديمقراطي للعمال(UDT) [1].

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA).

4– منظمات حقوق الإنسان: تمثل الجيل الرابع في منظمات المجتمع المدني؛ حيث تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالمنظمات السابقة وقد برزت على الساحة الجزائرية سنة 1989، وتعرف على أنها" منظمات تتبنى رؤية حقوقية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، وتنطلق من قناعات ومبادئ عبرت عنها مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان سواء السياسية والمدنية أو الثقافية والإقتصادية والإجتماعية"[2] وتحضى هذه المنظمات بالاهتمام بفئات نخبوية ثلاث: فئة المحاميين، فئة الجامعيين وفئة الأطباء.وقد أنتج هذا الإهتمام مجموعة من التنظيمات[3] هي:

– **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:** نشأت سنة 1985 من طرف مجموعة من المناضلين وتحصلت على الاعتماد القانوني سنة 1989/07/27 ، حيث قامت الرابطة بفتح فروع عديدة عبر الوطن وبالتحديد في 20 ولاية وهذا ما جعل الرابطة قريبة من المواطن وفي علاقة مباشرة معه[4]، تهتم بنشر ثقافة حقوق الإنسان وإعلام الرأي العام الجزائري والدولي عن وضعية الإنسان في الجزائر ومناهضة التعذيب، وهي أيضا عضو في الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان[5].

– **المرصد القانوني لحقوق الإنسان:** قامت الحكومة بتأسيسه سنة 1992، وهذا مادفع الكثير إلى اعتباره من التنظيمات الرسمية وليس كونه من مكونات المجتمع المدني الجزائري لأنه يفتقد إلى أهم عنصرين يقوم

---

[1] عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الإجتماعية** ، المعهد الوطني للعمل ، الجزائر، 2001، ص 57.

[2] محمد حفاف: **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017/2016)، ص 153.

[3] محمد بوضياف: **مرجع سابق الذكر**، ص 84.

[4] شريفي الشريف: **المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر**،(مذكرة ماجستير في القانون، جماعة تلمسان، 2008/2007)، ص 32 ص 33.

[5] محمد بوضياف ، **مرجع سابق الذكر**، ص 85.

عليه المجتمع المدني(الطوعية، الإستقلالية) ، ومهمة المرصد تقديم التقارير إلى السلطات الرسمية حول انتهاكات حقوق الإنسان تتضمن توصيات الحكومة[1].

5- الإعلام: تعد التعددية الاعلامية حديثة النشأة مثلها مثل التعددية الحزبية مع دستور 1989 ومن خلال قانون 1990. وبذلك شهدت الجزائر تحولات مهمة في القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاعلامية وتمثلت أول الاجراءات التنظيمية في هذه الفترة بإصدار منشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الاعلام ، وهو ماترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات العمومية إما البقاء في القطاع العمومي أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة، وتم من خلال ذلك السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال[2]، وانطلاقا من هذا القانون بادرت الجزائر باتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد هذه الحرية، فقامت أولا بالغاء وزراة الاعلام، وتنصيب المجلس الأعلى للاعلام في جويلية 1990 ونصت المادة 56 من قانون الاعلام " أن هذا المجلس هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"

ثانيا: التنظيمات المحلية:

1- لجاء الأحياء : تعتبر هذه الجمعيات جزءا وأساسا في المجتمع العام للعلاقة الكبيرة التي تربطها به وقد أكد "**جون جاك روسو**" أن هذه الجمعيات هي مجتمعات جزئية " جزء من مجتمع قائم بذاته"، كما ينظر إليها على أنها" تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين، وأن هذا الهدف يعكس بحد ذاته نوع من الإرادة بين هؤلاء الأفراد"[3]، وهي عبارة عن جمعيات محلية يتطوع فيها سكان الأحياء لتحقيق العديد من الأهداف[4]، وقد تناولها المشرع الجزائري في قانون **06/12** من خلال تطرقه إلى الجمعيات

---

[1] سلاف سالمي: **مرجع سابق الذكر**، ص 133

[2] هشام عبد الكريم: **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر – 1999/1989**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006)، ص 103.

[3] رشيدي السعيد: **جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008/2007)، ص 39.

[4] مليكة سايل: **دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة**، (المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06، فيفري 2015)، ص 142.

بصفة عامة في **المادة 02** إنطلاقا من كونها: تجمع أشخاص طبيعيين وأو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أوغير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والانساني"[1] وأيضا كرسه في قانون البلدية من خلال الباب الثالث والقسم الأول منه بعنوان" مشاركة المواطنيين في تسيير شؤون البلدية" والذي أكده في المادة 11 منه على أن " البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري" ونستنتج من هذا أنه يجب على البلدية اعلام مواطنيها بشؤونهم واستشارتهم، وتؤكد أيضا المادة 12 منه على أن تحقيق الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري يتم"بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروفهم المعيشية"[2] حيث أن هذه الجمعية الأدرى بفئاتها المستهدفة وباحتياجتهم وكذا بتطويرهم وترقيتهم،كون أنه يتكون أعضائها من بينهم وتعتبر أهم الجمعيات التي تنشط محليا، فمن جهة وظيفتها لا تقتصر على مجال معين ومن جهة ثانية كونها وسيط بين المجتمع المحلي(نخص هنا سكان الحي) وبين السلطات المحلية ، وظائفها متعددة من بين أهمها نجد اجتماعية من خلال التنشئة والوحدة الاجتماعية، اقتصادية وتنظيمية من خلال ترقية الحي وتلبية احتياجاتهم.

2- الزوايا: تعتبر الزوايا من المؤسسات القديمة في الجزائر، وتمتلك رصيدا تاريخيا وثقافيا ذات الامتداد الشعبي والتأثير المباشر، وظاهرة اجتماعية جديرة بالاهتمام من حيث ثبوتها عبر الزمان والمكان خاصة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي[3]، وأيضا لاعتبارها الوسيط بين السلطة السياسية

---

[1] قانون 06/12 **المتعلق بتنظيم الجمعيات**، الجريدة الرسمية ، العدد 02، المؤرخ في 15 جانفي 2012.

[2] قانون 10/11 **المتعلق بالبلدية** ، الصادر بتاريخ في 22 يوليو 2011، الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخة في 2011/07/03.

[3] العماري طيب: **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر – التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي،دراسة انثروبولوجية**–، (مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان 2014)، ص 123

والمجتمعات المحلية من خلال تواجدها خاصة في القرى والأرياف[1]، والمعتمدة على القوى المحلية المتمثلة في عائلات رجال الدين والشيوخ على مستوى كل قبيلة أو قرية، وعرفت الجزائر كغيرها من الدول العربية والاسلامية انتشارا واسعا[2] ، فمنذ مطلع التسعينات وفي ظل تنامي الاحتجاجات الشعبية ضد اختياراتها الاقتصادية والأزمة السياسية ومن أجل محاربة الاسلام السياسي وفي ظل التحولات الحاصلة كان لزاما على الزوايا اتباع استراتيجية جديدة وساهمت بذلك وسائل الاعلام بالتعريف بها وبأهدافها وكذلك القيام بالعديد من الملتقيات الوطنية والدولية، كما انتقلت من الانغلاق إلى الانفتاح ومن الانسحاب إلى المشارك، معتمدة في ذلك على علاقتها التوافقية مع السلطة، وبرز هذا الدور سنة 1991 أين انعقد في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا،ذلك في محاولة واضحة لتوظيف الزوايا حتى تلعب دورها في كبح الجبهة الاسلامية للانقاذ من جهة،وخاصة في أوساط الفلاحين، وقد بينت جل المواعيد السياسية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة الدور الفعال الذي لعبته هذه البنى التقليدية في رسم المشهد السياسي[3]، وأصبحت بذلك من المؤسسات التي يصعب تجاوزها في رسم سياسة البلاد وفي التأثير على المجتمع ككل وعلى المجتمع المحلي بشكل خاص، ومن أمثلتها نذكر الزوايا التعليمية وبالأخص زاوية **شلاطة(أقبو)** وهي من أقدم الزوايا التعليمية في المنطقة ولو أنها فقدت مكانتها العلمية في العهد الفرنسي نظرا لقبول رئيسها عندئذ محمد السعيد على الشريف الوظيف الرسمي من الفرنيسسن مع ذلك بقيت الزاوية تؤدي مهمة التعليم في العهد الفرنسي ووظيفة صاحب الزاوية قد حمت معلميها وطلابها من الإدارة الفرنسية، وقد درس فيها عدد من العلماء ومنهم الشيخ محمد البشير الابراهيمي قبل هجرته إلى المشرق، وقد عرفت بتخصصها في حفظ القران وقراءته وتفسيره، وكانت ملمة بالعلوم والفلك والحساب والنحو[4].

المطلب الثالث: الجانب الممارساتي للمجتمع المدني الجزائري.

عند الحديث عن مدى نشاط وممارسة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر يقودنا ذلك إلى قياس مؤشرات فاعليته وفق ما جاء به **صامويل هيغتنتون** والتي قد تم التطرق اليها في الاطار النظري ومن

---

[1] لوصيف فوزية: **الزوايا في الجزائر بين إرث التاريخ الاستعماري وضرورة الاصلاح والتجديد**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد28، العدد01، جامعة قسنطينة، ص 16.

[2] العماري طيب: **مرجع سابق الذكر**، ص 138.

[3] جورج الراسي: **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، (الجزائر: درا القصبة للنشر، 2008)، ص 233.

[4] حدة بولافة: **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

خلال اسقاطها نجد، **معيار التكيف** وفق لهذا المعيار عرفت مؤسسات المجتمع المدني حالة من الجمود منذ بدايتها، إلا أنها ظهرت بقوة خلال السنوات الأخيرة، وهذا من اجل طرح قضاياها والمساهمة بمواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال الندوات الوطنية التي عرفتها الجزائر منذ سبتمبر 1996 ومجموعة من الحوارات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية مع الدولة، لتنتهي بعقد ملتقى الجمعيات أو الحركة الجمعوية على مستوى العاصمة في شهر أفريل 1997 ، ثم عقد أول منتدى وطني للحركة الجمعوية الوطنية المنعقد ما بين 11 و12 أفريل 1997[1]، وهذا يجسد خطوة أولى نحو تكريس الديمقراطية من خلال إشراك المجتمع المدني في تصور الحلول الممكنة للأزمة التي مرت بها البلاد، نجد أن بعض الجمعيات عملت على إدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، في حين نجد جمعيات أخرى محتفظة بأهداف معينة لا تتغير، وأحيانا تنحصر هذه الأهداف في اسم الجمعية فقط. وعلى خلاف جمعيات أخرى نجدها لا تسعى إلى توسيع نشاطها، بل تحصره في ملتقيات أو ندوات أدبية، الأمر الذي لا يسهل لها عملية التقرب من الفئات المستهدفة[2]، هذا فيما يخص **التكيف الوظيفي** أما **التكيف الزمني** فنجد هذه المؤسسات في الجزائر لاتستمر في غالبيتها بل تتسم بطابع المرحلية، أما فيما يخص **معيار الاستقلالية:** فهو أهم معيار لأن ممارسة وفاعلية المجتمع المدني تتحدد وتقوم على أساس استقلاليتها وذلك انطلاقا من طريقة تمويلها، ويتجلى ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات[3] فنجد أن المساعدات المالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية "الولاية والبلدية" وأكثر مثال على ذلك الجمعيات الرياضية التي تستحوذ على80% من هذه المساعدات[4]، ومن هذا يحد ويطرح مشكل التبعية وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومن هنا نجد مثال عن ذلك الاتحادات الطلابية التابعة لبعض الأحزاب السايسية، وأيضا يمكن الاشارة هنا إلى بعض الجمعيات التي تنشط بكثر في فترة الحملات الانتخابية وبفعالية كبيرة، وبمجرد انتهاء الفترة الانتخابية يقل نشاطها إن نقل أنه ينعدم، وهذا مايفسر على تبعيتها لجهات معينة بفترة

---

[1] لدرم أحمد: **مرجع سابق الذكر**، ص 07.

[2] مرسي مشري: ملتقى تحت عنوان **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع التحديات**، مداخلة بعنوان: **المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الية تفعيله**، الجزائر، 17 ديسمبر 2008، ص 13.

[3] بلعيور طاهر : **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة، العدد10 ، نوفمبر 2006، ص125.

[4] عمر دراس: مرجع سابق الذكر، ص 11.

الانتخابات كالأحزاب السياسية[1]وظهر هذا خاصة في فترة العشرية السوداء مما جعل ادائها لاصيقا بالاداء الحزبي بحيث كانت علاقة تجاذب للمصالح والأدوار[2]، وكما يقول الأستاذ" برهان غليون" ..تم التخلي كليا عن كل استقلالية للمجتمع المدني باسم بناء الدولة والأمة ... فالسلطة المركزية تبيح لنفسها بدون أي قيد إعادة تشكيل علاقات الملكية في الاقتصاد... وان تقرر نوع الخطابات التي ينبغي على الامام أن يلقيها في المسجد، والافكار التي ينبغي على المواطن أن يؤمن بها ويتداولها... والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة التي قادت الاقتصاد والثقافة والفكر إلى الانهيار الكامل"[3]، **أما معيار التعقد** فاننا نجد أن التعقد التنظيمي للمجتمع المدني الجزائري ينطلق من عدة جوانب، الجانب الأول يتمثل في التوزيع الجغرافي ومدى وصولها لاغلب المناطق في الوطن والملاحظ هنا أن تمركز عدد كبير في الشمال وبالاخص في المدن الكبرى ، والجانب الاخر يتمثل في تلك التنظيمات الغير رسمية التقليدية القائمة على الروابط العشائرية والعقائدية والتي تشكل عامل يحول دون وجود تنظيم مدني حديث[4]، ووفقا **لمعيار التجانس** فتعرف مؤسسات المجتمع المدني غيابا للتنسيق والتجانس نظرا للاختلافات بين الأشخاص حول التوجهات أو طرق التسيير. وهذه الصراعات تكرس في اغلب الاحيان إلى غياب النقاش الديمقراطي خاصة في الجمعيات العامة .

---

[1] مرسي مشري ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] بوحنية قوي: **المجتمع المدني الجزائري بين ايديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014.، ص 06.

[3] أحمد طعيبة: **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر1988-1994**،(رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدلولية ، جامعة الجزائر، 1998/1997)، ص 134.

[4] أنظر في هذا الاطار دراسة الاستاذ **محمد عابد الجابري** حول **المجتمع المدني**، مداخلة ألقيت في ملتقى المجتمع المدني في المغرب العربي، الولايات المتحدة ، في بيرنستون، أفريل 1996 " المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...فهي مؤسسات إرادية وشبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها...وذلك على نقيض مؤسسات المجتمع القروي، التي تتميز بكونها مؤسسات يولد الفرد منتميا إليها ومندمجا فيها، لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفية"

المبحث الثاني: المجتمع المدني الجزائري بين التبعية السياسية والإستقلالية

تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما ديمقراطيا كان أو تسلطيا أو شموليا، أما إذا كان هذا النظام في مرحلة تحول كالتحول الديمقراطي الذي تمر به الجزائر، فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات تنظيمات المجتمع المدني مع السلطة السياسية والجهات الرسمية داخل النظام ، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تلك العلاقة ومدى تأثيرها وتأثرها ، ودور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي .

المطلب الأول : حركية المجتمع المدني في ظل التحول الديمقراطي.

إن العلاقة بين "المجتمع المدني" و"التحول الديمقراطي"[1] هي علاقة تداخل وترابط؛ فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه، وهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فان الاساس المعياري للمجتمع المدني هو الاساس المعياري للديمقراطية[2]، ففي الجزائر ومع نهاية الثمانينات دخلت تجربة التحول الديمقراطي التي يرجعها العديد من الباحثين إلى تضافر جملة من العوامل والأسباب الداخلية

[1] يعرف **روبال دال** **التحول الديمقراطي**" على أنه عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال من في الاتجاه المضاد، حلال الفترة الزمنية نفسها،كما تشمل الموجة عادة تحولا لبيراليا،أوتحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي، لايتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما"، أنظر في هذا الاطار ليندة لطاد محرز: المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية دراسة حالة الجزائر.

[2] عبد القادر كاس: **المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثره**، (كتاب من اعداد مجموعة من الباحثين بعنوان المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ،2012)،ص 58.

منها والخارجية والمرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية وكذلك بالتحولات والتطورات السريعة التي طرحتها العولمة. فاعتبر بعض الدراسين تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر بمثابة تجربة خاصة واستثنائية في العالم العربي بشكل عام، ولقد برزت العوامل الداخلية بشكل واضح في هذا التحول حيث شكلت ضغوطا ومتطلبات تستدعي استيعابها وتحملها من جانب النظام السياسي الجزائري[1]، فهذه الضغوطات أدت إلى تفجير الوضع من خلال التذمر الشعبي والمطالبة بالتغيير خاصة مع ظهور الحركات الاحتجاجية الذي عبرت عنه بشكل واضح أحداث أكتوبـــر 1988[2] وفي ظل هذه المعطيات ظهرت وبنسبة كبيرة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مع الاصلاحات السياسية التي جاءت في إطار دستور 23 فيفري 1989 على اثر الاحداث السابقة والتي مست جميع الجوانب ومنحت لهذه المؤسسات حرية في انشاءها، ومن أهم الاصلاحات السياسية المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني نجد[3]:

– استحداث العديد من النصوص التي تهتم بقضايا حقوق الانسان والحريات كحرية التعبير من خلال قانون الاعلام المؤرخ في 23أفريل 1990 الذي أدى إلى ظهور العديد من الاصدارات كحق الابداع حق التجمع، تشكيل النقابات وغيرها.

– الاعتراف بحق تأسيس الجمعيات ذات الطابع المدني أو المجتمع المدني في قانون 04 ديسمبر 1990 والذي منحت لها الحرية في انشاء العديد من الجمعيات ، فحسب احصائيات 2002 وصل عددها إلى 66231 جمعية، منها890 جمعية وطنية، ولكن مع ظهور الأزمة الأمنية في الجزائر وتوقيف المسار الانتخابي تراجعت مؤسسات المجتمع المدني، وانحصر نشاط تنظيمات المجتمع المدني وغابت عن التواجد في الكثير من مناطق البلاد خاصة بعد اغتيال بعض الرموز القيادية فيه،كالشيخ بوسليماني رئيس جمعية الإرشاد والاصلاح، وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين وأصبحت تعد إحدى أهم العقبات الرئيسية لتحقيق فعالية التجربة الديمقراطية وحسب بعض الدارسين أنه من بين تعثر التحول

---

[1] ويفي خيرة: مرجع سابق الذكر ، ص 264.

[2] أحداث 05 أكتوبر 1988 هي عبارة عن حركات احتجاجية خرجوا من خلالها متظاهرين للشوارع عمت الولايات الجزائرية مطالبين بالتغيير، حيث تدخلت قوات الجيش لقمع المتظاهرين وقد خلف هذا الاجراء العديد من القتلى حسب احصائيات رسمية 169 شخصا، https://ar.wikipedia.org/wiki

[3] عبد الجليل مفتاح: **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**،(جامعة محمد خيضر ، بسكرة،، مجلة الفكر، العدد 05)، ص 11.

الديمقراطي في الجزائر هو غياب المجتمع المدني خاصة خلال الأزمـة الأمنيـة[1] ولكن مع تحسن الوضع الأمني نسبيا عاودت هذه المؤسسات الظهور بعد دستور 1996، ليتحسن الوضع بعد ذلك بعد رئاسيات 1999 بفعل تحسن الوضع وتطبيق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية[2]، وبدأ بالمنادات بتفعيل دور المجتمع المدني لما له علاقة وطيدة بالتحول الديمقراطي، خاصة بعد الدور الذي لعبه في صناعة القرار وتجسيد التنمية في الدول الغربية، والدور الذي يلعبه في اشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت.

المطلب الثاني: توظيف المجتمع المدني سياسيا في ظل الأزمة

كشفت نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الأولى منذ الاستقلال والمنظمة خلال عامي 1991/1990 عن أزمة النظام السايسي الجزائري والتي أسفرت نتائجها عن فوز التيار الاسلامي ممثلا في الجبهة الاسلامية للانقاذ، وقد أثار تعديل قوانين الانتخابات إلى احتجاجات لدى العديد من القوى السياسية. ومع إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية تفاقمت الأزمة السياسية في الجزائر خاصة مع حل المجلش الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية مما أوجد فراغا دستوريا وتصاعد أعمال العنف وعدم الاستقرار في الجزائر[3]، حيث أثرت تداعيات هذه الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر على مؤسسات المجتمع المدني، وهي في بداية انطلاقها كمؤسسات وبرامج ، مما فرض عليها أعباء وشروط عمل لم تكن مؤهلة لها، وهو نفس المحيط الذي اشتغلت ضمنه النقابات المهنية المستقلة التي ظهرت بعد الاعتراف بالتعددية،[4]والتي كانت التعبير الرئيسي الذي عبر من خلاله عالم الشغل عن نفسه بفاعليه الرئيسيين العمال الأجراء وأرباب العمل، زيادة على ذلك الجمعيات بشكليها الوطني والمحلي، الملاحظ هو

---

[1] عرفت الجزائر **أزمة امنية** هددت بنسق أسس المجتمع، وتقويض أركا ن الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها آنذاك بطريقة سمحت بالخروج منها بأقل الأضرار.هذه الأزمة التي يسميها البعض بالحرب الاهلية الجزائرية واستمرت احداثها من 1991 الى 2002 وقتل فيها العديد من الأشخاص، واخذت الأزمة أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية تحملت أعبائها الدولة والمدنيين على حد سواء.

[2] عبد الجليل مفتاح: **مرجع سابق الذكر**، ص14.

[3] مصطفى بلعور : **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية–دراسة حالة النظام السياسي الجزائري"1988–2008**–(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام، قسم العلوم السياسية،2010/2009)، ص237.

[4] عبد الناصر جابي : **علاقة المجتمع المدني بالرلمان دراسة حالة الجزائر *واقع وافاق**– ، نوفمبر 2006، ص 11. https://www.droit-dz.com

عدم بروز قوي للأشكال الأخرى الممكنة من التنظيمات المهنية والفئوية والتي عرفت تحولات جذرية خلال هذه الفترة جراء الأزمة الاقتصادية وتداعيات الوضع السياسي والأمني وأيضا أدت هذه الأزمة الى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية التي سجلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية والكيفية مع صدور دستور 1989 وما واكبها من اصلاحات على هذا المستوى والمتمثلة في التعددية الاعلامية، ولكن قد سمح هذا التطور الهائل في قطاع الإعلام والاتصال منذ 1990 بوضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام خاصة منها الصحافة المكتوبة، حيث ظهرت العديد من العناوين ووصل عدد الصحف الى 103 مع بداية ديسمبر 1991 من بينها 16 يومية، وخاصة بعد إعلان حالة الطوارئ في09 فيفري 1992، وتجميد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة ومع مجيء المجلس الأعلى للدولة، صدر نص تكميلي للنص الأساسي لحالة الطوارئ أعطيت بمقتضاه للحكومة صلاحيات كانت مخولة للعدالة دون سواها، والذي حمل في طياته أثرا سلبيا والذي حدى من حرية الرأي والتعبير، وابتعد التشريع الجزائري عن الضمانات التي تعطى للاعلام في الأنظمة الديمقراطية وضعت ضوابط صارمة للصحافيين خاصة في المسائل الأمنية[1]، ومن الملاحظ أن هذا الضبط جاء عن طريق نصوص تنظيمية وليس بقوانين تشريعية،حيث هيمنت السلطة السياسية على الإعلام بحجة استرجاع هيبة الدولة، وكان دور مؤسسات المجتمع المدني هامشيا اقتصر على تأييد هذا الطرف أو ذاك ، أما بالنسبة لانعكاس الازمة على مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام نذكرها في النقاط التالية:

- قررت الحكومة حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجبهة الإنقاذ (FIS) أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992 ، وقد تم تنفيذ القرار في حق النقابة الإسلامية للعمل(SIT) وجمعيات المساجد والدعوة ، ومؤسسات النشر التي تخصصت في نشر الكتاب الديني وغيرها[2].

<u>المطلب الثالث</u>: علاقة المجتمع المدني الجزائري بالسلطة السياسية

على الرغم من أن القوانين والتشريعات الجزائرية واضحة في الفصل بين ما هو سياسي وماهو جمعوي إلا أن وضعية مؤسسات المجتمع المدني خاصة المالية كثيرا ما تجعلها عرضة للتبعية والاستغلال وهي وضعية يغذيها التنافس السياسي والايديولوجي للسيطرة على الساحة الاجتماعية وبناء استراتيجيات تنافسية

[1] هشام عبد الكريم، **مرجع سابق الذكر**، ص 114.

هشام عبد الكريم: **مرجع سابق الذكر**، ص 166.[2]

بين الجمعيات نفسها بدلا من التعاون والتنسيق وهو مايترجمه الواقع على شكل الولاء السياسي الذي يصل إلى حد تنشيط الانتخابات لبعض الأحزاب[1]، فلا يمكن لهذه المؤسسات أن تنمو وتستمر دون أن يمنح لها حد أدنى من الاستقلال، وعند عرض أهم ملامح الوضع السايسي في الجزائر، نجد حرص السلطة على الهيمنة وفرض قيود على استقلاليتها وتتجسد هذه الصورة في الملامح التالية:

1- تعدد مستويات الاشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات، مما يخلق مشاكل تعيق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه المؤسسات.

2- أصبحت عملية توزيع الموارد المالية مصدرا للتوتر، وهذا يطرح اشكالية العلاقة بين التمويل والاستقلالية، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الاجنبية التي يجب أن تحضى بموافقة الحكومة وفي حالات أخرى يتم توزيعها من طرف الحكومة.

3- ازدياد التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الاداء الحكومي، وترتفع حدة التوتر بينها وبين هذه المؤسسات إذا أدركت السلطة السياسية نشاط بعض مؤسسات المجتمع المدني يتضمن تهديدا أو تحديا ومثال على ذلك العلاقة بين السلطة ومنظمات حقوق الانسان[2].

4- استخدامها لأكثر من آلية لضمان السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني والتي منها، الية التشريع حيث اجريت خلال الفترة من 1989-1999 تعديلات القوانين القائمة لاحكام السيطرة على المجتمع المدني من جمعيات ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية..الخ وكان لهذا الاطار التشريعي الذي يفرض قيودا عديدة على انشاء ونشاط هذه المؤسسات أكبر تأثير في الحد من قدرتها وامكانات نموها وتتجلى صور هذه القيود مثلا في:

[1] يمين رحايل : **الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الانثروبولوجيا، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010/2009)، ص 51.

[2] أماني قنديل : **المجتمع المدني في الوطن العربي**،(القاهرة: درا المستقبل العربي، 1994)، ص 82.

- التسجيل والاشهار : حيث يشترط موافقة السلطة قبل بدء النشاط، وتوضع شروط مبهمة وغامضة لتأسيسها مثل عدم مخالفة النظام العام واثارة الفتنة، وتستخدم هذه الشروط لرفض قيام الجمعيات التي لا تطمئن لها الحكومة[1].
- الموارد المالية: الالتزام بتمسك الدفاتر التي تحدها الجهة الادارية وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الادارية وضرورة تحديد مصادر التمويل.
- فرض العقوبات: كما حدث مع الكثير من وسائل الاعلام كأسلوب للحد من نشاط هذه التنظيمات الفاعلة.

وبطريقة أخرى فإن السلطة السياسية تعلن احترامها لمبادئ الدستور والقانون ولحرية حركة ونشاط مؤسسات المجتمع المدني ولكن في الممارسة تقوم باالتضييق والحد من عملها، فالسلطة تمارس ضغوطات إدارية وقضائية على النقابات المستقلة التي تعبر على رأي القاعدة وعلى سبيل المثال ماحدث لنقابتي المجلس الوطني لاساتذة التعليم العالي الذين وضعوا تحت الرقابة القضائية في اضراب 2005 وأكثر من هذا فالسلطة رفضت منح وصل التسجيل للنقابتين والعدالة قررت عدم شرعية الاضراب الذي تنادي به النقابات المستقلة لاسيما اذا كان مفتوحا والذي هو حق دستوري وقانوني ممنوح للعمال[2] فالسلطة السياسية تبقى متحكمة في الفضاء العام رغم اقرارها لكيان المجتمع المدني وتبقى هذه المؤسسات المدنية كوسيلة لتحقيق أهداف وتدعيم مواقف وتأكيد مساع متنوعة وأحيانا متناقضة سياسية وعقائدية واقتصادية من دون أن يكون غاية في ذاته[3]، فنجد ارتباط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتدءا من النصف الثاني من الثمانينيات الذي جعل هذا المفهوم يبدو في الحالة الجزائرية كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا ولقد قامت أيضا هذه السلطة من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا أكثر من أي قوة اجتماعية او سياسية اخرى بنية جعله وسيلة جديدة تنظيمية وسياسية، لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي القائم تم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة. وهو ما تبين لاحقا من خلال

---

[1] هشام عبد الكريم: **مرجع سابق الذكر**، ص 131.

[2] غانس محمد: **الانفتاح السايسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الطلابي**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسة ، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص 44.

[3] ليندة لطاد بن محرز، **مرجع سابق الذكر**، ص 291.

العلاقات الوطيدة التي تملكها عديد الجمعيات مع الجهاز الإداري والتنفيذي والتي تبرز أكثر بمناسبة محطات سياسية معينة كالانتخابات السياسية[1]، وفي آخر هذه النقطة وبصورة واضحة فإن مأسسة المجتمع المدني في المجال العام تفضي إلى وجوب اعتراف السلطة بالمجتمع المدني كقوة اجتماعية–سياسية تفرض دورها في المجال العام، الأمر الذي يقتضي أن تتعامل الدولة مع مواطنين وفاعلين ينتجون حركة التاريخ والبنى حولهم، فاعتراف هذه السلطة بهذه المؤسسات يقود إلى اعتياد الدولة على الشراكة المجتمعية في صنع القرار وأن تتعرف بهم أيضا كونهم قوى منتجة للبنى والثقافة ويجب أن يكون هناك استثمارا سياسيا يعبر عن العلاقة الوظيفية بين السلطة السياسية والمجتمع المدني، وتحاول اظهار الفوائد المجتمعية المنبثقة عن اشتراك المجتمع المدني في بناء المجتمع وهذه الفكرة لاتنكر للمواجهة التي يمارسها المجتمع المدني إزاء الدولة، انما تظهر النتائج الايجابية للمواجهة وبهذا الحصوص يقول بونس Bounce " يجب أن لايتم إظهار المجتمع المدني على أنه مجرد قوة عدائية بل يجب إظهاره كمجال تفاوضي" وتعتبره كفاعل في صنع القرار.[2]

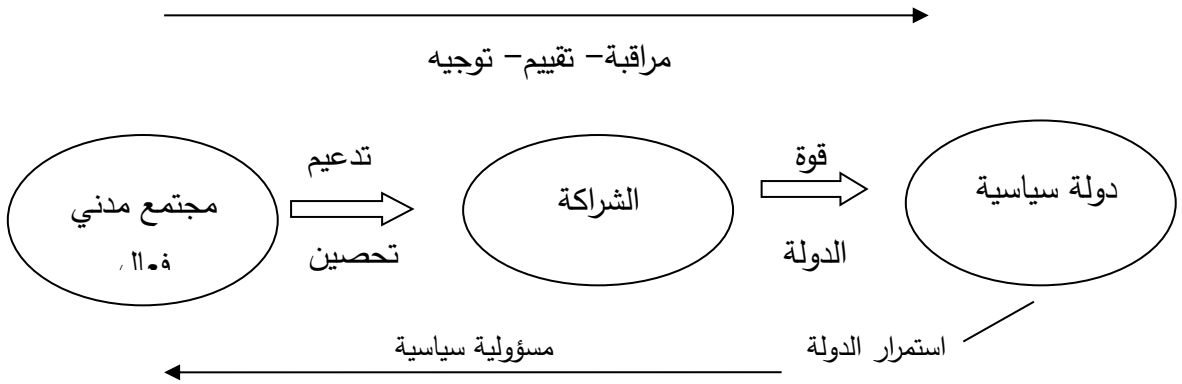

[1] ناصر جابي: **مرجع سابق الذكر**، ص 04.

[2] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: **مرجع سابق الذكر**، ص ص128 ،131.

المبحث الثالث: المجتمع المدني الجزائري ودوره في التنمية المحلية

التنمية هي عملية ومنهج ومدخل وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو، فهذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلها تحتل موقعا بارزا في استراتيجية وسياسات التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها سواء في ظل نظام التخطيط(1967–1989) أو في إطار الاصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990، ومن هذه الاهمية فان التنمية المحلية بشكل خاص تعتمد على مبدأ اساسي وهو مبدأ المشاركة وهذه الفكرة تستند إلى مفهوم إشراك الأطراف الفاعلة والتي تطال هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بحيث تكمن مهمة هذا الاخير في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وكل قيم المشاركة المدنية والتنمية بالشراكة.

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر

منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم[1]، وكان ظهوره تحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، كان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الإقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية "اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين"، كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين[2] المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طلبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القـرار –العاصمة– "سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا"، فاكتسبت التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تضافر

[1] Jean Yves Gouttefet : op. Cite, P91.

[2] خنفري خيضر : **مرجع سابق الذكر**، ص 12.

الجهود الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية[1]، أما في الجزائر فتعود الخطوات الأولى فيما يتعلق بالتنمية المحلية إلى فترة الاعتماد على المخططات التنموية وذلك بتطبيق اللامركزية في عدة جوانب، وقد تم اعتماد اللامكرزية تحديدا مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول (1973–1970) بتحويل نظام تسيير البرامج الخاصة إلى الولايات، هذه البرامج هي استثمارات مخصصة لتنمية مناطق مختلفة تعاني من تخلف أكثر من غيرها، كما تم في إطار المخطط الرباعي الثاني(1977–1974)إقرار نوع من البرامج اللامركزية وهي المخططات البلدية للتنمية، والتي تعدها البلدية والولاية تتيح تطبيق برامج تنموية تتوافق مع حاجة كل بلدية وقد أسهمت في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان، ولكن لم تحقق كل أهدافها المرجوة نتيجة لما شهدته الجزائر في فترة الثمانينات[2] وبعد دستور 1989 وتغير الوجهة الاقتصادية للجزائر من الاشتراكية إلى نظام السوق وتخليها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية كانت أهم المخططات التنموية على المستوى المحلي لاسيما البلدي فيما يلي:

- ✓ **المخطط البلدي للتنمية(P.C.D):** هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، يندرج هذا المخطط في إطار سياسة التوازن الجهوي قصد اعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية[3] ومن الاختصاصات المباشرة للبلدية

وبالأخص المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشاريع المقترحة وأثرها على الجماعات المحلية، وبصفته الامر بالصرف يخول له تسيير برامج مخططات البلدية للتنمية وهذا بعد موافقة الوالي[4]، ويعتبر هذا المخطط بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي العام.

---

[1] فؤاد بن عفيان : **التنمية المحلية ممارسة وفاعلون**، (الأردن: دار هناء للنشر والتوزيع، ط1، 2015) ، ص 29.

[2] بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس**،(مذكرة لنيل شهادة المتجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر3، 2012/2011)، ص57.

[3] ليندة أونيسي: **المحطط االبلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**،(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016)، ص 229.

[4] محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، مرجع سابق الذكر، ص 207.

- ✓ **البرنامج القطاعي للتنمية (PSD)**: هومخطط ذو طابع وطني،حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها[1]، ويتم تسهيله باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، ويتم تحضير هذا المخطط بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك وتكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخطط التقني لها، بحيث هذه البرامج من شأنها تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعنى البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها(الاختيار المسبق لأرضية المشروع)، وأيضا يقوم بتصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية(PCD)[2].

معوقات التننمية المحلية في الجزائر: بالرغم من اعتماد الجزائر التنمية المحلية كأهم أسلوب من الاساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمع المحلي وتحقيق التنمية الشاملة إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل نذكرها على سبيل المثال:

أولا: الصعوبات السياسية: للحديث عن الصعوبات والمعوقات السياسية. فإننا نتطرق لطبيعة النظام السياسي الجزائري وأزمة المشاركة وأزمة الهوية.

1- طبيعة النظام السياسي:

إن للنظام السياسي الجزائري هيكلة وديناميكية خاصة به وتأثير طبيعة هذا النظام على تحقيق رغبة وأمال الشعب وتنميته ليس نابع من فراغ، وإنما دليلا نابعا من كون أن هذا النظام[3] في الجزائر والناشئ عن حرب التحرير أراد تحقيق نموذج للاندماج المتميز بعلاقات مغايرة لتلك التي كانت سائدة في النظام الاستعماري. فنجد أن سياسة الدولة المستقلة أدت إلى تعويض نقص في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي هي من مؤشرات قياس التنمية إلى المبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسية والإيديولوجية، وبالتالي أصبح النظام غير كفيل بتحويل المشروع الوطني للتنمية المحلية إلى مشروع جديد يحقق آمال ورغبة

[1] Samir Boumoula,Mustapha Bakl : **Le Développement Durable Local Algérie- Repenser les outilles de pilotage de L ,ACTION Publi**c ,Revue Nouvelle Economie 13-vol 2, 2015, P 50.

[2] شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية- دراسة حالة البلدية**-(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، 2011/2010)، ص 132.

[3] فريمش مليكة: **دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر**. (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص تنظيمات سياسية وإدارية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قسنطينة 1، 2011-2012م)، ص381.

المجتمع المحلي، فمنذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا لم يعرف طبيعة النظام السياسي ولا توجهاته في شتى الميادين، حتى ميدان التنمية لم يعرف لها السبيل الحقيقي، مع كثرة قضايا الفساد والتمسك بالكرسي (السلطة)، وتهم تزوير الانتخابات والعزوف عنها وغيرها... وهذا ما أثر سلبا على[1] عمليات التنمية المحلية، بالإضافة إلى الأزمات السياسية التي عرفتها الجزائر، والتي كان لها الأثر البارز في عرقلة التنمية المحلية ومن بين أهم هذه الأزمات نجد أزمة صائفة 1962، إلى أزمة 1965 والانقلاب على الشرعية الثورية، ثم تلتها أزمة 1979 مع وفاة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، إلى أزمة أكتوبر 1988، وإلى ما نعيشه في يومنا هذا. كل هذه الأزمات تركت التنمية المحلية تتميز بالفشل الذريع حيث ظلت حبيسة أدراج مكاتب الهيئات الوزارية والدوائر الحكومية، وما يلاحظ على معظم الأنظمة العربية المعاصرة بما فيها الجزائر افتقادها للمشروعية. وهذا يرجع للطبيعة غير المستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة، فأزمة المشروعية أثرت عليها في تحقيق رغبات المجتمع المحلي. وعرفت فيها التنمية المحلية ركودا كبيرا خاصة وأنه لا توجد ثقافة التداول على السلطة بحكم أن الحكام لا يتغيرون إلا بالانقلاب العسكري أو الموت العادي أو الاستقالة بالإقالة أو البقاء إلى حين.

2- أزمة المشاركة:

إن تفعيل المشاركة الشعبية من خلال اشتراك المواطنين في تسيير شؤونهم يعتبر أحد القواعد الأساسية لنجاح التنمية المحلية، فتظهر صور هذه المشاركة من خلال تلك الجهود المبذولة من أجل التأثير على القرارات الحكومية وصنع السياسات العامة، وسلوك المواطنين المنظم ضمن اللعبة الديمقراطية، كالترشح والاقتراع ويظهر تأثير أزمة المشاركة على التنمية المحلية في عدم استقطاب الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة للإطارات الشابة والنزيهة. بل تقهر أصحاب المبادرات القيمة المبدعة وهذا مما ولد العزوف لدى النخبة التي أقصيت بشكل أو بآخر من المساهمة في عملية تحقيق التنمية المحلية، ففي قانون 10-11، خصص الباب الثالث من المادة 11 إلى غاية المادة 14 [2]مشاركة المواطنين وتفعيل دورهم في التسيير المحلي، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها وأثمن هذه الموارد هي البشرية،

[1] زبيحة زيدان: **جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة".** (الجزائر: عين ميلة: دار الهدى للنشر، ط1، 2009م). ص160.

[2] المواد 11 إلى غاية 14، **من قانون البلدية 11-10**، المؤرخ في 2011/06/22، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 2011/07/03،العدد رقم 37.

ويتحقق هذا المبدأ من خلال إشراك أكبر قدر ممكن من أصحاب التخصص وذوي الكفاءات والفنيين في المجتمع في إدارة التنمية المحلية.

ويمكن تبيان أزمة المشاركة في الجزائر خصوصا من خلال إقصاء شريحتي النساء والشباب سواء من طرف الأحزاب السياسية التي لم تستقطبهم أو من طرف السلطة ومراكز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي. فرغم اتجاه الدولة نحو تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008. ثم القانون العضوي المتعلق بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة إلا أن الواقع يقر بعدم استعداد المجتمع السياسي لهذا الأمر[1].

ولذلك فالوعي الثقافي لهذا المجتمع له دور كبير في التنمية المحلية وذلك يتجلى من خلال وعي أعضاء المجالس الشعبية بمدى أهمية اشتراك المواطنين خاصة ذوي الكفاءات والخبرات في مداولات المجلس هذا من جهة ومن جهة ثانية وعي أفراد المجتمع المحلي وواجباتهم اتجاه رفع وترقية التنمية المحلية.

ثانيا: الصعوبات الإدارية:

عند الحديث عن العراقيل والصعوبات الإدارية التي تحول عن تحقيق التنمية المحلية في الجزائر يجب التطرق إلى مجموعة من المظاهر التي ترتبط بالإدارة الجزائرية ارتباطا وثيقا وهي:

- تفشي عناصر التخلف الإداري والسياسي اللذان يتسما بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني، إذ أنها تعاني من ظاهرة البيروقراطية كمرض ومن تفشي مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام وهدره[2].
- تفشي ظاهرة المحسوبية والولاءات الأولية والجهوية وكذلك الأعراش، بحيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات القائمة على العصبية والولاء الأبوي، وتأثير الأعيان المحليين وشيوخ الزوايا عليها وانعكاس ذلك على التنمية المحلية وهذه الميزة مشتركة في أغلب المناطق في الجزائر كثيرا ما عرقلت الإدارة المحلية بما فيها المجالس المنتخبة

[1] فريمش مليكة: **مرجع سابق الذكر**، ص386.

[2] موسى بودهان: **النظام القانوني لمكافحة الفساد**، (الجزائر: دار الهدى للنشر، 2010م). ص33.

في أداء مهامها في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع المحلي، فهذا الولاء الأبوي والقبلي أثر سلبا على الرشاد في التسيير وإضعاف إمكانية الإنتاج المحلي، إلى جانب إهمال مصالح المواطنين محليا والمصلحة العامة[1].

- تفشي ظاهرة الانسددات والصراعات داخل المجالس المحلية المنتخبة.
- فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل في الإدارة فهدف كل إصلاح هو في حد ذاته تنمية محلية ويتجلى في إطار التغيير الشمولي فهو لا يستورد، إذ من الضروري أن يخضع لخصوصيات الإدارة المحلية وبيئتها الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي تتفاعل معها ويعبر عن مقتضياتها، ورغم قيام الدولة بمجهودات بقيامها بإصلاحات إدارية متكررة وسن العديد من القوانين للنهوض بالتنمية المحلية تماشيا مع سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح قوانين الإدارة المحلية (البلدية، الولاية) إلا ما هو مشهود أن هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدي لها بسبب عدم الإيمان بها ونقص التعبئة والدعاية لها. وهذا هو العائق والحاجز أمام تحقيق التنمية المحلية الموجودة[2].

ثالثا: الصعوبات المالية: نجد في هذا الخصوص مايلي:

1- ضعف الجباية المحلية:

إذا أحصينا عدد الضرائب والرسوم التي تشكل وعاء تحصيل الموارد المالية للجماعات المحلية فإننا نجدها كثيرة ومتعددة لكن نسبة استفادة البلدية من عائدات الجباية المحلية ضعيفة جدا نظرا لسوء توزيع موارد الجباية المحلية، وسبب عدم عدالة توزيعها هو استئثار الدولة بالنصيب الأكبر باعتبارها صاحبة الحق في تأسيس الضريبة وهو ما يعبر عنه بتبعية الإدارة الجبائية[3]، حيث تنفرد الدولة بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب والرسوم، كما تقوم بتحديد الوعاء والمعدلات وأيضا تقرر عملية تحصيل لهذه الضرائب بمصالحها الخاصة. وليس للبلديات أي دخل سوى استلام حصصها سنويا من مديريات الضرائب، فمثلا نأخذ الرسم

---

[1] طاشمة بومدين: **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**. (أطروحة دكتوراه، تخصص نظم سياسية وإدارية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007م)، ص45.

[2] فريمش مليكة: **المرجع السابق**، ص388.

[3] عزيز محمد الطاهر: : **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، (مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة ورقلة، 2011م)، ص102.

على القيمة المضافة التي تعتمد عليها البلدية كمورد مهم؛ فتأخذ الدولة منه بنسبة 85% من عائداته وتبقى للبلديات نسبة قليلة. فكيف يمكن إحداث التنمية المحلية بالإبقاء على هيمنة الدولة على المصادر التمويلية، وأيضا يدخل في هذا المجال سوء توزيع الموارد الجبائية وهو ما زاد ضعف قدرة البلدية على التحكم في ماليتها المحلية زيادة على تبعية الأجهزة المسؤولة عن الجباية المحلية للسلطة المركزية ممثلة في وزارة المالية خاصة حيث أن جميع الضرائب تجمع في وعاء واحد ثم يعاد توزيعها على البلديات بنسب محددة مسبقا بغض النظر عن نسب تحصيل كل بلدية أو احتياجاتها أو كثافتها السكانية، كما أن وحدة مصدر الضريبة جعلت ممول الدولة هو ذاته ممول البلدية، كما أن طريقة ونسب توزيع هذه الضرائب على البلديات والأجهزة الأخرى يوحي إلى عدم وجود أي معيار موضوعي للفصل بينما هو عائد للدولة أو الولاية والبلدية، وعدم وجود مرونة في التوزيع الضريبي تسمح في التحكم في الوعاء الضريبي لكل بلدية حسب أهمية نوع الضريبة[1].

2- عدم استقلالية الجماعات المحلية:

يقصد باستقلال الهيئة المحلية هنا أن لها حق إصدار قرارات إدارية نافذة دون خضوعها في ذلك لتوجيهات وأوامر السلطة المركزية. بما يعني كذلك استقلال هذه الهيئة عند إدارتها وتسييرها لمرافقها دون الحاجة في ذلك إلى توجيه من السلطة المركزية، ففي الجزائر تعتبر استقلالية الجماعات المحلية منعدمة وذلك بسبب الوصاية والرقابة المشددة. بالإضافة إلى التبعية الجبائية والإعانات الحكومية التي ذكرناها سابقا.

رابعا: الصعوبات الاجتماعية والثقافية

تعتبر الظواهر الاجتماعية والثقافية المترامية في وسط المجتمع الجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التنمية المحلية، فتتمثل الصعوبات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة، فقد يعوق نظام الحكم السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، ومن بين أهم تلك المظاهر نجد ظهور عناصر القرابة التي ترتكز على الولاء والزبونية وضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي مما يؤدي إلى المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر، أما في الجانب

[1].عميور ابتسام: : **نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم**، (مذكرة ماجستير في القانون العام وكلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2012-2013م) ، ص42

الثقافي الذي يعتبر من بين أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية كون أنه غالبا ما يكون سبب فشل المشروعات ناتج عن جهل القائمين بها، وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة وكما أن المجتمع المحلي المسؤول عن التنمية المحلية لا زال يعاني من بعض الظواهر والسلوكيات المتناقضة للحداثة والتطور. بالإضافة إلى ذلك نجد أن جل المجالس المحلية المنتخبة تتسم بقلة خبرة المنتخبين وضعف عنصر التأطير وغياب الوعي الثقافي[1].

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تجسيد برامج التنمية المحلية:

ارتبطت اسهامات المجتمع المدني المحلية بمفهوم التنمية ، فالسياسات الحكومية والبرامج التنموية تستمد فاعليتها من انسجام واندماج المجتمع المدني في اتخاذ القرار وصنع السياسات المحلية وذلك يتم من خلال المقاربة التشاركية التي تثمن وتفعل الجهود المجتمعية ونشير هنا طبعا إلى المجتمع المدني ضمن جهود الدولة[2]. ومن خلال هذا فإن دور الممجتمع المدني واسهاماته في البرامج التنموية على المستوى المحلي تتمثل في:

– الشراكة بين الجماعات المحلية في التنمية : حيث تتمتع البلدية ومؤسسات المجتمع المدني بالصفة التمثيلية فإن المجلس الشعبي البلدي يعتبر هيئة ممثلة من قبل المجتمع المحلي في المقابل فإن المجتمع المدني هو أيضا له صفة التمثيل من قبل فئة سكانية أو مهنية أو مجموعة ناشطين من المجتمع المحلي ومن هنا فهذه الشراكة تتجسد بينهم من خلال توفير الخدمات وتنفيذ المشاريع و يمكن أن نحصرها في الأدوار التالية:

- دور رقابي على أداء البلدية وتنفيذ المشاريع ونوعية الخدمات .
- العمل من أجل تحقيق التمثيل الصحيح في المجلس البلدي، ويشمل الضغط من أجل حصول انتخابات نزيهة ، واعتماد قانون عادل ومراقبة الانتخابات البلدية.
- التعاون مع المجلس البلدي في الضغط على الإدارة المركزية من أجل الانماء المتوازن وتوزيع العادل للجباية المحلية.

---

[1] عميرو ابتسام **: مرجع سابق الذكر**، ص 43.

[2] شواش عبد القادر : **الفاعلين والمشاركة في التنمية المحلية بين الواقع والمأمول**، ص04/03.
www.geosp.net/wep-content/uploads/2013/09

- دور تنفيذي مشارك في تقديم الخدمات من ضمن اختصاصها، واستخدام مواردها الخاصة في سبيل الأهداف التنموية وحقها في الدعم، على أن تتم ذلك ضمن خطة التنمية المحلية التي تتم صياغتها بشكل مشترك ومن خلال حضور المجتمع المدني لمداولات المجلس الشعبي البلدي واعتماد أراءه في صنع و تنفيذ هذه السياسات التنموية.
- تشكيل هيئات مشتركة للتنمية بين البلدية والمجتمع المدني تعمل على تعبئة الموارد في النطاق المحلي[1].

أما في الجزائر وعند النظر إلى ما هو واقع ، فيكفي أن نشير إلى قانون البلدية 10/11 نجده لايضع أي عوائق أو قيود حول مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي من خلال لجان البلدية أو من خلال الاعتراض على مدوالات المجلس البلدي بعد تعليقها والطعن ضدها قضائيا وبالمقابل لم يضع أي اليات لمشاركة هذه المؤسسات في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المنتخبة أساسا، فإن كان المشرع قد رسم ملامح الطابع الاستشاري للجان البلدية ، إلا أنه لم يلزم هذه الأخيره بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني من أجل استشارتها لاطلاعها أولا على مشاريع البلدية ولأخذ اقتراحاتها حول أولويات المشاريع التي تهم المجتمع المحلي والتي يمكن تبنيها وفرضها حتى على سلطة الوصاية باعتبارها تمثل تطلعات جميع المواطنين وليست فئة أو طائفة معينة[2] ونجد دور واسهام مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية ينحصر فقط في الجانب الإجتماعي وبالأخص الفئات المستهدفة من خلال:

- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير، حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة بـ 60% من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية والعمل في المشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الانجابية من خلال التوعية.

[1] علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيرة: **المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية**، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة المس، 25 ديسمبر 2017.، ص 08.

[2] غزيز محمد الطاهر: **مرجع سابق الذكر**، ص 47.

- العمل في مجال محو الأمية ففي الجزائر نجد أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم[1].
- مكافحة الفقر عن طريق الأعمال الخيرية وتقديم المساعدة للمحتاجين خاصة الجمعيات الدينية من خلال الزكاة و الصدقات.
- الاهتمام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية[2].

وعند الحديث عن مدى مساهمة المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية قامت الجزائر بشراكة ثلاثية من أجل الديمقراكية التشاركية والتنمية المحلية والمسمات ببرنامج " **كابدال**" وهو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية ومشروع تعاوني مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة يشرف عليه وزراة الداخلية والجماعات المحلية بتمويل من طرف الشركاء الثلاث يـقدر بـ 10 ملايين يورو مايقارب 2.5 مليون يورو من قبل الجزائر، 7.7 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبي و 170.000 يورو من قبل برنامج الأمم المتحدة لتنمية، يهدف هذا البرنامج من خلال مقاربة نموذجية يتم تنفيذها على 10 بلديات عبر التراب الوطني على مدى أربع سنوات 2017–2020 [3]وبدأت أشغال هذا البرنامج يوم 16 جانفي 2017، وفيما يخص المجتمع المدني قام هذا البرنامج بدراسة ورسم خريطة المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية (البلديات التي أختيرت) وتقييم قدرتها، بحيث تتم معاينة قدرت هذه المؤسسات وتحديد احتيجاتها، كما أنها تقوم بتصنيف هذه الجمعيات ونسبة تمثيلها وطريقة عملها وكيفية عملها المشترك مع السلطات المحلية وبالتالي تتمكن من التعرف على نقاط القوة والنقائص التي تميز مؤسسات المجتمع المدني من تحديد قدرتها التي يجب تعزيزها بصفة أولوية، فصنفها برنامج" **كابدال**" بالنظر إلى قدرتها الحالية،إلى أربع فئات يمكن لكل واحدة منها الاستفادة منها[4]:

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي : **مرجع سابق الذكر**، ص 87.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] محمد ب: اختيار 10 بلديات لتجسيد برنامج محلي ناجح ، مقال تم الاطلاع عليع يوم 2019/05/17 على الموقع الالكتروني: https://www.el-massa.com

[4] بوزراة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية "**كابدال**" www.interieur.gov.dz

– **الفئة الأولى:** متابعة برنامج تكويني لتعزيز قدرتها القاعدية من أجل تحسين تسييرها الداخلي في مجال نشاطها وتعزيز صلتها مع الفئات المستهدفة ومع السلطات المحلية، وهذا بهدف مشاركتها الفعلية في حياة الجماعة المحلية.

– **الفئة الثانية:** متابعة برنامج تكويني يسمح لها على المدى المتوسط بالارتقاء من مستوى تنفيذ أنشطة ضرفية ومنفصلة إلى مستوى إدارة مشروع متكامل يساهم في التنمية المحلية.

– **الفئة الثالثة:** المشاركة كشريك لبرنامج " كابدال" وبرعاية من طرف جمعية ولائية أو وطنية في إدارة مشروع يعلم من خلاله كيفية تعزز أثر عملها على التنمية المحلية المستدامة.

– **الفئة الرابعة:** تسيير مشروع استراتيجي للتنمية المحلية بدعم ومرافقة وثيقة من طرف فريق البرنامج للتحيل عن طريق الممارسة، على مختلف أبعاد التنمية المحلية.

ومن خلال هذا البرنامج سيتم تطبيق المعنى الفعلي للديمقراطية التشاركية وتبيان دور ومساهمة المجتمع المدني في التمية المحلية من خلال ما تم تقيدمه له من دعم وتكوين و تطوير في الأداء من طرف هذا المشروع ومن خلال الشركاء الثلاث.

المطلب الثالث: صعوبات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية.

تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر من العديد من العراقيل والتي تقف أمام المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية المحلية الفعلية من قبله ، وأول مايلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقرانة بنظيره في الدول العربي وحتى في دول أكثر تطور في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم قد انعكس على مستوى أداءه الفعلي في الواقع الاجتماعي، ومن هذه العراقيل نذكر مايلي:

- **الصعوبات السياسية:** بالرغم من استفادت مؤسسات المجتمع المدني هامش من الحرية النسبية في ظل التعددية والاصلاحات التي جسدت من خلال دستور 1989 والتي هدفت بالأساس إلى تعديل بعض النصوص التشريعية التي لها علاقة بالممارسة الديمقراطية وتدعيم دولة القانون والمؤسسات، إلا أن جملة هذه الإصلاحات لايبدو أنها رسخت الممارسة الديمقراطية في

الجزائر،الأمر الذي انعكس سلبا على عمل ونشاط المجتمع المدني وعلى القوانين المنظمة له[1] حيث أن العديد من الأطراف السياسية والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة تسعى لاحتواء هذه المؤسسات أو على الأقل منافسة أدوارها، حيث يلاحظ في بعض الأحيان هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل المدني وخلطه مع العمل السياسي واستخدام هذه المؤسسات لتحقيق أهداف انتخابية[2]، وعلى المستوى المحلي نجد غياب علاقتها مع السلطات المحلية لاسيما في مجال التنمية المحلية وعدم تقبل المجالس المحلية فكرة اشراك مؤسسات المجتمع المدني في المشاريع والبرامج التنموية.

- **الصعوبات القانونية:** اذا كان المجتمع المدني هو ذلك الحيز المستقل نسبياً عن الدوله والذي يسمح للافراد بممارسة نشاطاتهم، فإن القوانين هي التي تضمن هذا الاستقلال النسبي وتنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ، هذا من جهة ومن جهة ثانية فهي التي تضمن وجود هذا الحيز وتوسيعة أو تضييقه وبشكل أكثر دقة[3]، فحمل قانون 06/12 الكثير من القيود للعمل الجمعوي ؛ أعطى للحكومة سلطة تقديرية واسعة في عمليات التسجيل والمراقبة ومعاقبة منظمات المجتمع المدني، كما يتطلب هذا القانون موافقة مسبقة من قبل السلطات العامة على التمويلات والتبرعات الخارجية،إضافة إلى الموافقة المسبقة على شراكة وتعاون الجمعيات الجزائرية مع المنظمات الأجنبية[4]، هذا فيما يخص القانون التأسيسي للجمعيات أما على امستوى المحلي فنجد أن قانون الجماعات المحلية وبالأخص قانون البلدية 10/11 قد خصص بابا كاملا أي الباب الثالث لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية وقد جاءت المادة 13 منه على أنه " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية ، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا ، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم"[5]، ولكن لم يفصل ولم يفرض المشرع الجزائري رأي ومشاركة مؤسسات المجنمع المدني في صنع السياسات التنموية المحلية بل كان رايه

---

[1] محمد حفاف: **مرجع سابق الذكر**، ص 190.

[2] علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيرة: **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

[3] ليث زيدان: **عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية**، تم نشره يوم 2005/12/01 على الموقع الالكتروني https://pulpit.alwatanvoice.com

[4] محمد حفاف: **مرجع سابق الذكر**، ص 192.

[5] قانون 10/11 **المتعلق بالبلدية** ، مرجع سابق الذكر.

استشاري عند الضرورة كما نصت المادة بالاضافة إلى ماهو واقع حتى هذه الاستشارة لامحل لها على مستوى المجلس الشعبي البلدي، فالبناء التنموي يتطلب مشاركة وثقة متبادلة بين المسؤول والمشرف على المشروع وبين أفراد المجتمع المحلي المقصود بالعملية التنموية.

- **الصعوبات المالية**: إن تمويل هذه المؤسسات هو أحد عناصر فاعليتها وأساس استقلالية قرارتها فإذا كان مشكل التمويل غير مطروح لدى بعض مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات المهنية خاصة الاقتصادية منها، والجمعيات المدعمة من طرف بعض الأحزاب[1] وحتى المدعمة من طرف الدولة، فإنه يشكل عائقا بالنسبة للبعض الاخر من المؤسسات بشكل يجعلها وسيلة تستغل في المناسبات، وهذه الاستقلالية والتبعية للجهات الممولة يفقدها الاستقلالية في قراراتها، ويجعل خطابها منبثقا من خطاب الجهة التابعة لها، فالعمل الجمعوي يستلزم جهود كبيرة خاصة على المستوى المحلي نظرا لأهمية القاعدة في العمل التنموي، لكن الملاحظ أن مشكل التمويل يبقى عائق لتحسين الأداء، فمن غير المعقول حصول الكثير من المنظمات على تمويل دون عمل يمس أرض الواقع زيادة على توفرهم مقرات مقفلة طوال العام ولا تعمل إلا في المناسبات للحصول على الدعم ، بينما توجد بعض من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة لا تتوفر على أدنى الامكانيات لكن ذات فعالية على المستوى الميداني فالصعوبات المادية تبقى مشكل حقيقي بالنسبة للمنظمات الفاعلة.
- **الصعوبات الثقافية**: لعل من بين أهم المقومات الغائبة في المجتمع المدني الجزائري هو فقدان ثقافة ديمقراطية تتعاطى مع التنوع الثقافي والتعايش بين البنى التقليدية التي لها دور وسيط على المجتمع والحداثة ، فهذه الأحكام كانت جراء أزمات مرت بها الجزائر؛ فبروز قوى تمزج بين مطلب اللائكية وتبنى الحداثة الأوروبية المجسدة عموما في الحركة البربرية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قابلتها حركات الاسلام السياسي الشيء الذي أدى إلى توترات لازالت ترهن الديمقراطية الكفيلة بتشكيل وبناء دولة عصرية قوامها التعددية في ظل مجتمع مدني لا كمقولة أو مفهوم مستورد بل كممارسة[2] مرتبطة بالجانب التنموي للمجتمع الجزائري عامة والمجتمع المحلي خاصة ومن هذا يمكن رصد بعض من هذه الصعوبات الثقافية فيما يلي:

---

[1] لدرم أحمد: **مرجع سابق الذكر**، ص 08.

[2] الجمعي النوي: **معوقات تشكل المجتمع الجزائري مقاربة سوسيو–سياسية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف –الجزائر، ص 185.

- ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع وعدم تعزيزها من خلال وسائل الاعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات الدينية فكلما ازدادت ثقافة التطوع وأصبح المواطن مدركا لأبعاد العمل المدني والاجتماعي أتى العمل المدني بنتائج إيجابية وحقيقية[1].
- ضعف الثقافة القانونية لأعضاء هذه المؤسسات ، فالكثير منها ليس لديه علم بالجانب القانوني فمثلا أغلبية مؤسسات المجتمع المدني ليس لديها علم بالحق الممنوح لها بحضور مداولات المجلس الشعبي المحلي وهذا راجع إلى تدني المستوى التعليمي لأغلبيتها.
- كرست منظومة الأعراف والقيم والثقافة السياسية التقليدية لدى المجتمع الجزائري سلوك الخذوع والخوف من الحكومة والامتثال لأوامرها، والخوف من الانخراط في العمل المدني، كما قتلت روح المبادرة لدى أفراد المجتمع وجعلتهم يعتمدون على الحكومة لحل مشاكلهم وعززت بذلك النموذج الأبوي بما يتضمنه من سلطة مركزية تميل إلى منع التعبير عن الرأي وتقييد الحوار والمساهمة في عمل الجماعة، بما يشجع هذا النموذج العلاقات الشخصية والولاءات والانتماءات العشائرية والجهوية على حساب مؤسسات المجتمع المدني[2].
- ضعف ثقافة التظيم الداخلي للمؤسسات المجتمع المدني ، فهذه التنظيمات تعمل تحت قيادة أفراد بعينهم لمدة سنوات وعقود، كما هوحال النظام ولا يتم فيه التدوال على السلطة إلا في حالات استثنائية مرتبطة بعوامل خارج السيطرة، اذ أنها لاتمارس ابجديات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام التنوع والاحتلاف والراي الاخر.

وكنتيجة لهذا لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك في التنمية يكمل جوانب النقص فيها، بل طالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه، وهو ماجعل المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة وبعدده الضخم لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد من الامكانيات الكامنة في هذه المؤسسات بالقدر المطلوب، ماجعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في

[1] علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيرة: **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

[2] محمد حفاف: **مرجع سابق الذكر**، ص 194.

التعبير خارجه عن مطالبه واحتياجاته[1]، فالاحتجاجات العديدة التي عرفها الشارع الجزائري من قبل مختلف الفئات والمستويات لم تكن في غالبيتها مؤطرة من قبل منظمات المجتمع المدني على اختلافها وكثرتها.

خلاصة واستنتاجات:

– مر المجتمع المدني الجزائري بعديد من المحطات المفصلية التي تميزت بعوامل سوسيوسياسية رسمت ملامحه وقد اكتسب خلال هذه التطورات بنية مورفولوجية متنوعة تندمج فيها المؤسسات التقليدية والحديثة

– تميز المجتمع المدني الجزائري بالعدد الكبير الذي ينافس نظيره في الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية والذي عكس ظعف أداءه الفعلي والمتوقع منه بهذا الحجم.

– إن برامج التنمية المحلية في الجزائر التي قامت مابعد الإستقلال إلى يومنا هذا قامت على النهج الاشتراكي وأحادية الجانب أي موجهة من الأعلى إلى الأسفل، وكانت عبارة عن مخططات رباعية وخماسية آنية وظرفية، وإن حملت في بعض الأحيان مدة طويلة إلى أن تأثيرها على الواقع كان ضعيف نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري المبني على الريع البترولي، مما يلاحظ من خلال هذا الدور الضئيل الذي لعبه المجتمع المدني في ذلك.

– العمل المحلي للمجتمع المدني الجزائري يبقى مقصورا على الجمعيات فقط كون بعضها له شراكة مع البلديات كالبرامج التطوعية والتضامنية والخيرية فقط دون اشراكه في صنع السياسات التنموية المحلية.

[1] شاوش اخوان جهيدة: **مرجع سابق الذكر**، ص 134.

الفصل الثاني: فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية " نموذج ولاية بومرداس "

توطئـــــــة:

من أجل دعم الجانب النظري قمنا بالدراسة الميدانية لولاية بومرداس من خلال عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من أدوات جمع المعلومات المتمثلة في المقابلة والاستمارة، ولقد اعتمدنا على استمارتين موجهتين لإحدى مؤسسات المجتمع المدني، ألاوهي الجمعيات قصد معرفة الدور التنموي الذي تقوم به على مستوى الولاية "أنظر الملحق رقم(01)"، والثانية لسكان الولاية لرصد ارائهم حول هذه المؤسسات والمشاريع التنموية التي تجسدها سواء الفواعل الرسمية من سلطات محلية والفواعل غير الرسمية المتمثلة في عينة الدراسة، واقتراحاتهم وأفاقهم حول دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية "أنظر الملحق رقم (02)". ومن خلال هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول خصصناه للتعريف بولاية بومرداس
- ✓ المبحث الثاني: يتناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والمجتمع الإحصائي وعينة الدراسة
- ✓ المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة بالاعتماد على برنامج spss، وفي ضوء فرضيات وأهداف الدراسة.

بطاقة فنية لولاية بومرداس:

الولاية: بومرداس

الرمز البريدي: 35000

المناخ: إن المناخ السائد في هذه الولاية هو مناخ البحر الأبيض المتوسط، فيكون بارد ورطب في الشتاء،بينما يكون حار وجاف صيفا، تتراوح كمية الأمطار المتساقطة سنويا على هذه الولاية بين 500 إلى 1300 مم، عادة ما تبدأ الأمطار بالتساقط منذ بداية شهر أكتوبر وحتى نهاية شهر مارس، و تتميز المناطق الساحلية بأنها ذات جو لطيف، يبلغ معدل الحرارة السنوي حوالي 18° على خط الشريط الساحلي و25° في المناطق الداخلية للولاية.

التضاريس: أما فيما يخص التضاريس فإن المنطقة الجبلية تشكل منها ما نسبته 26%، بيما تبلغ نسبة منطقة الهضاب والمرتفعات منها حوالي 26.5%، في حين أن منطقة الأراضي المستوية تشكل ما نسبته 36.5% منها تقريبا.

التقسيم الإداري: هذه الولاية مكونة من تسعة دوائر: هي دائرة بغلية، ودائرة بودواو، ودائرة بومرداس، ودائرة دلس ودائرة برج منايل، ودائرة خميس الخشنة، ودائرة الناصرية، ودائرة يسر، ودائرة الثنية.

البلديات: للولاية اثنين وثلاثين بلدية هي: بومرداس، وقورصو، وتجلبين، وبرج منايل، وجنات، ولقاطة، وزموري وأولاد عيسى، وبودواو، وقدارة، وأولاد هداج، وبودواو البحرى، ودلس، وبن شود، واعفير، والثنية، وسوق الحد، وبني عمران، وعمال، ويسر، وسي مصطفى، وخميس الخشنة، وأولاد موسى، ولربطشي، وحمادي، والناصرية، وبغلية وسيدي داود، وتاورقة.

الظواهر الطبيعية: تتألف هذه الولاية من مجموعة جبال والأنهار والشاطئ البحري، وتقع هذه المدينة على خط الزلازل، حيث أنها شهدت أكثر من زلزال عنيف، ومن أعنف الزلازل التي شهدتها (زلزال بومرداس)، الذي حدث عام 2003 الذي ضرب بقوة 6.8 ريشتر. من أشهر الجبال في هذه الولاية جبل الخشنة، وجبل بوزقزة، وجبل بوخنفر، وجبل بوعروس، وجبل بوظهر، وجبل الصومعة، وجبل جراح، وجبل لالا أم السعد، وجبل سيدي داود.

المبحث الأول: مونوغرافيا ولاية بومرداس

لقد عرفت ولاية بومرداس التي أنشئت على إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 تحولات عميقة في مختلف المجالات الإجتماعية، الاقتصادية والإدارية وحتى من حيث التركيبة الديمغرافية، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى المجال الجغرافي والإداري للولاية وأهم مؤشرات التنمية الموجودة على مستواها.

المطلب الأول : الإطار الجغرافي لولاية بومرداس

1- التعريف التاريخي لولاية بومرداس:

تسمية بومرداس تعود إلى الشيخ " **أحمد بن علي البومرداسي**" الذي حل بهذه المنطقة واستقر فيها في نهاية القرن الثامن عشر، فقد كان المجال الحالي لبومرداس قبل 1958 يتكون من الصخرة السوداء من جهة ومن مساحة ثلاث مزارع تابعة للفرنسيين (قيما، كلوس، سانت أندري فريما) وفي سنة 1958 تم إنشاء بلدية الصخرة السوداء، وكانت مقر السلطة التنفيذية للحكومة المؤقتة طبقا لاتفاقيات ايفيان، وبعد الاستقلال وكلت مهام إدارتها وتسييرها إلى مؤسسة سونطراك قصد تنميتها وهذا تحويلها إلى قطب للدراسات الجامعية والبحوث العلمية لهذا كلفت مكتب الدرسات الإسكندنافي بانجاز مخطط التعمير في مرحلتين 1970 ثم 1976 الذي حدد كيفية توسعها ومن بين المشاريع التي أنجزت نحد المعهد الوطني للصناعات الخفيفة (INIL) سونطراك والمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية (INPED)[1].

2- **التعريف الجغرافي للولاية:** تعتبر ولاية بومرداس ولاية ساحلية تقع في الشمال المركزي للجزائر، تقدر مساحتها الإجمالية بـــ 145616 كم^2 مع شريط ساحلي يقدر بـــ 80 كم ، تبعد عن العاصمة بـــ50 كم من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق ولاية تيزي وزو ومن الناحية الغربية ولاية الجزائر العاصمة[2]، أما من الجهة الجنوبية الشرقية ولاية البويرة ومن الجهة الجنوبية الغربية ولاية البليدة وهذا ماتوضحة الخريطة أدناه:

---

[1] مسدودي دليلة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي –دراسة حالة ولاية بومرداس–** (مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009)، ص 143.

[2] بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير: واقع السياحة الداخلية وافاقها مع الإشارة لولاية بومرداس كنموذج، ص 06 ، http://dlibray.univ-boumerdes.dz

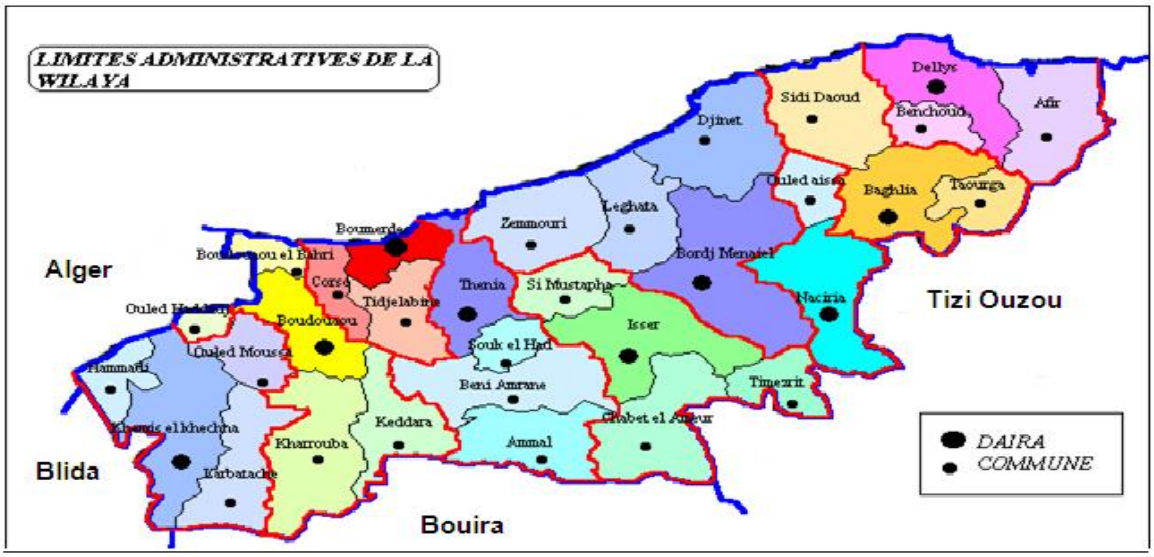

المصدر: https://ar.wikipedia.org

تقع الولاية في الوسط وهي قريبة من العاصمة، وتعتبر أكبر مركز اقتصادي إذ تبعد عن ميناء الجزائر بـ45 كم فقط إضافة إلى قربها من مراكز صناعية كبرى(رغاية، رويبة، واد السمار) بحيث موقعها يجعلها تشكل منطقة عبور بين الشرق والغرب حيث تخترقها شبكة مواصلات(سكك حديدية، وطرق وطنية) أبرزها[1] : الطريق السريع الثنية الجزائر: مكون من الطريقين الوطنيين 61 و5، الطريق الوطني رقم 12 يربط الثنية بتيزي وزو، الطريق السيار شرق غرب الرابط بين شرق البلاد وغربها، إضافة إلى 67.5 كم من السكك الحديدية تربط مختلف مناطقها وتربط الولاية بالولايات الأخرى، وبذلك فإن الولاية تتمتع بموقع جغرافي جد مميز اقتصاديا.

3- <u>التعداد السكاني لولاية بزمرداس</u>:

يعتبر العامل السكاني أحد العوامل الأساسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ لذلك معرفة التعدادالسكاني للمنطقة تعطي صورة واضحة عن مستقبل التنمية في ولاية بومرداس ومؤشر من مؤشراتها ، فخلال 2014 زاد عدد السكان بنسبة 18.065% مقارنة باحصاء 2008 الذي كان حوالي 802083 نسمة والذي يصبح 903604 نسمة، بمعدل سنوي متوسط قدره 02.04% وكثافة ساكنية تقدر بـــ 621 نسمة /كم^2. والجدول التالي يوضح توزيع السكان على مختلف دوائر الولاية حسب احصائيات2014/12/31[2]:

[1] عقون سعاد: **<u>المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس</u>**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس عشر،ص247 .

التوزيع السكاني لدوائر ولاية بومرداس:

الدوائر	إناث	ذكور	المجموع
بومرداس	45196	47026	92221
برج منايل	68408	72052	140459
بودواو	75988	80033	156022
دلس	30515	31882	62398
يسر	47345	48544	95889
خميس خنشلة	103193	111773	214967
الثنية	31051	32346	63396
بغلية	22603	24232	46836
الناصرية	15444	15973	31416
المجموع	439743	463861	903604

المصدر: Direction de la Programmation et du Suivi Budgétaires- Wilaya de Boumerdes-

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثلاث دوائر رئيسية من حيث عدد السكان وهي: خميس الخنشنة (214967)، دائرة برج منايل (140459)، بودواو(156022)، وتعود هذه النسبة السكانية المرتفعة إلى الإتساع النسبي للرقعة الجغرافية لهذه الدوائر، بالاضافة إلى عامل النزوح الريفي الذي أفرز انتشار عمراني فوضوي، وقدرت كثافتها السكانية بـــ511448 وبنسبة 56.60% من المجموع الكلي للولاية وهذا ماتوضحه الدائرة النسبية التالية:

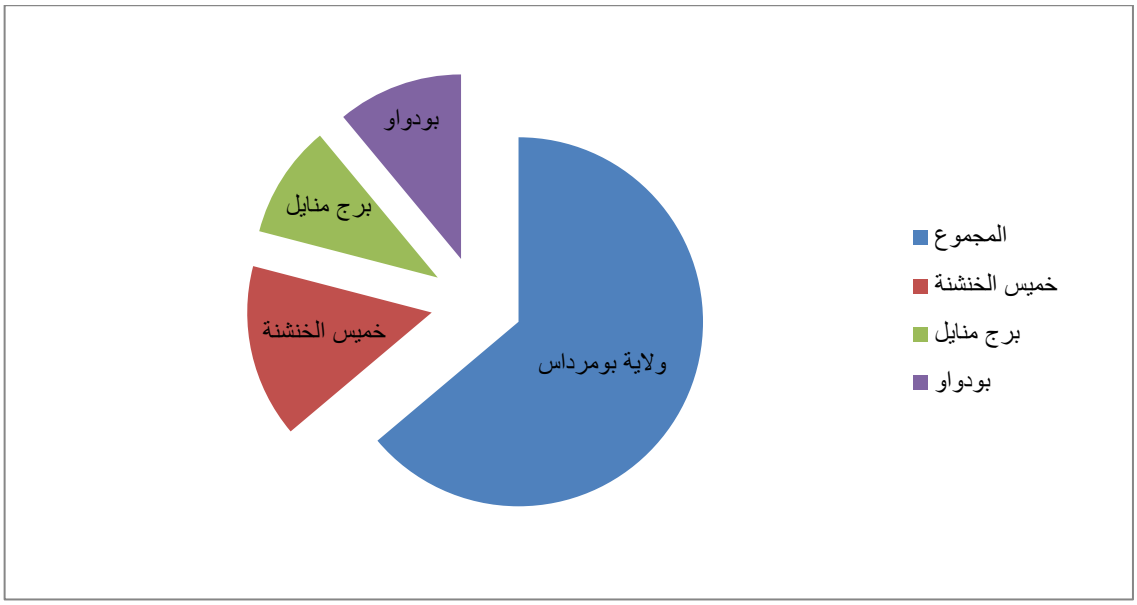

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري و السياسي لولاية بومرداس

تم إنشاء ولاية بومرداس بموجب المادة 39 من القانون رقم 84-08 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد[1]، تضمن هذا القانون التقسيم الإداري الجديد وقد كانت تتكون بموجب هذا القانون من 38 بلدية وهي: رويبة، بودواو، أعفير، برج منايل، بغلية، سيدي داود، الناصرية، جنات، يسر، زموري، سي مصطفى ، تيجلابين، شعبة العامر، الثنية، الرغاية، عين طاية، تيمزريت، قورصو، بومرداس، أولاد موسى، الأربعطاش، بوزقزة قدارة، برج البحري، المرسى، تاورقة، أولاد عيسى، بن شود، دلس، عمال، بني عمران، سوق الحد، بودواو البحري، أولاد هداج، هراوة، لقاطة، حمادي، خميس الخنشنة، الخروبة. وفي سنة 1997 تم اقتطاع 6 بلديات منها وهي : رويبة ، رغاية، عين طاية، برج البحري، المرسى ، هراوة،[2] لتصبح 32 بلدية مقسمة على 9 دوائر بمساحة إجمالية تقدر بـ 1456.16 كم^2، وهي كالاتي:

[1] **قانون رقم 84-08** المؤرخ في04 فيفري 1984 ، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 139.

[2] أنظر المادة 2 من **الأمر 97-14**، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر**، المؤرخ في 24 محرم 1418 الموافق لـ 31 ملي 1997 ، الجريدة الرسمية ، العدد 38.

دوائر ولاية بومرداس ومساحتها بعد التقسيم الجديد:

الدوائر	مساحتها (كم^2)
بومرداس	83.53
دلس	129.93
الناصرية	85.38
برج منايل	257.13
يسر	190.31
الثنية	167.87
بودواو	183.01
خميس الخشنة	189.85
بغلية	151.15

Source : La Direction de la Programmation et du Suivi Budgétaires- Wilaya de Boumerdes-

وتشير الولاية وفقا لهيكل تنظيمي تنحدر فيه السلطة من الوالي إلى المجلس الشعبي البلدي كما هوموضح في الشكل الأتي:

الهيكل التنظيمي لولاية بومرداس

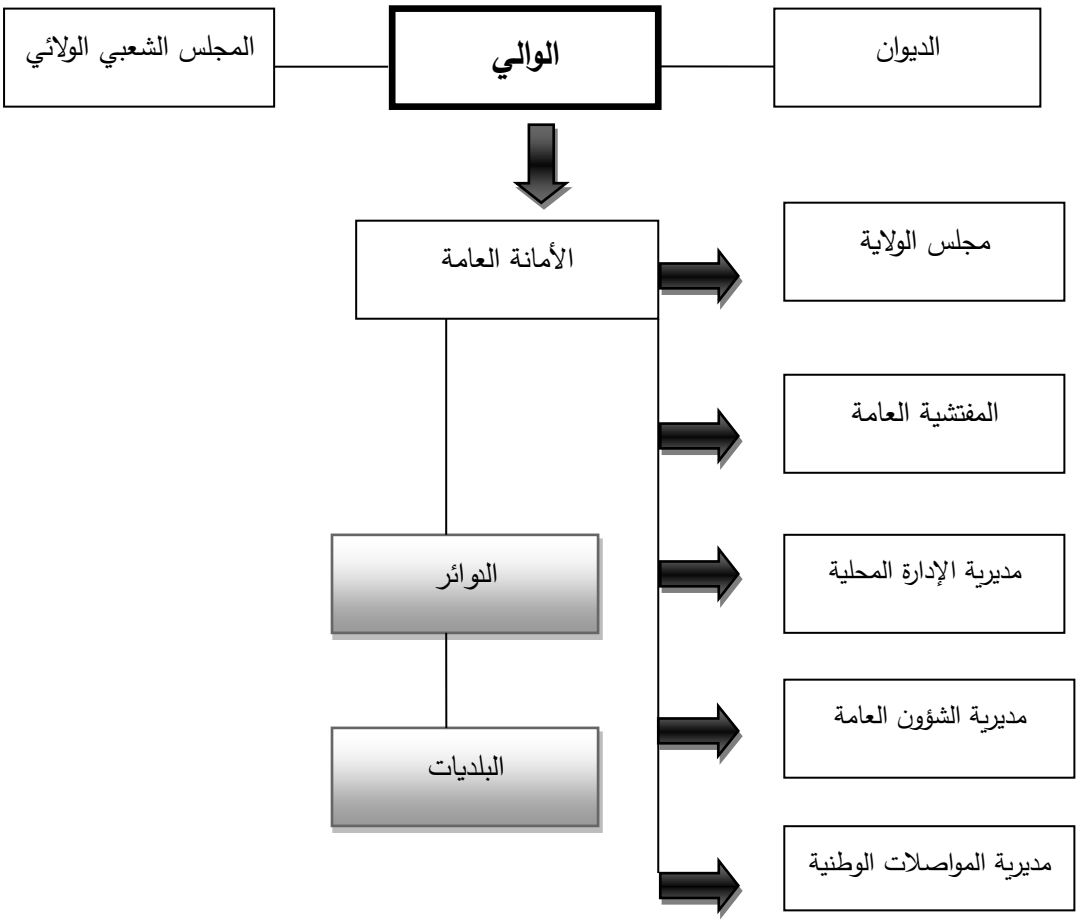

المصدر: الموقع الرسمي لولاية بومرداس https://www.wilaya-boumerdes.dz

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية لولاية بومرداس

تعتبر ولاية بومرداس من بين أهم الولايات الجزائرية المرشحة لإحداث طفرة تنموية على المستوى المحلي لما تملكه من موارد وإمكانيات متنوعة زيادة على موقعها الجغرافي المتميز وكثافتها السكانية بالاضافة إلى خصوصيتها الطبيعية والتعداد الجمعوي الهائل على مستوى الولاية والذي يعتبر من أهم فواعل التنمية المحلية وهي كالاتي:

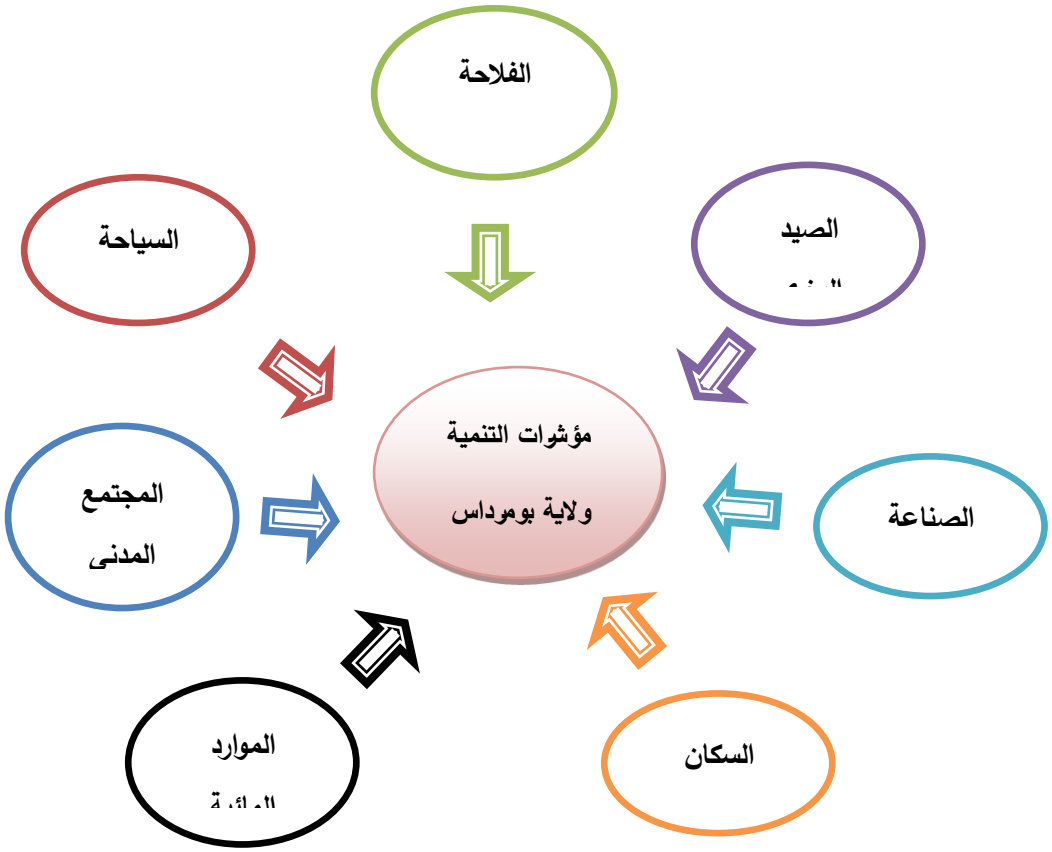

المصدر: من إعداد الباحثة

أولا: الفلاحة في الولاية:

تحتل ولاية بومرداس المرتبة الأولى ذات الامكانيات الفلاحية والتي تعتبر المهنة الرئيسية للولاية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى خصوبة الأراضي، حيث تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 99592 هكتار، وتتميز بمايلي:

– مساحة صالحة للزراعة تبلغ 64600 هكتار[1].

– مناخ مواتي لممارسة الزراعة وتنويع المحاصيل ، حيث أن مناخ الولاية هو مناخ البحر الأبيض، يتسم بهطول أمطار سنوي الذي يتراوح مابين500 إلى 13 ملم، ويقدر حجم المياه الجوفية[2] بـ 82.88 هم[2] .

– العمالة الشابة القائمة على الأراضي.

– مساحة كبيرة من الغابات والتي تقدر بـ 22951.49 هكتار، حيث توجد إمكانيات مليئة بالوفرة والتي تتوزع كالأتي:

- غابة الكلحة – لربتاش بـ 1476 هكتار.
- غابة بني خلفون بـ 914 هكتار.
- غابة مزران– عفير 670 هكتار.
- غابة بغليا– برج منايل 323 هكتار.
- غابة ساحل الزموري بـ 309 هكتار.

وتتميز الولاية بوجود ثلاثة أنواع من التربة وهي كالاتي:

1– المنطقة الساحلية: وهي تتكون بشكل رئيسي من سهول " متيجا"، "سيبلو السفلى"،" واد يسر" تتميز هذه المنطقة بالتربة الخصبة ذات الإمكانات الزراعية العالية.

2– منطقة التلال: تقضي هذه التربة إلى ممارسة الحبوب والأعلاف والأشجار المثمرة.

3– منطقة الجبال: تعتبر رصيد مهم لممارسة تربية النحل ومصدر دخل إضافي للمزارعيين.

---

[1] Dirction de La Programmation Et Du Suivi Budgetaire, **Annuaire Statistique De La WILAYA De Boumerdes**

[2] بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس 2011/2009**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصدية ، جامعة الجزائر 2011،2012/03)، ص 102.

ويتم الإنتاج الزراعي من خلال نشاطين رئيسيين وهما الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني:

أ): الإنتاج النباتي: يوضح الجدول الأتي أهم ما تنتجه ولاية بومرداس و المساحة المستغلة لكل إنتاج.

إنتاجات ولاية بومرداس والمساحة المستغلة لكل إنتاج:

المنتجات	المساحة	الإنتاج	العائدات
الحبوب	5533	138050	25
الخضروات المجففة	722	10992	15
العلف	13162	698891	53
حمضيات	1948	356543	183
كرمة	9810	2348255	239
أوليفيه	7151	114576	16
بذور	2331	328703	141
محاصيل زراعية	26	22100	850

Source : Direction des Service Agricoles

ب): الإنتاج الحيواني: تتوفر الولاية على ثروة حيوانية مهمة تتنج من خلاله اللحوم الحمراء "51871 Quintaux"، ولحوما بيضاء ب" 141872 Quintaux"، وتتوزع هذه الثروة كمايلي[1]:

- البقر 32741 رأسا بما في ذلك 16.691 بقرة حلوب.

- الأغنام 45.980 منها 17.583 من النعاج.

- 6020 من الماعز.

بالإضافة إلى ذلك فإنها أيضا تقوم بتربية النحل ، ويكون عدد خلايا النحل الكاملة 258113 خلية نحل وعدد خلايا النحل الموضوعة لإنتاج العسل هي 47046 خلية.

[1] Dirction de La Programmation Et Du Suivi Budgetaire, **Annuaire Statistique De La WILAYA De Boumerdes, annee 2016**

ثانيا: الامكانيات البحرية (الصيد البحري):

ساهم اتساع الشريط الساحلي لولاية بومرداس في ترقية قطاع الصيد البحري فيها، حيث تشتمل الولاية على 03 موانئ " ميناء دلس"، "ميناء زموري"، "ميناء جنات"، وتتميز هذه الموانئ بقربها من مناطق الصيد، ويعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات من حيث توفير فرص العمل فإجمالي عدد الوظائف التي وجدت على مستوى ولاية بومرداس هو 6313، منها 108 وظائف تم إنشاؤها خلال عام 2016 بزيادة قدرها 02 % مقارنة بعام 2015، وتتوزع طاقة هذه الموانئ والانتاج السمكي في جميع أنواعه التي بلغت 5.292.377 طن كما يلي[1]:

الموانئ والإنتاج السمكي لولاية بومرداس:

الميناء	الإنتاج السمكي(طن)	المساحة المائية (هكتار)	المساحة الأرضية(هكتار)
دلس	2724.711	06	09.3
زموري	2317.894	03.4	03.5
جنات	207.520	04.2	1.75

Source : Direction De La Pèche et des Ressources Halieutiques

ثالثا: السياحة في الولاية:

تمتلك ولاية بومرداس مجموعة متنوعة من أماكن سياحية طبيعية من أثار ونقوش موجودة في كل من السهول الساحلية والوديان والمناطق الريفية والجبلية، وهذا التنوع جعل منها منطقة مؤهلة سياحيا بالدرجة الأولى. فتضم الولاية عشر مناطق امتداد سياحي بمساحة إجمالية تقدر بـــ 4512 هكتار[2] ومن أهم المناطق الأثرية نجد: قصبة دلس ، اثار رومانية بالثنية وبرج منايل وجنات، زموري(زموري البحري) ، سي

[1]République Algérienne Démocratique Et Populaire, Direction De La Pèche et des Ressources Halieutiques, willaya de Boumerdes, 2017.

[2] عقون سعاد: **مرجع سابق الذكر**، ص 276.

مصطفى، والخوانق وسد قدارة الموجود بـ بوزقزة قدارة ...الخ كما أنه تم اقتراح مواقع للدراسة والتطوير كمناطق توسع سياحية جديدة موجودة في المناطق الجبلية وهي:

- موقع دراع لحفة في بوزقزة قدارة والذي يبلغ مساحته 47 هكتار.
- موقع سد حاميز و ولاد معمر في لرباتش مساحته 365 هكتار.
- موقع منطقة إغيل في الناصرية يبلغ 16 هكتار.
- سد بني عمران والقلعة في بني عمران وتبلغ مساحته 35 هكتار[1].

يوجد في الولاية كذلك شريط غابي ذو صبغة سياحية (08 غابات بمساحة إجمالية تقدر بـ 22951 هكتار ما يعادل 15.75% من المساحة الإجمالية للولاية)، ومنها غابة بوعربي، غابة ميزرانة، وغابات أخرى للترفيه بكل من بني عمران، مويلحة (بودواو البحري)، وغابة الساحل بزموري التي تستقطب آلاف الزوار بكل موسم صيفي[2].

رابعا: الصناعة في الولاية:

تتوفر ولاية بومرداس على عدة وحدات صناعية منها 09 وحدات ذات طابع جهوي ووطني ويتركز نشاطها خصوصا في قطاع البناء والتحويل المعدني والصناعة النسيجية، بالرغم من فقدانها لقطبين صناعيين هامين وهما: المنطقة الصناعية للرويبة والرغاية بعد ضم هاتين إلى ولاية الجزائر بموجب الأمر 97-14[3]. ويتم توجيه النشاط الصناعي للولاية بشكل أساسي نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة مع وجود وحدات ذات البعد الإقليمي والوطني مثل[4] :

- سوناريك.

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes, Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire

[2] حنان س: **بومرداس حاضنة التاريخ والسياحة**، موقع الكتروني تم الاطلاع عليه يوم 2019/06/25.
https://www.el-massa.com/dz

[3] ابركان فؤاد: **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإلعام، جامعة الجزائر، 2009-2010)، ص 139.

[4] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes, Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire

- الألبان في بودواو.
- شركة EAWA في سي مصطفى.
- سوميفار SOMOVER بالثنية.
- ايرياد ERIAD في بغلية.
- أعمال البناء في بودواو.
- المخبر الصيدلاني الجزائري (LPA).

حيث تبلغ مساحة النشاط في الولاية 3456013 م^2 ، ويوجد 625 مشروع في مرحلة النشاط وتتوزع مناطق النشاط على النحو التالي:

مناطق النشاط في ولاية بومرداس:

الدائرة	البلدية	عدد مناطق النشاط
بغلية	– تاورقة	01 –
	– بغلية	02 –
بودواو	– بودواو.	01 –
	– الخروبة.	01 –
برج منايل	– برج منايل	03 –
	– زموري	01–
	– جنات	01–
	–لقاطة	01–
بومرداس	– تيجلبين	03–
دلس	– دلس	02–
خميس الخنشنة	– خميس الحشنة	04 –
	– أولاد موسى	07–
يسر	– يسر	01–
	– شعبة العامر	01–
	– سي مصطفى	01–
ناصرية	– ناصرية	02–

الثنية	– سوق الأحد – بني عمران – ثنية	– 02 – 01 – 01
المجموع		**36**

Source : Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétair

ساهم في تطوير هذه الأنشطة الصناعية في الولاية وجود المواد الأولية الخام خاصة فيما يتعلق بمواد البناء ، حيث تتميز الولاية بتكوين جيولوجي مفيد للأغراض الصناعية، منها وجود كميات هامة من الصلصال والطين ، اللذان يوجدان في منطقة بودواو ومنطقة زموري، وتستخدم هذه المواد في صناعة الأجر والقرميد على وجه الخصوص، مما ساهم في انتشار العديد من الوحدات في هذا النشاط خاصة في منطقة بودواو، كما توجد في الولاية ثروة صخرية مهمة تستعمل أيضا في صناعة مواد البناء، وتتمركز مناجم استخراج هذه المواد خاصة في جبل بوزقزة[1].

خامسا: الموارد المائية للولاية:

تعتبر ولاية بومرداس أكثر الولايات المسقية على المستوى الوطني لاستقبالها كمية أمطار معتبرة مما سمح لها باكتساب موراد مائية ضخمة، حيث تضم احتياطات مياه كبيرة سطحية وتحت الأرض 99.91 HM^3 موزعة على 06 طبقات:

– سباو. – واد بودواو .

– يسر. – واد كورصو.

– واد بومرداس. – متيجا.[2]

وتتوفر الولاية على ثلاثة سدود رئيسية وهي: سد قدارة ، سد بني عمران، سد حميز ، بالاضافة إلى سدود ثانوية، كما هي موضحة في الجدول الأتي:

[1] بركان فؤاد: **مرجع سابق الذكر**، ص 140.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes, Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire

سدود ولاية بومرداس وطاقة استيعابها

السدود الموجودة	البلدية	قدرة الإستيعاب (م^3)
سد قدراة	خروبة	142.391.000 م^3
سد حميز	خميس الخشنة	15.527.000 م^3
سد بني عمران	بني عمران	11.850.000 م^3
سد شندر	الناصرية	1.380.000 م^3
سد ساحل بوبارك	سيدي داود	600.000 م^3
سد راس جنات	جنات	600.000 م^3

Source : Direction Hydraulique De La Wilaya De Boumerdes.

وتشمل البنية التحتية الهيدروليكية للولاية على:

- 1.740.03 كم من شبكة الصرف الصحي.
- 1.123.8 كم من شبكة التقديم (D,AEP).
- 1.522 كم من شبكة التوزيع (AEP).
- 03 محطات تنقية في كل من بومرداس، الثنية، زموري.
- محطة تحلية واحدة (01)[1].

كما توجد موارد مائية أخرى مكملة للسدود كالمياه الجوفية، والمنابع التي تقدر طاقتها الإجمالية بـ0.69 هكتستر^3 والمحاجر المائية بـ 0.84 هكتستر^3 ، مما جعل الولاية ممونا هاما بالمياه للمناطق المجاورة لها لاسيما الجزائر العاصمة[2].

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes, Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire

[2] بركان فؤاد: **مرجع سابق الذكر**، ص 142.

سادسا: المجتمع المدني.

تتسم ولاية بومرداس بعدد هائل من مؤسسات المجتمع المدني وتتنوع بتنوع وظائفها وأهدافها والتي تعتبر جزء لايتجزء من مؤسسات المجتمع المدني الجزائري التي صنفت الأولى عربيا في احصائيات 2002 كما ذكرنا سابقا، فحسب احصائيات 2018 /2019 فإنه يوجد في ولاية بومرداس 875 جمعية تنشط على مستوها منها 122 جمعية ولائية و 765 جمعية محلية وتتوزع كالاتي:

عدد الجمعيات في ولاية بومرداس:

أصناف الجمعيات	عددها
المهنية	40
الدينية	242
الرياضة والتربية البدنية	279
الفن والثقافة	37
العلوم والتقنيات	02
لجان الاحياء	50
البيئة والوسط المعيشي	07
المعوقون وغير المؤهلون	15
الستهلكون	01
الشباب والطفولة	49
السياحة والتسلية	07
النسوية	03
التضامن والأعمال الخيرية	04
الصحة والطب	05
قدماءالتلاميذ والطلبة	01

المصدر: مديرية الشؤون العامة لولاية بومرداس، مكتب الجمعيات.

ومن خلال هذا التعداد والتنوع الذي تشهده مؤسسات المجتمع المدني في ولاية بومرداس خاصة فيما يخص الجمعيات المحلية والتي كما ذكرنا تتكون من 735 جمعية محلية ، يمكن أن نطرح السؤال هل **لهذا التعداد والتنوع دور فعال في تجسيد التنمية المحلية على مستوى الولاية أم لا؟** والذي سوف نجيب عليه من خلال الدراسة الميدانية التي اجريناها على عينة من هذه المؤسسات في المباحث القادمة لهذا الفصل.

سابعا: حصيلة النشاطات لولاية بومرداس لسنة 2018 والاستثمارات التي تم انجازها:

1- المخططات البلدية للتنمية (PCD): المتعلقة بشكل مباشر بالتنمية المحلية على مستوى الولاية، حيث استفادت هذه الأخيرة بعنوان سنة 2018 وفي إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي برخصة برنامج إجمالية قدرت بـــ 2.000.000.000 دج ، حيث تم تسجيل 351 عملية تم انجاز منها 201 عملية موزعة على مختلف بلديات الولاية بملغ 1.348.794.000 دج والبلديات التي تم انجاز فيها أكبر عدد من المشاريع مقارنة بالبلديات الأخرى هي:

عدد المشاريع التنموية المنجزة في الولاية لسنة 2018:

البلدية	المشاريع المنجزة	المبلغ المالي (دج)
بومرداس	14	211.875.000 دج
شعبة العامر	13	49.502.000 دج
جنات	13	61.439.000 دج
بني عمران	12	51.733.000 دج
تجيلبين	12	72.953.000 دج

Source : Direction De La Programmation et Du Suivi Budgétaires

أما نوعية المشاريع المنجزة والمبلغ الإجمالي التي تم التخصيص لها على مستوى كل البلديات كالاتي:

المشاريع المنجزة والملغ المالي المخصص على مستوى كل البلديات :

المشروع	العدد	المبلغ المالي (دج)
إمدادات تزويد المياه	35	149.227.000
الصرف الصحي	48	261.138.000
البيئة	01	11.400.000
الأسواق المحلية	02	5.645.000
الطرق والمسارات	40	303.891.000
التعليم	02	13.683.000
التخطيط الحضري	47	495.480.000
الصحة	04	31.128.000
الرياضة	05	13.128.000
المباني	17	99.330.000
المجموع	**201**	**1.348.794.000**

Source : Direction De La Programmation et Du Suivi Budgétaires

2- البرنامج الاقطاعي اللامركزي (PSD): تتدرج حصيلة النشاطات التي تم انجزها خلال سنة 2018 في مجال تنفيذ وتطبيق برنامج التجهيزات العمومية والتعليمات الصادرة عن السلطات العمومية المدرجة ضمن متابعة وتقييم لبرنامج الخماسي 2015-2019 المسطر من طرف الولاية والذي تم توزيعه حسب درجات الأولوية، فبعنوان السنة الرابعة من البرامج استفادت الولاية من غلاف مالي قدره 6.859.521.000 دج وتم توزيعه على 59 عملية تم انجازها وهي كاالاتي:

الغلاف المالي لولاية بومرداس لإنجاز مشاريع برامج (PSD) لسنة 2018:

القطاع	عدد العمليات	المبلغ المالي (دج)
الفلاحة والري	05	983.600.000 دج
قطاع الخدمات	02	351.000.000 دج
البنى التحتية الاقتصادية والادارية	10	2.500.200.000 دج
قطاع التربية والتكوين	10	565.239.000 دج
البنى التحتية الإجتماعية والثقافية	31	2.345.982.000 دج
قطاع السكن	01	113.500.000 دج
المجموع	**59**	**6.859.521.000 دج**

Source : Direction De La Programmation et Du Suivi Budgétaires إن

الغلاف المالي الخاص بإعادة التقييم المخصص لهذه السنة، وجه أساسا للبنى التحتية الاقتصادية والادارية، والبنى الاجتماعية والثقافية على التوالي بنسبة **36.45%** و**34.20%** على التوالي ويحتل قطاع الفلاحة والري المرتبة الثالثة بنسبة **14.34 %** ، وبهذا فإن الولاية ركزت هذه السنة على القطاعات السابقة والتي احتلت االمراتب الاخيرة في ترتيبها في السنة السابقة (2017) والتي تعد من أهم القطاعت في مجال التنمية .

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في ولاية بومرداس

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته

تطلب دراسة ظاهرة أو مشكلة ما توفر بيانات ومعلومات ضرورية عن هذه الظاهرة أو المشكلة لتساعد الباحث في اتخاذ القرار أو حكم مناسب حيالها، لذلك فإن تحديد مجتمع الدراسة وعينته بدقة أمر ضروري لنجاح هذه الدراسة لأنه سيساعد في تحديد الأسلوب العلمي الأمثل خاصة وأن بعض المشكلات المدروسة يصعب دراسة كل عنصر أو حالة فيها[1].

أولا: مجتمع الدراسة Population Study:

يمكن تعريفه على أنه" جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث أو موضوع الدراسة"[2] ، يجمعها إطار واحد من حيث الخصائص، المكان والزمان، تمثل هذه الوحدات المجموعة الأساسية أو المجموعة المرجعية فقد يكون المجتمع من أوزان مجموعة من الأفراد أو عدد الناخبين... في دولة ما، أو إنتاج أحد المصانع لمنتج معين في فترة زمنية معينة أو بمباني أو مصانع أو مؤسسات أو غيرها حسب مجال موضوع الدراسة[3].

وفي دراستنا هذه فإن مجتمع الدراسة يتمثل في منظمات المجتمع المدني في ولاية بومرداس وبالتحديد الجمعيات المتواجدة على مستوى الولاية، والتي تتمثل في 875 جمعية ، والتي من خلالها سوف ندرس الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في تجسيد التنمية المحلية على مستوى الولاية والعلاقة التي تربط مجتمع الدراسة بالسكان الولاية وبالسلطات المحلية.

---

[1] مصطفى ربحي عليان : **البحث العلمي – أسسه، مناهجه، اساليبه، إجراءاته**، (عمان: بيت الأفكار الدولية، ب.د.ط، ب.د.س.النش)، ص 159 .

[2] نادية سعيد عيشور : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ، (الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع،2017) ، ص 229.

[3] عامر قنديجلي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، (عمان: دار اليازوردي العلمية ، ط1، 1999) ، ص 137.

ثانيا: عينة الدراسة Sample

يعتبر اختيار العينة جزءا اساسيا ومهما جدا في البحث العلمي، نظرا لصعوبة الوصول إلى كل أفراد المجتمع ، وبذلك وجب على الباحث أن يختار عينة أو مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة تساعده على فهم أنماط وديناميات المجتمع المدروس ، وتعطي بذلك نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، ويمكن للخطأ في اختيار العينة أن يؤدي إلى نتائج بحث غير دقيقة أو خاطئة كليا[1] ، ومن هنا يمكن أن نعرف **العينة** على انها " ذلك الجزء من مفردات الظاهرة موضوع الدراسة الذي يختاره الباحث، وفق شروط معينة لتمثيل المجتمع الأصلي"[2]، و يمكن تعريفها أيض على أنها " نموذجا يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثله له، بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يعنى الباحث بدراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي"[3]، فاختيار تلك العينة بطريقة صحيحة يجب أن يتوفر على جملة من الشروط منها[4]:

- أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسة.
- أن تكون العينة كبيرة بحيث تفي بالغرض من الدراسة.
- أن تحدد طريقة اختيار العينة مسبقا، أي يكون الباحث على معرفة عميقة بأهداف بحثه وعن ماذا يبحث بالضبط.
- أن يكون على دراية واسعة بطبيعة المجتمع الكلي الأصلي الذي يشمله البحث، حتى يتسنى له اختيار الجزء المطلوب بكل دقة.

وللعينة نوعين وهما العينة العشوائية والعينة غير عشوائية، يتم اختيارها حسب القدرة على تحديد مجتمع الدراسة، فإذا كان هذا الاخير محددا ومعروفا، فيجب على الباحث اتخاذ عينة عشوائية لكي

---

[1] ريما ماجد **: منهجية البحث العملي** ،(بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، تشرين الأول، 2016)، ص 29.

[2] صالحة العنزي وسميرة العطوي: **العينات**، (محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير مناهج وطرق التدريس، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية،1433هـ).

[3] نادية سعيد عيشور: **مرجع سابق الذكر**، ص 249 .

[4] عباس أيوب: **منهجية البحث العلمي**،(محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة، جامعة أم البواقي)، ص 19.

تكون تمثيلية ، أما إذا كان مجتمع الدراسة غير محدد فيجب على الباحث أن يختار عينة غير عشوائية، ويحصل ذلك في الحالات التي يكون من الصعب فيها معرفة أفراد المجتمع الذي أريد دراسته[1].

وفي دراستنا هذه كانت لدينا عينتان، ولقد قمنا باختيارها بطريقة عشوائية ؛فالعينة الأولى تتمثل في الجمعيات التي تنشط على مستوى الولاية فمن بين 857 جمعية المعتمدة لسنة 2019، قد قمنا باختيار عينة منهم ممثلة في الجمعيات المهنية والتي كان عددها الإجمالي في ولاية بومرداس 40 جمعية، وجمعيات البيئة والوسط المعيشي والذي كان عددها أيضا 07 جمعيات وكان سبب اختيار هذين الصنفين من الجمعيات هو أن ولاية بومرداس كما ذكرنا سابقا تتسم بامكانيات فلاحية وبيئية واسعة والتي تحتل بها المراتب الأول في القطر الجزائري والتي لها علاقة مباشرة بالتنمية المحلية في الولاية، لذلك قمنا بدراسة ميدانية على هذه الجمعيات والدور الذي تلعبه في تجسيد التنمية المحلية في ولاية بومرداس، أما العينة الثانية فتمثلت في سكان ولاية بومرداس والذين يعتبرون أساس التنمية المحلية فرأيهم واقتراحاتهم مهمة وقيمة في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج المستخدم وماهي الأدوات التي من خلالها نجمع المعلومات، فالدراسة الميدانية تتطلب استخدام المنهج والأداة المناسبين لذلك.

أولا: المنهج المستخدم :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح الإجتماعي، الذي يعتبر أحد الطرق البحثية المهمة التي تعتمد عليها الدول والكيانات الكبيرة في سبيل الحصول على معلومات محورية تساعد في خطط التنمية، أو التعرف على التوجهات العامة للجمهور، من أجل وضع الخطط المستقبلية بما يساعد في التطور والتنمية التي تنشدها جميع الدول، وذلك من خلال الاحصائيات الدقيقة بحيث ينبغي لكل خطوة من خطوات منهج المسح الإجتماعي التدقيق فيها بهدف الوصول لنتائج منظمة[2]، ومنه يمكن تعريف منهج **المسح الإجتماعي** على أنه" عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر،

[1] ريما ماجد: **مرجع سابق الذكر**، ص 30.

[2] دراسة حول منهج امسح الإجتماعي تم الإطلاع عليها يوم 2019/10/07 في الموقع الالكتروني:
www.mobt3ath.com

وترصد الظواهر كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير على مجرياتها من خلال جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث، ويعد الاستبيان والمقابلات المقننة أكثر الأساليب استخداما في تنفيذ المسح الإجتماعي، ويتمثل الغرض منه إجراء المسح في إنتاج بيانات تشكل أساسا للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة"[1]، كما يعرفه **هويتني Whitney** بأنه[2]: "محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة، يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، وذلك للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية"، وهناك نوعان من المسوح الإجتماعية هما: المسح الشامل؛ حيث تجمع معلومات شاملة حول جوانب الظاهرة المدروسة من جميع وحدات البحث سواء أكانت فردا أو جماعة، والنوع الثاني هو المسح بالعينة؛ وهو أكثر استخداما وشيوعا من المسح الشامل وذلك لقلة تكاليفه نسبيا ولامكانية الحصول على نتائج ممثلة، أي يمكن تعميمهاعلى جميع وحدات مجتمع الدراسة، والباحث في هذا النوع يكتفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث[3]، وفي هذه الدراسة فقد اعتمدنا على منهج المسح بالعينة الممثلة في الجمعيات المهنية والبيئية التي تعتبر جزءا أساسيا لايتجزء من مؤسسات المجتمع المدني لولاية بومرداس، وذلك بهدف قياس أثرها ودورها في التنمية المحلية وعلاقتها مع السلطات المحلية على مستوى ولاية بومرداس، ومعرفة أراء مواطني الولاية حول هذا الدور ومدى اهتمامهم بالحياة الجمعوية وبالتنمية في مجتمعه المحلي.

ثانيا: أدوات جمع المعلومات: اعتمدنا في دراستنا هذه على أداتيين وهما الإستبيان والمقابلة.

1- الإستبيان Questionnaire : هناك عدة تعاريف لمفهوم الإستبيان، نذكر من بينها:

- أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب المبحوث الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث وحسب أغراض البحث.

---

[2] محمد شلبي: **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007) ، ص99.

[3] محمد شلبي: **مرجع سابق الذكر**، ص99.

- مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو أراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين.[1]
- وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق اعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد، تحتوي هذه الاستمارة على عدد من الأسئلة، مرتبة بأسلوب منطقي مناسب، وتكون نوعين إما مقيدة أو حرة.

وتتطلب عملية تصميم الإستبانة الخطوات الرئيسية التالية:

- ✓ تحديد موضوع الدراسة بشكل عام والموضوعات الفرعية المنبثقة عنها.
- ✓ يتم صياغة مجموعة من الأسئلة حول كل موضوع فرعي، بحيث تكون جميع هذه الأسئلة ضرورية وغير مكررة.
- ✓ إجراء اختبارتجريبي على الإستبانة عن طريق عرضها على عدد محدد من أفراد مجتمع الدراسة قبل اعتمادها بشكلها النهائي، والطلب منهم التعليق عليها وبيان الأسئلة الغامضة أو غير المفهومة، ومدى تغطية الاستبانة، ويجب كذلك عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال البحث العلمي.
- ✓ تعديل الاستبانة بناءا على الاقتراحات السابقة وطباعتها بشكلها النهائي، متضمنة مقدمة عامة لفقرات الإستبانة.
- ✓ توزيع الاستبانة على عينة الدراسة بالطرق المناسبة[2].

وبذلك قمنا باستعمال الاستبانة كوسيلة بحث للكشف عن مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية وحول كيفية تمويل واليات عمل الجمعية واسهاماتها في المجال التنموي وعلاقاتها بالفواعل الرسمية،ومعرفة أهم المعوقات والصعوبات التي تعتلي عمل الجمعيات في المجال التنموي ومتطلبات تفعيل دورها.

---

[2] ربحي مصطفى عليان: **البحث العلمي " أسسه، مناهجه واساليبه، إجراءاته"**،(الأردن: بيت الأفكار الدولية، ب.د.ط، ب.س.ن)، ص90.

ربحي مصطفى عليان: **مرجع سابق الذكر**، ص 91.[2]

ثانيا: المقابلة Interview: تعتبر من الوسائل الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية، لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الباحث، بالاضافة إلى كونها الأسلوب الرئيسي الذي يختاره الباحث إذا كان الأفراد المبحوثين ليس لديهم إلمام بالقراءة والكتابة، أو أنهم يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة، أو أن الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل النفسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة[1] ويمكن تعريفها على أنها أيضا:

- لقاء يتم بين الشخص المقابل الذي يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على الأشخاص المستجيبين وجها لوجه، ويقوم الباحث أو المقابل بتسجيل الإجابات على الاستمارات.
- وسيلة شفوية،عادة مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات، يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لاتتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى[2].
- وتعرف أيضا بأنها: تفاعل لفظي بين شخصين في موقف المواجهة، حيث يحاول احدهما وهو القائم بالمقابلة أن يحصل غلى بعض المعلومات تدور حول معتقداته وآرائه.[3]
- وعرفها "أنجلش" بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج.[4]

وبذلك قمنا باجراء مقابلة مع رئيس مكتب الجمعيات التابع لمصلحة الشؤون العامة **(DRAG)** لولاية بومرداس، وكان ذلك يوم **03 فيفري 2019**، بغرض الحصول على معلومات حول مؤسسات المجتمع المدني قيد الدراسة، ومن أجل الاستفادة من هذه المعلومات في جمع وتفسير نتائج البحث فضمت مجموعة من الأسئلة المفتوحة، ودارت حول نشاط الجمعيات الموجودة على مستوى الولاية بصفة عامة وعددها والشروط التي يجب أن تتوفر حسب قانون الجمعيات، وعن مدى الدور الذي تلعبه على مستوى الولاية، وكانت من نتائج المقابلة: أنه في اخر السنة الجمعيات مطالبة بايداع لدى المكتب تقرير أدبي يضم مجموع

---

[1] مانيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض : **منهجية البحث**، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث في رسائل الماجستير الدكتوراه، ص 29.

ربحي مصطفى عليان : **مرجع سابق الذكر** ، ص 102.[2]

[3] يوسف ين يزة ، **المختصر المفيد في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**،(جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي) ، ص 13.

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،(الجزائر: بن عكنون الساحة المركزية، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط9،) ص 76.

الناشطات التي قامت بها طول السنة وتقرير مالي يضم الميزانية التي صرفت على تلك النشاطات والتي أخذت دعما من الدولة، وبهذا فإن المكتب مسؤول على الجانب الإداري فقط للجمعيات.

المطلب الثالث: صياغة إستمارة الدراسة وأدوات التحليل الاحصائي.

أولا: صياغة إستمارة الدراسة: تعتبر الاستمارة الاحصائية الوسيلة أو الأداة المستخدم من أجل الحصول على معلومات وبيانات مرتبطة بمتغيرات حول موضوع أو ظاهرة محددة ، وتتكون من أسئلة تتناول عدة متغيرات، يتم إخراجها بشكل ورقي أو الكتروني و يتم توجيهها أو إرسالها إلى العينة المراد دراستها للإجابة عليها، وعدد الأسئلة يختلف باختلاف البحث ويقترح الخبراء أن يكون بين 25-45 سؤالا، وأن يكون بأبسط صورة ممكنة دون أن يخل ذلك بفهم المستجيب له[1]، فقمنا بصياغة إستمارة الدراسة وفقا للشروط التي يجب أن تستوفيها كل إستبانة، ولقد تم قياس ثباتها وصحتها من طرف عدد من الأساتذة الباحثين المتخصصين في هذا المجال، وتميزت أسئلة الإستبيان المعتمدة في دراستنا هذه بالتنوع مابين أسئلة مغلقة بنسبة كبيرة وذلك من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج، وأسئلة مفتوحة بنسبة قليلة من أجل معرفة أكثر ارائهم واقتراحاتهم حول الموضوع سواء الإستمارة التي خصصت للجمعيات أو تلك المخصصة للمواطنين، فكان مجموع إستمارات الجمعيات **240 إستمارة** ، موزعة بالتساوي بين العينتين؛ الجمعيات المهنية **بـــ120 إستمارة** والتي اخترنا منها **10 جمعيات** من أصل **40 جمعية** على مستوى الولاية، والجمعيات البيئية والتي كان مجموعها في الأصل **07 جمعيات** معتمدة على مستوى الولاية لسنة 2018 **بـــــ120 إستمارة**، وتم استرجاع منها **50 إستمارة** ، أما فيما يخص استمارة السكان فتم توزيع **275 إستمارة** ، أما بالنسبة لعدد الأسئلة فتم إدارج **46 سؤالا** موجها للجمعيات، موزعة على ثلاث محاور؛ المحور الأول يخص البيانات الشخصية لرؤساء وأعضاء الجمعيات، المحور الثاني حول كيفية تمويل واليات عمل الجمعيات واسهاماتها في المجال التنموي وكذا العلاقة التي تربطها بالفواعل الرسمية، أما المحور الثالث خصصناه لأرائهم حول معوقات وصعوبات عمل الجمعيات في المجال التنموي و متطلبات تفعيل دورها.

أما الاسئلة الموجهة لسكان الولاية فكان عددها **25 سؤالا** موزعا أيضا على ثلاث محاور: المحور الأول في العادة يكون حول البيانات الشخصية ، المحور الثاني كان حول تجربة المجتمع المدني في تجسيد

[1] **الدليل المبسط لإجراءات البحوث الإجتماعية**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية ، 2012، ص 08.

التنمية المحلية في نظرهم على مستوى الولاية، والمحور الثالث حول أرائهم في معوقات ومتطلبات تفيعل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي:

لمعالجة البيانات الواردة في الإستبيان قمنا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية" Spss" ، وهو من البرامج الشائعة الإستخدام في مجال تحليل البيانات الخاصة بالأبحاث والدراسات الإنسانية، وتم استخدام الأدوات الاحصائية التالية:

- التكرارات
- النسب المئوية
- الأعمدة البيانية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: التحليل الاحصائي لنتائج استمارة الجمعيات.

بداية أريد التنويه على أن مصادر الجداول والأشكال كلها من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج "spss".

1- المحور الأول: المتعلق بالبيانات الشخصية لأعضاء ورؤساء الجمعيات.

الجدول رقم(1): يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب السن:

السن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-30	7	14.0	14.0	14.0
	31-40	19	38.0	38.0	52.0
	41-50	12	24.0	24.0	76.0
	أكثر من50	12	24.0	24.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة العمرية من 31-40 سنة الأكثر تكرارا بـ19 مرة وبنسبة 38% مقارنة بالفئة العمرية 20-30 سنة وهي فئة الشباب والتي من المفروض تكون أكثر الفئات مشاركة في العمل الجمعوي، لكن نجدها الأقل تكرار بـ07 مرات وبنسبة ضعيفة تقدر بـ 14 % أما الفئة الثالثة والرابعة من 41سنة و أكثر من 50 سنة كانت بنسب متساوية بـ 24%، ومايمكن استنتاجه أن هذه الفئة العمرية لها دور فعال ومشاركة في العمل الجمعوي مقارنة بفئة الشباب ويمكن أن نرجع ذلك لمجموعة من الأسباب ولتي منها: طبيعة الوظيفة التي يشغلها البعض فنجد في هذه الفترة العمرية العديد من الموظفين لهم عضوية في مؤسسات المجتمع المدني وممكن أن يكون سبب ذلك اقترابهم من فترة التقاعد، أولاحتكاكهم بالعمل السياسي، أو لاعتقادهم أن هذا الانضمام يكون علاقات اجتماعية ويقضي مصالحهم الشخصية، وهذا ما استنتجناه من خلال الدراسة الميدانية، فالشكل الموالي يوضح بدقة الاختلاف في الفئات العمرية والذي يبين بوضوح هذا التفاوت في نسبة المشاركة في العمل الجمعوي.

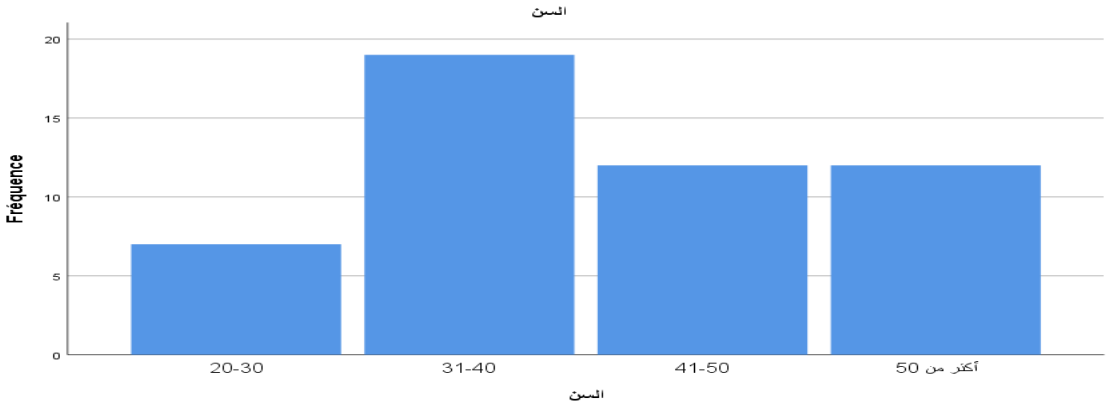

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

الجدول رقم(2) : يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	40	80.0	80.0	80.0
	أنثى	10	20.0	20.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تكرار فئة الذكور بـــ 40 مرة وبنسبة 80% من المجموع الكلي لأفراد العينة دلالة على الاقبال الكبير للعمل الجمعوي، مقارنة بفئة الإناث والتي كان تكرارها 10 مرات وبنسبة ضعيفة تقدر بـــ 20%، ويمكن أن نفسر هذا التباين والاختلاف لأفراد العينة راجع إلى بيئة المجتمع الجزائري ، حيث نجد غالبية أفراد المجتمع المدني الجزائري عبارة عن ذكور وذلك لأسباب مختلفة نذكر من بينها: عدم اهتمام المرأة الجزائرية بالعمل الجمعوي، وهنا لا نعمم ولكن الاغلبية غير منخرطة في هذا الاخير، بالاضافة إلى طبيعة الأسرة الجزائرية المحافظة في نظرهم أن العمل الجمعوي هو عبارة عن عمل رجولي ، ونرجع ذلك لعدم وعي البعض لأهمية المجتمع المدني والدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه في تنمية مجتمعه المحلي، والتمثيل البياني الموالي يوضح هذا التباين:

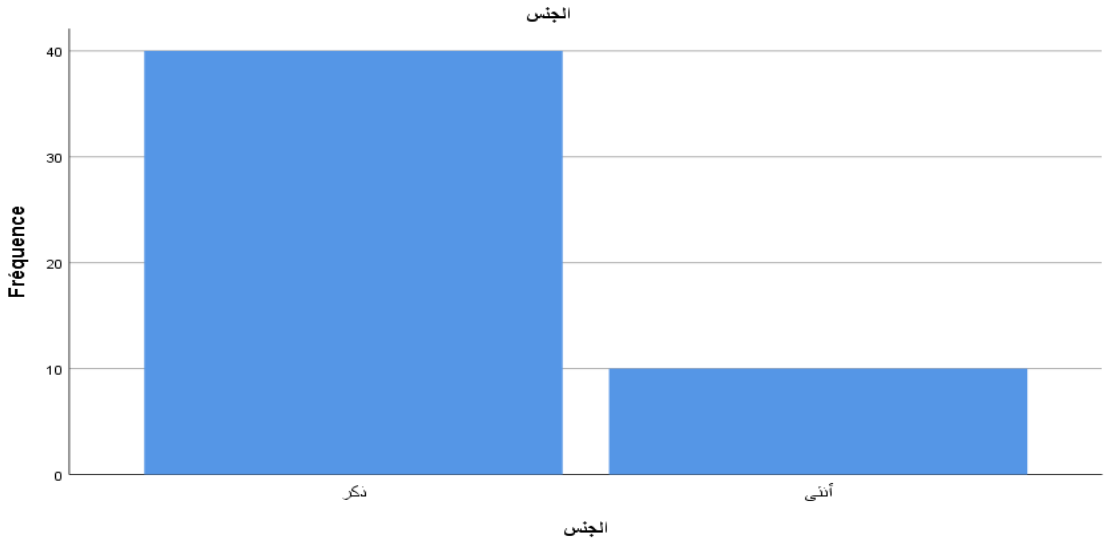

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss.

الجدول رقم (3): يبين التكررت والنسب المئوية لتوزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	9	18.0	18.0	18.0
	ثانوي	17	34.0	34.0	52.0
	جامعي	24	48.0	48.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزء الأكبر من أفراد العينة ذوي مستوى جامعي بنسبة 48% من المجموع الكلي للعينة ، وذلك لتكراره 24 مرة ، يليه المستوى الثانوي ثم المتوسط، ونستنتج من خلال هذا أن أفراد العينة لها مستوى ثقافي يأهلها إلى المشاركة الفعالة واتخاذ القرارات التي تخص الدور التنموي المنوط والمنتظر من مؤسسات المجتمع المدني المنضمة إليها على مستواها المحلي والتمثيل البياني أدناه يوضح لنا هذا الاختلاف في المستوى.

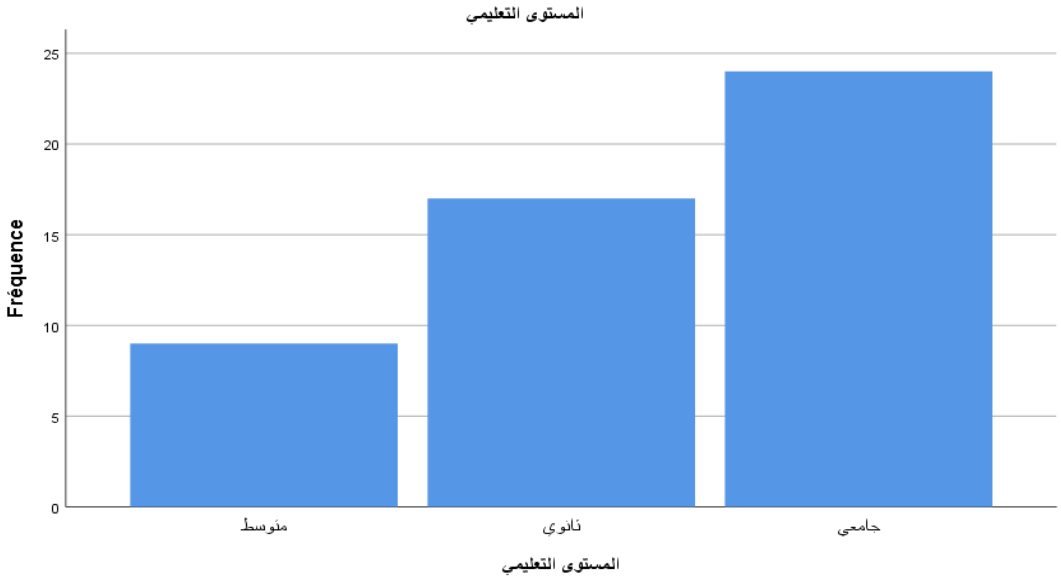

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

الجدول رقم (4): يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد العينة حسب الدخل الشهري:

الدخل الشهري					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بدون دخل	7	14.0	16.3	16.3
	أقل من20000	6	12.0	14.0	30.2
	بين-20000 40000	20	40.0	46.5	76.7
	أكثر من 40000	10	20.0	23.3	100.0
	Total	43	86.0	100.0	
Manquant	Système	7	14.0		
Total		50	100.0		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة ذات الدخل الشهري من 20000إلى 40000 دج الأكثر انضماما في العمل الجمعوي مقارنة بالعينات الأخرى ، والتي من المفروض تكون العينة الأكثر من 40000 هي التي تمثل الاغلبية ولكن نجدها بتكرار 10 مرات وبنسبة 20% ، ثم تليها الفئات ذات الدخل الأقل

من 20000 وبدون دخل بنسب 12% و14% على التوالي، حيث نلاحظ من خلال الدراسة الميدانية أن مسألة تمويل الجمعيات تكون في أغلبها من اشتركات الأعضاء ، وعندما يكون الدخل الشهري قليل يؤثر بالسلب على عملها ويعتبر من بين أهم معوقاتها لتجسيد أهدافها.

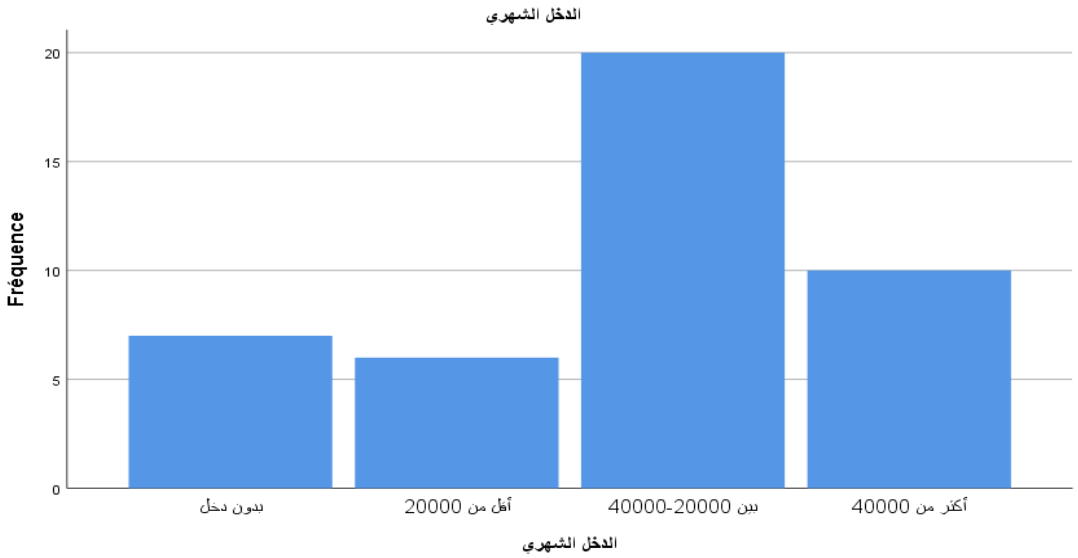

الجدول رقم (05): يبين التكرارات والنسب المئوية لدوافع انخراط افراد العينة في العمل الجمعوي:

دوافع الانخراط في الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مصلحة شخصية	5	10.0	10.4	10.4
	تفعيل مواطنتك	12	24.0	25.0	35.4
	خدمة المجتمع	31	62.0	64.6	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة كانت دوافع انخراطهم في العمل الجمعوي هو خدمة المجتمع من خلال تكرارها 31 مرة من العدد االاجمالي للعينة وبنسبة 62 % ، يليها بعد ذلك دافع تفعيل مواطنتهم بـنسبة 24% والتي تكررت 12 مرة، ولكن نجد بعض من أفراد العينة والذي كان تكرارهم 05 وبنسبة 10% كان انخراطهم لأغراض نفعية تخدم مصالحهم الخاصة،ومن هنا نستنتج أن مبدأ الانخراط والمشاركة يجب أن ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة، وإلى المشاركة الفعلية في الحركة المجتمعية المساهمة في الفعل التنموي المحلي المنوط والمنتظر من هذه العينة ، وهذا مالمسناه في إجابة اغلبية أفراد العينة،عكس التي كان لها دافع في تحقيق مصالحها الذاتية والتمثيل البياني الموالي يوضح بشكل دقيق ذلك:

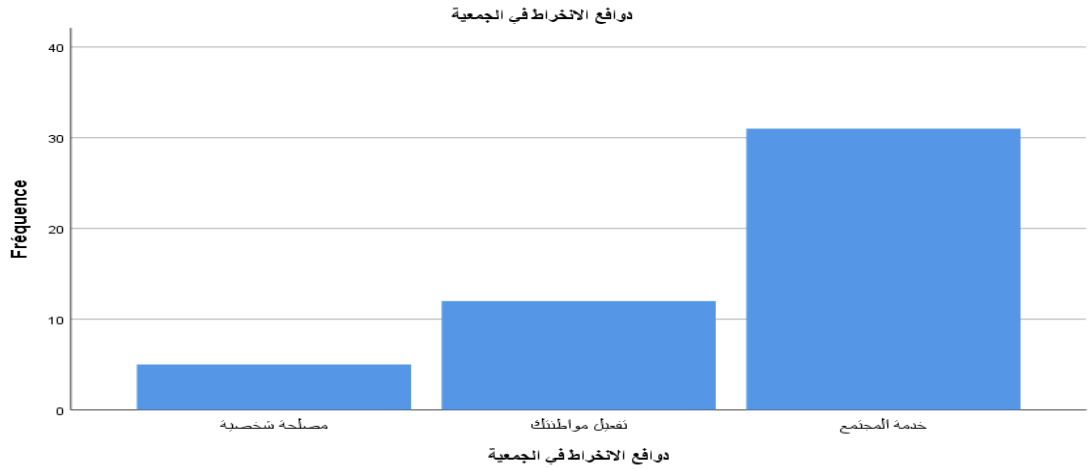

المصدر: من إعداد الباحثة اعمادا على برنامج spss.

الجدول رقم (06): التحليل الاحصائي لمدى ممارسة افراد العينة للعمل السياسي

ممارسة العمل السياسي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	نعم	15	30.0	30.0	30.0
	لا	35	70.0	70.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من خلال المعطيات في الجدول أعلاه فإن جل أفراد العينة لايمارسون العمل السياسي وليس لديهم أي علاقة مع الأحزاب السياسية لتكرار ذلك بـ 35 مرة وبنسبة 70% من المجموع الكلي لأفراد العينة المبحوثة،

ومن أسباب ذلك حسب رايهم أن النشاط السياسي مصدر مشاكل كبيرة ويحرمهم من الحرية والاستقلالية، وأيضا لجهل البعض بعدم امكانية مزاولة العمل السياسي والجمعوي معا بينما الباقي ممارسون له بتكرار 15 مرة وبنسبة 30% وذلك من أجل الدعم المتبادل الذي يتلقونه جراء ذلك، بحيث كان موقفهم حول هذا أن تواجدهم الجمعوي واستمراره لم يكن ممكنا لولا دعم الأحزاب السياسية والسلطات العمومية، والتمثيل البياني الموالي يبين بوضوح عدم أولوية واهتمام اغلبية المبوحثين للممارسة السياسية ورفضهم للتحزب والالتزام السياسي خاصة تلك المعارضة للنظام القائم، عكس الاقلية منهم الذين يرون الانتماء اليها إضافة ايجابية:

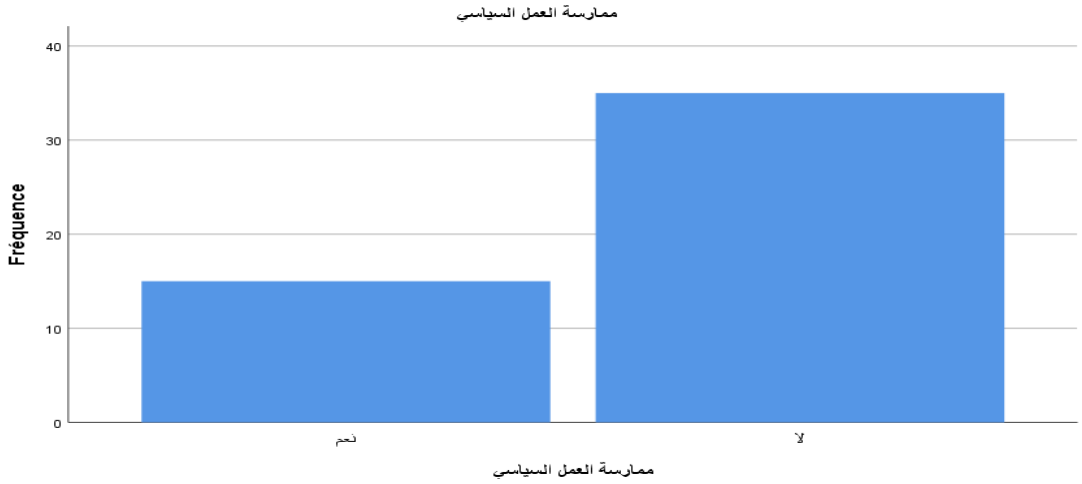

الجدول رقم (07): التحليل الاحصائي لشكل ممارسة افراد العينة للعمل السياسي

شكل الممارسة في العمل السياسي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تنشيط حملة انتخابية	7	15	50.0	50.0
	الترشح في الانتخابات	7	15	50.0	100.0
	Total	15	30	100.0	
Manquant	Système	35	70		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن شكل ممارسة أفراد العينة للعمل السياسي هو إما لتنشيط حملة انتخابية أو للترشح في الانتخابات، وبنسب متساوية قدرت بـ 15% لكل منهم، فهذه الممارسات يمكن أن تؤثر على الدور التنموي لحالة الجمعيات التي تبرز في المواسم الإنتخابية، بالاضافة إلى تسييس هذه المؤسسات وجعلها الواجهة التي يمكن من خلالها تنشيط حملاتها.

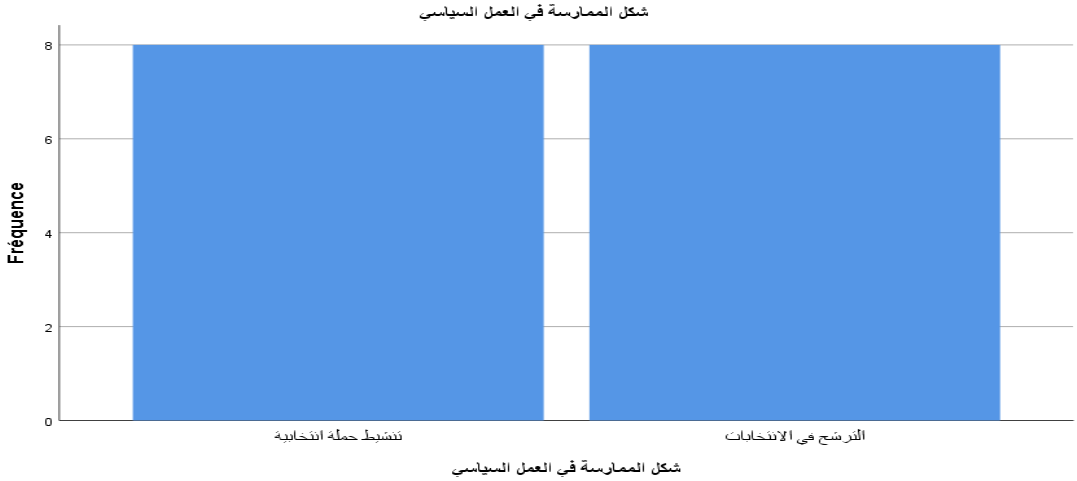

الجدول رقم (08): يبين التكرارات والنسب المئوية لتاثير ارتباط الجمعيات بالعمل السياسي

تاثير ارتباط الجمعيات بالعمل السياسي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ايجابا	12	24.0	33.3	33.3
	سلبا	24	48.0	66.7	100.0
	Total	36	72.0	100.0	
Manquant	Système	14	28.0		
Total		50	100.0		

حسب معطيات الجدول أعلاه نجد أن تأثير ارتباط مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات بشكل خاص بالعمل السياسي حسب اغلبية أفراد العينة يؤثر بشكل سلبي وذلك من خلالى تكرارها بـ 24 مرة و بنسبة 48%، بحيث يروا أن النشاط السياسي والحزبي يخرج الجمعية عن نشاطها الحقيقي لتصبح مقر

لقضاء المصالح الشخصية، بالاضافة أنه سعى المشرع الجزائري إلى الفصل بين الأحزاب السياسية والجمعيات وجعل التواصل بينهم وبين الجمعيات سبب من أسباب تعليق نشاطها، أما راي الفئة الأخرى والمتمثلة بنسبة 24% أن هذا التأثير يكون ايجابي على العمل الجمعوي من خلال الدعم المالي الذي يقدم بالاضافة إلى استشارتهم في قرارات تخص أعمال الجمعية، اما باقي أفراد العينة فلم يبدوا أي رأي حول هذا وذلك بتكرارا 14 مرة وبنسبة 28% .

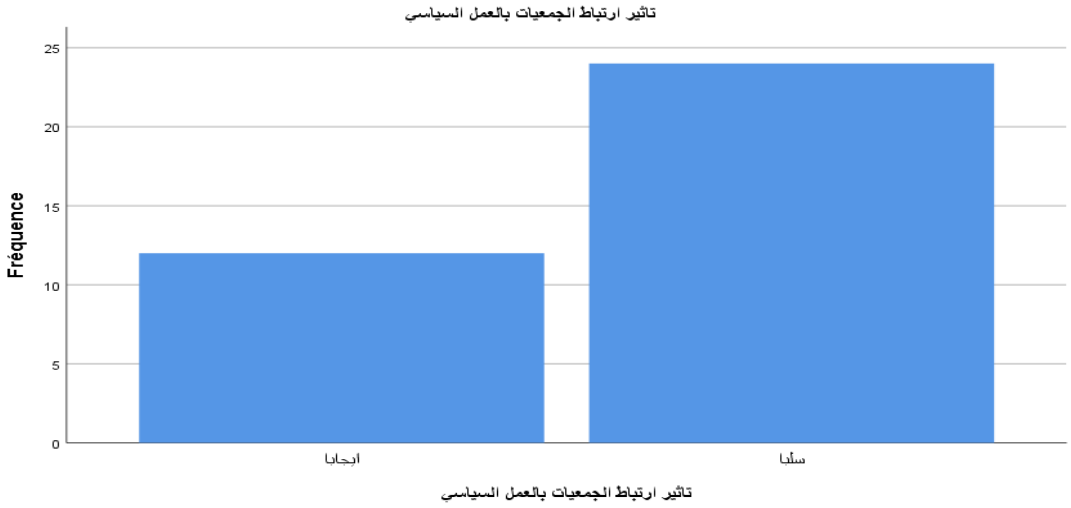

الجدول رقم (09): يبين التحليل الاحصائي لافراد العينة حول فيما ساعدهم العمل الجمعوي

بما ساعدك العمل الجمعوي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اكتساب خبرة ادراية وقيادية	21	42.0	42.0	42.0
	التعرف على المسؤولين المحليين	9	18.0	18.0	60.0
	تكوين علاقات اجتماعية	20	40.0	40.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن انخراط أفراد العينة في مؤسسات المجتمع المدني وممارسة العمل الجمعوي يكسبهم مجموعة من الايجابيات ، فساعد اغلبيتهم على اكتساب خبرة ادارية وقيادية وكانت نسبتهم 42 % وبتكرار 21 مرة من مجموع الكلي لهم، والبعض الاخر ساعدهم في تكوين علاقات إجتماعية

ونجدها بنسبة متقاربة مع سابقتها بـ 40% وبتكرار 20 مرة، ونجد فئة قليلة من أفراد العينة ساعدهم العمل الجمعوي بـ التعرف على المسؤولين المحليين وهذا يدل على أن لديهم علاقات مع السلطات المحلية في يخص أعمال الجمعية والدور التنموي الذي تقوم به على المستوى المحلي ولكن نجده بنسبة قليلة بـ 18% وبتكرار 09 من المجموع الكلي لأفراد العينة فمؤسسات المجتمع المدني تحتاج لهكذا علاقات من أجل قيامها بدورها التنموي ومساعدة السلطات المحلية على ذلك وهذا ما أيضا ما يوضحه لنا التمثيل البياني الموالي:

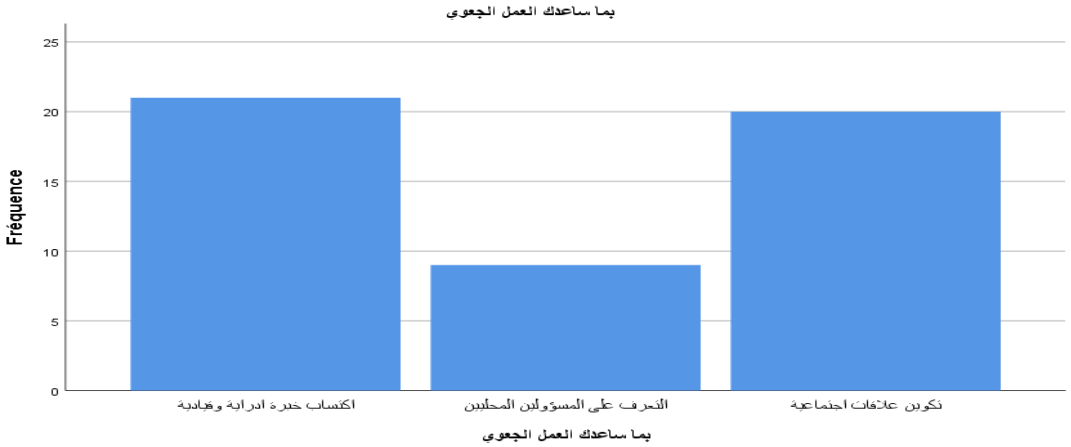

الجدول رقم (10): يبين التحليل الاحصائي لافراد العينة حول كيفية نشاة الجمعية التي ينتمي اليها.

نشأة الجمعية كانت بناءا على رغبة من					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الأعضاء المؤسسين	40	80.0	80.0	80.0
	من السلطات المحلية	8	16.0	16.0	96.0
	من الفئات المستهدفة	2	4.0	4.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نشأة الجمعية التي ينتمي إليها أفراد العينة مختلفة باختلاف الجهة المؤسسة لها، فنجد 80% وبتكرار 40 مرة رغبة الأعضاء المؤسسين لها، أما نسبة 16% كانت من طرف السلطات المحلية وهي نسبة ضعيفة والتي من المفروض تكون بنسب مرتفعة خاصة ولاية كولاية بومرداس

بتعداد بلدياتها وكثافتها السكانية، وخاصة في الوقت الراهن الذي تحتاج فيه السلطات المحلية إنشاء مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وتكوين علاقات معها من أجل القيام بالدور التنموي، أما النسبة المتبقية والمتمثلة بـ 4% كانت رغبة من قبل الفئات المستهدفة أي الفلاحين الموجدين على مستوى الولاية، وهذا مانلاحظه أيضا في التمثيل البياني الاتي:

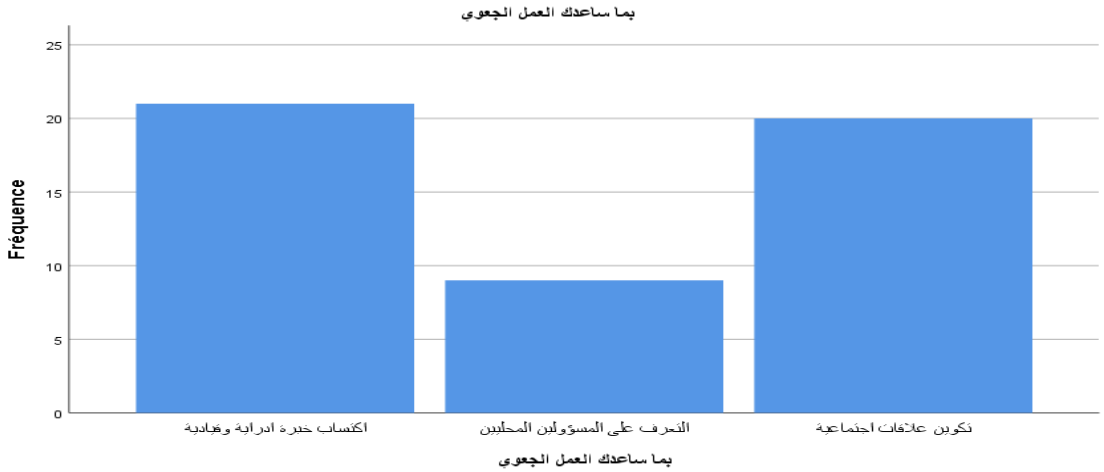

الجدول رقم (11): التحليل الاحصائي لاغراض ونوعية الجمعية التي ينتمي اليها افراد العينة:

غرض ونوعية الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	بيئية	20	30.0	30.0	30.0
	فلاحية	30	70.0	70.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن نوع الجمعية التي ينتمي إليها أفراد العينة وغرضها إما بيئية أو فلاحية وذلك من خلال اختيارنا لهذه العينة للدراسة، فنجد أن نسبة 70% من أفراد العينة ينتمو إلى جمعية ذات غرض فلاحي وذلك بتكرار 30 مرة من مجموعها الكلي ، أما أفراد العينة الأخرى فكان انتمائها إلى جمعيات ذات طابع بيئي بسنبة 30% وبتكرار 20مرة، وهذا ناتج على أن الولاية تحتوي على العديد من الجمعيات الفلاحية بسبب الطابع الفلاحي الذي يغلب على الولاية.

رقم (12): التحليل الاحصائي للمجال الجغرافي للجمعية التي ينتمي اليها افراد العينة.

المجال الجغرافي للجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بلدية	11	22.0	22.4	22.4
	ولائية	36	72.0	73.5	95.9
	جهوية	1	2.0	2.0	98.0
	دولية	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

توضح معطيات الجدول أعلاه المجال الجغرافي الذي تنشط فيه الجمعيات محل الدراسة، حيث أن معظم الجمعيات التي ينتمي إليها أفراد العينة هي جعيات ولائية لتكرارها 36 مرة وبنسبة 72% معتمدة لسنة 2019 ، ثم تليها الجمعيات البلدية بنسبة 22% ، ثم الولائية والجهوية بنفس النسبة 2%، فنجد أغلب الجمعيات محل الدراسة هي جمعيات ولائية وذلك من أجل الامتيازات التي يمكن أن تتحصل عليها كالمقر والمساعدات المالية دون الجمعيات الأخرى المحلية والمتمثلة في الجمعيات البلدية ، أما الدولية والجهوية نجد تلك النسب الضعيفة بسبب عدم توسع مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الجهوي مابالك الدولي، والتمثيل البياني الموالي يوضح ذلك التباين في المجال لاجغرافي لعينة الدراسة:

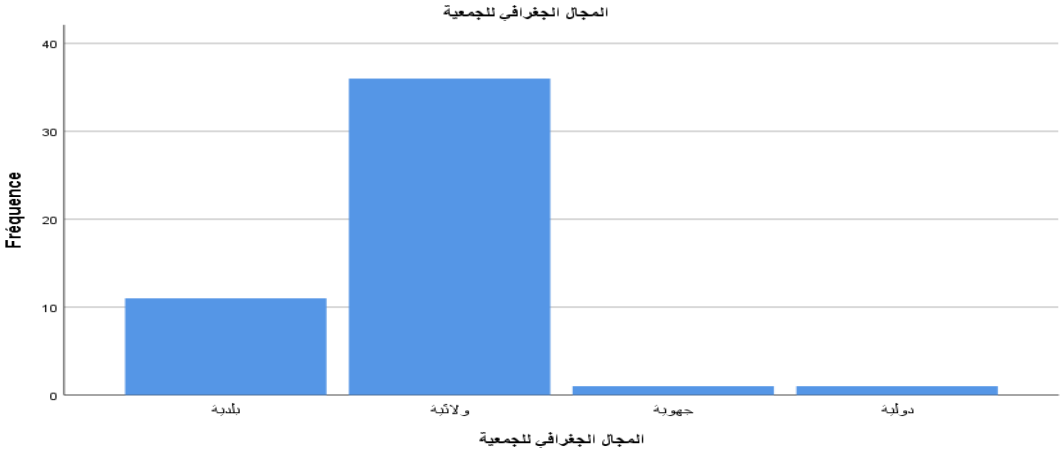

الجدول رقم (13): يبين التكرارات والنسب المئوية لي كيفية اجتماع افراد العينة.

الاجتماع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حسب الحاجة والظروف	21	42.0	42.9	42.9
	بصفة دورية	27	54.0	55.1	98.0
	لايجتمع إلا نادرا	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن اجتماع أغلبية أفراد العينة بصفة دورية بتكرار 27 مرة وبنسبة 54%، وحسب الحاجة والظروف بتكرار 21 مرة وبنسبة 42%، ولاتجتمع إلا نادرا بتكرار مرة وبنسبة 2%، وحسب أيضا المقابلة التي اجريت مع رؤساء العينة المدروسة، فإنه يكون بين الإجتماع والاخر مدة شهرين حتى 03 أشهر هذا ما يقصد بالصفة الدورية، ولكن نجدها فترة طويلة نظرا لأهمية هذه المؤسسات على المستوى المحلي، وعلى الدور الذي يمكن أن تلعبه ،فمن المفروض يكون اجتماع مؤسسات المجتمع المدني بصفة منتظمة ومتكررة وفي فترات متقاربة من أجل إثبات فعاليته وابراز دوره في تحقيق التنمية على أعلى مستوى، ونجد هذا راجع لعدم وعي والأهمية البالغة لدور هذه المؤسسات، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نوضح ذلك أكثر:

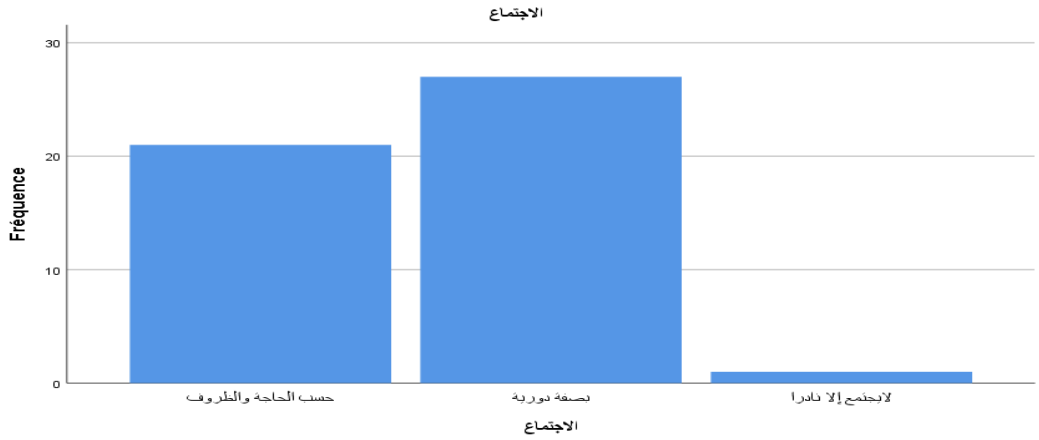

الجدول رقم (14): التحليل الاحصائي لمدى تعاون افراد العينة بينهم وبين الجمعيات الأخرى.

التعاون بينكم وبين الجمعيات الأخرى					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	40	80.0	83.3	83.3
	لا	8	16.0	16.7	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة لديهم علاقات تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، والتي تختلف باختلاف أغراضها وأنواعها، من خلال تكرارها 40 مرة وبنسبة 80%، بهذا التعاون أصبح متاحا لمؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية، والتي من شأنها أن تعطي لها فرصة العمل في مختلف عمليات التنمية والتطوير والبناء والذي يكون في صالح المجتمع المحلي، أما الأقلية من أفراد العينة ليس لديهم أي علاقة مع هذه المؤسسات وذلك لتكرارها بـ08 مرات وبنسبة 16%.

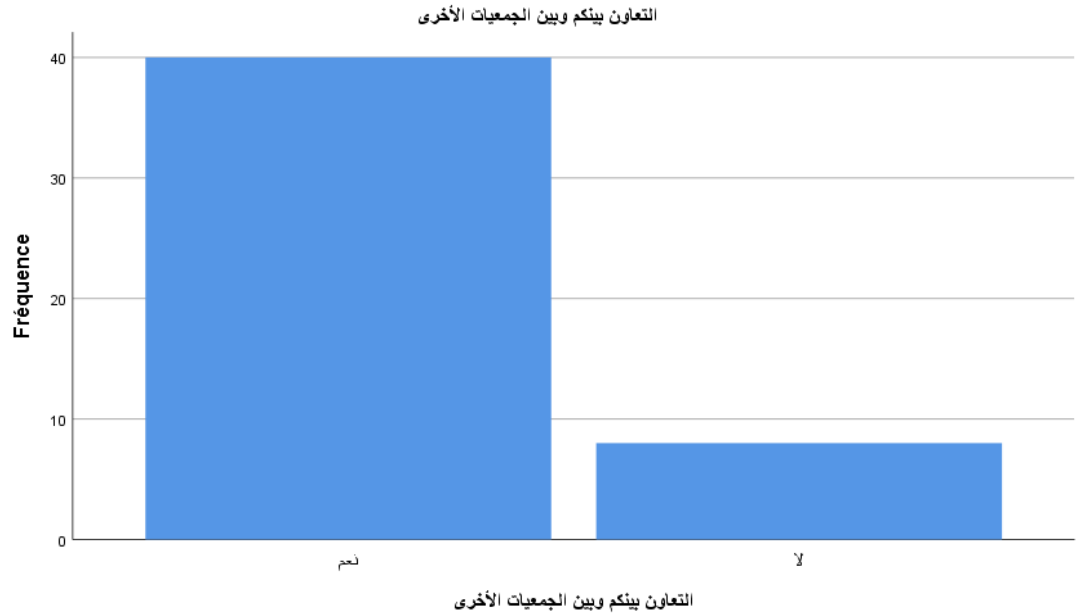

الجدول رقم (15): يبين التحليل الاحصائي لي نوعية التعاون الذي بين جمعية افراد العينة والجمعيات الأخرى.

نوع هذا التعاون					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	وطنية	13	26.0	31.0	31.0
	محلية	29	58.0	69.0	100.0
	Total	42	84.0	100.0	
Manquant	Système	8	16.0		
Total		50	100.0		

إن نوع التعاون الذي بين أفراد عينة الدراسة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى حسب الجدول أعلاه يكون أغلبه تعاون محلي وذلك لتكراره 29 مرة وبنسبة 58% ، والباقي من أفراد العينة يكون تعاونهم مع المؤسسات ذات الطابع وطني لتكراره 13 مرة وبنسبة 26%، أما نسبة 16% هم أفراد العينة التي لم تعطي أي ايجابة حول هذه النقطة ، ونجد أن هذا التعاون على المستوى المحلي يشكل نقطة إيجابية من أجل تحقيق التنمية المحلية كما هو موضح في التمثيل البياني أدناه:

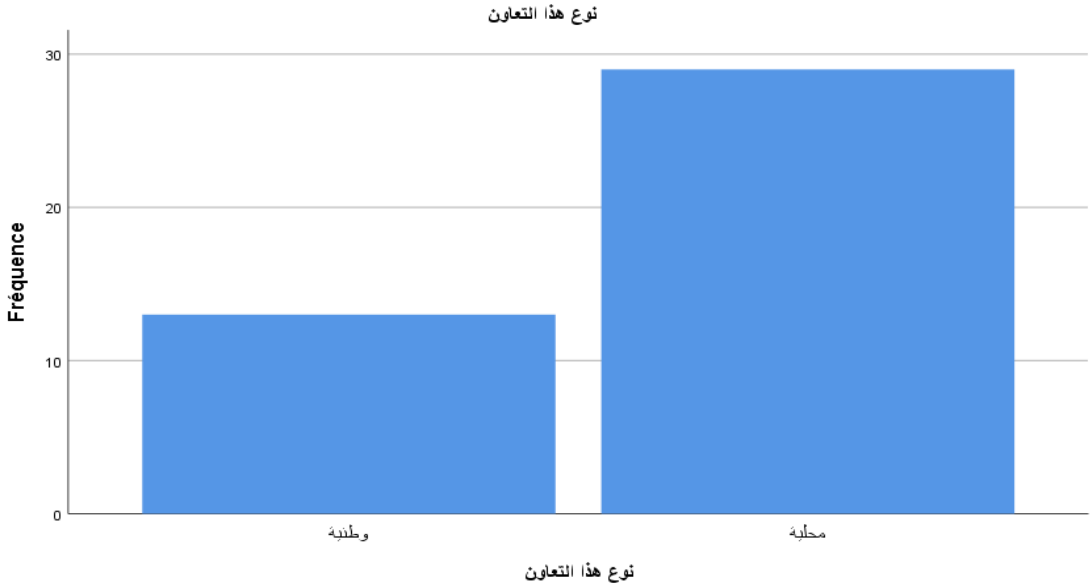

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

الجدول رقم (16): التحليل الاحصائي لنوعية النشاط الذي تنظمة جمعية افراد العينة.

النشاط الذي تنظمه الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حملات تطوعية	25	50.0	52.1	52.1
	ملتقيات ومحاضرات	14	28.0	29.2	81.3
	تقديم مساعدات	9	18.0	18.8	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

تقوم أفراد عينة الدراسة حسب ماهو موضح في الجدول أعلاه بمجموعة من النشاطات على مستوى الولاية ، فـ 50 % من أفردا العينة تكون نشاطاتهم عن طريق حملات تطوعية، و28% منهم يقومون بنشاطهم عن طريق ملتقيات ومحاضرات لنشر الوعي والحس المدني ، ونسبة 18% يقومون بتقدين مساعدات لفئاتهم المستهدفة، أما نسبة 4% من المجموع الكلي للعينة لم يجيبوا على هذا السؤال.

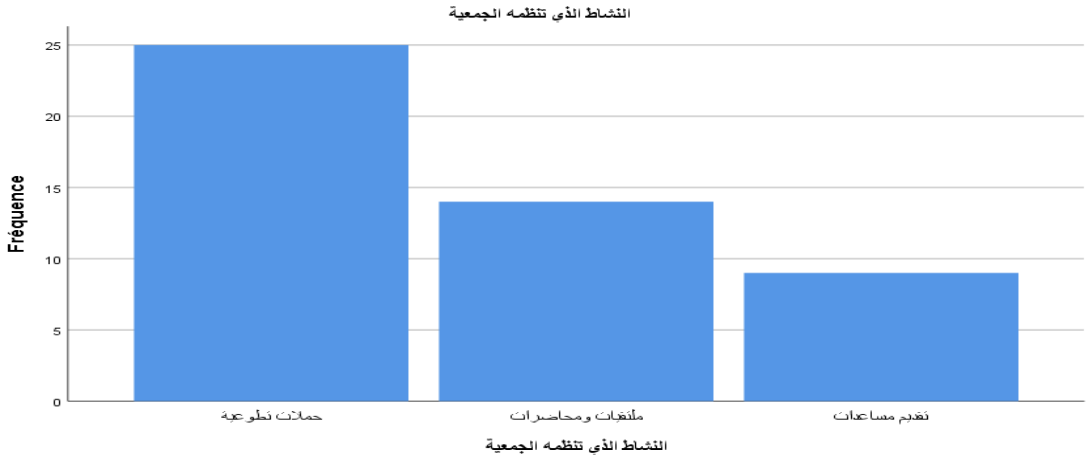

الجدول رقم (17): يبين التكرارات والنسب المئوية لمصادر تمويل الجمعية

مصادر تمويل الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دعم الدولة	5	10.0	10.4	10.4
	مساعدات أجنبية	1	2.0	2.1	12.5
	تبرعات أفراد أو مؤسسات	10	20.0	20.8	33.3
	اشتراكات الأعضاء	32	64.0	66.7	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

إن مصادر تمويل الجمعيات واردة في المادة 34 من القانون التأسيسي للجمعيات[1]، التي تنص على أن موارد الجمعيات، تتمثل في اشتراكات أعضائها، المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها، الهبات النقدية والعينية والوصايا، مداخيل جمع التبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة أو الجماعات المحلية، ومن هنا فنلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن مصادر تمويل التي تعتمدها أغلبية أفراد العينة هي عبارة عن اشتراكات الأعضاء المؤسسين وذلك لتكرارها 32 مرة وبنسبة 64%، وتأتي بعدها تبرعات أفراد ومؤسسات بـتكرار 10 مرات وبنسبة 20%، ثم دعم الدولة بنسبة قليلة بـ 10% وبتكرار 05 مرات، حيث

[1] قانون 06/12 المتعلق بتأسيس الجمعيات، **مرجع سابق الذكر**.

لتتم هذه الأخيرة عليهم تقديم برنامج نشاطات ينجز خلال السنة المعنية بالإعانة المطلوبة، وإخضاع حسابات الجمعية إلى مراقبة دائمة يتكفل بها محافظ حسابات، هذا مايعتبره البعض أحد الصعوبات والعراقيل التي تعتلي عملهم وتحد من استقلاليتهم، ونجد أيضا مساعدات أجنبية بتكرار مرة وبـنسبة 5% ، حيث يتم هذا حسب قانون 06/12 الحصول على الموافقة المسبقة للسلطة المختصة على اتفاقية التعاون بينها وبين الطرف الأجنبي، ويتم الاستفادة من الأموال المقدمة من الطرف الأجنبي في إطار اتفاقية التعاون المؤسَسة قانونا بصفة مسبقة، ويتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية، كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة (المادة 30) ، ومن هنا يبين التمثيل البياني الموالي هذاالاختلاف والتنوع في مصادر تمويل الجمعية:

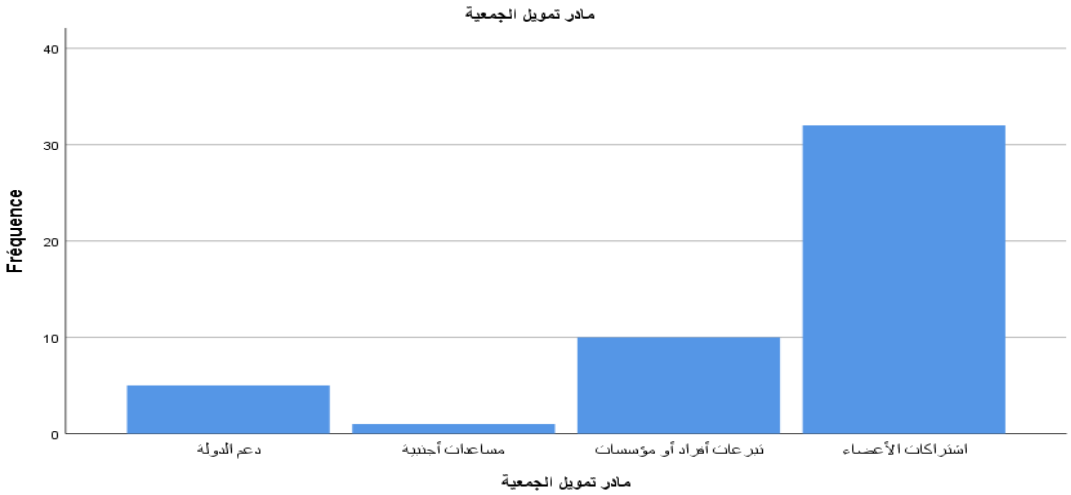

الجدول رقم (18): يبين التكرارات والنسب المئوية حول كفاية مصادر تمويل مشاريع الجمعية.

المصادر كافية لتمويل المشاريع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	4	8.0	8.5	8.5
	لا	43	86.0	91.5	100.0
	Total	47	94.0	100.0	
Manquant	Système	3	6.0		
Total		50	100.0		

نلاخظ من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنه جل أفراد عينة الدراسة أجمعوا على أن المصادر المالية غير كافية لإنجاز مشاريعهم وذلك بتكرار 43 مرة وبنسبة 86% ، ونستنتج من خلال الجدول السابق أنه يتم الاعتماد بالأكثر على اشتركات الأعضاء والتي تكون في غالبيتها غير كافية والتي تعد أحد الصعوبات التي تعتلي انجازهم للأهداف المنوط منهم من قبل الفئات المستهدفة، أما باقي أفراد العينة فيرونه كافي لانجاز مشاريعهم لتكراره 04 مرات وبنسبة 08%.

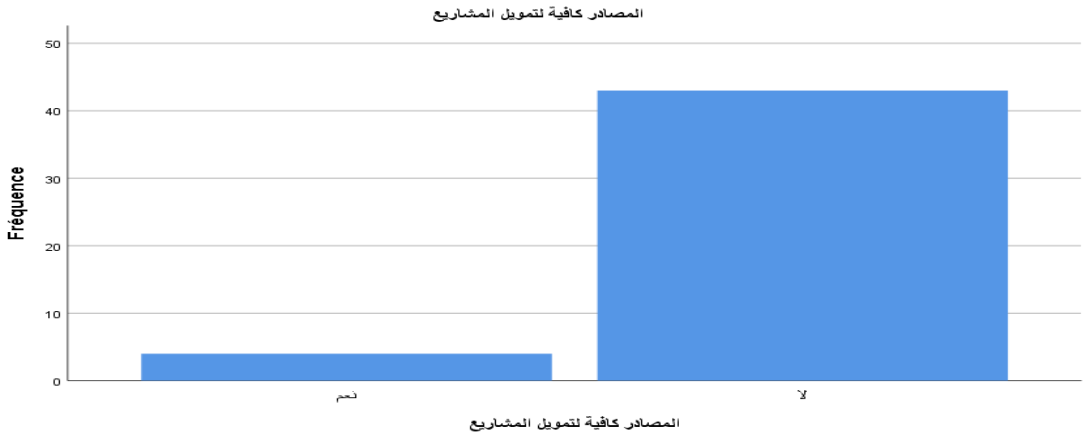

الجدول رقم (19): التحليل الاحصائي لي ماهية العلاقة بين أفراد الجمعية والسلطات المحلية

العلاقة مع السلطات المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	علاقة اشراف وتنظيم	13	26.0	27.7	27.7
	علاقة تعاون	30	60.0	63.8	91.5
	علاقة تمويل	4	8.0	8.5	100.0
	Total	47	94.0	100.0	
Manquant	Système	3	6.0		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العلاقة التي تجمع بين مؤسسات المجتمع المدني محل الدراسة والسلطات المحلية في غالبيتها علاقة تعاون وذلك بتكرار 30 مرة وبنسبة 60%، حيث يشكل المجتمع المدني بكل أطيافه شريكا أساسيا للجماعات المحلية في تنـــفيذ مخـــتلف قراراتها باعتبارها

أحد الفواعل الغير الرسمية لتحقيق التنمية المحلية،وهذا ما جاء به النص المتعلق بالجماعات المحلية، خاصة قانون البلدية رقم 11-10 الذي أكد على التسيير الجواري والديمقراطية المحلية حيث جاء فيه: على مستوى المبادئ الأساسية كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري والسيادة الشعبية كما جاء في توصيات التقرير التمهيدي لمشروع هذا القانون ومناقشات النواب، التأكيد على ضرورة إشراك المواطن، لا سيما من خلال منظمات المجتمع المدني في تسيير شؤونه المحلية والمساهمة الفعالة في التنمية المحلية، أما أفراد العينة الأخرى كانت العلاقة بينها وبين السلطات المحلية عبارة عن علاقة إشراف وتنظيم، بتكرار 13 مرة وبنسبة 26%، وبهذا فإن تكيف النشاط العمومي المحلي مرهون بمدى إدماج متطلبات وافاق المجتمع سواء كانت فردية أو جماعية ، وبمدى علاقة الاشراف والتشاور بين مختلف الفواعل سواء الرسمية والغير الرسمية، أما باقي أفراد العينة فكانت علاقتهم علاقة تمويل بنسبة قدرت بـ 08%، والتمثيل البياني أدناه يوضح الاختلاف القائم بين العلاقة بين أفراد العينة والجماعات المحلية:

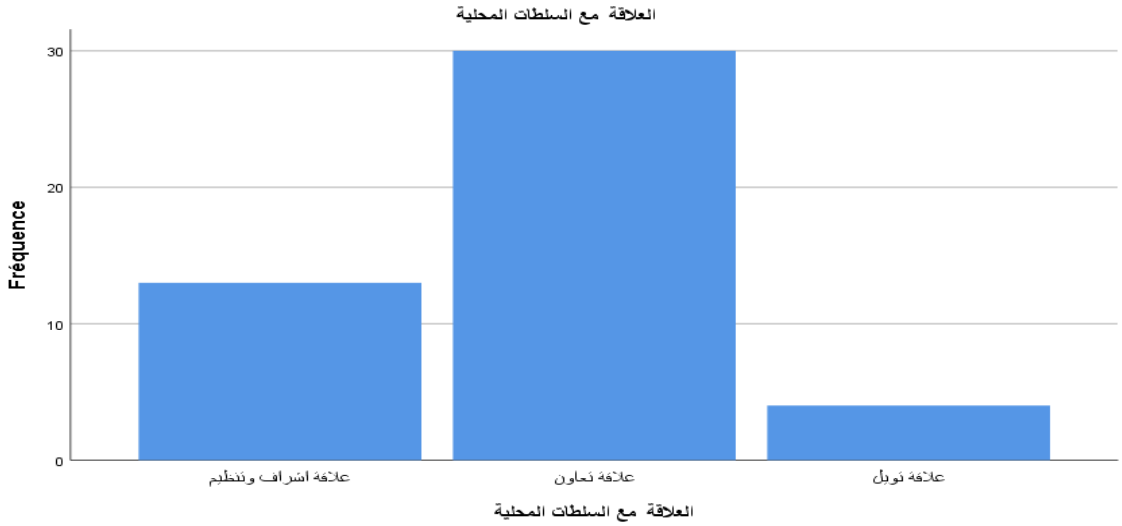

الجدول رقم (20): يبين التكرارات والنسب المئوية لطبيعة العلاقة بين أفراد العينة والسلطات المحلية

طبيعة العلاقة بينكم وبين السلطات المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تدعم النشاط	38	76.0	88.4	88.4
	تعرقل النشاط	4	8.0	9.3	97.7
	4	1	2.0	2.3	100.0
	Total	43	86.0	100.0	
Manquant	Système	7	14.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين أغلبية أفراد العينة والسلطات المحلية تدعم نشاطهم سواء في جانبه الإداري أو جانبه المالي وذلك لتكراره بـ 38 مرة وبنسبة 76%، أما نسبة 8% من أفراد العينة اكدوا على أن علاقاتهم مع السلطات المحلية تعرقل نشاطهم من خلال المراقبة وتعقيد الإجراءات التي من شأنها تطيل انجاز مشاريعهم التنموية.

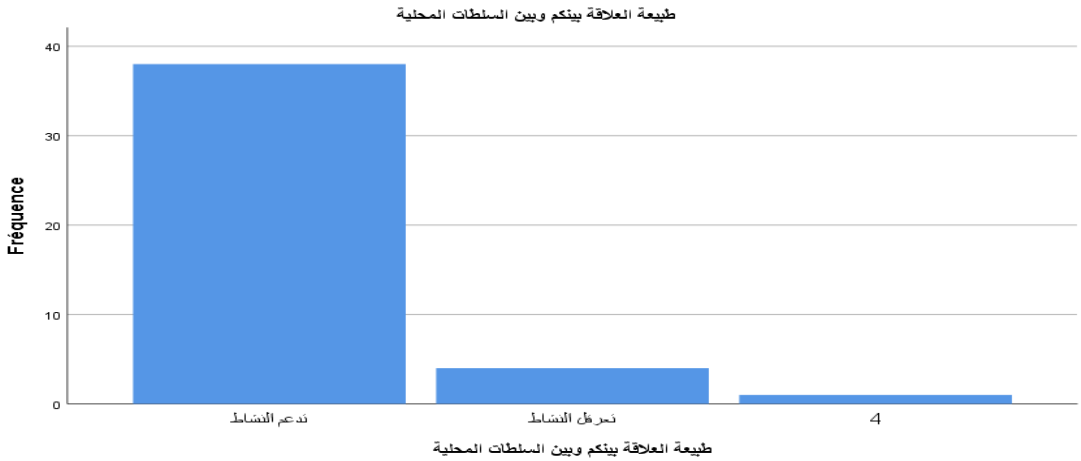

الجدول رقم (21): التحليل الاحصائي لمدى تعرض افراد العينة لضغط من طرف السلطات المحلية

سبق وان تعرضت الجمعية لضغط السلطة المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	8	16.0	18.2	18.2
	لا	36	72.0	81.8	100.0
	Total	44	88.0	100.0	
Manquant	Système	6	12.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن السلطات المحلية لا تمارس ضغوطات على مؤسسات المجتمع المدني وذلك نتيجة لأجوبة أغلبية أفراد العينة، التي كررت بـ 36 مـرة وبنسـبة72 % أما باقي أفراد العينة فقد تعرضوا لضغوطات من طرف السلطات المحلية وكان ذلك بتكرار 08 مرات وبنسبة 16% ، والتمثيل البياني الموالي يوضح لنا مدى استجابة وتعاون السلطات المحلية على مستوى ولاية بومرداس مع مؤسسات المجتمع المدني:

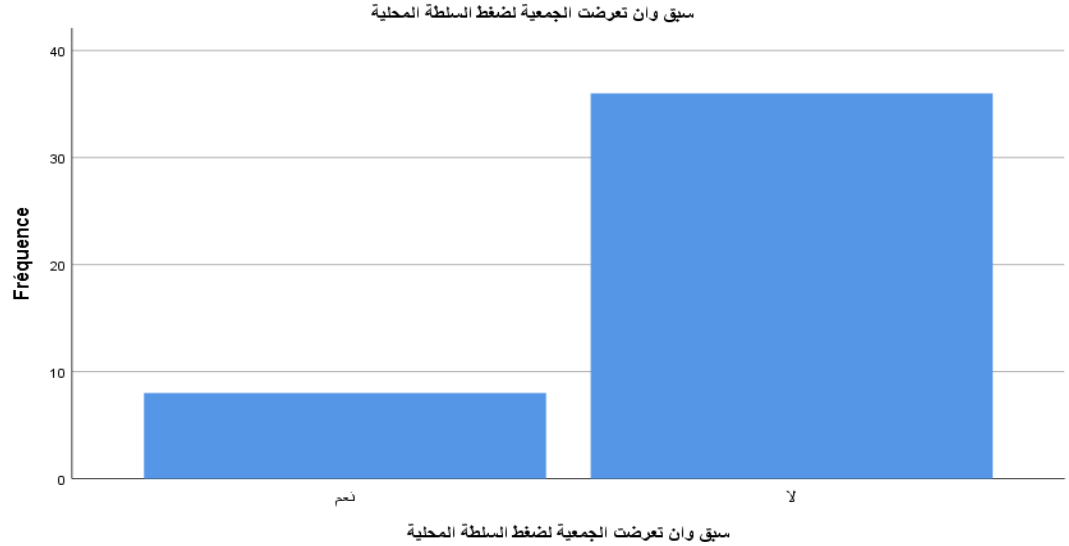

الجدول رقم (22): يبين التكرارت والنسب المئوية لافراد العينة حول اسباب ضغط السلطات المحلية على الجمعية.

في حالة الاجابة بنعم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	كثرة النشاطات	8	16.0	72.7	72.7
	قلة النشاطات	3	6.0	27.3	100.0
	Total	11	22.0	100.0	
Manquant	Système	39	78.0		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول السابق فإن مجموعة من أفراد عينة الدراسة تعرضوا لي ضغوطات من قبل السلطات المحلية، ومنه نجد في الجدول أعلاه الأسباب التي جعلت منها تضغط على هذه المؤسسات ، والتي تكون إما لكثرة النشاطات أو لقلتها، فـ 16% من أفراد العينة تضغط عليهم السلطات المحلية لكثرة النشاطات التي يقومون بها، و 6% بسبب قلة النشاطات، ولكن هذه نسب والتي كانت نسبتهم 78%:

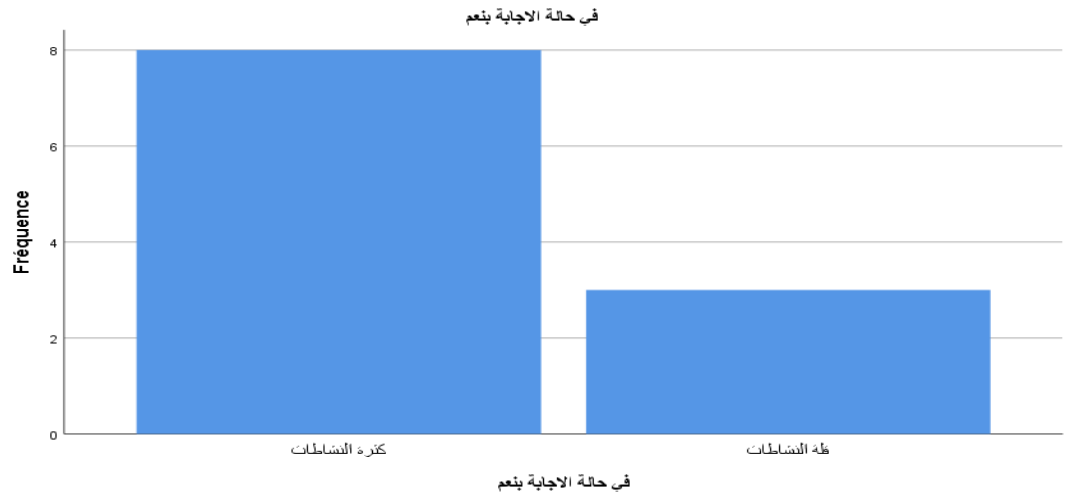

الجدول رقم (23): التحليل الاحصائي لأفراد العينة حول حضورهم لمدوالات المجلس الشعبي المحلي.

حضور االعضاء لمدولات م.ش.م					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	9	18.0	19.6	19.6
	لا	37	74.0	80.4	100.0
	Total	46	92.0	100.0	
Manquant	Système	4	8.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لا يحضرون مداولات المجلس الشعبي المحلي، وذلك بنسبة 74% من المجموع الكلي لهم وبتكرار 37 مرة، ومنه نستنتج أن عينة البحث أولا: ليست لديها أي علاقات مع المجلس الشعبي المحلي، وثانيا: لا تتخذ أي قرار محلي مشترك مع السلطات يخص فئاتها المستهدفة، بالاضافة إلى عدم إطلاعها على أي مدوالة تخص السياسات العامة التنموية للولاية، فمكانة المجتمع المدني الجزائري ودوره في تحقيق الديمقراطية التشاركية مزال يفتقر لأطر قانونية تحدد إطار العلاقة بين الجمعيات والمجالس المحلية المنتخبة، وبعيد كل البعد عن تكريس مبدأ التشاركية في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية، اما

نسبة 18 % يحضرون لمدوالات المجلس الشعبي المحلي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمدى دور وثقل مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نلاحظ هذا التباين :

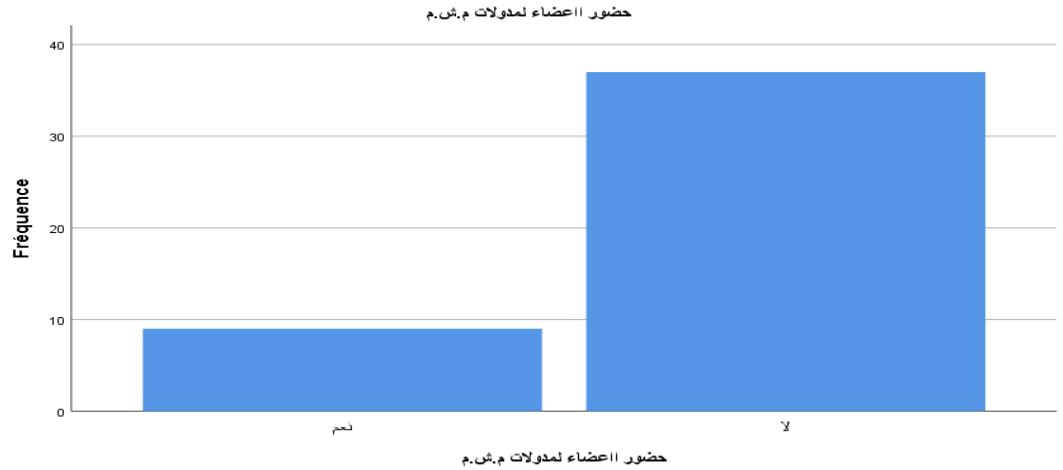

الجدول رقم (24): التحليل الاحصائي لمدى استشارة افراد العينة من قبل السلطات المحلية حول مشاريع التنمية المحلية

الاستشارة فيما يخص مشاريع التنمية المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	8	16.0	27.6	27.6
	لا	21	42.0	72.4	100.0
	Total	29	58.0	100.0	
Manquant	Système	21	42.0		
Total		50	100.0		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 42% من أفراد العينة لم يتم استشارتهم من قبل السلطات المحلية فيما يخص مشاريع التنمية المحلية ، و16% يتم استشارتهم ، ومنه ومن خلال الجدول السابق نستنتج أنه إذ لم يكن لك أي علاقة مع السلطات المحلية والأغلبية لم تحضر لأي مداولة من مداولات المجلس الشعبي المحلي فإنه من الطبيعي لا يتم استشارتهم هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أنه بالرغم من إقرار المشرع الجزائري آليات لتمكين المواطن والجمعيات من المساهمة في صنع القرار على المستوى المحلي، إلا أننا نجد تقيد وغموض واضح في تنظيمها وذلك بسبب السلطة التقديرية الواسعة لرئيس المجلس الشعبي المحلي، وعدم صدور أي تنظيم لذلك في قانوني البلدية والولاية، وعدم توصل أيضا المشرع إلى أي آلية واضحة تجسد انفتاح المجالس المحلية على الجمعيات، وإشراكها في صنع القرار المحلي.

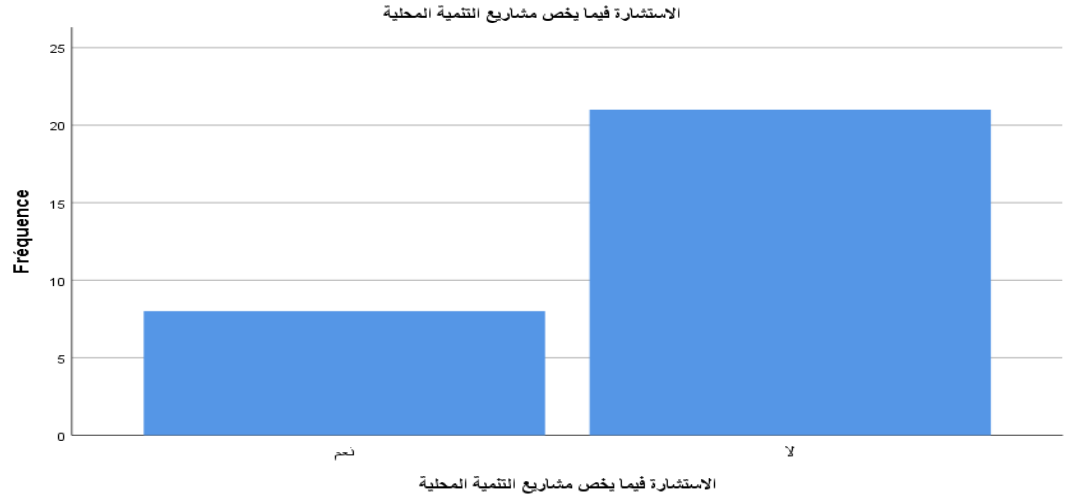

الجدول رقم (25): التحليل الاحصائي لاراء أفرد العينة حول استجابة السلطات المحلية لمطالب الجمعية.

استجابة السلطات المحلية لمطالب الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	22	44.0	47.8	47.8
	لا	24	48.0	52.2	100.0
	Total	46	92.0	100.0	
Manquant	Système	4	8.0		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 48% من أفراد العينة لم تستجيب السلطات المحلية لمطالبهم ونسبة 44% منهم يتم الاستجابة لمطالبهم ، وهذا التباين والاختلاف يوضح لنا النتائج التي توصلنا إليها سابقا من خلال العلاقة التي تربط بين مؤسسات المجتمع المدني والجماعات المحلية على مستوى الولاية:

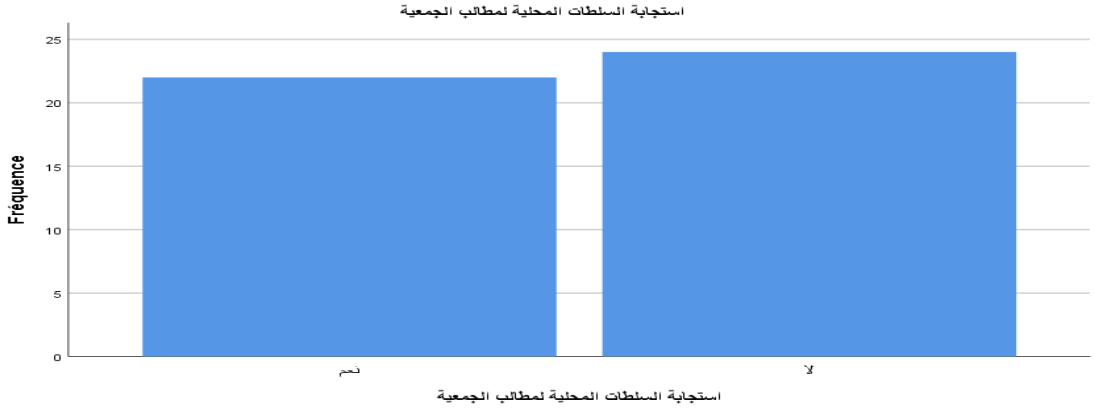

الجدول رقم (26): يبين التكرارات والنسب المئوية لمدى طلب السلطات المحلية من أفراد العينة تنفيذ مشاريع تنموية

طلب السلطات المحلية تنفيذ مشاريع التنمية.م					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	30	60.0	62.5	62.5
	لا	18	36.0	37.5	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة طلبت السلطات المحلية منهم تنفيذ مشاريع تنموية وذلك لتكراره 30 مرة وبنسبة 60% من المجموع الإجمالي للمبحوثين، وحسب راي المبحوثين فإن هاته المشاريع كانت حول القيام بحملات تطوعية بالتنسيق معها والتي كانت حول: حملات تنظيف البيئة والتشجير، والقيام بمشاريع فلاحية وتقديم أراء واقتراحات لمديرية الفلاحة ...الخ، أما نسبة 48% وبتكرار 18 مرة لم تطلب منهم السلطات المحلية أي مشاريع تنموية ويمكن يكون راجع هذا إلى انعدام العلاقة بينهم وبين السلطات المحلية، وهذا مايوضحه أكثر التمثيل البياني الموالي:

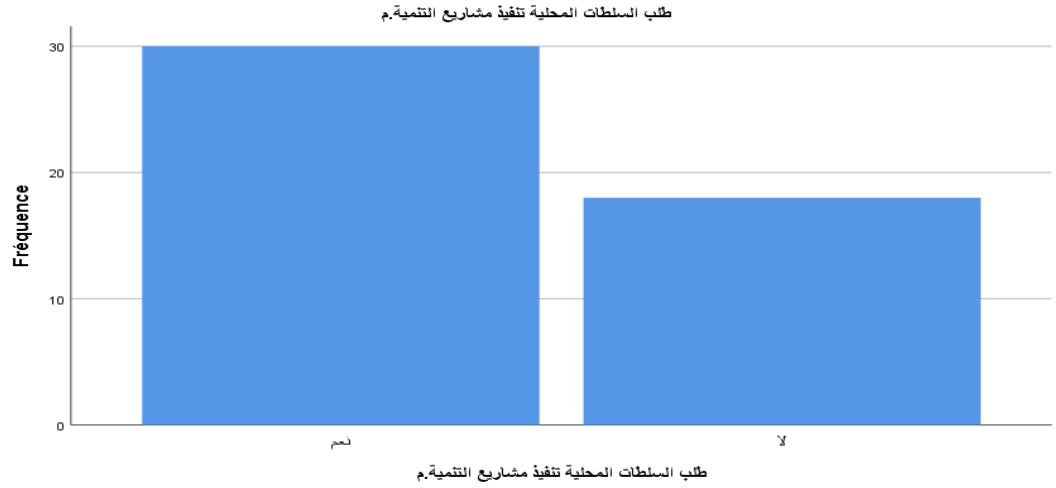

الجدول رقم (27): التحليل الاحصائي لاراء افراد العينة حول قانون الجمعيات 06/12.

رايكم حول قانون 06/12					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	وسع في انشاء واستقلالية عمل الجعيات	20	40.0	45.5	45.5
	يضع قيودا على استقلالية الجمعيات	24	48.0	54.5	100.0
	Total	44	88.0	100.0	
Manquant	Système	6	12.0		
Total		50	100.0		

من بين أهم الإصلاحات التي جاءت بعد الانفتاح السياسي ، هو تبني الجزائر مبدأ الديمقراطية التشاركية وتسارع النظام السياسي إلى إحداث تعديل على جملة من القوانين أهمها قانون الجمعيات 06/12 من أجل تعزيز لدور المجتمع المدني في جميع المجالات والشريك الفعال للنهوض بالعملية التنموية على المستوى الوطني والمحلي، فهناك من يرى أن إقرار المشرع الجزائري لهذا القانون في تلك الفترة قد وسع من إنشاء واستقلالية عمل الجمعيات ، وهناك من يرى أنه وضع قيودا على عملها. ومن خلال معطيات الجدول أعلاه فإن نسبة 40% وبتكرار 20مرة لأفراد عينة البحث كان رايهم ان هذا القانون قد وسع من عمل الجميعات

ومن استقلاليتها، أما نسبة 48% وبتكرار 24 مرة كان رايهم مخالف حيث أن القانون قد وضع قيودا كثيرة على عمل الجمعيات وأكثر مثال على ذلك ، الموافقة المسبقة للسلطات فيما يخص تأسيس الجمعيات يعطي الحق في قبول الاعتماد لمن تشاء وترفض من تشاء، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر، أما نسبة 12% من أفراد العينة لم يكن لهم أي رأي ، حيث أن أغلب المنخرطين في الجمعية ليس لديهم ثقافة أو فكرة عامة حول القانون التأسيسي منخرط بالاسم فقط.

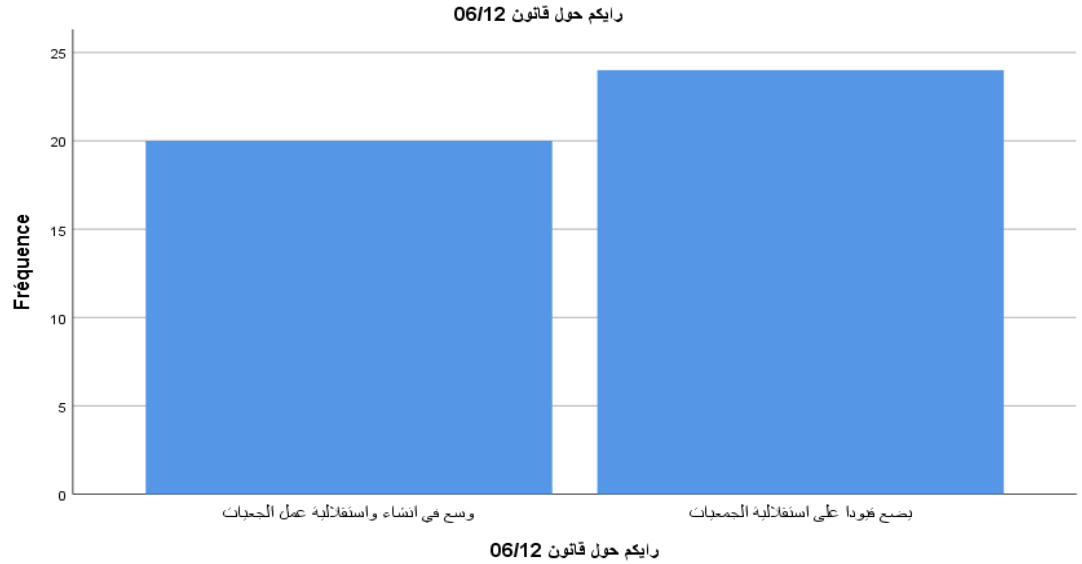

الجدول رقم (27): يبين التكرارات والنسب المئوية لاراء افراد العينة حول ضرورة تعديل قانون الجمعيات 06/12.

ضرورة تعديل القانون					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	40	80.0	93.0	93.0
	لا	3	6.0	7.0	97.7
	Total	43	86.0	100.0	
Manquant	Système	7	14.0		
Total		50	100.0		

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة أجمعوا على ضرورة تعديل قانون 06/12 ، وذلك بتكرار 40 مرة وبنسبة 80 %، حيث أن هذا القانون قد شدد من إجراءات تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها وعلى مواردها المالية، وبعلاقتها بالأحزاب السياسية والجمعيات الأجنبية ، وهذا ما انعكس سلبا على نشاط هذه المؤسسات في الجزائر، أما فئة قليلة من أفراد العينة لا يريدون تعديل في القانون وكانت نسبتهم 6%من المجموع الكلي لفئة البحث ويمكن أيكون سبب ذلك هو أن هذا القانون مساير لنشاطها وفي صاالحها، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نلاحظ هذا التفاوت والتباين الشاسع حول الرأيين:

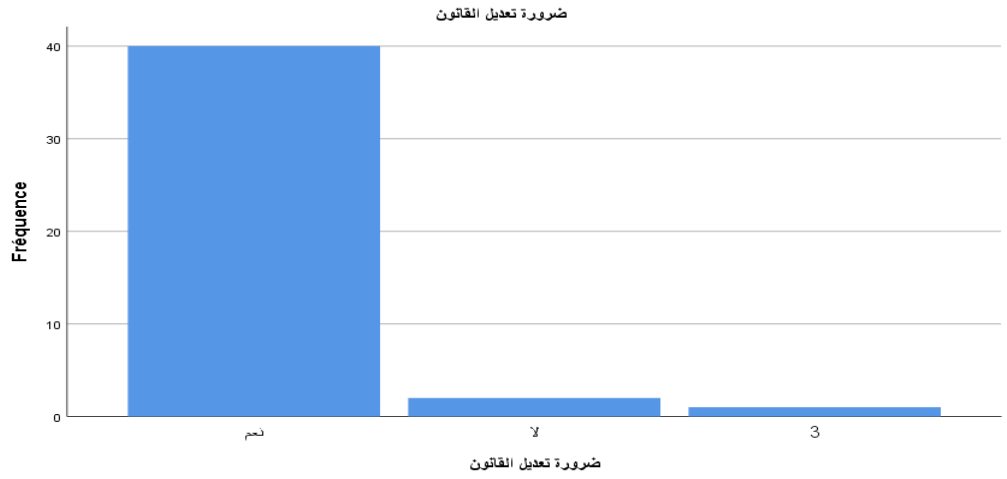

الجدول رقم (28): التحليل الاحصائي لأسباب ضرورة تعديل قانون الجمعيات

ضرورة تعديلة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير مناسبة مع متغيرات الوقت الراهن	20	40.0	48.8	48.8
	تحد من استقلالية الجمعيات	13	26.0	31.7	80.5
	تعطي للدولة حرية في التدخل في عمل الجمعيات	8	16.0	19.5	100.0
	Total	41	82.0	100.0	
Manquant	Système	9	18.0		

من خلال الجدول السابق لاحظنا أن فئة كبيرة من أفراد العينة رجحت فكرة ضرورة تعديل القانون ومن خلال معطيات الجدول أعلاه فإنه يوجد مجموعة من الأسباب لذلك، فنسبة 40% من أفراد عينة البحث كان السبب وراء التعديل، أنه غير مناسب مع متغيرات الوقت الراهن ومع ضرورة تطبيق معالم الديمقراطية التشاركية وجعل المجتمع المدني كفاعل وشريك أساسي في العملية التنموية، أما نسبة 26% منهم كان السبب لذلك، أنه يحد من إستقلالية نشاط الجمعيات وتدخل السلطة التقديرية في الجانب الإداري والمالي

للجمعيات، وباقي أفراد العينة كان السبب وراء ذلك هو أنه أعطى للدولة حرية في التدخل في عمل الجمعيات بنسبة 16%، وأكثر مثال على ذلك هو إلزامها بوضع نسخة من محاضر إجتماعاتها إلى السلطة المختصة في أجل 30 يوم التي تلي عقد الإجتماع، ويعتبر هذا تدخل غير مباشر في نشاطها وعملها:

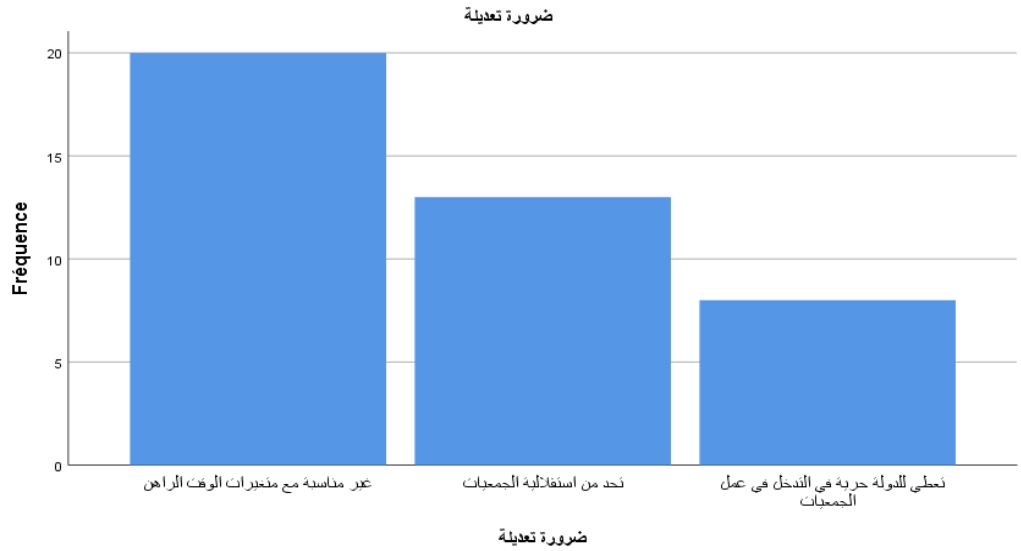

الجدول رقم (29): يبين التكرارت والنسب المئوية لمدى مساهمة الجمعية في اتخاذ القرار على المستوى المحلي

الجمعية تساهم في اتخاذ القرار على مستوى محلي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	34	68.0	70.8	70.8
	لا	14	28.0	27.1	97.9
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن نسبة 68% وبتكرار 34 مرة من أفراد العينة تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، ونسبة 28% وبتكرار 14 مرة منهم لم يساهموا في اتخاذ القرار ونستنتج من هذا عدم صدق أفراد العينة حول هذه النقطة ، حيث بالنظر إلى الأجوبة والتحليلات التي قدمناها سابقا فإن هناك أغلبية كبيرة من فئة البحث ليس لديهم علاقات واسعة مع السلطات المحلية وليس لديهم إطلاع

بالمشاريع التنموية على المستوى المحلي بسبب حضور فئة قليلة منهم لمداولات المجلس الشعبي المحلي، بالاضافة إلى عدم وجود نص قانوني يضبط تلك العلاقة.

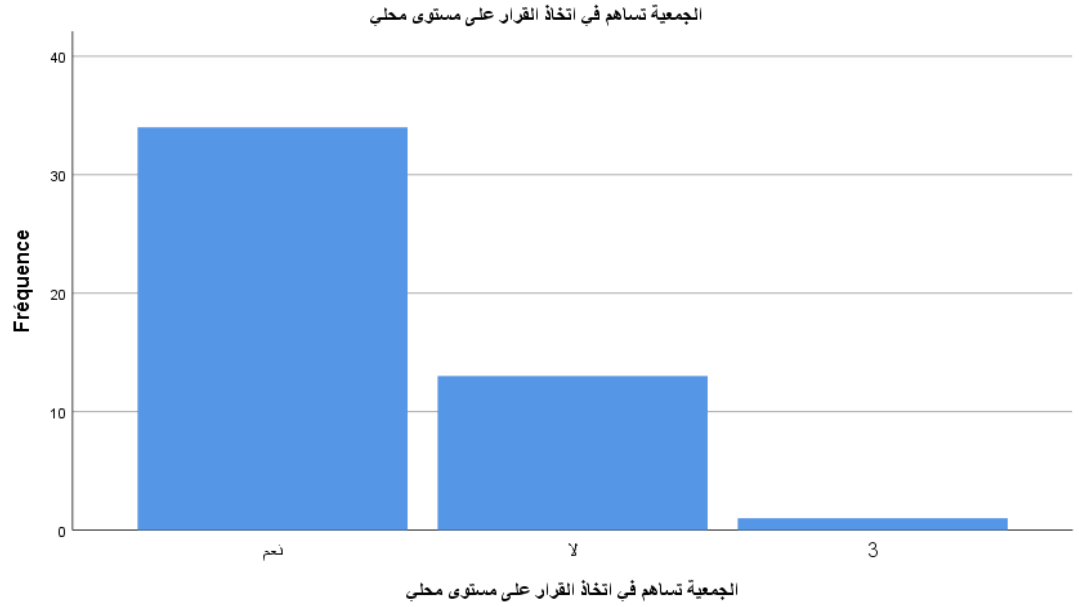

الجدول رقم (30): التحليل الاحصائي لمدى مساهمة الجمعية في تنمية المجتمع المحلي

مساهمة الجمعية في تنمية المجتمع المحلي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	48	96.0	98.0	98.0
	لا	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

يوضح الجدول أعلاه مدى مساهمة المبحوثين في تنمية المجتمع المحلي ، فنجد أغلبية أفراد العينة لديها اسهامات على مستوى الولاية وبنسبة 96% وبتكرار 48 مرة، من خلال تنمية فئاتها المستهدفة وتحقيق الأهداف التي أسست من اجلها ، أما نسبة 2% لم تساهم والتي تعبر عن رأي فرد واحد من عينة الدراسة ، والتمثيل البياني الموالي يوضح هذا الفرق حول هذه النقطة:

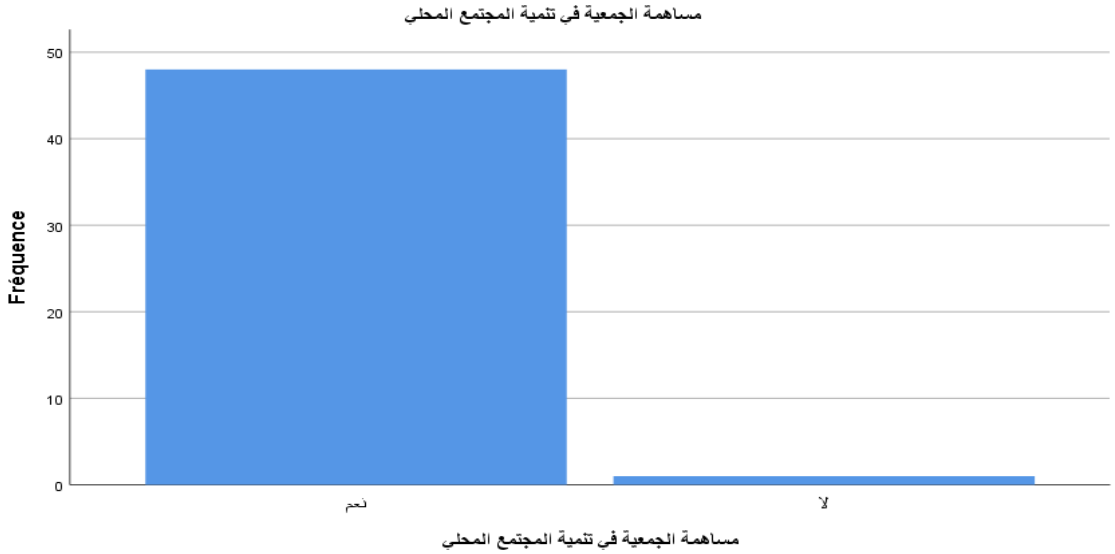

الجدول رقم (31): يبين التكرارات والنسب المئوية لمساهمة افراد العينة في تنمية الوعي والشعور بالمواطنة للفئات المستهدفة.

مساهمة الجمعية في التوعية والشعور بالمواطنة للفئا امستهدفة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	48	96.0	98.0	98.0
	لا	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تساهم في التوعية والشعور بالمواطنة وذلك بنسبة 96% وبتكرار 48 مرة، فوجود مجتمع مدني يقوم بدوره بالشكل المطلوب يساهم في بلورة الفرد المدرك لمفهوم المواطنة والفاعل داخل مجتمعه، والذي يعد محوريا في ترسيخ قيمها في المجتمع لكونه قريب من المواطنين خاصة الفئات المستهدفة، والتي يمكن أن تؤثر في سلوكها نحو التغيير والمساهمة والتشجيع على المشاركة في الأعمال التطوعية وفي تنامي الثقافة المدنية والحس الجمعوي، ويتجلى ذلك

من خلال مجموعة من الفعاليات والأنشطة والبرامج، أما نسبة 2% حسب نتائج الدراسة لا تساهم في نشر المواطنة والحس المدني والتي تعبر عن عينة واحدة من عينات الدراسة والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:

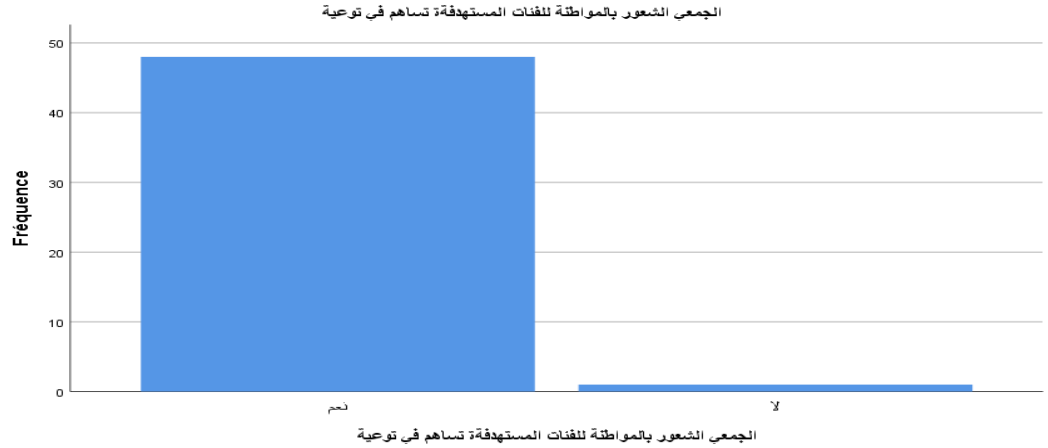

الجدول رقم (32): يبين التكرات والنسب المئوية لاستخدام افراد العينة لوسائل الاعلام لتوعية المجتمع المحلي.

استخدام الجمعية لوسائل الاعلام لتوعية المجتمع المحلي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	47	94.0	95.9	95.9
	لا	2	4.0	4.1	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تستخدم وسائل الإعلام لتوعية المجتمع المحلي وذلك بتكرار 47 مرة وبنسبة 94% ، حيث سعت العديد من مؤسسات المجتمع المدني إلى إستخدام وسائل الاعلام وشبكات التواصل الإجتماعي لدعم وتفعيل أعمالها والتعريف بنشاطها، وتسهيل الاتصال بين أعضائها، أما نسبة 4% لا يستعملون وسائل الاعلام لغرض التوعية والتي كان منهم عينتين فقط من المبحوثين، والتمثيل البياني الموالي يوضح مدى أهمية وسائل الاعلام بالنسبة للمبحوثين :

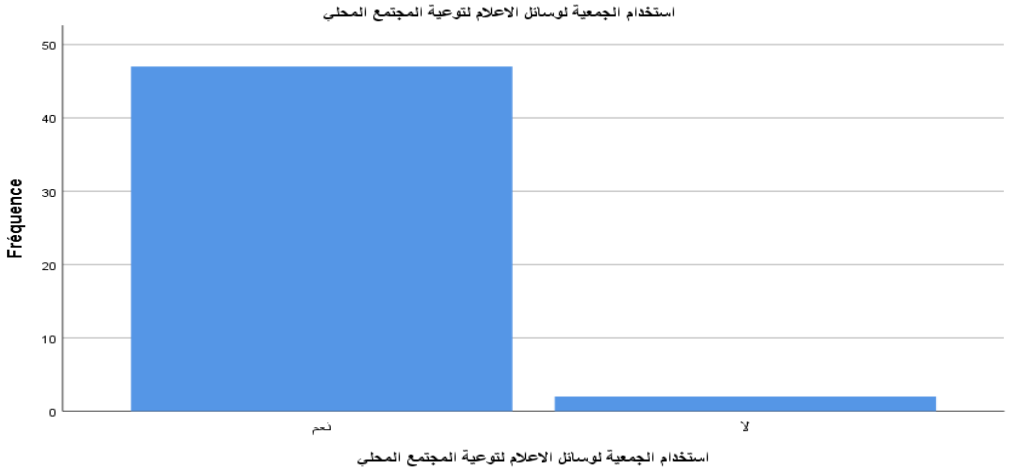

الجدول رقم (33): التحليل الاحصائي لاكثر الوسائل التي تستعملها افراد العينة في توعية والتواصل مع المجتمع المحلي.

في حالة الاجابة بنعم،الوسائل الاكثر استخدام					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الراديو	12	24.0	25.0	25.0
	الانترنت	28	56.0	58.3	83.3
	الجرائد	2	4.0	4.2	87.5
	الملصقات	2	4.0	4.2	91.7
	المطويات	4	8.0	8.3	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

تستعمل أفراد عينة البحث مجموعة متنوعة من وسائل الاعلام والاتصال من أجل التواصل مع المجتمع المحلي، فمن خلال معطيات الجدول أعلاه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة تستعمل الأنترنت كوسيلة من وسائل التواصل الإجتماعي مع الجمهور الخارجي وحتى الداخلي، وذلك بتكرار 28 مرة وبنسبة 56%، ففي الوقت الراهن تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مواكبة التطور التكنولوجي، لذا تعد هذه الوسيلة من

أكثر الوسائل سرعة وانتشارا ، ويعد أحد أفضل الطرق لترويج الخدمات وفعاليات الجمعية، حيث يسمح لهم بتغطية نشاطاتهم والتعريف بجمعيتهم لكافة المجتمع المحلي بسهولة وبسرعة واستقطاب بذلك العديد من الأفراد للانخراط في هذه المؤسسات أما ثاني وسيلة تستعملها بنسبة 24% وبتكرار 12 مرة من أفراد العينة هي الراديو فتعتبر الإذاعة المحلية من بين أهم الطرق التي يعتمد عليها المجتمع المدني للتعريف به وبي نشاطه وانجازاته أما الوسيلة الثالثة فهي الجرائد والملصقات التي تستعملها فئة قليلة من أفراد عينة الدراسة بنسبة 4% وبتكرار مرتين ، وهذا لعدم اهتمام معظم أفراد المجتمع المحلي بهذه الوسائل والتي تعد في الوقت الحالي أقل انتشارا وإستعمالا، والوسيلة الرابعة هي المطويات والتي تستعملها نسبة 12% من أفراد العينة وهي أيضا نسبة قليلة وذلك لعدم تداول هذه الوسيلة لدى المجتمع المحلي، والتمثيل البياني الموالي يوضح لنا هذا التنوع في الوسائل والاختلاف في الاستعمال:

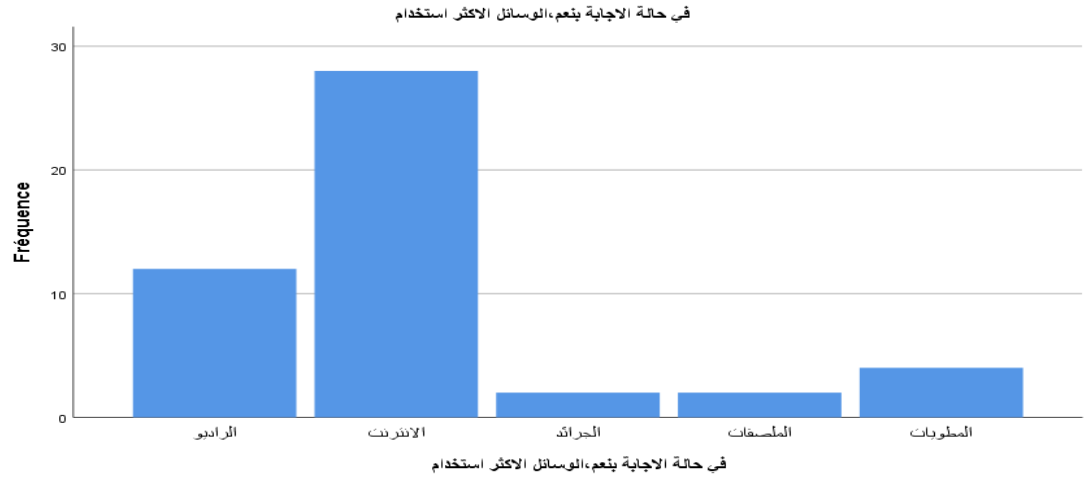

الجدول رقم (34): التحليل الاحصائي لمدى اقتراح الجمعية مشروع تنموي على السلطات المحلية.

الجمعية تقترح مشروع تنموي على السلطات المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	24	48.0	52.2	52.2
	لا	22	44.0	47.8	100.0
	Total	46	92.0	100.0	
Manquant	Système	4	8.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 48% من أفراد عينة الدراسة يقومون باقتراح مشاريع تنموية تخص فئاتهم المستهدفة على السلطات المحلية وبتكرار 24 مرة ، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في النطاق المحلي تعتبر طرف محوري يتحمل المسؤولية الأساسية في إدارة التنمية المحلية مع الفواعل الرسمية، ونسبة 44% منهم لم يقترحوا أي مشروع على السلطات المحلية، ويمكن أي يدل هذا على قلة نشاط وفعالية عينة البحث هاذه.

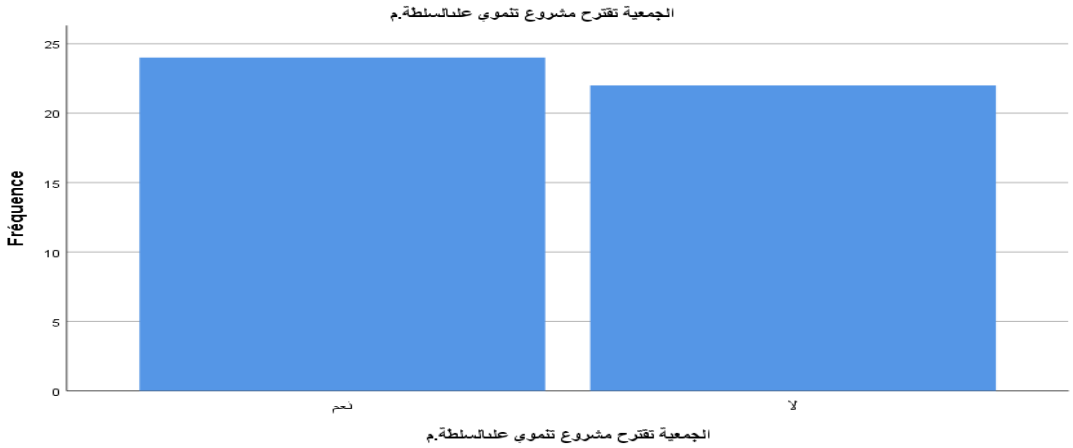

الجدول رقم(35): التحليل الاحصائي لوجود هيكل يجمع بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية أم لاوجود له.

هيكل يجمع بين مؤسسات المجتمع.م والمجالس المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	14	28.0	29.2	29.2
	لا	34	68.0	70.8	100.0
	Total	48	96.0	100.0	
Manquant	Système	2	4.0		
Total		50	100.0		

إن الهيكل الذي يجمع بين مؤسسات المجتمع المدني والجماعات المحلية يسمى بمجالس التنمية هذه المجالس أخذت بها العديد من دول العالم والتي يتم فيها إشراك جميع الفواعل غير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسات التنموية، والتي بها تم التطبيق الفعلي لمبدأ الديمقراطية التشاركية، وهنا قمنا بطرح هذه النقطة على عينة الدراسة لمعرفة ما إن وجد هذا الهيكل على مستوى ولاية بومرداس خاصة والجزائر عامة، فأجمعت غالبية أفراد عينة البحث على عدم وجوده، وكان ذلك بتكرار 34 مرة وبنسبة 68%، اما باقي أفراد العينة أقروا بوجوده بتكرار 14 مرة وبنسبة 28%، وهنا نستنتج نقطتين إما عدم صدق أفراد العينة التي أجابت بنعم أو لعدم فهمها ومعرفة مامعنى وجود هيكل أو مايسمى بالمجالس التنمية ،لأننا ومن خلال الدراسة الميدانية عرفنا أنه لايوجد هذا الهيكل وليس لديهم أدنى فكرة حوله .

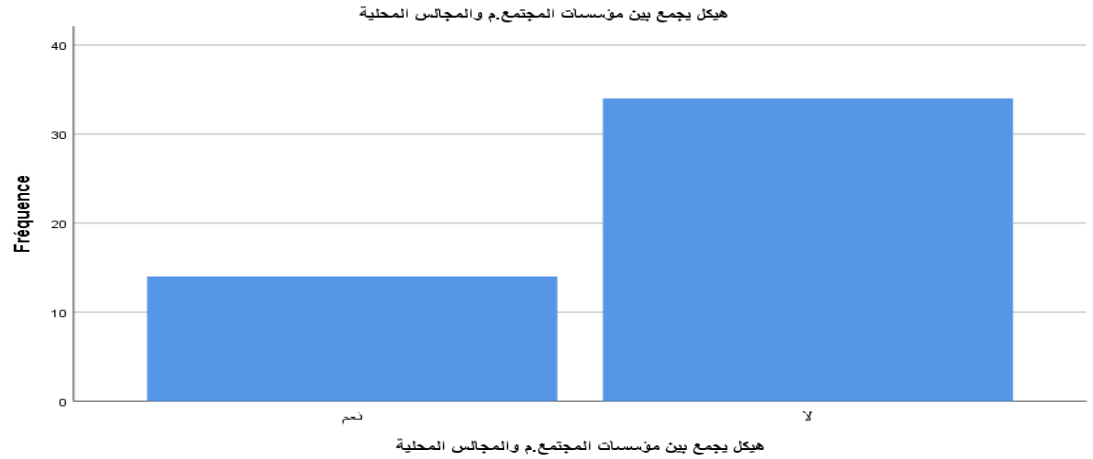

الجدول رقم (36): التكرارات والنسب المئوية التي تبين مدى عزوف المجتمع المحلي عن العمل الجمعوي

عزوف العمل الجمعوي من قبل المجتمع المحلي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	41	82.0	83.7	83.7
	لا	8	16.0	16.3	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 82% لأفراد العينة وبتكرار 41 مرة أكدوا على وجود عزوف للعمل الجمعوي من قبل المجتمع المحلي، أما النسبة المتبقية والتي كانت حوالي 16% منهم كان جوابهم على أنه لايوجد أي عزوف للعمل الجمعوي ، وأن هناك اقبال من طرف المجتمع المحلي خاصة فئة الشباب للانخراط والممارسة الجمعوية .

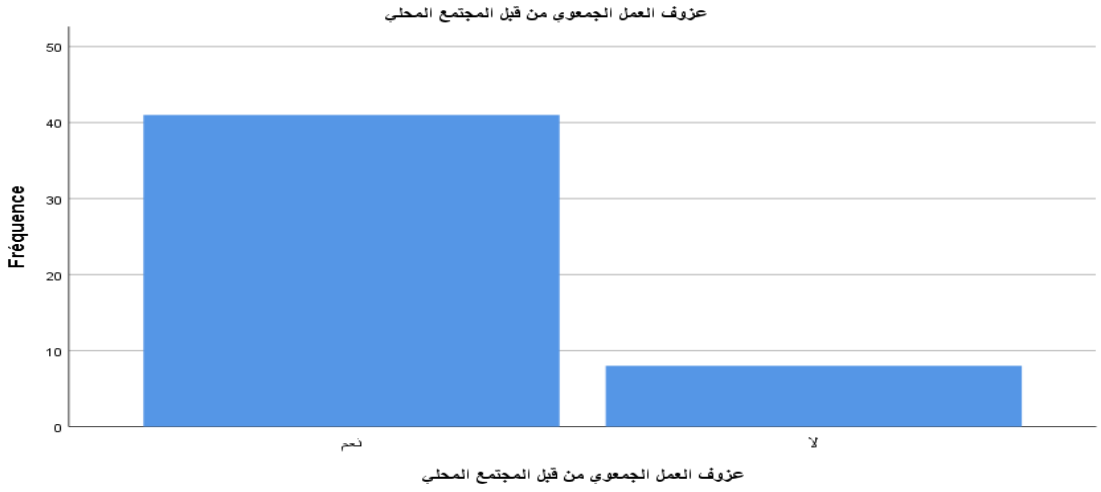

الجدول رقم (37): التكرارت والنسب المئوية لاراء افراد العينة حول اسباب عزوف العمل الجمعوي.

سبب عزوف العمل الجمعوي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نقص الوعي الثقافي والمدني	18	36.0	41.9	41.9
	عدم اهتمام وثقة المواطنين اتجاه العمل الجمعوي	15	30.0	34.9	76.7
	نقص الاعلام وعدم التعريف بالعمل الجمعوي	10	20.0	23.3	100.0
	Total	43	86.0	100.0	
Manquant	Système	7	14.0		
Total		50	100.0		

من خلال الجدول السابق لاحظنا أن هناك أغلبية من أفراد العينة أكدوا على وجود عزوف للعمل الجدول، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نبين أسباب ذلك العزوف، فنجد نسبة 36% من أفراد العينة كان رأيهم حول السبب هو نقص الوعي الثقافي والمدني، حيث يجهل أغلبية مجتمع الدراسة بمدى الأهمية والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية وفي صنع القرار المحلي، أما نسبة 30% فكان لعدم اهتمام وثقة المواطنين بالعمل الجمعوي، فنرى العديد من من المجتمع الجزائري بشكل عام ومجتمع الدراسة بشكل خاص لا يبدون أي اهتمام بالعمل الجمعوي وهذا راجع لعدم فعالية هذه المؤسسات في الوسط المحلي، أما نسبة 20% منهم كان رايهم أنه لنقص الإعلام وعدم التعريف بتلك الجمعية وبالعمل الجمعوي وأهميته وبنشاطها، ونجد الكثير لا يعلم بوجود بمثل هذه المؤسسات، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نوضح هذا الإختلاف والتنوع اراء أفراد العينة حول أسباب العزوف :

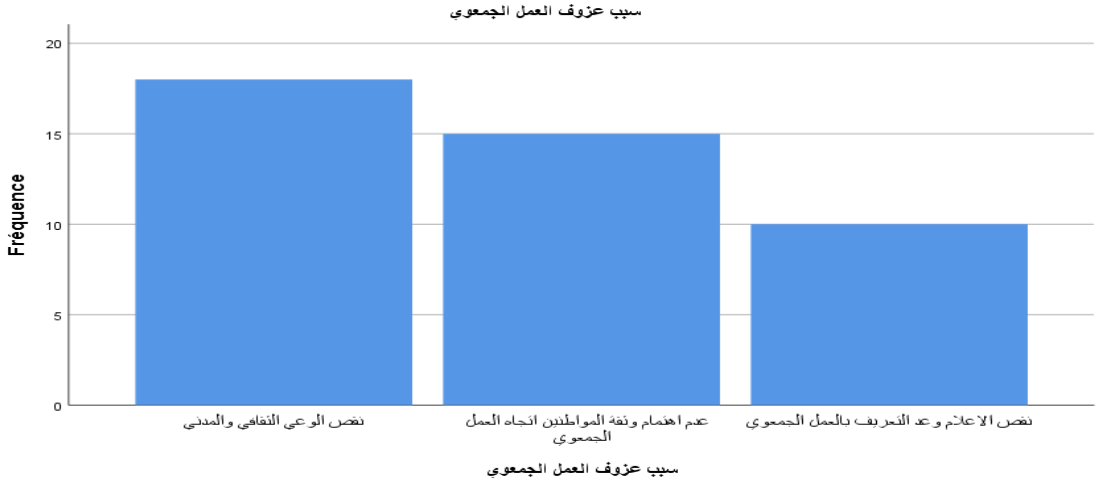

الجدول رقم (38): التحليل الاحصائي لاراء افراد اعينة حول المعوقات والصعوبات التي تعتلي عمل الجمعية.

المعوقات التي تعتلي عمل جمعيتكم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قانونية	5	10.0	10.2	10.2
	إدارية	14	28.0	28.6	38.8
	مالية	29	58.0	59.2	98.0
	اجتماعية	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Manquant	Système	1	2.0		
Total		50	100.0		

تعترض مؤسسات المجتمع المدني وعلى راسها عينة الدراسة العديد من العراقيل والصعوبات التي تعيق من نشاطها وقيامها بالدور الذي أسست من أجله والذي تنتظره منه فئاتها المستهدفة، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن اغلبية أفراد العينة كانت أهم عقبة تعتلي طريقهم وبنسبة 58% هي الجانب المالي، حيث أن هذا الأخير يولد صعوبات لدى مؤسسات المجتمع المدني التي تعاني من ضعف في التمويل والتي تعتمد فقط على اشتراكات الأعضاء التي تكون في غالبيتها غير كافية لإنجاز مشاريعها التنموية، أما نسبة 28% منهم يعتبر الجانب الإداري من أهم صعوبات العمل الجمعوي، وذلك من خلال بيروقراطية الإدارة

الوصية وتعقيدها للإجراءات الإدارية التي تخص التأسيس والتنظيم للعمل الجمعوي وإنجاز الاهداف المنوطة بها، ونسبة 10% من أفراد العينة كان أهم سبب من وجهة نظرهم هو الجانب القانوني، حيث أن قانون 06/12 قد ضيق من استقلالية الجمعيات ومنح صلاحيات واسعة للسلطة التقديرية ، والنسبة الضعيفة المتبقية والمتمثلة في 2% من أفراد العينة كان الجانب الإجتماعي من أهم المعوقات، وذلك من خلال نقص الوعي الثقافي للمجتمع المحلي والذي يتجسد في عزوفه للعمل الجمعوي وعدم دعمه له. يوضح لنا التمثيل البياني الموالي التنوع في اراء أفراد العينة حول صعوبات العمل الجمعوي:

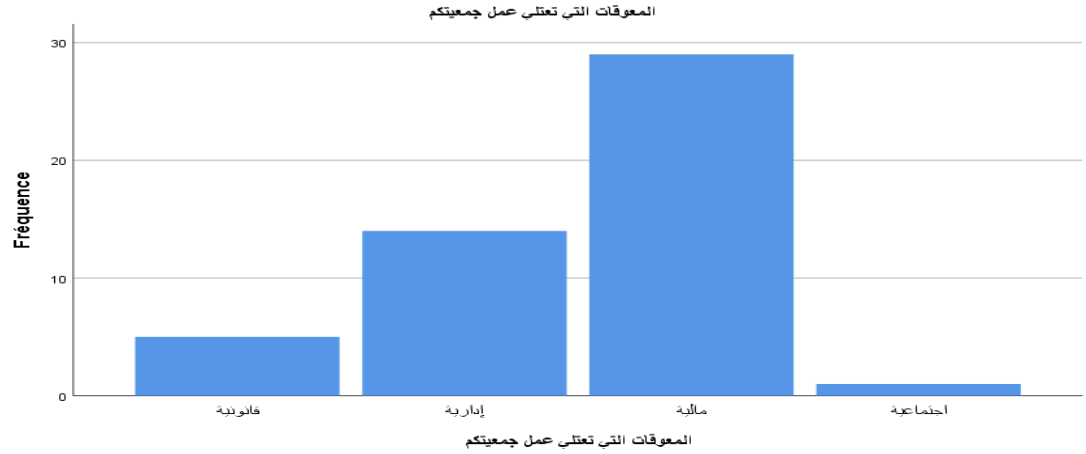

– مجموعة من اقتراحات عينة الدراسة المتمثلة في الجمعيات لتفعيل دور المجتمع المدني وتجسيد التنمية المحلية:

- التنسيق بين المديريات والجمعيات مثل مديرة الفلاحة والجمعيات ذات الطابع الفلاحي فيما يخص مشاريع الفئات المستهدفة.
- رفع من العراقيل الإدارية من أجل نشاط أكثر.
- العمل على خلق التكافئ والتشارك بين المجتمع المدني والسلطات المحلية.
- فتح باب الحوار والتواصل مع السلطات المحلية ، بالاضافة إلى مشاركتهم في اتخاذ القرار فيما يخص الفئات المستهدفة.
- الدعم المالي من طرف الدولة من أجل المساندة والتقدم أكثر في إنجاز المشاريع التنموية.
- القيام بدورات تكوينية للمنخرطين من أجل الإطلاع أكثر على القوانين ومواكبة التطورات الحاصلة، وأيضا من أجل التحفيز وتهيئتهم لإكتساب خبرة في هذا المجال.

المطلب الثاني: تحليل نتائج استمارة االسكان :

1- المحور الأول: المتعلق بالبيانات الشخصية للسكان.

الجدول رقم (39): يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب السن:

السن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-30	100	43.5	43.5	43.5
	31-40	61	26.5	26.5	70.0
	41-50	48	20.9	20.9	90.9
	اكثر من 51	21	9.1	9.1	100.0
	Total	230	100.0	100.0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فئة الشباب التي تراوحت أعمارهم بين 20-30 سنة هي الأكثر تكرارا بـ100 مرة وبنسبة 43% ، ولقد تم التركيز أكثر على هذه الفئة العمرية باعتبارها الفئة المثقفة والمدركة للعمل والمشاركة الجمعوية هذا من جهة ومن جهة ثانية لا يجد صعوبة في التعامل مع الاستبيان الذي أعددناه لعرض معطيات الدراسة الميدانية ،أما الفئة العمرية الثانية 31-40 كانت بنسبة 26% وبتكرار 61 مرة ، والتي أيضا ركزنا عليها لسبب حركية هذه الفئة من ممارسة مهنها بالاضافة إلى مشاركتها في العمل السياسي والجمعوي، ثم تليها فئة الكهول بين سن 41- 50 سنة والتي كانت بنسبة 20.9% وبتكرار 48 مرة ، أما الفئة الرابعة من عينة الدراسة كانت لأكثر من 51 سنة وكانت بنسبة 9% وبتكرار 21 مرة ، وتعتبر نسبة ضعفيفة مقارنة بما سبق وهذا راجع لنقص ثقافة وتعلم مثل هذه الفئة والتي نجد معها صعوبة في الإجابة على أسئلة الاستبيان، ومن خلال التمثيل البياني نوضح التنوع في الفئات العمرية لعينة الدراسة وذلك من أجل جمع مختلف الأراء حول المجتمع المدني والتنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس:

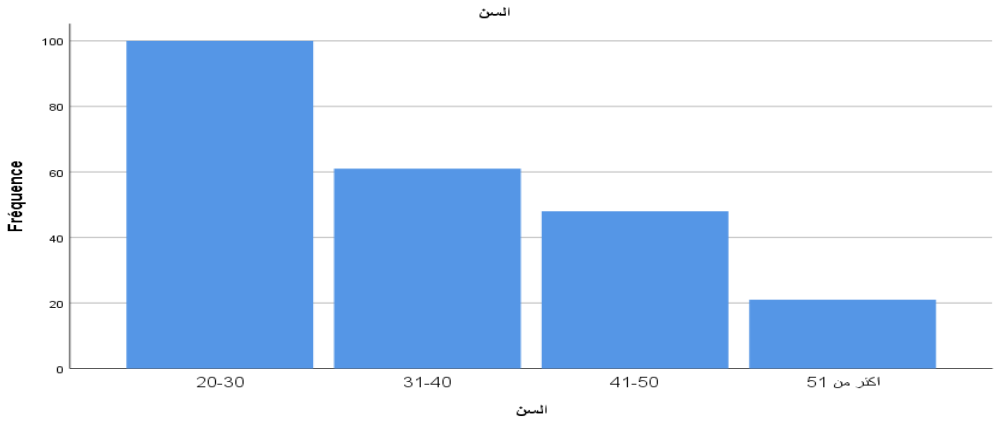

الجدول رقم(40): يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	149	64.8	64.8	64.8
	انثى	81	35.2	35.2	100.0
	Total	230	100.0	100.0	

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة ذكور وذلك لتكراره 149 مرة وبنسبة 64.8% ، وباقي أفراد عينة الدراسة إناث لتكراره ب81 مرة وبنسبة 35.2%، وكان سبب ذلك هو الترحيب والإقبال للإجابة على أسئلة الاستبيان من قبل فئة الذكور أكثر من فئة الإناث وهذا راجع إلى مدى التحفظ للفئة الثانية، أو لجهلها بالعمل الجمعوي وأهميته، وهنا يؤثر المستوى التعليمي وبشكل كبير على ثقافة المجتمع ، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نجد هذا الاختلاف الواضح بين الجنسين:

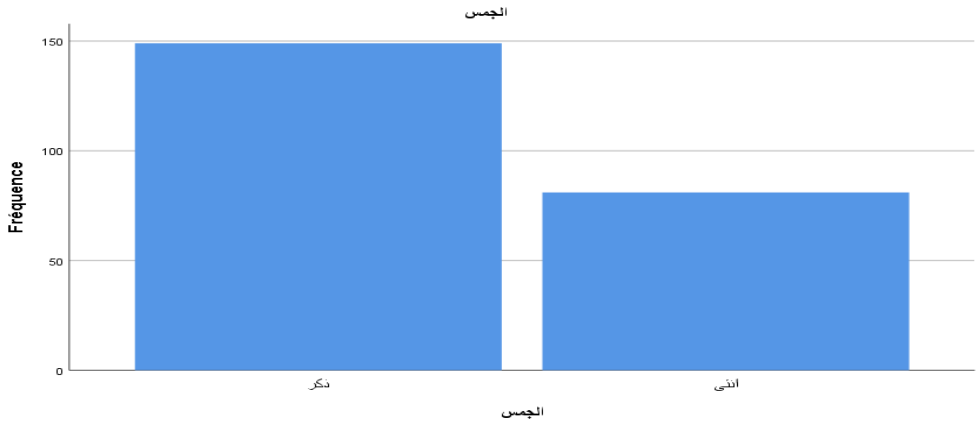

الجدول رقم (41): يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ابتدائي	19	8.3	8.3	8.3
	متوسط	40	17.4	17.4	25.7
	ثانوي	59	25.7	25.7	51.3
	جامعي	112	48.7	48.7	100.0
	Total	230	100.0	100.0	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لديها مستوى تعليمي عالي وذلك لتكرار المستوى الجامعي 112 مرة وبنسبة 48% ، فنجد هذه الفئة لديها إطلاع على مؤسسات المجتمع المدني أو منخرط فيها، وذلك من خلال معرفتها بالمنظمات الطلابية الموجودة على مستوى كل جامعة، أما المستوى الثاني لأفراد العينة هو المستوى الثانوي وذلك لتكراره 59 مرة وبنسبة 25% ، والذي وجدناه أيضا لديه إطلاع على العمل الجمعوي ودوره التنموي خاصة تلك الجمعيات الإجتماعية التي تتكفل بالأيتام والمعوزين، أما المستوى الثاني والثالث لأفراد العينة كان بنسب قليلة المستوى المتوسط والإبتدائي بـ 17.4% و8.3% على التوالي ، والتي نجد صعوبة في التعامل معها بسبب ضعف مستوها التعليمي:

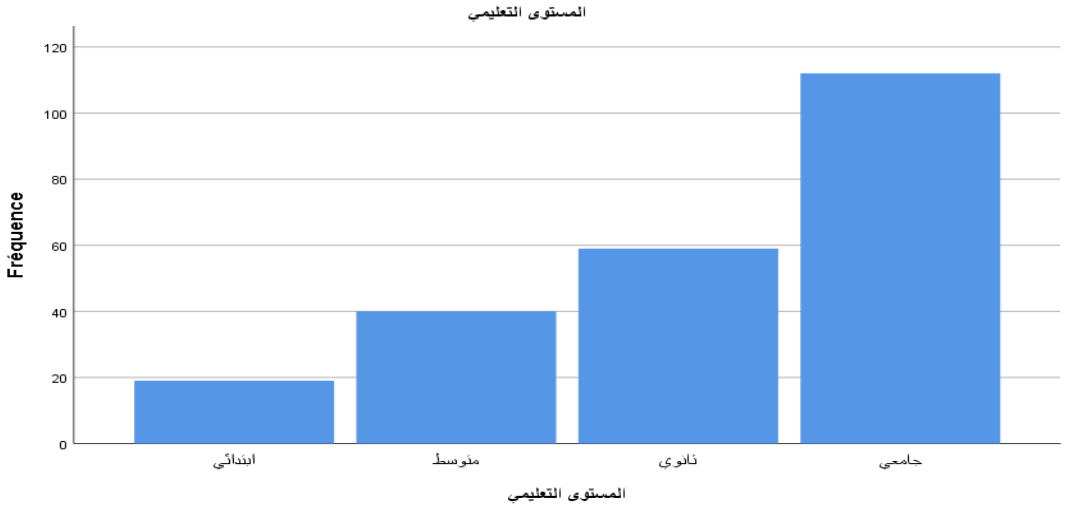

الجدول رقم (42): التحليل الاحصائي لممارسة أفراد العينة العمل الجمعوي

ممارسة العمل الجمعوي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	96	41.7	41.7	41.7
	لا	134	58.3	58.3	100.0
	Total	230	100.0	100.0	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لايمارسون العمل الجمعوي وذلك لتكراره 134 مرة وبنسبة 58.3% ، وذلك راجع لعدة أسباب حسب نظرهم نذكر من بينها مايلي: المستوى غير كافي لممارسة العمل الجمعوي، التزمات العمل والدراسة، ليس لديهم علاقة مع الجمعيات ، لعدم الإهتمام بهذا الجانب، نقص الاعلام عن أغلبية الجمعيات الموجودة على مستوى بعض البلديات ، لا توجد نشاطات تشجع على العمل الجمعوي ، عدم إتاحة فرص للمشاركة...الخ، أما بقية أفراد عينة الدراسة يمارسون العمل الجمعوي ولذلك بتكرار 96 مرة وبنسبة 41.7 % .

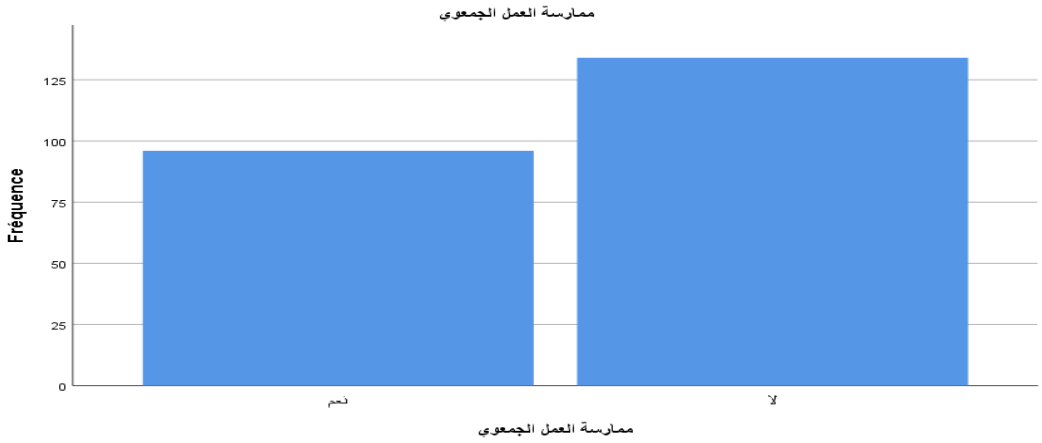

الجدول رقم (43): يبين التكرارات والنسب المئوية عن وحود لجنة حي أفراد العينة من انعدامها.

لجنة حي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	96	41.7	42.3	42.3
	لا	131	57.0	57.7	100.0
	Total	227	98.7	100.0	

Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

لجان الأحياء هي عبارة عن جمعيات محلية يتطوع فيها سكان الحي لتحقيق العديد من الأهداف ذات المنفعة العامة للحي، يمكن من خلالها تجسيد التنمية والتأثير على قرارات المنتخبين المحليين لذا لها أهمية كبيرة على المستوى المحلي لما لها من مميزات عديدة أولها أنها نابعة من نفس الحي والأدرى بانشغالاته، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة البحث وبنسبة 57% وبتكرار 131 مرة لا توجد لجنة حي على مستوى مقر سكناهم، ويعتبر هذا من بين أهم تحديات التنمية المحلية وتكريس مبدأ التشاركية لمجتمع الدراسة خاصة والجزائر بشكل عام، ففي الدول الغربية يعول على لجان الأحياء لتنظيم الحياة داخل المدينة وإيجاد الحلول للعديد من المشاكل التي تعيق سير الحياة اليومية، وتساعد على اتخاذ القرارات على المستوى المحلي، أما بقية أفراد عينة الدراسة أقروا على وجود لجان حي، وكان ذلك بتكرار 96 مرة وبنسبة 41.7% ، وهذا ماهو موضح في التمثيل البياني الموالي:

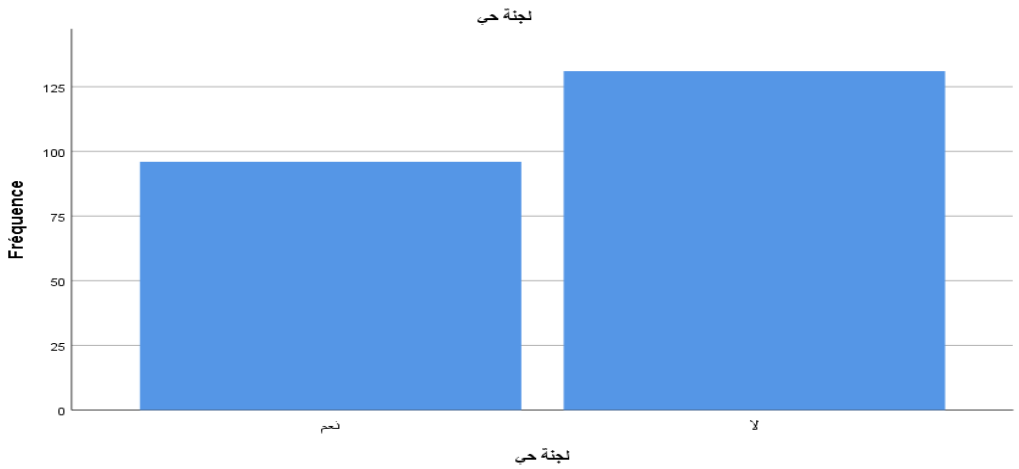

الجدول رقم (44): التحليل الاحصائي للدور التي تمثله لجنة الحي.

دور لجنة الحي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دينية	28	12.2	27.7	27.7
	اجتماعية	49	21.3	48.5	76.2
	ثقافية	20	8.7	19.8	96.0
	اقتصادية	4	1.7	4.0	100.0
	Total	101	43.9	100.0	
Manquant	Système	129	56.1		
Total		230	100.0		

تتنوع لجان الأحياء من حي إلى أخر وذلك حسب حاجة وظروف السكان لهذه اللجان ، فمن خلال معطيات الجدول أعلاه ، نجد أن نسبة 21.3 وبتكرار 49 مرة% من أفراد عينة الدراسة توجد على مستوى حيهم لجان ذات طابع إجتماعي، ونسبة 12.2%وبتكرار 28 مرة لجان دينية ، أغلبها تابعة للمساجد الموجودة في الحي والمختصة في جمع الزكاة والتبرعات ، أما نسبة 8.7 % وبتكرار 20 مرة لجان ذات طابع ثقافي، والنسبة المتبقية 1.7% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما سبق لجان ذات طابع اقتصادي ،أما نسبة 56.1% من أفراد عينة الدراسة لم تقم بالاجابة على هذه النقطة.

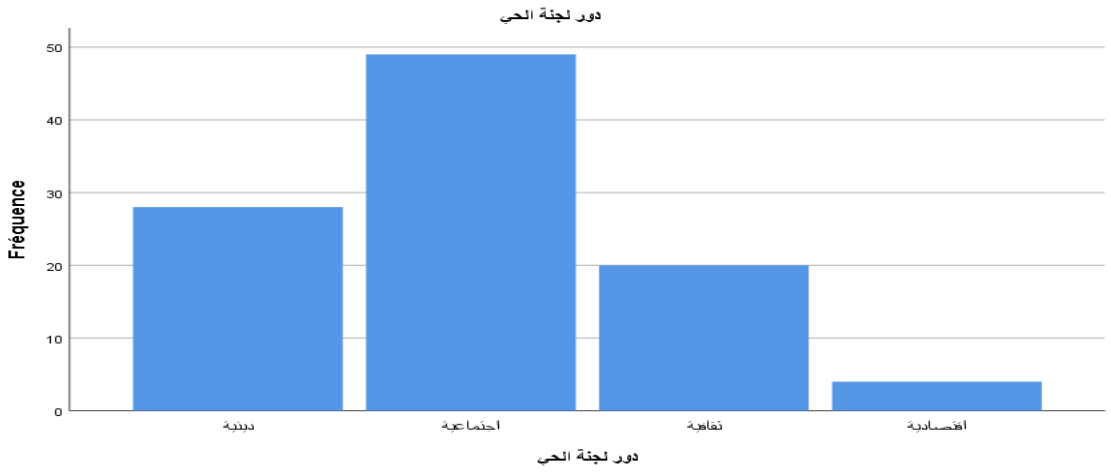

الجدول رقم(45): يوضح التكرارت والنسب المئوية لتمثيل لجنة الحي لفئاتها المستهدفة .

تمثيلها لسكان الحي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	55	23.9	24.2	24.2
	لا	172	74.8	75.8	100.0
	Total	227	98.7	100.0	
Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة أقرت على أن لجان الحي لاتقوم بالدور المنوط بها ولا تمثل الفئات المستهدفة والتي أسست من أجلها ، وكان ذلك بتكرار 172 مرة وبنسبة 74.8%، وحسب وجهة نظرهم أن هذه اللجان أسست لتحقيق الأغراض الشخصية وهي عبارة عن شكليات، أما باقي أفراد العينة فإن لجانهم تمثلهم وتحقق أهدافهم، بتكرار 55 مرة وبنسبة 23.9% ،

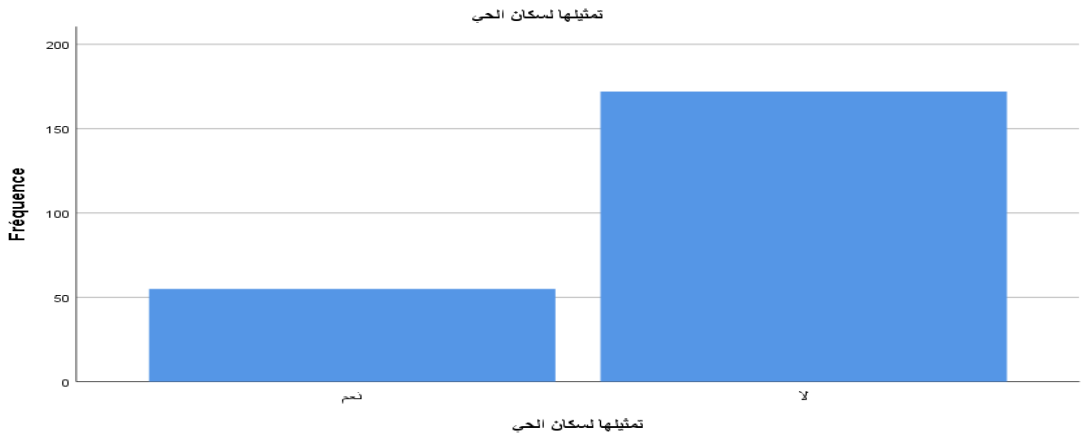

الجدول رقم(46):التحليل الاحصائي لمدى ممارسة لجنة الحي للدورالتنموي .

لجنة الحي لها دور تنموي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	133	57.8	58.8	58.8
	لا	93	40.4	41.2	100.0
	Total	226	98.3	100.0	
Manquant	Système	4	1.7		

Total	230	100.0		

تعتبر لجان الأحياء من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني لما لها من مكانة وأدوار على الصعيد المحلي، حيث تقوم بتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار من أجل تحقيق التنمية، ودعم المجالس المحلية لحل المشاكل والصعوبات على مستوى البلدية، والمساهمة في وضع الخطط والدراسات المتعلقة بتطوير الحي وتحديد احتياجاته وترتيب الأولويات، وأيضا لهاأهمية في تنمية الشعور لدي المواطن بواجباته ومسؤولياته تجاه المجالس المحلية، و بناء قدرات أعضاء لجان الأحياء بما يساعد في خلق قيادات مجتمعية فاعلة بشكل تطوعي من أجل تمثيل سكان الحي أمام المجالس البلدية والجهات الرسمية بما يحقق الصالح العام، ومن خلال هذه الأهمية قمنا بأخذ رأي عينة الدراسة حول الدور التنموي الذي تقوم به لجنة الحي على مستوى البلدية التابع لها، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه لاحظنا أن أغلبية أفراد العينة أقروا بالدور التنموي الذي تقوم به لجان الحي وذلك بتكرار 133 مرة وبنسبة 57.8% ، أما باقي عينة الدراسة والمحذوف منهم 4 عينات لم تعطي أي إجابة ، فإن لجان الحي الموجودة على مستوى مقرهم لا تقوم بأي دور تنموي ، وذلك بتكرار 93 مرة وبنسبة 40.4% ، وعند القيام بالدراسة الميدانية وجدنا أغلب لجان الحي على مستوى ولاية بومرداس خاصة في بلدية بومرداس غير معتمدة لسنة2019 والتي كانت قبل ذلك غير فعالة ونشطة، ويعتبر هذا من معوقات تجسيد التنمية لأهمية الدور الذي من المفروض تقوم به لجان الحي في الولاية.

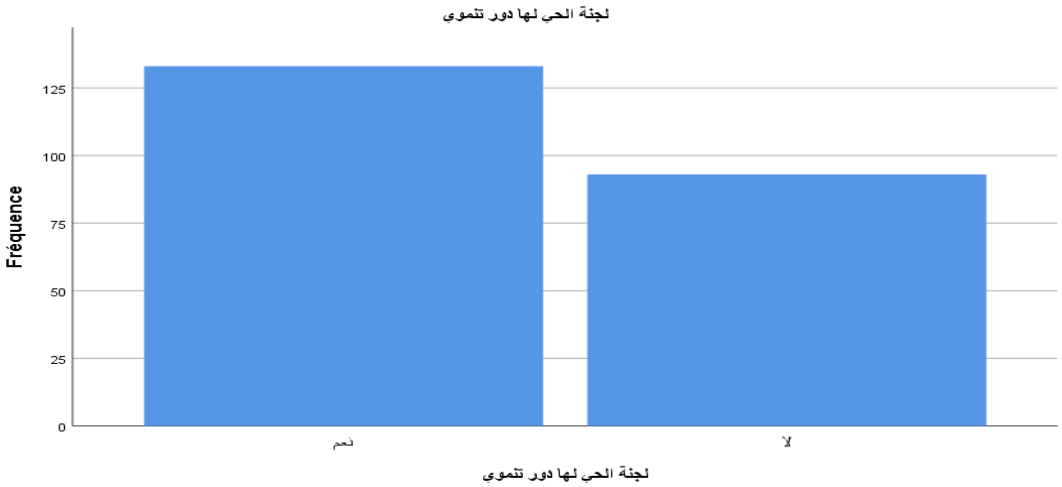

الجدول رقم (47): يوضح التكرارات والنسب المئوية لتعاون لجنة الحي مع السلطات المحلية من انعدامها.

تعاون لجنة الحي مع السلطات المحلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	116	50.4	51.1	51.1
	لا	111	48.3	48.9	100.0
	Total	227	98.7	100.0	
Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

من مهام وصلاحيات لجان الحي أنها تعمل كحلقة وصل بين السلطات المحلية وفئاتها المستهدفة،حيث تقوم بإيصال هموم ومشاكل المواطنين واقتراحاتهم إلي دوائر صنع القرار وايجاد الحلول المناسبة وطرح البدائل مع السلطات المحلية ونخص هنا بالذكر البلدية ، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن رأي أفراد عينة الدراسة حول مدى تعاون لجان الحي مع السلطات المحلية كان بتكرار 116 وبنسبة 50.4% ، أما باقي أفرد العينة أقرو بعدم وجود أي علاقة تعاون بين لجان الحي والسلطات المحلية وذلك بتكرار 111 مرة وبنسبة48.3 % ، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نجد أن هناك تقارب بين الإجابيتن ، فعندما لايكون هناك تعاون فكيف تقوم بمهامها وصلاحيتها المنوطة بها؟ ونستنتج من هنا إما عدم فهم بقية أفراد العينة لهذه النقطة أو لعم مصداقيتها:

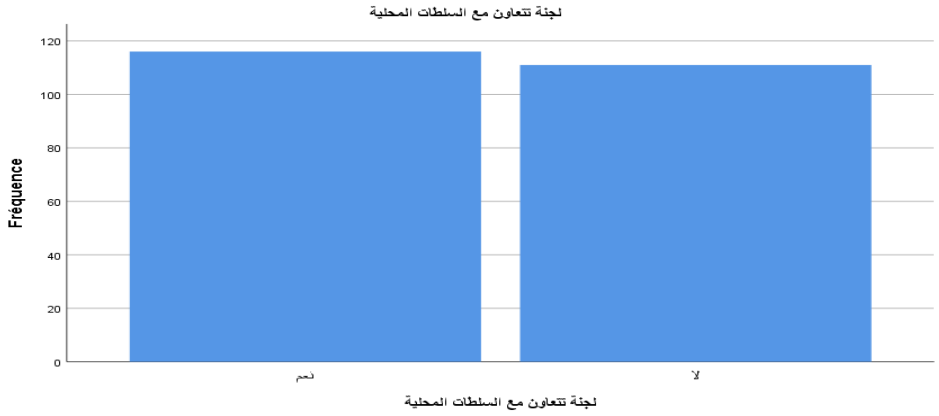

الجدول رقم (48): يوضح لنا التكرارات والنسب المئوية لمدى حضور المواطن لمدوالات المجلس الشعبي المحلي.

حضور المواطن لمدوالات م.ش.م					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	66	28.7	28.8	28.8
	لا	163	70.9	71.2	100.0
	Total	229	99.6	100.0	
Manquant	Système	1	.4		
Total		230	100.0		

خصص قانون البلدية 10/11 بابا كاملا لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ، وبهذا أعطى الحق للمواطن حضور مدولات المجلس الشعبي البلدي ، وفي حالة عدم حضوره يمكن أن يطلع على مستخرجات المداولات ، وكذا قرارات البلدية حسب نص المادة 14 منه، ومن خلال معطيات الدراسة الميدانية والجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لا تحضر مداولات المجلس الشعبي المحلي وذلك بتكرار 163 مرة وبنسبة 70.9%، وكان ذلك في رأيهم لمجموعة من الأسباب منها: ظروف العمل والوقت، وأن هذه المداولات ليس بها فائدة ، لأن الإجتماعات تكون بصورة والتطبيق في صورة ثانية ، مجرد شكليات وهذا ناتج عن عدم ثقة المجتمع المحلي بالمجلس وبالمسؤول المحلي، بالاضافة إلى جهلهم بمواعيد انعقاد مداولات المجلس الشعبي المحلي بالرغم من الاعلان عنها، أما بقية أفراد العينة فإنهم يحضرون المداولات وكان ذلك بتكرار 66 مرة وبنسبة 28.7%، والتمثيل البياني يبين لنا بشكل واضح التفاوت في الرايين بشكل سلبي :

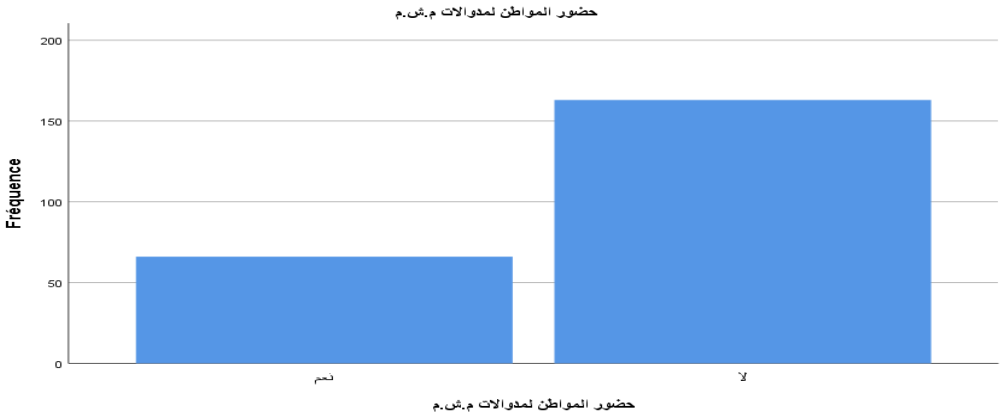
حضور المواطن لمدوالات م.ش.م
Fréquence
200
150
100
50
0
نعم
لا
حضور المواطن لمدوالات م.ش.م

الجدول رقم(49): يبين التكرارات والنسب المئوية لرضى أفراد العينة عن المشاريع التنموية على مستوى ولاية بومرداس.

رضى المواطن عن المشاريع التنموية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	60	26.1	27.0	27.0
	لا	162	70.4	73.0	100.0
	Total	222	96.5	100.0	
Manquant	Système	8	3.5		
Total		230	100.0		

بالرغم من الميزانية الممنوحة لولاية كبيرة كولاية بومرداس وبالرغم من الخيرات والتنوع في المؤشرات التنموية الموجودة على مستوها ، فإنها تفتقر للعديد من المشاريع التنموية والتي ممكن أن تحل العديد من مشاكل مواطنيها ، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة غير راضين على المشاريع التنموية وذلك لتكراره 162 مرة وبنسبة 70.4%، ورأيهم هذا للمشاكل التي يعيشونها على مستوى الولاية والتي منها سوء التسيير والتنظيم وتبديد المال العام في مشاريع ليست من أولوياتهم، مشاكل التهيئة العمرانية والمرافق العمومية ، مشكل النظافة في أغلب البلديات مشكل النقل والسكن، بالاضافة إلى نقص الكفاءات المسيرة مما يؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية...الخ، أما باقي المبحوثين فإنهم راضين عنها، وذلك بتكرار 60 مرة وبنسبة 26.1%.

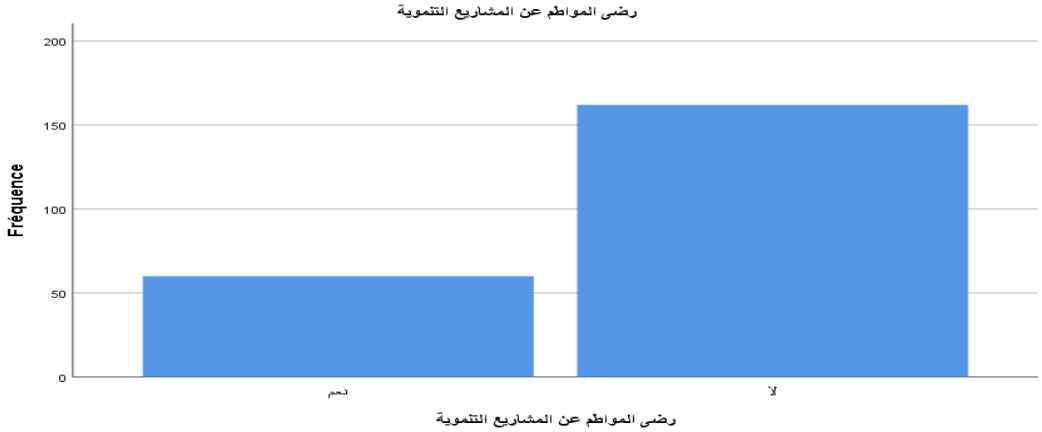

الجدول رقم (50): يبين التكرارات والنسب المئوية لأراء افراد العينة حول كفاية التمويل المالي لانجاز المشاريع التنموية.

التمويل المالي كافي لانجاز المشاريع التنموية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	84	36.5	37.0	37.0
	لا	143	62.2	63.0	100.0
	Total	227	98.7	100.0	
Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

تتوزع ميزانية الدولة حسب كل ولاية وتعدادها السكاني وعدد بلدياتها والمشاريع التي يتوقع إنجازها حيث أن الميزانية المحلية هي عبارة عن تقديرات مالية تسجل في كشف إجمالي يدعى بالميزانية الأولية وهي تتضمن الإيرادات والنفقات المتوقعة للسنة المالية المقبلة ، ومن خلال الدراسة الميدانية قمنا باستجواب عينة الدراسة حول التمويل المالي الممنوح لولاية بومرداس كافي لإنجاز المشاريع التنموية، فكان أجوبة أغلبية المبحوثين، أنه غير كافي وأنه مستغل بغير مبتغاه ، وكان ذلك بتكرار 143 مرة وبنسبة 62.2% ، أما باقي الأفراد حسب رايهم أن التمويل المالي كافي لإنجاز المشاريع وحل مشاكل المواطنين وذلك بتكرار 84 مرة وبنسبة 36.5% ، وهذا مايوضحه أيضا التمثيل البياني الموالي:

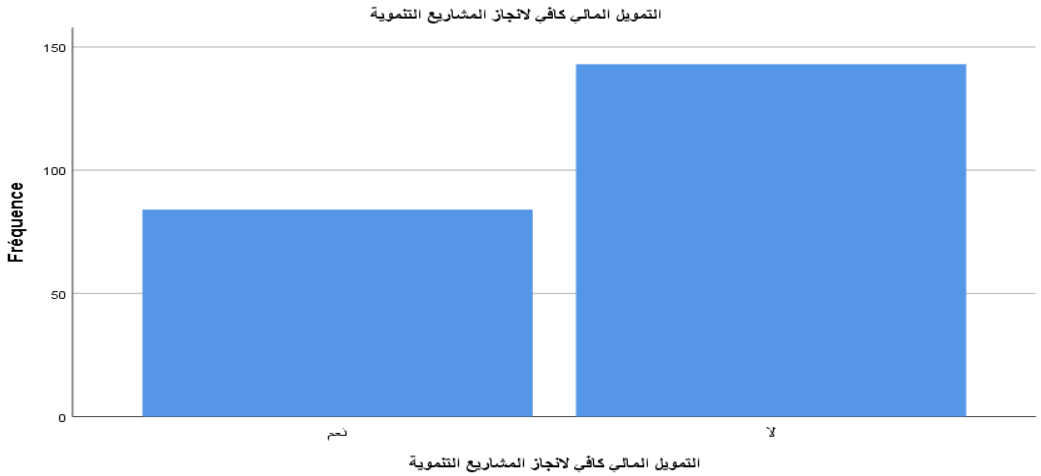

الجدول رقم (51): يبين التكرارات والنسب المئوية لأراء افراد العينة حول أنواع المشاريع الأكثر تمويلا.

أنواع المشاريع الأكثر تمويلا					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقتصادية	87	37.8	39.2	39.2
	الخدمة العمومية	75	32.6	33.8	73.0
	ثقافية ورياضية	60	26.1	27.0	100.0
	Total	222	96.5	100.0	
Manquant	Système	8	3.5		
Total		230	100.0		

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ حسب أراء المبوحثين أن المشاريع الاقتصادية هي الأكثر تمويلا وذلك بتكرار 87 مرة وبنسبة 37.8%، ثم تليها مشاريع الخدمة العمومية بتكرار 75 مرة وبنسبة 32.6% ، ثم المشاريع الثقافية والرياضية بتكرار 60 مرة وبنسبة 26.1%، بالرغم من هذا التمويل خاصة للمشاريع الأولى والثانية إلا أننا نجد أفرد عينة الدراسة لديها مشاكل في هذا الجانب وهو ما طرحناه سابقا، ومن خلال التمثيل البياني الموالي نلاحظ ترتيب المشاريع الأكثر تمويلا بالنسبة لعينة الدراسة:

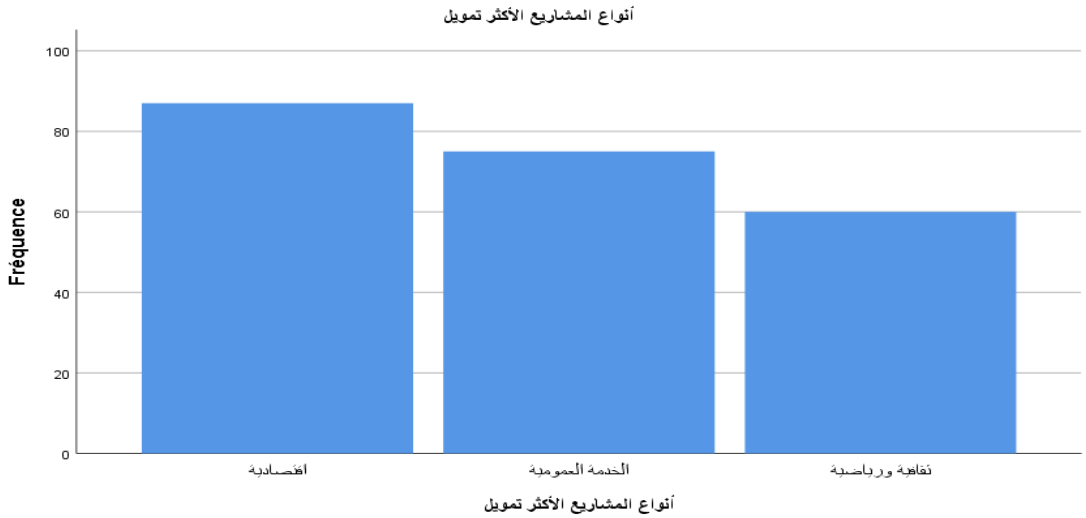

- **أفاق واقتراحات المجتمع المحلي لولاية بومرداس:**

- توعية المواطنين بأهمية الدور الذي تجسده مؤسسات المجتمع المدني من أجل النهوض بالتنمية على مستوى الولاية.
- تحسين الظروف المعيشية من سكن ومياه والصحة ..الخ.
- الرفع من مستوى الرقابة على العمل الجمعوي .
- القيام بمشاريع واستثمرات تعود على الشعب والدولة بالمنفعة.
- الاهتمام بالجانب السياحي ومجال الصيد البحري .
- دعم الشباب وتسهيل إجراءات فتح مؤسسات مصغرة.

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر ولاية بومرداس بموقعها المتميز وامتلاكها للعديد من المؤهلات والمؤشرات التنموية في مختلف المجالات فضاءا خصبا لتجسيد التنمية ، بما فيها أيضا من كم هائل من مؤسسات المجتمع المدني التي يعتبر أحد الفواعل وأهم الركائز المساهمة في ترشيد العملية التنموية ، حيث أن اغلب سياسات الدولة تتجه إلى تعزيز وتكريس دوره في سبيل تحقيق التنمية المحلية، من خلال إشراكه في مختلف القرارت على المستوى المحلي، إلا أنه ومن خلال الدراسة الميدانية لاحظنا غياب تام لهذا الدور وذلك لجملة من الأسباب :

- ✓ عدم اشتراط المشرع الجزائري مشاركة المجتمع المدني بصفة الزامية ، بل ترك ذلك لإرادة أجهزة البلدية ، ومن خلال الدراسة الميدانية لامسنا ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية ، بالاضافة إلى قلة حضورهم لمداولات المجلس الشعبي المحلي سواء المجتمع المدني أو المواطنين.
- ✓ يعتبر المقر شرط أساسي لتأسيس الجمعيات ، باعتبارها مؤسسة قائمة بذاتها لديها نظام داخلي خاص بها يحقق من خلاله الأهداف الذي أسس من أجلها، إلا أن اغلبية عينة الدراسة في ولاية بومرداس، لايوجد لها مقر خاص بها والذي يعتبر أحد العراقيل في سبيل تحقيق أهداف فئاتها المستهدفة.

- ✓ تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولاية بومرداس خاصة من مشكل التمويل المالي ، حيث أن أغلب الجمعيات محل الدراسة لديها صعوبات مالية وهذه الأخيرة كثيرا ما تجعلها عرضة للتبعية والاستغلال من طرف مموليها.
- ✓ مشكل الثقافة المدنية والجمعوية والتعليم بشكل عام يؤثر وبشكل سلبي على مؤسسات المجتمع المدني ، حيث لاحظنا أن اغلب الجمعيات تتشكل من أعضاء محدودي التعليم وإن كانوا كذلك فإنهم تنعدم فيهم الثقافة المدنية والجمعوية، وذلك بسبب قلة الثقة في جدوى النشاط الجمعوي.

الفصل الثالث: فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية" محافظة مارسيليا نموذجا"

توطئـــــــــة:

يسعى الفصل التطبيقي برصد واقع التنمية المحلية والمجتمع المدني في فرنسا عامة وفي محافظة مارسيليا خاصة؛ فنظرًا إلى ضرورة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين في إنجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولتجسيد مبادئ الحوكمة والديمقراطية التشاركية، تسعى فرنسا إلى اعتماد أساليب أكثر شمولًا في اتخاذ القرارات وتنظيم النشاطات ومشاركة جل الفواعل سواء الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسات العامة التنموية.

ومن أجل استكمال الدراسة المقارنة قمنا أيضا كما هو الحال في الدراسة السابقة ، بالاعتماد على الاستبيان، فتم توزيع استمارتين بطريقة الكترونية موجهتين لإحدى مؤسسات المجتمع المدني،ألا وهي الجمعيات قصد معرفة الدور التنموي الذي تقوم به على مستوى محافظة مارسيليا، والثانية لسكان المنطقة لرصد ارائهم حول هذه المؤسسات والمشاريع التنموية التي تجسدها سواء الفواعل الرسمية من سلطات محلية، والفواعل غير الرسمية والمتمثلة في عينة الدراسة، واقتراحاتهم وافاقهم حول دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، ولكن بسبب جائحة كورونا والظروف السائدة انذاك لم نستطع التنقل من أجل القيام بالدراسة الميدانية، وبذلك لم يتم توزيع كل الاستمارات وتحصلنا فقط على 17 استمارة والتي تعتبر غير كافية تماما للتحليل لاحصائي ، لذلك لجأنا إلى طريقة جمع الاحصائيات والمعلومات التي تتعلق بالتنمية المحلية وبالمجتمع المدني ونشاطه التنموي في فرنسا ومحافظة مارسيليا.

المبحث الأول:المجتمع المدني والتنمية المحلية في فرنسا

المطلب الأول: المجتمع المدني الفرنسي

1- نشأة المجتمع المندي الفرنسي: تعتبر فرنسا من بين الاكثر الدول الغربية الرائدة في مجال الاعتراف بدور المجتمع المدني في مؤسساتها الديمقراطية، ومع إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1925 ، والعمل به عام 1946 ، تم الاعتراف بمكانة المجتمع المدني دستوريا[1]. وبذلك أصبح جزءا رئيسيا في صنع القرار العام الفرنسي ، ومنه فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي يعتبر عمومًا الممثل المؤسسي للمجتمع المدني. ومن هنا تم بناء نموذج الجمعية الفرنسية الذي يعد رائدا في هذا المجال بعد قرن من النضالات الاجتماعية وترجع الممارسة الجمعوية بذلك إلى التجربة الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة فيه مع اشتمال هذا المفهوم على بعض الخصوصيات المتمثلة في الترابط بين الجنسية والمواطنة[2]، ويخضع النظام الأساسي القانوني للجمعية وكذلك طريقة عملها لقانون 1 يوليو 1901 [3]، الذي عرف بتأسيس جديد للجمعية يضع المبادرة في يد المواطن بحيث سمح له بالاجتماع إراديا عن طريق المنظمات والجمعيات ، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم القوانين الفرنسية التي ساهمت في ترسيخ الحرية المدنية للأفراد والجماعات وفق مبادئ الثورة الفرنسية 1789[4] ، حيث عرف الجمعية في المادة الأولى على أنها" **الجمعية هي اتفاق يضع بموجبه شخصان أو أكثر، بشكل دائم معرفتهم أو نشاطهم لتحقيق هدف غير تقاسم الأرباح فيما بينهم** "[5] ومر قانون تأسيسها وتنظيمها بدوره بمراحل مختلفة[6] :

---

[1] Jacques Dermagne : **Instituions Et Société Civil**, www.societestrategie.fr , P04

[2] Vincent Tiberjet , Patrick Simon : **La fabrique du citoyen : origines et rapport au politique en France document de travail**, N O, 175, 2012, **P**3

[3] E. Moyou : **Le secteur associatif en France – Faits et chiffres ,** publier cet article le 10 septembre 2020, https://fr.statista.com. P 01.

[4] بوس.ماحة سيف الدين: **قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية**، مجلة القرداس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص223.

[5] French Law of 01.07.1901 about **the associations** , official journal of the French Republic, N° 177, Tuesday 02 July 1901,p 01.

[6] Jean– Claude Gillet : **Les Associations ,Des Espaces Entre Utopie Et Pragmatisme** , Presses Universitaire De Bordeaux ,2001, P 14.

1790 : إعطاء الحق للجمعيات بقانون 21 أوت و ذلك بالسماح للمواطنين بالتجمع وتكوين مجمعات حرة .

1791 : قانون منح كل تجمع أو جمعيات للأجراء و الحرفيين.

1810 : المادة 291 من القانون الجزائي يحرم كل جمعية غير مرخص لأكثر من 20 فرد.

1834 : قانون 10 أبريل 1834 يؤكد المادة 291 من القانون الجزائي .

1848: ثورة 1848 تعطي الحرية للجمعيات و المادة 08 من الدستور الصادر 04 نوفمبر 1848 تعطي كل الحق لإنشاء الجمعيات و التجمعات بدون سلاح.

1871 : قدم نواب البرلمان اقتراح حول حرية الجمعيات تبعث بـ 33 مشروع.

1882 : Waldeck rousseau وزير الداخلية قام بتقديم اقتراح حول قانون حرية الجمعيات في 11 فيفري 1882 .

1884 : قانون Waldeck الخاص بحرية النقابات في 21 مارس 1884 .

1898 : قانون Waldeck الخاص بالجمعيات و التعاضديات 01 ابريل 1898 .

1901 : قانون 01 جويلية الصادر في الجريدة الرسمية 02 جويلية من نفس السنة .

1939 : القانون الخاص بالجمعيات .

1948 : المادة 20 حول حقوق الإنسان مصادق عليها من طرف هيئة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.

1950 : المادة 11 من قانون دولي حول حرية التجمعات و الجمعيات.

1966 :قانون حرية التجمعات شاركت فيه عدة بلدان.

1971 : قرار 16 جويلية 1971 فيما يخص ضمان الحريات[1] .

1981 : احترام حرية الجمعيات وذلك ما نص عليه قانون 09 أكتوبر 1981.

1990 : حقوق الطفل، حرية الجمعيات التي نص عليها قانون 06 سبتمبر 1990.

1999 : إصدار قانون خاص بحماية حريات الجمعيات و الفردية.

[1] Jean– Claude Gillet : **op.cit.** , P 15.

ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ التطور المستمر لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات وذلك من خلال ارتفاع العمل التطوعي واهتمام أكبر من قبل فئة الشباب:

	1990	1993	1996	2002	2010	2017
متطوع/مليون	7.9	9.0	10.4	12	16.1	22
متطوع/التعداد السكاني	19%	21%	23%	26%	32%	43%

Source: Edith Archambault : French Civil Society, Historical Background ,Present Position and Major Issues, Voprosy Statistiki, Federal State Statistics Service (Rosstat) – Moscow, Russia, In press .halshs-01956757, 2018,**P08**

2- حجم المجتمع المدني الفرنسي:

قبل عام 1970 تم إنشاء أقل من 20000 جمعية في فرنسا ويتم حاليًا إنشاء أكثر من 60.000 جمعية والجدول الموالي يعطينا أكثر مثال على التزايد المستمر في مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي[1]:

عدد الجمعيات في فرنسا مابين سنة 1968 إلى 1996:

1972-1968	1980-1974	1986-1982	1992-1988	1996-1994
20.000	30.000	40.000	50.000	60.000

وحسب احصائيات 2017 فنجد 1.5 مليون جمعية مسجلة تعمل بشكل رئيسي في وضع قانوني ومن خلال هذا التعداد نجد أن المجال الاكثر الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني الفرنسي هو المجال الاجتماعي بنسبة 60 % من إجمالي منظمات المجتمع المدني (التبعية ، الإعاقة، الإيدز، المخدرات التصحر في الريف..الخ)[2]، والرياضة والمجال الثقافي، اما الخدمات الصحية والتعليمية تمثل نسبة 10٪

[1] Edith Archambault: **Le secteur sans but Lucratif en France et dans le monde**, Université de Pais 1 Panthéon-Sonbonne, 2015, P02.

[2] Edith Archambault: **Le secteur sans but Lucratif en France et dans le monde**, op.cite, P03.

و18٪ فقط على التوالي[1]،لأن الجزء الأكبر منها هو من اختصاص القطاع العام. ويتم تمويل هذه الأخيرة مهما كان شكلها من الإعانات والعقود، بالاضافة إلى تلقيهم بعض الإعانات من السلطات المحلية وتبرعات الأسر ومنح الشركات الذي هو أمر ثانوي ولكنه رمزي[2]، ويرتكز بذلك على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والصناعات.

وفي سبتمبر 2018 حتى أوت 2019 تم إيداع مابين 1.35 و1.45 مليون جمعية نشطة ، وبالتالي فإن الجمعيات تعتبر لاعباً رئيسياً في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالإضافة إلى دورها في المجال الاقتصادي المتنامي، وأيضا يتم ربط عدد الجمعيات وتأسيسها بسكان الإقليم لمراعاة احتياجات هذه الأخيرة ، ويتم التعبير عن كثافة إنشاء الجمعيات لكل 10.000 نسمة .

3- مكونات المجتمع المدني الفرنسي: يتكون المجتمع المدني الفرنسي حسب احصائيات 2019 كالتالي:

مكونات المجتمع المدني الفرنسي:

Type d'association	Nombre de moyen de Création	Répartition en %100
Culture	16 653	**24.1%**
Sports	11 803	**17.1%**
Loisirs	8 039	**11.7%**
Social	5405	**7.8%**
Santé	3 325	**4.8%**
Amicales- entraide	5 070	**7.3%**
Education – Formation	3 975	**5.7%**

[1] Edith Archambault : **French Civil Society, Historical Background ,Present Position and -Major Issues**, Voprosy Statistiki, Federal State Statistics Service (Rosstat) – Moscow, Russia, In press .halshs-01956757, 2018,P04.

[2] Ibid, **P** 06.

Environnement	2 872	**4.2%**
Economie	3 708	**5.4%**
Autre (Tourisme, logement, Justice…)	6 164	**11.8%**
	69 133	**100%**

Source : Céline Bazin Et d'autres : **La France Associative En Mouvement,** 17émé octobre 2019, P06, https://www.associations.gouv.fr

بالنسبة لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني الفرنسية فهناك تفاوت نوعا ما فيما يخص الجنس فنجد 51% رجالا فوق 15 سنة ، و 49% نساء ، فنجد نسبة 52% من كبار السن هم في جمعية واحدة على الأقل مما أدى إلى خفض متوسط عمر الأعضاء من 43 إلى 48 عامًا، و23 مليون شخص فوق سن 15 هم أعضاء في جمعية ويمكن أن يختلف هذا الالتزام من تبرع بسيط بالمال إلى عدة ساعات من التفاني في الأسبوع ، وهذا مايمثل أكثر المشاركة الجمعوية لفئة الشباب ومدى اهتمامهم بهذا المجال [1].

4- نشاط المجتمع المدني الفرنسي:

أنشأت الحكومة الاشتراكية في عام 1983 اللجنة الوطنية للمنافسة النقابية "CNVA" المجلس الوطني للحياة النقابية" ، وتتمثل مهمتها في تطوير عدد من المقترحات من أجل زيادة الأنشطة النقابية في فرنسا تقدم تقاريرها إلى رئيس الوزراء من أجل منح المجتمع المدني الفرنسي شرعية مؤسسية أكبر، ومع بداية التسعينات قامت باصدار مجموعة من القوانين كما ذكرنا سابقا تحث على استشارة المواطنين" الممثلين في المجتمع المدني" حول مشاريع كبرى لتحسين البنية التحتية، وأنشات اللجنة الوطنية للمناقشة العامة "CNDP" لذلك، ومن أمثلة هذه المشاريع نجد: بناء TGV لمارسيليا وبناء محطة الطاقة "EPR"[2]،بالاضافة إلى عدم رفض الدولة الفرنسية اشراك الجمعيات في صنع السياسات العامة طالما تم تعريفها على أنها تمثيلية ، ومثال على ذلك تقوم النقابات التمثيلية و جمعيات الاعمال بإدارة وكالات التوظيف "**ASSEDIC**

[1] **Les associations en France,** Voir l'article sur le site suivant, www.associations.gouv.fr. p03.

[2] Sabine Saurugger: **Conception of Civil Society Participation in France and the European Union**, Political Studies,2007 Vol55, P393.

" و"**UNEDIC**"[1] ، بالاضافة إلى المجلس الاستراتيجي للتعاون غير الحكومي الذي تم تأكيد إنشائه من قبل CICID في جوان 2009 بنية مرنة تهدف إلى تشجيع الحوار والمناقشات الحرة مع المجتمع المدني من أجل مرافقة هذه الأخيرة العاملة في المجال الدولي للتنمية وأيضا تدعم وزارة الشؤون الخارجية والشرق الأوسط مبادراتها من خلال ميزانية سنوية تبلغ 42 مليون يورو للفترة 2011-2013.

ومنذ عام 2009 أصبحت إدارة هذا النظام من مسؤولية الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بالتعاون مع وحدة العلاقات مع المجتمع المدني والشبكة الدبلوماسية الفرنسية[2]، ونجد أيضا "SUD" التي هي منصة المنظمات غير الحكومية الوطنية الفرنسية[3]، وتمثل أكثر من 170 منظمة غير حكومية فرنسية تعمل في مجال التنمية. شريك وفاعل محترم في التنمية الدولية وتجسيد أهداف التنمية المستدامة، ويلعب دورًا رئيسيًا في تنسيق عمل المجتمع المدني بشأن التنمية في فرنسا، بالاضافة إلى هذا فإن الجمعيات في فرنسا تلعب وظيفة مزدوجة داخل المجتمع، تخلق الوظائف بينما تشارك اجتماعيًا[4].

ونجد أيضا في فرنسا من أجل المشاركة الجمعوية وزيادة التطوع ولتمكين الجميع من تحقيق التضامن في المناطق ؛ يتم تعاون المجموعة التي يطلق عليها مسمى ." Macif "مع شبكة خبراء البحث والتضامن، وهي منصة تضامن 100 ٪ مجانا تدعوا المواطنين الفرنسيين للقدرة على العمل في مجال التضامن من خلال منحهم شكلاً جديدًا أكثر مرونة للعمل التطوعي[5].

5- التمويل المالي للجمعيات في فرنسا: تعتبر الميزانية العامة لتمويل الجمعيات متغيرة للغاية اعتمادًا على حجم الجمعيات ، فنجد 3/2 من الاتحادات لديها ميزانيات سنوية أقل من 7500 يورو، و5٪ من الجمعيات أي حوالي 40 ألف جمعية لديها ميزانيات تزيد عن 150 ألف يورو ؛ 92٪ لديهم ميزانيات أقل من 75000 يورو، وأيضا يوجد اختلاف وتباين في الموارد المالية حسب مجال عمل المجتمع المدني،

---

[1] Sabine Saurugger: Op cite, P 394.

[2] Unit for Relations with Civil Society , France civil society organization,P3 **www.diplomatie.gouv.fr**

[3] Site Web consulté le 03/10/2020 ,**https://focus2030.org**

[4] E. Moyou : **Nombre d'associations créées en France 1993-2019**, publier cet article le 11juin 2020, https://www.banquedesterritoires.fr

[5] Céline Bazin Et d'autres: **La France Associative En Mouvement,** 17émé octobre 2019, P06, https://www.associations.gouv.fr, P 43.

فنجد الجمعيات ذات الميزانية الأعلى هي تلك الموجودة في القطاع الصحي والإجتماعي بميزانية تبلغ 200 ألف يورو، أما قطاع الرياضة والثقافة والترفية هي ذات ميزانية منخفضة من 20 إلى 30 يورو، وتأتي هذه الموارد عن طريق التمويل العام الذي هو المصدر الرئيسي لتمويل الجمعية . هذه خصوصية فرنسية ناتجة عن مكانة ودور الدولة في ذلك وأيضا تأتي مساهمات الأعضاء بنسبة قليلة تمثل 10% من موارد الجمعيات وتختلف هذه النسبة حسب حجم الجمعيات، بالاضافة إلى تبرعات الأفراد التي تستفيد منها 20% فقط من الجمعيات والتي تمثل نسبة 1.5 من ميزانية هذه الأخيرة، أما فيما يخص تبرعات الشركات فهي قليلة التطور في فرنسا مقارنة بالدول الأنجلوسكسونية ، 9% منها معنية بهذا المورد وتكون أكثر تلك الجمعيات ذات الحجم الأكبر[1].

6- التحديات الي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في فرنسا: بدا هذا القطاع في الانخفاض من حيث العدد ومن حيث النشاط خلال 2018 وذلك لمجموعة من الأسباب نذكر منها مايلي:

- نقص في الموارد المالية للجمعيات، خاصة مع الأزمة المالية التي تعرضت لها فرنسا في 2007.
- انخفاض وركود بالنسبة للقوى العاملة بـ 1.8 مليون بنسبة 0.9% مقارنة بسنة 2017.
- تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تنويع الموارد، حيث يحاولون جمع المزيد من التبرعات مع وجود منافسة قوية لجذب تمويل الأعمال من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات ،الرعاية والعمل الخيري.
- التغيير لوضع قانوني آخر أيضًا من أجل تسهيل تجمع منظمات المجتمع المدني في الاتحادات القادرة على الحوار مع السلطات العامة.
- يمثل إضفاء الطابع المهني على منظمات المجتمع المدني تحديًا أيضًا، بحيث تصل نسبة التوظيف في منظمات المجتمع المدني إلى 70٪ من النساء ، مع حصولهن على شهادات أعلى في المتوسط مقارنة بقطاع الأعمال ، لكنه في طور وضع للإصلاحات الأولى لحكومته[2].

المطلب الثاني: التنمية المحلية في فرنسا

[1] **Les associations en France,** Voir l'article sur le site suivant, www.associations.gouv.fr, P04.

[2] Edith Arambault : **Challenges and Opportunities for the French and European Civil society in a Changing World** , 2018, halshs-01702281, P05.

1- نظام الجماعات المحلية الفرنسي:

قبل التطرق إلى ماهية التنمية المحلية في فرنسا سوف نعطي لمحة عن النظام المحلي في فرنسا الذي يعتبر من أكبر الأنظة العالمية، إذ إستطاع أن يحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية مع الأهداف الإدارية للمواطنين ، فيمتد نظام الإدارة المحلية في فرنسا إلى ماقبل الثورة الفرنسية سنة 1789 ، حيث كانت هناك برلمانات اقليمية تقوم بسن التشريعات المحلية وجباية بعض الضرائب وفض النزاعات وأعضائها ينتخبون مباشرة من قبل الشعب ويسألون أمامهم ، أما في عهد الملكيات المطلقة تولى نواب الملك هذه المهام ، وبعد قيام الثورة عام 1789 ، قسمت الجمهورية الأولى البلاد إلى 83 إقليما تديرها مجالس محلية وفي سنة 1884 أعطيت لهذه المجالس الاختصاص العام في المسائل ذات الطابع المحلي ، وتوالت التشريعات إلى اخر تعديل في سنة 1982 تحت رقم 213 الذي منح الأقاليم الشخصية الاعتبارية إلى جانب المحافظات والبلديات[1]، ومنذ تعديل عام 2003 أكد الدستور أن تنظيم الجمهورية لا مركزي، وبالتالي أخذ علما بعملية اللامركزية التي بدأت في أوائل الثمانينيات في الواقع . وتم نقل العديد من الصلاحيات إلى الوحدات المحلية في فرنسا التي قسمت إلى ثلاث مستويات متدرجة، تكون هذه الوحدات المحلية متماثلة أو ما يُعرف بـ "أسلوب وحدة النمط" بمقتضى أحكام الدستور الفرنسي لعام 1958، وبعد مراجعة مارس 2003، وبمقتضى أحكام القانون 82-213 المتضمّن حقوق وحريات البلديات والمحافظات والأقاليم، تشكل هذه المستويات الثلاثة كلاً من السلطات المحلية ودوائر عمل الدولة ممثلوها هم على التوالي رئيس البلدية والمحافظ والمحافظ الإقليمي، وتتمثل فيما يلي[2] :

1- البلديات: هي المستوى الأقدم والأقرب إلى المواطنين داخل التنظيم الإقليمي لفرنسا. تم انشائها في 14 ديسمبر 1789، وهي أصغر تقسيم إداري فرنسي، تتكون حسب احصائيات 2016 من 36000 بلدية[3]، يدير المجلس البلدي من خلال مداولاته شؤون البلدية، ويتولى هذه المداولات رئيس البلدية المنتخب من قبل أعضاء المجلس البلدي، الذين ينتخبون لمدة ست سنوات ، يمثل رئيس البلدية الدولة داخل بلديته لوظائف

---

[1] بوحنية قوي: **الإدارة المحلية من منظور مقارن – دراسة في بعض التطبيقات : فرنسا وبريطانيا**- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.politics-dz.com ، ص 02.

[2] كاهنة شاطري : **تطور اللامركزية الإدارية – الجزائر ، فرنسا نموذجا**- ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 13، 2017، ص 35.

[3] E. Lams : **L'organisation des collectivité territorial**, Coopération CRFCB – Préparation Concours, 2020, P02,

معينة. على وجه الخصوص فهو مسؤول عن نشر القوانين واللوائح ، وله سلطات في المسائل الانتخابية (حفظ القوائم الانتخابية ، وتنظيم الانتخابات) ، وهو صاحب صلاحيات الشرطة الخاصة (الإعلان ، اللافتات ، شرطة الأجانب: تأشيرة أو شهادة 'الإقامة). وهو أيضًا كاتب سجل وضابط شرطة قضائية. وبما أنه سلطة لامركزية فإن العمدة يستفيد من ازدواجية العمل[1]، وتعتبر فرنسا هي إحدى دول العالم التي بها أكثر البلديات لمواجهة خطر تجزئة السياسات العامة المحليـة حيث تم تطوير مستوى مشترك بين البلديات ، والذي يسمح للعديد من البلديات بتجميع إدارة بعض الخدمات العامة وتطوير سياسات معينة.[2]

2- المقاطعات : تم إنشاءها في عام 1789 ويوجد 101 مقاطعة ، بما في ذلك 96 في العاصمة الفرنسية. كانوا في الأصل دوائر انتخابية حكومية (يمثلها الحاكم هناك) ولم يصبحوا سلطات محلية حتى عام 1871. وتطبيقا لقانون 17 مارس 2013 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الدوائر والمستشارين البلديين وأعضاء المجالس المحلية وتعديل قانون الانتخابات اتخذت مجالسهم التداولية اعتبارًا من انتخابات مارس 2015 ، اسم "المجالس"، يتم تجديد مجالس المقاطعات بشكل كامل كل ست سنوات.

3-المناطق: هي حديثة الإنشاء في الستينيات كانت مؤسسات عامة بسيطة ، ودوائر انتخابية للعمل الإقليمي تهدف إلى إعطاء تماسك أكبر لسياسة الدولة على مستوى أعلى من مستوى المقطعات. اعترف قانون 2 مارس 1982 بهم كسلطة محلية ولكن لم يتم حتى عام 1986 إجراء أول انتخابات للمجالس الإقليمية بالاقتراع العام. وقد جمع قانون 16 يناير 2015 المتعلق بترسيم حدود المناطق والانتخابات الإقليمية والمحلية وتعديل التقويم الانتخابي مناطق معينة وبالتالي زاد عددها الإجمالي من 21 إلى 12 (باستثناء كورسيكا وهي جماعة ذات وضع خاص)، والمناطق كمجتمعات لديها مجلسان: جمعية تداولية "مجلس إقليمي" وجمعية استشارية" مجلس إقليمي اقتصادي واجتماعي وبيئي تمثيلـي" يشكل رئيس المجلس

[1] **Organisation territoriale de la France,** Cet article est disponible sur le site Web suivant, https://fr.wikipedia.org

[2] **L'organisation territoriale de la France** ; Mai 2015, Cet article est disponible sur le site Web suivant, http://www2.assemblee-nationale.fr

الإقليمي السلطة التنفيذية للمجتمع، في نفس الإقليم توجد سلطة محلية ذات مجلس منتخب ومجلس مقاطعة ، ومنطقة إدارية مع محافظ دائرة [1].

بالاضافة إلى التقسيمات الثلاث للسلطات المحلية في فرنسا يوجد أيضا 2600 مؤسسة تعاونية عامة بين البلديات تسمى بـ"EPCI" ، وتعتبر هيئات عامة دون أن تكون سلطات محلية،غالبًا ما يكون إنشائها نتيجة نهج طوعي من قبل المجتمعات التي تصبح أعضاء فيه ، حيث أصبح التواصل بين المجتمعات المحلية إلزاميًا بموجب قانون صدر في 16 ديسمبر 2010، يختلف اسم ومهارات EPCI باختلاف السكان و هي كما يلي:

- العواصم
- المجتمعات الحضرية
- المجتمعات الحضرية
- مجتمعات البلديات.

2- التنمية المحلية في فرنسا: ظهر هذا المفهوم في منتصف الستينات "1960" وتم استخدامها من قبل الدولة من خلال الإجراءات التي يتم تنفيذها في سياق التخطيط الإقليمي، وولدت الأفكار المتعلقة بالتنمية المحلية في المناطق الريفية ، المهمشة وغير الساحلية والمنسية بسبب التدابير الوطنية لدعم النمو والتنمية، وقد أسفرت عن جهود من حيث المبادرات والابتكارات التي تهدف إلى الحفاظ على هذه الأراضي، ويتم تسليط الضوء على ميول السكان المحليين للتعبئة والاتفاق على أهداف محددة باعتبارها مركزية للإقليم وتنظيم أنفسهم لتحقيقها. باختصار تم التأكيد على أهمية الديناميات الاجتماعية في تنفيذ المشاريع الإقليمية، ينعكس هذا الاهتمام بالتنمية المحلية أيضًا في الأدبيات إذا تضاعفت الكتابات حول هذا الموضوع [2]، فقامت فرنسا ببرنامج رائد يدعم مشاريع التنمية مع الفاعلين المحليين في المناطق الريفية وتحقق هذا البرنامج

[1] **Organisation territoriale de la France,** op cite.

[2] Pierre-Noël Denieuil : **Développement social, local et territorial** : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français, 2008/2 n° 142, P 04.

في عام 1970 مع إنشاء .خطة التنمية الريفية (PAR) من قبل وزارة الزراعة، كان هدفها تطوير ضمن محيط محدود من خلال التشاور بين المسؤولين المنتخبين والإدارات والمديرين الاجتماعيين المهنيين[1]، وفي الثمانينيات أثارت الإصلاحات المؤسسية والتغييرات الأيديولوجية تحولا في النمط الدولاتي وأقامت توازنًا جديدًا للقوى بين الدولة والسلطات المحلية، أما في التسعينات ومع بداية عام 1975، قامت بوضع عقود مع الجمعيات والتقابات ومنحهم وسائل مالية على أساس وثيقة مبرمجة متعددة السنوات لتنمية القطاعات ودعم الأقاليم تنفذ في بعض الأحيان بشكل منهجي من قبل مجالس اقليمية معينة[2]، وقامت خلال الفترة بين 2007 و2013 بتوقيع عقود بين الدولة والفواعل المحلية وتقديم الدعم لتشكيل مشاريع " تجمعات، حدائق طبيعية اقليمية..."وهذه الاجراءات بدورها تساهم في تحقيق التنمية المحلية والتنظيم الافضل للاقليم[3].

وقامت أيضا من خلال تطوير التنمية المحلية بمجموعة من المبادرات تتمثل في[4]:

- السماح للجهات الفاعلة المحلية بالمشاركة في بناء استجابات تتكيف مع تحديات أراضيها (برنامج Dynamiques Terruments).
- عكس المنطق التقليدي لسياسة العرض الثقافي وإضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الثقافة (برنامج الرعاة الجدد).
- تعزيز مشاركة السكان وقوتهم على الفعل (برنامج المقاربات التشاركية).

• دعم المؤسسات المحلية.

---

[1] **Rapport n1** : **Développement Local Concepts, Stratégies et Benchmarking**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne, Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique des études Economiques des Stratégique, 2011, P24.

[2] Pascal Chevalier : **L,approche LEADER et le développement local en France**, Centre français de recherche en sciences sociales, 2010, P58.

[3] Pascal chevalier : Op cit, p 61.

[4] José Serrano et autre : **Développement durable et territoires**, Vol. 5, n°2 | Juin 2014, P02.

وللاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية أنشأت مايسمى بـمجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) التي هي مؤسسة عامة تنفذ سياسة فرنسا بشأن التنمية والتضامن الدولي، وكل مايخص" المناخ ، والتنوع البيولوجي السلام ،التعليم ، تخطيط المدن ، الصحة ، والحوكمة ..."، تشارك في أكثر من 4000 مشروع مع تأثير اجتماعي وبيئي قوي في أقاليم ما وراء البحار الفرنسية و115 دولة. وبالتالي فهي تساهم في التزام فرنسا بأهداف التنمية المستدامة[1]، وأيضا توجد تجارب على الأرض لضمان الاتساق بين التخطيط المحلي وأهداف اتفاقية باريس، حيث يستعرض هذا المنشور تطوير أدوات التخطيط كوسيلة لبناء القدرات في عرض شامل من منظور الشمال والجنوب تسمح الأدوات التي تم تطويرها في فرنسا والسنغال للجهات الفاعلة المحلية بتحسين مراعاة البعد المناخي في خطط التنمية المحلية، بالاضافة إلى إحصاء 19000 مؤسسة تعاون عامة بين البلديات تجمع بين مختلف تقسيمات التنظيم المحلي الفرنسي والمجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية وتطبيق السياسات العامة المحلية[2].

المطلب الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والممثلين المنتخبين (مجالس التنمية في فرنسا)

تسعى فرنسا إلى اعتماد أساليب أكثر شمولًا من أجل ممارسة الديمقراطية التشاركية وتجسيد التنمية المحلية المستدامة ، من خلال ضرورة مشاركة جميع الفاعلين من مجتمع مدني والمجالس المحلية المنتخبة، ولضمان هذه المشاركة تم تأسيس مجالس التنمية" Conseil de développement"، التي تم تاسيسها منذ 20 سنة، شكلت بدورها مساحات للحوار بين المجتمع المدني والممثلين المنتخبين المحليين والمواطنين في السلطات البلدية التي يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة[3]، تحدد المواد L5211-10-1 و L5211-12 من القانون العام للسلطات المحلية الفرنسية الإطار القانوني لتاسيس وعمل مجالس التنمية، تقوم بعملها على أساس الإحالة من السلطة البلدية أو من منطقة المشروع وعن طريق الإحالة الذاتية ، في أي

[1] Cet article est disponible sur le site Web suivant : https://www.afd.fr/fr/agence-francaise-de-developpement .

[2] Gury Gilbert : **L'intercommunalité, Enjeu Du Développement Local**, Paris, Groupement de Recherches sur l'Administration Locale en Europe, P 196.

[3] Nathalie Perrier : Les conseils de développement menacés de disparition, cet article publie le 11/10/2019, dans le site suivent ; https://www.lagazettedescommunes.comn

موضوع يعتقدون أنه يهم المنطقة وسكانها، ومن أهم النقاط التي جاء بها القانون في هذا الخصوص كالتالي[1]:

- يجب أن تتخذ سلطات البلدية التي يزيد عدد سكانها عن 50.000 نسمة قرارا بإنشاء مجلس تنمية.
- تتمتع السلطات المشتركة بين البلديات بامكانية إنشاء مجلس التنمية.
- يتم تنظيم مجلس التنمية بحرية ، وتخصص البلديات المشتركة أو منطقة المشروع موارد التشغيل له، ويتدخل مجلس التنمية في أي مسألة تتعلق بالإقليم.
- بعد كل تجديد عام للمجالس البلدية أو تمديد محيط الاتحاد بين البلديات، يضع رئيس البلدية جدول أعمال الهيئة التداولية لمناقشة المداولات حول شروط وطرق استشارة مجلس التنمية وإشراك المواطنين في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

ويعمل مجلس التنمية بالتكامل مع الهيئات التشاركية الأخرى أو المبادرات الإقليمية (مجالس الأحياء مجالس المواطنين، الميزانية التشاركية...إلخ، كما أنها شريك للمنظمات على المستويات الإقليمية الأخرى ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الإقليمي(CESER) ، وكذلك الشبكات الإقليمية[2].

---

[1]Qu'est-ce qu'un Conseil de développement, Cet article est disponible sur le site Web suivant ; http://www.vignoble-nantais.eu.

[2] Vade-mecum : **Conseil de Développement**, Mettre en œuvre la loi sur le terrain, juillet 2016, p04

مهام مجالس التنمية:

تعتبر مجالس التنمية أمثلة فريدة للديمقراطية التشاركية، تشكل فضاءات للحوار بين المجتمع المدني والمسؤولين المحليين والمواطنين،على مستوى البلديات، حيث أنها تساعد على إثراء السياسات العامة المحلية ، من خلال تزويد المسؤولين المنتخبين بين البلديات والمناطق الحضرية بمنظور استشرافي، ومن بين أهم مهامها نجد:

- يشاركون وينشرون المعرفة حول القضايا المشتركة بين البلديات ويؤدون مهمة التعليم الشعبي.
- يقودون شبكات من الفاعلين ويعززون مبادرات ومشاريع المواطنين.
- يستمعون إلى المنطقة وتوقعات سكانها من أجل إدراك ديناميكيات المواطن والإشارات الضعيفة للتغيرات المجتمعية.
- يساهم في إعداد ومراقبة وتقييم ومراجعة مشروع الإقليم ويصدر رأيًا حول الوثائق المستقبلية والتخطيطية (الخطة الحضرية المحلية المشتركة بين البلديات ، مخطط الترابط الإقليمي ، خطة الإسكان المحلية ، خطة السفر الحضري ...إلخ[1].
- مجالس التنمية باعتبارها واحدة من ممثلي المجتمع المدني ، قادرة على زيادة وعي المواطنين بالقضايا الإقليمية وبالتالي فإنهم يعززون مكانتهم في المشهد الديمقراطي الفرنسي.
- أنشأت مجالس التنمية هيئة تنسيق وطني (CNCD)[2] تمكنهم من تجميع أفكارهم وعملهم والاستفادة منها، هذا التنسيق يساهم في تطوير العمل العام والتأثير الوطني للديمقراطية التشاركية بين البلديات.
- تشكل قوة مقترحات مع السلطات العامة وجميع المسؤولين المنتخبين وجميع الفاعلين في المناطق[3].
- تعمل مجالس التنمية على زيادة وعي المواطنين بالقضايا الإقليمية وتعبئة الفاعلين لتحديد المشاريع والسياسات العامة جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المحلية، وتسعى مجالس التنمية الملتزمة بالبناء الجماعي من خلال النقاش إلى توفير خبرة المواطن في محتوى السياسات المحلية، حيث أنه يختلف عمل المجالس بشكل كبير من هيكل إلى آخر من خلال الاعتماد على الديناميكية وقدرات

---

[1] Les Conseils de développement : 20 ans au service de la démocratie locale, juillet 2019, p 04.

[2] **CNCD** : *Centre national de coopération au développement.*

[3] Vade-mecum : op cite

الحوار لكل مجلس، يتم تحديد التنظيم الملموس لعمله والعلاقات التي يقيمها من ناحية مع المسؤولين المنتخبين والإدارات والوكالات، ومن ناحية أخرى مع الإقليم والسكان[1].

مبادئ مجالس التنمية:

– يتمثل المبدأ التوجيهي لمجالس التنمية في الإبتعاد عن الأحزاب السياسيــة وتجاوز الدفاع عن المصالح الفردية أو القطاعية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يعمل أعضاء مجلس التنمية بروح الإنفتاح والاستقلالية ، بما يضمن الأداء الأمثل والجودة والإبداع[2].

– ويمكن استشارة مجلس التنمية في أي مسألة تتعلق بالتخطيط والتنمية في البلاد ، ويتم ابلاغه مرة واحدة على الأقل في السنة بالتقدم في الإجراءات التي تتخذها السلطات المتعاقدة لتنفيذ مشروع التنمية ويشارك في تقييم نطاق هذه الإجراءات[3].

---

[1] Cet article est disponible dans le site web suivent : https://fr.wikipedia.org

[2] Les Conseils de développement, op cite, p 04.

[3] Rapport d'étude sur les conseils de développement en Nord –Pas de Calais, 2003, P04

المبحث الثاني: مونوغرافيا مدينة مرسيليا

تعتبر مدينة مارسيليا أعرق المدن الفرنسية وتحتل المرتبة الثانية من بين أهم المدن الفرنسية بعد باريس وأصبحت تفرض مدينة مارسيليا ذاتها أيضا بفعل حيويتها الاقتصادية.

بطاقة فنية لمحافظة مرسيليا[1]:

عدد السكان: 858.120

المساحة: 24.062 هكتار / 240.62 كم^2

الكثافة السكانية: 3555 نسمة / كم^2

رقم الدائرة: 13

القسم: بوشيه دو رون

المنطقة: بروفانس ألب كوت دازور

الرمز البريدي: 13000

خط العرض: 43.2975 / خط الطول: 5.3995

[1] **MARSEILLE** : PLUS BELLE LA VILLE, 12 mars 2017, P 04, www.cafe-geo-net

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمدينة مرسيليا

1- التعريف التارخي لمدينة مارسيليا:

تعتبر مرسيليا ثاني أقدم وأكبر مدينة في فرنسا، أسسها Phocéens عام 599 قبل الميلاد[1] وذلك في فترة العصور القديمة تحت اسم "Massalía" ، أصبحت مرسيليا منذ العصور القديمة ميناءًا مهمًا للتجارة والمرور، على وجه الخصوص وشهدت ازدهارًا تجاريًا كبيرًا خلال الفترة الاستعمارية وبشكل أكثر تحديدًا خلال القرن التاسع عشر ، حيث أصبحت مدينة صناعية وتجارية مزدهرة. فانفتاح مرسيليا على البحر الأبيض المتوسط جعلها منذ نشأتها مدينة عالمية تتميز بتبادلات ثقافية واقتصادية عديدة مع جنوب أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا وقد اعتبرت أيضًا منذ القرن السابع عشر "بوابة الشرق" على ساحل البحر الأبيض المتوسط الفرنسي.

2- التعداد السكاني للمدينة:

تعتبر مارسيليا ثالث أكبر منطقة حضرية في فرنسا بعد باريس وليون بنمو ديموغرافي بلغ سنة2008 بـ 851.420 نسمة ، أي بزيادة سنوية قدرها 0.73٪ منذ 1999، تضم 84 بلدية في القسم أو 91٪ من سكانها بالإضافة إلى بلدية بيرتوي في فوكلوز. يشمل تكتل مرسيليا - إيكس أون بروفانس و 38 بلدية. لكن المحيط يشمل أيضًا تكتلات Salon-de-Provence و Miramas والبلديات مثل Istres أو Fos-sur-Mer. فقط البلديات الواقعة إلى الغرب من الدائرة لم يتم تضمينها في منطقة الدراسة. أما في سنة 2017 كانت مرسيليا ثاني أكبر بلدية في فرنسا (وسط المدينة) ، مع 863،310 نسمة 6 والوحدة الحضرية الثالثة مع 1،587،537 نسمة وراء باريس وليون. منذ 1 يناير 2016 استضافت مرسيليا المقر الرئيسي لمدينة إيكس-مرسيليا-بروفانس 7 ، وهي ثاني أكثر المدن اكتظاظًا بالسكان في فرنسا مع 1،873،707 نسمة ، مضيفة ضاحيتها 8 من جانبها ، هذه الأرقام تجعل من مرسيليا أكبر مدينة في جنوب فرنسا[2]، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ تطور النمو الديمغرافي لمدينة مارسيليا من 1990إلى 2017:

---

[1] **MARSEILLE** : PLUS BELLE LA VILLE, op cite, P 08.

[2] Cet article est disponible sur le site Web suivant https://fr.wikipedia.org

التطور النمو الديمغرافي لمدينة مارسيليا من 1990إلى 2017:

2017	2016	2011	2006	1999	1990
863 310	862 211	850 636	839 043	795 518	800 550

Source : https://fr.wikipedia.org

3- موقع مدينة مارسيليا:

تتمتع مرسيليا بموقع جيوستراتيجي عالي الجودة ، كونها واحدة من المدن الكبرى في جنوب أوروبا وهي قادرة على لعب دور ربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، تقع مرسيليا في الجنوب الشرقي لفرنسا ، في بروفانس ، وتعتبر ثالث عاصمة فرنسية بعد مدينتي باريس وليون والمرتبة 75 من بين 275 منطقة حضرية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1]، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الغرب والجنوب وتحيط بها سلسلة جبال Estaque و Etoile من الشمال Garlaban Massi شرقًا ، كتلة سانت سير ومونت بوجيه في الجنوب الشرقي ، كتلة مرسيليفيري إلى الجنوب. بالطرق السريعة تقع مرسيليا على بعد 773 كم من باريس ، 313 كم من ليون ، 200 كم من نيس ، 403 كم من تولوز 308 كم من غرونوبل ، 475 كم من كليرمون فيران ، 395 كم من جنوة ، 372 كم من تورين، 434 كم من جنيف و 50 كم من برشلونة، تبلغ مساحتها 240.62 كم 2 بكثافة 3555 نسمة / كم 2 ، مع الأخذ في الاعتبار المساحة القابلة للبناء فقط ، أي حوالي 150 كم^2، تبلغ كثافة المدينة 5703 نسمة / كم^2، تم حساب خط عرض المدينة من قبل Pythéas اليونانية المولودة في Massalia حوالي 380 قبل الميلاد بدقة ملحوظة ، مما جعل مرسيليا أول مدينة في العالم يتم تحديد موقعها الجغرافي.

4- المناخ: دافئ ومعتدل وتستفيد المدينة من فترة استثنائية من أشعة الشمس ، مع أكثر من 2800 ساعة من سطوع الشمس سنويًا ، ولا سيما بفضل ميسترال ، وهي رياح شمالية باردة وجافة ، تهب في المتوسط 93 يومًا في السنة ، يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 523.2 ملم 24 ، وهو من أدنى المعدلات في

[1] **Vers une croissance plus inclusive de la métropole Aix-Marseille : une perspective internationale**, Synthèse de l'étude de l'OCDE, 2013, www.oecd.org/regional/aix-marseille, P02

فرنسا مع 52.6 يومًا من هطول الأمطار يتجاوز 1.0 ملم ، خاصة في الخريف والشتاء يبلغ متوسط درجة الحرارة في مرسيليا 15.8 درجة مئوية[1].

المطلب الثاني:التنظيم السياسي و الإداري بمرسيليا

مرسيليا هي مدينة تقع في مقاطعة بوش دو رون والتي تتوافق مع القسم 13، وهي جزء من منطقة بروفانس ألب كوت دازور، بموجب المرسوم رقم 46-2285 في 18 أكتوبر 1946 ، تم تقسيم محافظة مرسيليا إلى 16 منطقة ، ويتم تقسيمها بذلك إلى 111 مقاطعة. كانت المدينة محصورة منذ فترة طويلة في شمال الميناء القديم الحالي ، وقد خضعت لأول توسع في القرن السابع عشر ثم تطورت في القرن التاسع عشر مع التطور الاقتصادي للميناء ، ومن خلال هذا التوسع فلقد تم إدماج العديد من القرى المجاورة إلى المدينة، فأصبحت تضم حاليا 111 قرية، وهذا التقسيم للمناطق، يتم أيضا تجميعه في أزواج في ثمانية قطاعات، لكل قطاع مجلسه وعمدة ، لذلك ينتخب كل قطاع أعضاء مجلسه (303 في المجموع) ثلثهم أيضًا أعضاء في المجلس البلدي وينتخبون رئيس بلدية المدينة.

وضع القانون رقم 82-1169 المؤرخ 31 ديسمبر 1982 ، المدون بموجب المواد L 2511-1 إلى L.2513-5[2] من القانون العام للسلطات المحلية، نظامًا جديدًا لإدارة البلدية في باريس ومرسيليا وليون حيث تم استنباط هذا النظام الجديد من قوانين اللامركزية الرئيسية الصادرة في 2 مارس 1982 والتي تهدف إلى "تقريب الإدارة (في العواصم الفرنسية الكبيرة الثلاثة) من المواطن ولتحسين مشاركة السكان في إدارة الشؤون.

المسافات بين مرسيليا وبعض المدن الكبرى:

المسافة من مرسيليا إلى مونبلييه: 128.04 كيلومتر

[1] Cet article dans le set web suivent : https://www.mastersportal.com

[2] M. Robert BRET : **Collectivités territoriales, Organisation administrative de Paris, Marseille et Lyon**, Annexe au procès-verbal de la séance du 14 octobre 2003, https://www.senat.fr, P 02.

المسافة من مرسيليا إلى ليون: 277.74 كيلومتر

المسافة من مرسيليا إلى أجاكسيو: 313.29 كيلومتر

المسافة من مارسيليا إلى تولوز: 320.90 كيلومتر

المسافة من مرسيليا إلى كليرمون فيران: 331.70 كيلومتر

المسافة من مرسيليا إلى ليموج: 432.86 كيلومتر

المسافة من مرسيليا إلى بيزانسون: 442.19 كيلومتر

المسافة من مارسيليا إلى ديجون: 448.97 كيلومتر[1].

المطلب الثالث: الجانب الإجتماعي والإقتصادي لمدينة مارسيليا

منذ عدة سنوات اتبعت مدينة مرسيليا استراتيجية تجمع بين التنمية الاقتصادية والتجديد الحضري والتماسك الاجتماعي المبني على الأهداف التالية :

– تحسين البيئة الاقتصادية والجودة الحضرية لتشجيع إنشاء وتركيب الأعمال والأنشطة في مرسيليا .

– دعم ظهور الأنشطة والقطاعات المبتكرة ، ولكن أيضًا تطوير الوظائف الحضرية لوضع مرسيليا على نطاق إقليمي وجنوبي أوروبا.

– دعم تطوير وتعزيز الإمكانات العلمية والجامعية للمدينة وتعبئة الموارد والشراكات المحلية حول اهتمام مركزي" تطوير العمالة".

– إن تطوير الاقتصاد المحلي نحو قطاعات التميز مع الحفاظ على الاقتصاد المحلي جعل من الممكن بناء مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، وهو عامل مقاومة للأزمة الاقتصادية[2].

[1] **Ville de Marseille**, Cet article est disponible sur le site Web suivant, https://www.cartes-2-france.com/villes/marseille

[2] Un projet pour une stratégie Partenariale, 2012/2020, www.marseille.fr ,P07.

ولوصف السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم فيه تنفيذ البرامج السياسية للتنمية المحلية في مرسيليا يسمح بإبراز خاصيتين أساسيتين [1]:

– يتم تطبيق التنمية المحلية في ما يسمى بالأراضي الفقيرة اقتصاديًا وتصبح حلاً للتغيير الاجتماعي الناجم عن تآزر الجهات الفاعلة في الإقليم .

– دور السلطات العامة في تنظيم وإدارة البرامج السياسية للتنمية المحلية ، الموجهة إما نحو التنمية الاجتماعية (سياسة المدينة) ، أو نحو التنمية الاقتصادية (التكنولوجيا) أو نحو كليهما.

1– الجانب الإقتصادي:

كان النظام القديم الذي أسس اقتصاد مرسيليا حتى الخمسينيات والستينيات مرتبطًا بشكل أساسي بالموقع الجغرافي لمرسيليا ، الميناء الرائد في البحر الأبيض المتوسط ، والذي استفاد من موقع في طليعة الخطوط البحرية التي تربط فرنسا لإمبراطوريتها الاستعمارية في البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، ولكن أيضًا في الشرق الأقصى عبر قناة السويس. وخلال القرن التاسع عشر وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين تشكلت "الهوية" الاقتصادية لمرسيليا، وتميزت باستراتيجية اقتصادية قائمة على نظام الموانئ الصناعية ، والتي تنطوي على استيراد المواد الخام التي غالبًا ما تكون منشؤها استعمارية من خلال النشاط المينائي وتحويلها إلى منتجات نصف مصنعة أو منتهية من قبل الصناعات المحلية.

تتمتع مرسيليا بوظيفة مؤكدة كمدينة للتبادلات ولا سيما من خلال الأهمية التي تلعبها مؤسسة" GPPM" في اقتصادها ، والتي تم إبرازها بقوة على سبيل المثال في تقرير الاتحاد الأوروبي عن حالة المدن الأوروبية وفقًا لهذا التقرير؛ إذا كان هذا الموقع يسمح للمدن في هذه الفئة بأن يكون لها نشاط ديناميكي مدفوعًا بنمو التجارة ، فإنه لا يسمح لها دائمًا بالحصول على قطاع ثالث أعلى مع قيمة مضافة عالية . والاقتصاد هو يتميز بتأهيل نسبي للوظائف لذلك من الضروري الاستمرار في سياسة نمو أنشطة الموانئ في مرسيليا وفقًا للتوجهات الإستراتيجية التي تحددها سلطة الميناء ومن خلال تعزيز الآثار غير

[1] Loïc Bourse : **Le développement local dans un contexte de mondialisation- une Confrontation entre théories et Pratique à Partir de deux Etudes de Cas : BAMAKO (MALI) et MARSEILLE**, Docteur de L'université AIX–MARSEILLE, 2011,P 277.

المباشرة على كامل الإقليم (منطق التنمية المشتركة بين المدينة والميناء)[1]. شهدت مرسيليا في السنوات الأخيرة انتعاش اقتصادي كبير: وتيرة تشهد نمو التوظيف وزيادة في إجمالي العمالة 39500 وظيفة إضافية بأجر في القطاع الخاص سنويًا من 1999 إلى 2007، توضح ديناميكية إنشاء الأعمال أيضًا هذا التطور الإيجابي مع معدل إنشاء أعلى من المعدل الوطني البالغ 19.4٪ في 18.8٪ في فرنسا بأكمله،التجديد الحضري الناجم عن وصول TGV والعمليات الحضرية الكبرى مثل Euroméditerranée والمناطق الحرة والمناطق الحضرية التي فضلت إنشاء مجموعات كبيرة ومنظمات دولية(CMA-CGM) ، Egencia، SFR، AON، MSC، IRD، UNIDO، البنك الدولي؛ تعزيز الوظائف الحضرية العليا مع الزيادة الكبيرة في وزن "المديرين التنفيذيين للوظائف الحضرية" من 5.7٪ إلى 9.5٪ في عام 2006. النمو المستمر في حركة السياحة ولا سيما الزيادة الكبيرة في عدد ركاب الرحلات البحرية (850.000 في عام 2010) ومؤخرًا الديناميكية الناتجة للثقافة وأماكن للاستثمار كلها عوامل إيجابية أعادت وضع المدينة في سوق الوجهة[2].

الإمكانيات التنموية لمدينة مارسيليا:

- الصناعة:

كانت الأنشطة الصناعية في مرسيليا متنوعة نسبيًا في الواقع ، كانوا مكرسين لمجالات الميكانيك والكيمياء والبناء والأغذية الزراعية ، فضلاً عن إنتاج التبغ حيث أصبحت مرسيليا مركزًا صناعيًا مهمًا منذ ذلك الحين مع بداية القرن التاسع عشر عندما أعلن التبغ احتكار الدولة، بين هذه الأنشطة المختلفة كان هناك تكامل فني وتجاري قوي أنتج مجمعًا صناعيًا موانيًا مضغوطًا للغاية، لكن تحول قلب صناعة مرسيليا أيضًا إلى نظام اجتماعي اقتصادي حقيقي يتسم بتماسك كبير واستقلالية كبيرة.كان النظام أولاً وقبل كل شيء مسألة عائلات ، أو بشكل أكثر تحديدًا مسألة سلالات عائلية متخصصة إلى حد ما في نشاط معين للمجمع والذين كانوا يتحالفون إما عن طريق الزواج أو عبر المساهمات المالية أو من خلال مساهمتهم المشتركة في المؤسسة الأساسية للاقتصاد المحلي[3]. ووُلدت صناعة المعادن أيضا في مرسيليا في بداية

---

[1] Véronique Blua, Claude Martinaud : **Habiter la Ville L'exemple de Marseille et de Shanghai**, Site académique Aix-Marseille d'histoire-géographie, P 06

[2] **Un projet pour une stratégie Partenariale,** 2012/2020, www.marseille.fr, P 13.

[3] Loïc Bourse ; **op cite**, P 251.

القرن التاسع عشر مع إنشاء أول مسبك في عام 1830 ، ثم مصنع لتصنيع المحركات البخارية في عام 1831؛ وكان الهدف الرئيسي من هذا النشاط هو تلبية الطلب على معدات من صناعات الموانئ الناشئة: مطحنة الزيت ، مصفاة السكر ، وكذلك التسلح البحري بسبب تطور الملاحة، ثم النقل بالسكك الحديدية في منتصف القرن تقريبًا مع تكرير الرصاص الذي حقق نجاحًا كبيرًا في عام 1846 من المواد الخام المستوردة من إسبانيا[1]. وفي عام 1900 كانت 70٪ من البضائع التي تصل إلى ميناء مرسيليا مخصصة للصناعة المحلية[2].

- السياحة:

تتمتع مرسيليا ببيئة طبيعية وبحرية لا تضاهى في ضواحي المدينة، ويلعب التراث العمراني والمعماري أيضًا دورًا مهمًا في جاذبية وجودة الحياة في مرسيليا. وللمدينة مجموعة كبيرة من المناطق والأماكن التي تجعلها تحتل المراتب الأولى السياحية في فرنسا نذكر منها مايلي:

- **حديقة كالانكويس:** حديقة وطنية أنشأت عام 2012 من أجل حماية تراثها الطبيعي في البر والبحر، وتشمل أراضي تبلغ مساحتها 11100 هكتار على الأرض ، في بلديات مرسيليا وكاسيس ولاسيوتات و141.30 هكتار في البحر، حيث تعتبر أول حديقة وطنية شبه حضرية في أوروبا.
- **الشواطئ الرئيسية** : هي Prado ، Catalans ، Pointe-Rouge ، Prophète beac وتم تطوير شواطئ برادوالمعروفة رسميًا باسم "شواطئ جاستون ديفيرري" من خلال السدود التي تم الحصول عليها من حفر الأنفاق.
- **Parc Borély:** الذي أشاد به موقع السياحة في المدينة باعتباره فخر لمدينة مرسيليا، يقع في الدائرة الثامنة في حي بونيفين الراقي، وهو يجسد أحد أماكن العيش المشترك لبعض السكان ولأجيال، تبلغ مساحتها 60 هكتارًا وهي تجاور مضمار السباق. ومنذ عام 1962 استضافت La Marseillaise، أكبر بطولة للكرة الحديدية في العالم، وتظل الحديقة مرتفعًا للثقافة الشعبية في مرسيليا، وواحدة من أكثر المساحات الخضراء شعبية استجابةً لجمالية كلاسيكيات الرغبة في الطبيعة.

[1] Jacques Garnier, Jean Benoît Zimmermann, **L'aire métropolitaine marseillaise et les territoires de l'industrie** ,Géographie, économie et société, 2006/2, (Vol. 8), P02.

[2] Loïc Bourse : **op cite**, P250.

- **المتاحف:** وجد في مرسيليا 26 متحفًا وهو أكبر عدد في فرنسا بعد باريس ، ولا سيما متحف "مرسيليا التاريخي" و"متحف كانتيني" و"متحف الفن المعاصر" و"متحف التاريخ الطبيعي" و"متحف الفنون الجميلة"، تم افتتاح "متحف حضارات أوروبا والبحر الأبيض المتوسط" (MuCEM)، الذي يقع في ساحة J4 وفي حصن سان جان في عام 2013، وهو متحف وطني يتمتع بوفود كبير من الزائرين مع 2 مليون زائر في عام 2013. [1]
- **المنتزهات:** وجد في مرسيليا أيضًا العديد من المتنزهات الحضرية المنتشرة على كامل أراضيها في وسط المدينة يوجد منتزه Longchamp والحديقة المئوية 26 وحديقة Pharo إلى الجنوب تقع حديقة Borély التي أنشأت بين عامي 1860 و1880 وفيها تقع قلعة Borély ، ومتنزه Prado على شاطئ البحر ومنتزه Valmer ، وكلاهما يقع على البحر ومنتزه الريف Pastré، أو حديقة البيت الأبيض التي بُنيت عام 1840، ونجد في الشمال من المدينة منتزه فرانسوا بيلوكس في سانت لويس ، ومتنزه جراند سيمينير الواقع في أيغالاديس ، ومتنزه أثينا في شاتو-جومبير، ومنتزه باستيد مونتجولفييه في سانت مارتي ، بالإضافة إلى فونت أوبسكور بارك ، في وسط المجمعات الكبيرة في الدائرة 14 من المدينة ، إلى الشرق منالمدينة يوجد منتزه[2] Saint-Cyr في منطقة Saint-Loup وحديقة Buzine المشهورة بكونها قلعةMarcel Pagnol's Castle .

- الامكانيات البحرية:

كانت مرسيليا أول ميناء في البحر الأبيض المتوسط بفضل موقعها الذي جعلها في طليعة الخطوط البحرية التي تربط فرنسا بإمبراطوريتها الاستعمارية في البحر الأبيض المتوسط وفي إفريقيا، وأيضًا في آسيا عبر قناة السويس أعطاها ذلك دورًا أساسيًا في الاستغلال التجاري للمستعمرات من وظائف التنقيب عن المنافذ البعيدة والتجديد الجغرافي للموردين ، وإمكانية استبدال المواد الخام التي اشتق منها لقب "الابنة التجارية ." ."ترسخ هذا الترابط بين أنشطة الموانئ والأنشطة الصناعية[3] ،وتعتبر مرسيليا مدينة مفصولة عن المناطق النائية بسلسلة من التلال التي تعيش دائمًا في مواجهة البحر وتنظم هيكل المدينة والأنشطة

---

[1] Clémence Auzary et des autres : **La nature à Marseille**, Miroir et Outille de L'urbaine, ENS Ulm, département de géographique, 2019, p 14.

Cet article et disponible dans le set web suivent : https://fr.wikipedia.org [2]

MARSEILLE : PLUS BELLE LA VILLE, op cite, P 27,www.cafe-geo-net[3]

الاقتصادية حول مينائها. وبالتالي فإن النقطة المشتركة بين الأنشطة الصناعية المختلفة هي ارتباطها بالميناء "حيث يتم استيراد المواد الخام (غالبًا ما تكون ذات أصل استعماري) وتحويلها وإعادة تصديرها في شكل منتجات نصف مصنعة أو منتجات نهائية، وفي عام 1900 كانت 70٪ من البضائع التي تصل إلى ميناء مرسيليا مخصصة للصناعة المحلية، بعد إصلاح الميناء في عام 2008 أصبحت مرسيليا أول ميناء في فرنسا وأصبحت أحواض المدينة مفعمة بالحيوية من خلال حركة الرحلات البحرية ، التي تصاحب التنمية السياحية وصلاتها مع كورسيكا والمغرب العربي وجزر غرب البحر الأبيض المتوسط. تم تجاوز مليون مسافر في الرحلات البحرية في عام 2013 وفي عام 2016 كان أداء مرسيليا أفضل مما كان متوقعًا لـ 1.6 مليون مسافر، ولا يزال نشاط جميع أحواض الموانئ التي تمتد على أكثر من 70 كيلومترًا من الخط الساحلي، توفر 40 ألف فرصة عمل مباشرة ومستحدثة[1]، وتعتبر أيضا واجهة بحرية تبلغ 57 كيلومترًا منها 24 كيلومترًا من الجداول وتمتد هذه الاخيرة على طول عشرين كيلومترًا من الساحل على البحر الأبيض المتوسط بين قرية جودس جنوب غرب المدينة وكاسيس، إنه أحد أكثر المواقع شهرة في فرنسا ومنطقة رئيسية للموارد الطبيعية والأنشطة الرياضية.

- الثقافة والامكانيات العلمية للمدينة:

تعتبر مارسيليا مدينة المعرفة والابداع بحيث تتمتع بإمكانيات حقيقية من حيث البحث العلمي والابتكار والصناعات الإبداعية، وتقوم مدينة المعرفة على التفاعل بين المكونات الثلاثة وهي المؤسسات التعليمية والمختبرات البحثية والشركات والمجتمعات المحلية من أجل تشكيل تجمعات الابتكار التي تخلق قيمة اقتصادية في المنطقة. وتلعب مرسيليا حاليًا على هذا الوضع من خلال هيكلة مراكز الخبر[2]. وتعتبر مارسيليا أيضا مركز أبحاث عام كبير، تنتشر إمكانيات الجامعة والبحث العلمي القوية في عدة مواقع في المدينة، وهي مدينة الطب والأطباء لفترة طويلة بأعضاء هيئة التدريس بها ومستشفياتها الجامعية وتخصصاتها في طب المناطق المدارية، وعلم الطفيليات والأمراض المعدية، وموروثات قرون من الأوبئة والاستعمار وكذلك براعة جراحيها. يتم إجراء البحوث والتطبيقات في مجال التكنولوجيا الحيوية في المجال الصيدلاني أو في علم المناعةمن قبل القطاع الخاص مثل المختبرات العامة[3] .

MARSEILLE : PLUS BELLE LA VILLE, op cite, P 14, [1]

Un projet pour une stratégie Partenariale, 2012/2020, www.marseille.fr, P36.[2]

MARSEILLE : PLUS BELLE LA VILLE, op cite, P 28, [3]

أما ثقافيا: يعتبر عام 2013 مهم لصورة المدينة حيث عُينت "عاصمة الثقافة الأوروبية"، وحرصت المدينة على تكريم هذه التسمية بفضل المرافق الثقافية التي نمت بشكل كبير منذ الثمانينيات وتمكنت المدينة من زيادة الاجتماعات والفعاليات الثقافية والفعاليات الاحتفالية طوال هذا العام .وتم تحديث متاحف مرسيليا القديمة بهذه المناسبة أو حتى أكثر من ذلك تميزت السنة بمعارض رائعة من خلال الأعمال المعروضة، وتم إتاحة التطوير الحضري للميناء القديم للجمهور. ومن خلال هذا فإنه هناك اتفاق عام على أن مرسيليا قد أوفت بجدارة بالتمييز الذي أثارته هيئة تحكيم العواصم الأوروبية. فنجد هناك 34 مسرحا من بين 56 قاعة للحفلات الموسيقية والأداء، وتتمتع المدينة بدار أوبرا تحظى بشعبية كبيرة لدى مرسيليا وتستضيف المعهد الموسيقي الإقليمي وكذلك مدرسة وطنية للرقص أسسها Roland Petit في عام 1992 ، ويمكن أن نعطي مثال على الجانب الثقافي للمدينة وهي أكاديمية مرسيليا للعلوم والآداب والفنون تأسست عام 1726 وتضم 40 عضوًا تشارك في الحياة الفكرية والثقافية من خلال دوراتها العامة والمحاضرات التي تقدمها. ومن هنا تقوم مرسيليا بتوجيه اقتصادها نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وهو نموذج اقتصادي يمثل جزءًا من البحث عن القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي بطرق تسمح للشركات بالتغذية على مصادر المعرفة العلمية وممارسات المعرفة التكنولوجية وترقيات من المدارس الكبرى والجامعات[1]. وتعتبر مرسيليا مقر العديد من المنظمات الدولية والبحثية مثل معهد البحوث للتنمية (IRD) لجنة البحر الأبيض المتوسط للمدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) أو مجلس المياه العالمي .كما يوجد هناك المكتب المحلي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وهو فرع من فروع البنك الدولي[2].

التجارة:

إن تطوير المحلات التجارية في وسط المدينة وكذلك المراكز التجارية يساهم في تعزيز كل من "السياحة "وكذلك في صورة المدينة وتجديدها الحضري. فيلعب تطوير الأنشطة التجارية أيضًا دورًا رئيسيًا في قدرة الإقليم على التقاط التدفقات المالية وتطوير تدفقات الأعمال، وكمثال عن الأعمال التجارية الحضرية يمكننا أن نذكر Cybernétix؛ هذه المؤسسة أنشأت بدعم سياسي ومالي من مدينة مرسيليا وتقع

[1] Michel Peraldi, Claire Duport, Michel Samson, **Sociologie de Marseille**, Coll. Repères La Découverte, 2015, P01, https://www.editionsladecouverte.fr

[2] https://fr.wikipedia.org

في Château Gombert Technopole ويمكن اعتبارها كقوة لتركيز الموارد التكنولوجية داخل منطقة مرسيليا الحضرية، حيث تلعب دور في تنظيم وإعادة تجميع هذه الموارد التي تكشف عن الإمكانات القوية للابتكار على المستوى الحضري راسخًا في الدوائر العلمية والتكنولوجية لمارسيليا وكذلك في المساحات الصناعية الجديدة في الأطراف[1]، وأيضا نجد في منطقة Vitrolle ما يقارب عن 900 شركة تضم من 5 إلى 200 موظف ينجذبون إلى هذه المناطق بسبب انخفاض أسعار الأراضي ووسائل الاتصال وجودة المعدات، فضلاً عن القوى العاملة المتاحة والشابة[2].

- الصحة:

تحتوي مارسيليا على سعة مستشفى قوية تتكون من 13500 سرير في Bouches-du-Rhône ، بما في ذلك التركيز القوي على إمكانية التدريب الطبي (أكثر من 12000 طالب) ونشاط بحثي قوي في الصحة وعلوم الحياة (أكثر من 80 فريقًا بحثيًا) ،مصحوبة برغبة واضحة في الشراكة مع الشركات الصناعية، وبالتالي يوجد في منطقة مرسيليا الحضرية ما يقرب من 80 شركة معظمها من الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات الصغيرة جدًا ، والتي يبلغ إجمالي مبيعاتها حوالي 500 مليون يورو 40 ٪ في القطاع الصناعي وخاصة في الهندسة، والباقي في المستشفيات والصيدلة والهندسة الطبية الحيوية.

2- الجانب الإجتماعي:

في التسعينيات كان الوضع الاجتماعي صعبًا للغاية في مرسيليا؛ ارتفاع معدل البطالة ومشكل السكن ...الخ، ومع ذلك كانت مرسيليا ثالث أكبر مدينة في فرنسا ، ثم طلبت مدينة مرسيليا من الدولة دعمها لتجديد هذا القطاع . حيث لا يقتصر اختيار هذا المحيط على مساعدة المدينة فحسب بل أيضًا وفقًا للمنطق الإقليمي والوطني لدعم مكان مرسيليا مقارنة بالمدن الأخرى في البحر الأبيض المتوسط وبالتالي أصبحت عملية" Euroméditerranée " عملية ذات مصلحة وطنية والتي كانت أحد الحلول لهذه المشاكل، حيث اعتبر أكبر عملية تجديد حضري في جنوب أوروبا"، والتي بدأت في أوائل التسعينيات وتهدف إلى تطوير 480 هكتارًا من أراضي المدينة بين Gare Saint-Charles أحياء الطبقة العاملة في وسط المدينة

---

[1] Loïc Bourse, **op cite**, P 274.

[2] Ibid, P 275

وتمتد إلى الأراضي الصناعية على طول الأرصفة،عكس إطلاق Euroméditerranée إجماعًا متزايدًا بين صانعي القرار المحليين حول حاجة مرسيليا لاستعادة مكانتها كمدينة دولية من خلال التركيز على إعادة هيكلة وسط المدينة، ولم يكن مجرد مشروع محلي لإعادة الهيكلة تموله الدولة والاتحاد الأوروبي والمجتمعات المحلية ، بل كان مشروع لتوضيح الروابط مع السياسات الوطنية والأوروبية تجاه البحر الأبيض المتوسط في عام 1995[1].

- **المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية في مارسيليا:**

تتولى الدولة والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الاجتماعية الجديدة زمام المبادرة في تجسيد التنمية المحلية على مستوى المدينة، حيث تم تحديد مبدأها تدريجيًا خلال الثمانينيات والتسعينيات وفقًا للتفاعلات بين هؤلاء الفواعل المختلفة، الذي يقوم على نية إعادة تأسيس العلاقة بين مرسيليا وعالم البحر الأبيض المتوسط ، وعلى مشروع ربط ليس فقط التجارة والصناعة ولكن أيضًا بالعلم والثقافة والسياحة وعلى الاهتمام لجذب المديرين التنفيذيين وصناع القرار الاقتصادي إلى المدينة مع إعادة خياطة النسيج الحضري[2]، ومن هنا لعب المجتمع المدني دورا أساسي لتجسيد هذه العملية . من خلال هذا سوف نتطرق الى هذا الدور في المبحث الأخير من هذا الفصل الذي يعتبر محور دراستنا ، ولكن سوف نعطي أكثر مثال لهذا الدور والذي لفت انتباهنا خلال دراستنا التطبيقية لمدينة مارسيليا؛ وهي جمعية Huveaune Valley أسست بموجب قانون 1901. وهي عبارة عن هيكل قانوني مستقل وغير إداري ، تمت الموافقة عليه بموجب مرسوم المحافظة منذ عام 1997؛ الغرض من هذه الجمعية هو المساهمة في تحسين وضع التشغيل والمشاركة في تطبيق مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية ، وتحفيز وتنسيق أعمال التدريب المهني، وهي بذلك تعتبر هيئة للتحليل والتشاور والمقترحات في مجال التنمية ويجوز لها أن تشرك أي هيئة عامة أو خاصة في عملها بصفة استشارية. تتكون الجمعية من أعضاء نشطين يمثلهم أشخاص طبيعيون أو اعتباريون يلتزمون بالقوانين مقسمين إلى أربع جهات: أعضاء بحكم مناصبهم يمثلون خدمات الدولة والغرف القنصلية ؛ الأعضاء المنتسبون للقطاعات النقابية المعنية والجهات الفاعلة في التنمية المحلية الأعضاء

---

[1] Claire Bullen : **Marseille, ville méditerranéenne**, Enjeux de pouvoir dans la construction des identités urbaines, https://journals.openedition.org ,2012, P04.

[2] Jacques Garnier, Jean Benoît Zimmermann, **op cite**, P 15,16

الفخريون الذين قدموا خدمات للجمعية وسيتم دعوتهم لدعمها. يتم تمويل Huveaune Valley من قبل مدينة مرسيليا ، والمجلس العام لبوش دو رون ، والمجلس الإقليمي لمنطقة بروفانس ألب كوت دازور، والولاية من خلال وزارة التوظيف والتضامن وأوروبا من خلال الصندوق الاجتماعي الأوروبي (FSE) والإدارة المؤقتة للوظائف والمؤهلات (GPEQ) للحصول على التمويل ، يقدم مدير البنك المركزي إلى الممولين اقتراحًا لمشاريع العمل (مدينة ، دائرة ، منطقة ، دولة مع وزارة التشغيل، الاتحاد الأوروبي) تعقد الاجتماعات بين مدير البنك المركزي والممولين ثلاث في أربع مرات في السنة يعمل Huveaune Valley حصريًا من خلال تخصيص المنح من قبل السلطات المحلية والدولة والاتحاد الأوروبي، وتمول هذه المنح ثلاثة أنواع من الأنشطة الاستثمار والتشغيل وسياسة المدينة[1] .

- السلطات المحلية والتنمية في مدينة مارسيليا:

قرر رؤساء البلديات وضع استراتيجية تنمية محلية مع المسؤولين المنتخبين والشركاء الاجتماعيين وخدمات الدولة والشركات والقطاع التطوعي، حيث يهدف هذا العمل بالشراكة مع الجهات الفاعلة في هذا المجال إلى تنسيق الإجراءات التي تهدف بالتالي إلى تطوير العمالة من خلال الجمع بين الجهات الفاعلة المحلية ومن خلال تحفيز المبادرات، بالإضافة إلى تعزيز شبكة الشركات المحلية، ومن خلال تسهيل التدريب وتوفير دعم خاص للباحثين عن عمـــل من خلال إنشاء شبكات مختلفة وهـكذا احتفظ المسؤولون المحليون المنتخبون بـ Huveaune Valley الجمعية التي ذكرناها سابقا كأداة وطنية للتنمية المحلية على وجه الخصوص ، لأنه يفضل البعد التشاركي في عملية صنع القرار المرتبط بتطوير حلول على حد سواء من حيث التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، كما يسلط الضوء على الطبيعة الشاملة لوسائل تدخل السلطات العامة من خلال تنفيذ السياسات العامة الوطنية على المستوى المحلي[2]. وتم انشاء مؤسسات التنسيق الاقتصادي الحضري من قبل المجتمعات المحلية أو الهيئات القنصلية؛ تتمثل مهمتهم في أن يكونوا أدوات للتنمية الصناعية للمنطقة الحضرية؛ مثل Provence–Promotionعلى سبيل المثال، حيث تم إنشاء هذه المؤسسة في عام 1996 من قبل المجلس العام لبوش دو رون وكذلك من قبل غرفة التجارة والصناعة في مرسيليا(CCIMP) تقوم بوضع وكالة مسؤولة عن التنقيب وتقديم المشورة بشأن الشركات التي يُرجح إنشائها في منطقة العاصمة وبشكل عام في منطقة بوش دو رون Méditerranée

---

[1] Loïc Bourse, **op cite**, P 285.

[2] Ibid, P 281.

Technologies من جانبها التي تم إنشاؤها بمبادرة من المجلس الإقليميPACA تتمتع هذه المؤسسة باستقلالية تشغيلية ومجلس إدارة يجمع كل من المؤسسات والشركات،والغرض الرئيسي منه هو المساعدة في ظهور وتطوير النظم الصناعية الموجودة في المنطقة. وأيضا تساهم البنوك المركزية في التنمية المحلية بمساعدة أربعة جهات عمل: هيكلة المناطق وتعزيزها ، المساعدة في إنشاء أنشطة جديدة وتحسين القدرة التنافسية لأعمال البنك المركزي وتتدخل في ثلاث نقاط وهي: المساعدة في هيكلة وتنظيم الإقليم؛ لاسيما من خلال تنفيذ مشاريع التنسيق الاقتصادي على المستوى المشترك بين البلديات وإدارة الموارد البشرية المحلية ورصد التغيرات الاقتصادية، تقديم المشورة للمجتمعات المحلية بشأن القضايا المتعلقة بالدراسات والتشخيصات المحلية المخصصة ، تحسين المنطقة لا سيما من خلال إنشاء أدوات الاتصال والمواقع الإلكترونية وتنظيم المعارض...الخ. [1]

[1] Loïc Bourse, **op cite**, P 275.

المبحث الثالث: فاعلية المجتمع المدني في مدينة مرسيليا

تلعب الجمعيات دورًا لا يمكن الاستغناء عنه معترف به على نطاق واسع من قبل الفرنسيين: ثمانية من كل عشرة لديهم صورة إيجابية ، وما يقرب من نصفهم يحضرون بانتظام كأعضاء ، وحوالي الربع يمنحوا وقتهم للتطوع. حيث تم إنشاء حوالي 65000 جمعية جديدة في عام 2019 أي ما يقارب 1.5 مليون في المجموع ، يديرها بانتظام أكثر من 12.5 مليون متطوع [1]، تتواجد في جميع المناطق وتوفر للمجتمع المحلي وبالخصوص " الفئات المستهدفة" الخدمات الأساسية واللازمة لهم وتدعم بذلك الحكومة الفرنسية. هذا المجتمع الذي يتسم بالالتزام الطوعي والشامل والموحد الذي تشكل الجمعيات أرضًا خصبة له وتحتاجه في تسيير سياساتها العامة وفي أزماتها خاصة ماتمر به في الوقت الحالي، ويترجم هذا الدعم للجمعيات إلى دعم مالي مستمر ودعم معزز لمختلف النماذج الاجتماعية والاقتصادية، ولمختلف مؤسسات المجتمع المدني.

ومن خلال هذا سوف نركز على أحد المدن التي تحتوي على عدد هائل من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والمتنوعة والتي تقوم بفعالية وبنشاط تنموي ، لها دور بارز في تجسيد التنمية المحلية مع السلطات المحلية والفواعل الغير رسمية كالقطاع الخاص.

المطلب الأول: الإطار القانوني ومكونات المجتمع المدني في مارسيليا

أولا: الإطار القانوني لتكوين الجمعيات :

1- تكوين الجمعية :

العديد من القوانين المطبقة على الجمعيات هي تطبيقات لفروع أخرى من القانون ؛ يهتم بشكل خاص قانون العقود وقانون الالتزامات وقانون الضرائب وقانون العمل بسير وتنظيم العمل الجمعوي، ولكن لايمنع هذا وجود قانون تاسيسي لهذه المؤسسات والذي على رأسها قانون 1901[2] الذي عرف في مادته "1"

[1] Jean-Benoît Dujol : Ministère De L'éducation Nationale De La Jeunesse Et Des Sports, **L'essentiel de la vie associative des Bouches-du-Rhône* Marseille***, Novembre 2020, P01.

[2] La loi du 1 er Juillet 1901, **Qui contient la création d'associations**, Jourenal d'office, et le décret du 16 août de la même année.

الجمعية بأنها "الاتفاقية التي بموجبها يجمع شخصان أو أكثر ، بطريقة دائمة ، معارفهم أو نشاطهم لغرض آخر غير تقاسم الأرباح"، وبالتالي فإن هناط هناك ثلاث مبادئ يقوم عليها وهي:

- **حرية التعاقد:** يترك القانون الحرية الكاملة لأعضاء الجمعية فيما يتعلق بتنظيمها، لذلك فإن النظام الأساسي هو الذي سيضمن حسن سير عمل الجمعية، ومن خلال هذا يجب أن يضمن العقد مايلي : أنه يحترم شروط الصلاحية المنصوص عليها في قانون العقود الموافقة الغير المنتهية للأطراف والأهلية القانونية والسبب القانوني لعقد التأسيس .
- **الإدارة المحايدة:** يحظر السعي وراء الربح والمشاركة في الأرباح.؛هذا هو سبب وجوب احترام الجمعية لمبدأ الإدارة النزيهة (جمعية غير ربحية)
- **مشاركة المعرفة:** يجب أن يقرر الأعضاء المؤسسون إنشاء هذه المنظمة لتجميع معارفهم ونشاطهم من أجل العمل من أجل الصالح العام.
- **تنظيم الجمعية:** يتم تنظيم عمل الجمعية من حيث المبدأ في النظام الأساسي وحتى في اللوائح الداخلية.

ومع ذلك يتطلب القانون إدارة نزيهة؛ لا تسعى من خلالها الجمعية إلى الربح أو تقاسم الأرباح، ولكن هذا لا يمنع البحث عن مصادر التمويل (من خلال رسوم العضوية أو المنح على سبيل المثال)، ومن أجل ضمان حسن سير عمل الجمعية يوصى بتعيين هيئات إدارية. ويجوز تعيين مكتب في النظام الأساسي يتألف من:

- الرئيس المسؤول عن تمثيل الجمعية أمام الغير، وهو أيضًا الممثل القانوني وبالتالي يجب أن يظهر في جميع الوثائق الرسمية للمنظمة.
- الأمين العام المسؤول عن القيام بجميع الإجراءات الإدارية .
- أمين الصندوق الذي سيتعين عليه ضمان الشفافية المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى ذلك من الممكن تعيين موظفين في هذه الحالة يُنصح بإعداد عقد عمل (على وجه الخصوص CDI أو CDD ، وسيتلقى الموظفون بذلك مكافأة مقابل أداء العمل.

2- تمويل الجمعية: يعتبر تمويل مؤسسات المجتمع المدني من بين أهم اليات نجاحها وفعاليتها ومن خلال هذا فإنه يتم تمويل الجمعيات في فرنسا عامة وفي محافظة مارسيليا خاصة بطريقتين داخلية وخارجية.

2-1: داخلية: هناك حلول داخلية لتمويل جمعية ومن بينها

- اشتراكات الأعضاء: التي تعتبر مورد مهم للمؤسسة حيث تمثل هذه المساهمات جزءًا كبيرًا من إيراداتها السنوية[1].
- دفع رسوم العضوية : هو مبلغ من المال يدفعه أعضاء الجمعية، ويحق لهذه الأخيرة أن تطلب دفع رسوم العضوية من قبل أعضائها، ويجب أن تلبي رسوم الجمعيات حاجة حقيقية للتمويل فدفع الاشتراكات ليس بالضرورة سنويًا ويمكن أن يتم من خلال أي وسيلة دفع (بشيك أو نقدًا أو بخصم مباشر.
- مساهمات الأعضاء: للجمعية أيضًا الحق في التمويل داخليًا من خلال مساهمات أعضائها ويمكن أن تكون عقارات (مباني) ، أثاث (أجهزة كمبيوتر) أومالية (مبلغ مالي). وبذلك تنتقل ملكية السلعة من المشترك إلى الجمعية.
- نشاط ربحي: يحق للجمعية بموجب قانون 1901 ممارسة نشاط اقتصادي[2]، بشرط أن تلتزم بنظامها الأساسي وهدفها الرئيسي، وبمعنى آخر يمكنها بيع السلع أو تقديم خدمات لتمويل أنشطتها على أساس ثانوي، ولا يسمح للقادة والأعضاء بتقاسم الدخل من هذه الأنشطة ، حيث تتميز الجمعية بإدارتها الغير الأنانية. ونتيجة لذلك فإن إعادة توزيع الإيرادات بين الأعضاء قد يصل إلى حد تقاسم الأرباح ، وهو ما يتعارض مع غرض الهيئة االجمعوية.

2-2 الخارجية: يشمل هذا التمويل مختلف المساعدات المالية الممنوحة من قبل:

- ❖ الدولة
- ❖ المؤسسات العامة.
- ❖ السلطات المحلية[3].

---

[1] **Le financement d'une association, cet article dans le set web suivent :** **https://www.legalplace.fr**

[2] La loi du 1 er Juillet 1901, **Qui contient la création d'associations**, op.cite

[3] Ibid.

- تقدم العديد من البنوك الصيغ المصممة للحسابات المصرفية المرتبطة وتكييفها مع احتياجاتهم. سيكون لهذه المنظمات الاختيار بين مختلف حلول التمويل إن كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.
- التمويل الجماعي **La crowdfunding**[1]: تنفيذ التمويل الجماعي يكون عبر المنصات الرقمية، مما يجعل من ذلك إمكانية مناشدة مستخدمي الإنترنت لجمع الأموال اللازمة لمشروعها. فمن حيث المبدأ؛ يتم تنظيم حملة تمويل جماعي على مدى فترة قصيرة نسبيًا، ويتطلب إعدادًا جيدًا لجمع أكبر عدد ممكن من المساهمين. تعتبر سمعة النظام الأساسي المختار أمرًا حاسمًا أيضًا في تحسين ظهور الجمعية وكسب ثقة الجمهور العام.
- الشركات والمؤسسات الاقتصادية الموجودة على المستوى المحلي: تقوم هذه المؤسسات بتمويل المجتمع المدني دون معارضة تلك االفواعل غير رسمية لتقديم هذا التمويل، وهي بالتالي تعتبر أداة قوية للديمقراطية التشاركية وعنصر أساسي في التماسك الاجتماعي[2]، فنجد نسبة المستفيدين هم من الشركات الصغيرة " VSE" يمثلون 22 ٪ من التبرعات، في حين أن 78 ٪ المتبقية مقدمة من الشركات المتوسطة الحجم والشركات الكبيرة.

تمويل الجمعيت على مستوى محافظة مارسيليا: فنجد حسب الاحصائيات أن مدينة مرسيليا تقدم 50 مليون يورو من الإعانات سنويًا[3]، بالاضافة إلى ما تقدمه الموارد البشرية التطوعية التي هي في مقدمة التبرع، وبعد ذلك نجد الشركات التي تدعم القضايا المالية وتركز على تطوير السياسات العامة بالاضافة إلى المشاريع والعلاقات مع السلطات المحلية وهذا مايوضحه الجدول الموالي:

مشاريع الجمعيات مع السلطات المحلية:

[1] Le financement d'une association, cet article dans le set web suivent : https://www.legalplace.fr

N 2272, P 1/3. –Pour 2020 , PLF: **Assemblée Nationale** Bouzon et Autre–M.Racon [2]

Cet article dans le site web suivent : https://www.laprovence.com[3]

	Budget annuel des associations (en euros)				
	< 10 000	10 à 50 000	50 à 150 000	150 à 500 000	> 500 000
La situation financière	43%	44%	67%	72%	66%
Les ressources humaines bénévoles	58%	52%	43%	28%	29%
L'évolution des politiques publiques	30%	41%	54%	64%	67%
Le renouvellement des dirigeants Bénévoles	40%	54%	45%	31%	40%
Les relations avec les collectivités territoriales	27%	28%	38%	40%	44%

Source : **Enquête d'Opinion des Responsables Associatifs**

ونجد أيضا في مجال تمويل هذه المؤسسات ؛ صندوق تنمية الحياة الجمعوية (FDVA)[1] ، الذي تم وضعه مع وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة ، إلى المساهمة في تطوير الحياة الجمعوية من خلال توفير الدعم المالي للتمويل الشامل لنشاط جمعية أو تنفيذ المشاريع أو الأنشطة التي أنشأتها كجزء من تطوير خدمات جديدة للمجتمع المحلي، ومن أجل تنسيق وتنفيذ "FDVA" في مارسيليا يتم ضم ممثلين من عالم الجمعيات ، وممثلين منتخبين محليين، وهيئات مركزية؛ تعرض هذه المذكرة على الجمعيات المؤهلة للحصول على" FDVA "، والتي تحتوي على الإجراءات التي يمكن اختيارها والمبادئ التوجيهية المتعلقة بدعم المشاريع المبتكرة والمحلية. يمكن لـ "FDVA" دعم تمويل الأداء العام للجمعية وتحقيق الغرض الجمعوي من اتصالات ، ودفع الإيجار ، وشراء اللوازم الصغيرة ، رسوم وخدمات متنوعة تكاليف الموظفين...الخ. وأيضا من بين الجمعيات التي يولي لها هذا الإجراء اهتمام واولوية في الدعم هي التي يكون نشاطها كالاتي[2]:

- ❖ جمعية يساهم عملها في دينامية الحياة المحلية وفي تعزيز الحياة للجمعيات المحلية ، وخلق ثروة اجتماعية واقتصادية مستدامة ذات تأثير كبير على المجتمع المحلي، ولا سيما تلك الموجودة في المناطق الأقل كثافة سكانية المحصورة جغرافيًا، من مناطق التنشيط الريفية (ZRR)،أو الأحياء السياسية للمدينة (QPV).

[1] **FDVA** : Fonds pour le Développement de la Vie Associative.

[2] Préfet Des Bouches-Du- RHone, **Note D'orientation 2021, FDVA Fonctionnement et Projet Innovants**.

- ❖ جمعية تظهر القدرة على حشد وتوحيد مشاركة المواطنين فيما يتعلق بالإقليم، ولا سيما المتطوعين النظاميين ، من باب أولى إذا كان هذا يعكس المشاركة بمزيجًا اجتماعيًا وتشمل أشخاصًا لديهم فرص أقل.
- ❖ جمعية تقدم عرض دعم ومرافقة للجمعيات المحلية الصغيرة .

ويكون المبلغ المالي محدد إذا كان الدعم: تحت عنوان "تقديم خدمة": يجب أن يكون الطلب بين 500 يورو و5000 يورو، أما إذا كان الدعم في إطار "المشروع المبتكر"؛ يجب أن يكون الطلب بين 10000 يورو و15000 يورو لدعم المشاريع المهيكلة. يستند طلب الدعم المالي إلى عرض تفصيلي للمشروع الذي هو موضوع الطلب، يجب أن يسبقه تحليل لخصوصية مشروع النشاط الجديد فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية للجمعية، وكذلك التطورات الداخلية للجمعية(توقع المواطنين والجمهور والأعضاء المحتملين) وتسليط الضوء على الاستجابة التي قدمها العمل. وأيضا يجب على قادة المشروع تقديم تشخيص دقيق عن الجمعية في[1]:

- تنظيمهم.

- المنطقة (الجهات الفاعلة ، الهياكل ، السياق).

- الفئات المستهدفة.

- الاحتياجات الاجتماعية المحلية التي سيستجيب لها المشروع المبتكر.

وأيضا فيما يخص مجال التمويل؛ حيث يوجد في مرسيليا مؤسسة مصغرة عبارة عن "متجر" يتم تقديم فيه طلبات المنح التي تحدد وتدرس الجوانب القانونية بدقة لمعرفة ما إذا كان للجمعية الحق في الاستفادة منه، وبالتالي فإن قد تأتي مصادر التمويل الإضافية من الإدارات الحكومية الأخرى، السلطات المحلية أو هيئات التمويل العامة الأخرى.فإن مجموع هذه المساعدات والأموال العامة، بما في ذلك المساعدة من طرف" FDVA"، ولا يمكن أن تتجاوز 80 ٪ من الميزانية الإجمالية للجمعية، و20% من التطوع الذي

[1] Préfet Des Bouches-Du- Rhône, **Note D'orientation 2021, FDVA Fonctionnement et Projet Innovants**

يؤخذ في الاعتبار في معدل الموارد الخاصة (الداخلية والخارجية) بمجرد أن يخضع للتقييم التنظيمي والمستندات المحاسبية التي أصدرتها الجمعية للسنة المالية الماضية[1].

ثانيا: مكونات المجتمع المدني في مارسيليا:

منذ عام 1989 وفرت السلطات المحلية على مستوى المحافظة الموارد والخدمات المتاحة لدعم مؤسسات المجتمع المدني للقيام بعملهم،[2]، وكانت لجان مصلحة الجوار (CIQ) هي بدايات الحياة االجمعوية مقرها في مراكز القرى ثم في المجمعات السكنية" HLM"، موزعة في جميع أنحاء المدينة، وقد اهتموا بالحياة الجمعوية وبالتطوع تحت شعار "**كلما زادت عدد الجمعيات، زادت الديمقراطية**"، ومن خلال هذا الاهتمام فقد أنشأ "حي الجمعيات" في مارسيليا " Cité des Association"، موجود في حي كانبيار "**Canebière** "، يجمع 750 مبنى ، يغطي مجالات تتراوح من الرياضة إلى الثقافة إلى الدين، تعزيز الرفاهية أو الدفاع عن الحقوق. سيكون هناك ما يقرب من 20000 جمعية في مرسيليا، لكن 16000 فقط نشطون بالفعل. رقم كبير من شأنه أن يجمع أكثر من 150.000 عضو، يبلغ عدد سكانها 855393 نسمة ، واحد من كل خمسة مرسيليا هو عضو في جمعية.

أما في الوقت الحالي وبين عامي 2008 و2019 ، زادت عضوية الجمعيات بنسبة 13.5٪ على الصعيد الوطني، وأدى التطور بذلك على مستوى المحافظة إلى خلق أكثر من 3000 فرصة عمل، إذ أننا نلاحظ ومن خلال الشكل الموالي تزايد في الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة بمعدل قريب جدًا من المعدل الملاحظ على المستوى الوطني، بالرغم من ظهور انخفاضًا طفيفًا خلال السنوات الثلاث الماضية.

[1] Service départemental à la jeunesse, à l'engagement et aux sports, Direction des services départementaux de l'éducation nationale des Bouches-du-Rhône.

[2] Eric Miguet: Marseille : le véritable poids des associations, https://www.laprovence.com/article/edition-marseille

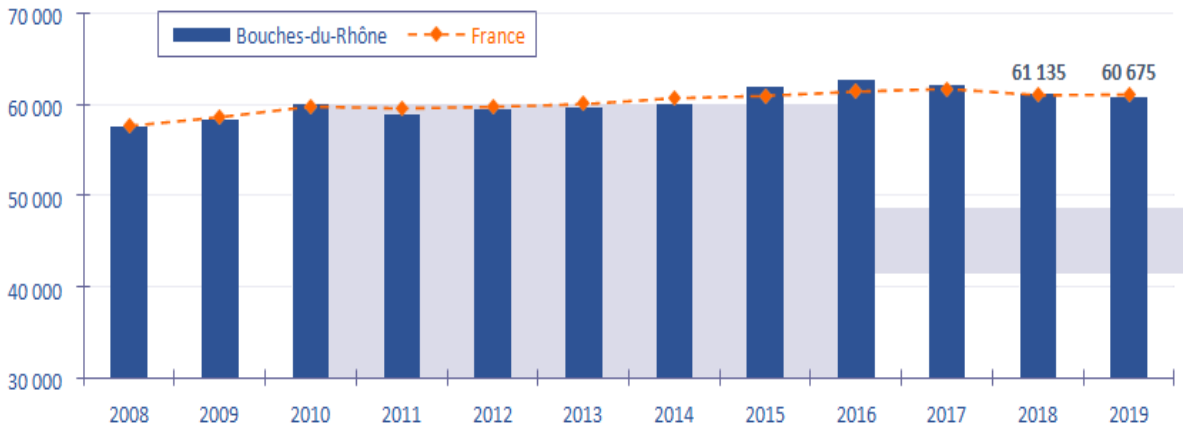

Sources : ACOSS–URSSAF et MSA. Courbe nationale reconstituée en tendance à partir de 2008, pour être comparée à l'histogramme du département

ومهما كان حجمها فإن هذه الجمعيات تعمل على تحريك المناطق وتقدم الخدمات الأساسية لسكان المنطقة، تقوم هذه المؤسسات من خلال نشاطاتها بتنفيذ مشروع جماعي يلبي من خلاله احتياجات وتوقعات االمجتمع المحلي على مستوى المحافظة، وتكون في أغلب الأحيان وأكثر نسبيًا في الثقافة والترفيه والرياضة وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي:

Répartition des créations selon les principaux thèmes	Répartition départementale (en %)	Répartition nationale (en %)
Culture	26,8	23,9
Sport	15,7	16,9
Loisirs	14,4	11,6
Social	6,9	8,0
Amicales – entraide	6,8	7,4
Education – formation	5,4	5,5
Economie	4,4	5,3
Santé	5,9	5,1
Environnement	5,0	4,8
Autres (1)	8,7	11,5
Total des créations	100,0	100,0

Source : Répertoire National des Associations. L'évolution nationale est reconstituée en tendance pour être comparée à l'évolution départementale,

في قطاع الرياضة وحده أصدر 4480 ناديًا تابعًا لاتحادات معتمدة 449،130 ترخيصًا في عام 2019. ومن بين هؤلاء الممارسين38٪ من النساء (36٪ المعدل الوطني).

يتم إنشاء التغيير السنوي من بداية يوليو إلى نهاية يونيو من العام التالي، لذلك يبدأ بربع يتسم بانخفاض كثافة الإبداعات (يوليو وأغسطس وسبتمبر) ويستمر بثلاثة أرباع (أكتوبر إلى يونيو)، بما يتوافق مع وتيرة نشاط معظم الجمعيات، وقد نشأ ما يقارب عن 2185 جمعية في المنطقة خلال العام[1] الماضي، يوضح هذا الرقم تعدد المبادرات الجماعية التي يتخذها السكان دون أن ننسى أولئك الذين يتم تنفيذ أعمالهم بشكل غير رسمي أو في إطار آخر (قاعات المدينة ، المدارس ،الكنائس... إلخ).

إن ديناميكية خلق هذه الحركة ليست بالضرورة انعكاسًا لديناميكية الحياة الجمعوية.في الواقع يمكن لعدد كبير في بعض الأحيان إخفاء عدم استقرار معين أو ربطه بالخصوصيات المحلية ، فيعمل 60،675 شخصًا في جمعية بالقسم. من بين جمعيات أرباب العمل البالغ عددها 250,5 جمعية؛ فإن الغالبية أي حوالي 53٪ توظف أقل من ثلاثة موظفين (52٪ في المتوسط الوطني). إلى جانبهم هناك 248 جمعية تضم أكثر من خمسين موظفً، مهما كان حجمها فإن هذه الجمعيات تعمل على تحريك المناطق وتقدم الخدمات الأساسية للسكان، وظائفهم قيمة وهم يمثلون الآن 9.4٪ من القوى العاملة بأجر في القطاع الخاص بأكمله في الدائرة من بين هؤلاء الموظفين البالغ عددهم 60675 موظفًا الذين يعملون في اتحادات في المنطقة، هناك عدد أكبر نسبيًا في القطاع الثقافي منه على المستوى الوطني وأقل قليلاً في مجال الرياضة.

[1] Ministére De L'éducation Nationale , De La Jeunesse Et Des Sport, **L'essentiel de la associative des Bouches-du-RHone**, novembre 2020.

	Répartition départementale (en %)	Répartition nationale (en %)
Enseignement	12,0	11,8
Sport	4,4	4,7
Santé	8,3	7,2
Social	48,7	49,7
Loisirs	0,9	1,3
Culture	3,9	2,6
Autres activités [1]	8,2	12,2
Autres non classées ailleurs [2]	13,6	10,5
Total	100,0	100,0

Source : Répertoire National des Associations. L'évolution nationale est reconstituée en tendance pour être comparée à l'évolution départementale,

وعند التركيز على القطاع الإجتماعي ؛ فمن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن تقريبا واحدة من كل وظيفتين في الجمعيات هي في القطاع الاجتماعي وتستهدف الفئات الضعيفة، وتم تطوير رعاية الأطفال الصغار والمساعدة المنزلية بشكل أكبر في محافظة مارسيليا مقارنة بالمعايير الوطنية.

	Répartition départementale (en %)	Répartition nationale (en %)
Hébergement médicalisé	6,4	9,8
Hébergement social	9,2	9,6
Aide à domicile	12,1	9,3
Accueil de personnes âgées	0,4	0,7
Aide par le travail	5,6	7,7
Accueil de jeunes enfants	4,2	2,3
Accueil d'enfants handicapés	0,7	1,3
Accueil d'enfants et d'adolescents	0,4	0,8
Autres actions sociales sans hébergement [1]	9,7	8,1
Ensemble du secteur social	48,7	49,6

Source : Répertoire National des Associations. L'évolution nationale est reconstituée en tendance pour être comparée à l'évolution départementale,

وتم أيضا إدراج جمعيات جديدة في الجريدة الرسمية تحت 29 موضوعًا مختلفًا ، غالبًا ما يتم تقسيمها إلى موضوعات فرعية شديدة الاستهداف.يمكن تصنيف الاتحاد تحت عنوانين أو حتى ثلاثة عناوين لأخذها في عين الاعتبار. تتناول الشريحة التالية تسجيلات الاتحادات الجديدة والتسجيلات التي يتجاوز عددها

بالضرورة عدد الإبداعات. ويعرض التوزيع بالنسبة المئوية للتسجيلات في الموضوعات الرئيسية على مستوى المنطقة، ووضعها فيما يتعلق بالمتوسطات الإقليمية والوطنية. والجدول الموالي يوضح ويبرز نسبة إنشاء الجمعيات في إيكس إن بروفانس عن تلك الخاصة بالمحافظتين الفرعيتين ولا سيما معدل إبداع إيستر. كما أنها أعلى بقليل من العاصمة مرسيليا.

	Créations des 10 dernières Années	Dont créations 2016-2017	Dont créations 2018-2019	Créations pour 1000 habitants
Préfecture de Marseille	14 974	1 496	1 353	14,3
SP d'Aix-en-Provence	6 259	542	615	14,8
SP d'Arles	2 648	259	278	13,1
SP d'Istres	3 001	279	174	9,7
Département	26 882	2 576	2 420	13,6

Sources : Journal officiel et INSEE recensement de population publié en 2019.

وعند الحديث عن نشاط تلك المؤسسات في المحافظة فإنه قريب من المتوسط الإقليمي وأعلى قليلاً من المتوسط الوطني، حيث يوجد أكثر من 10٪ من الوظائف في الجمعيات بمرسيليا تعتبر عنصر قوي يسمح للجهات الفاعلة وصناع القرار في المحاظة بالتعرف على المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي يمثلها هذا القطاع.

	Salariés		Masse salariale	
	Nombre	Part au sein du privé (en %)	Montant (en millions d'€)	Part au sein du privé (en %)
Marseille	60 200	10,1%	1 220,7	7,4%
Région	133 964	9,9%	884,6	7,8%
France	1 812 733	9,7%	36 934,0	7,0%

Sources : ACOSS-URSSAF et MSA.. Traitement R&S

لدى محافظة مارسيليا ما بين 42000 و46000 جمعية نشطة ، فمنذ أبريل 2007 أتاح الدليل الوطني للجمعيات (RNA) توزيع الجمعيات المنشأة حديثًا بشكل أكثر دقة. ويعرض هذا الجدول نتائج التسجيلات

التي كانوا موضوعها في المنطقة وعلى المستوى الوطني بناءً على تقدير العدد الإجمالي[1] للجمعيات النشطة في القسم (من 42000 إلى 46000) ، وحسب مايلي فإنه يختلف التوزيع التقسيمي داخل قطاع الصحة عن المقياس الوطني مع إيداعات أقل نسبيًا في الخدمات الطبية والاجتماعية في القطاع الاجتماعي، مع تواجد خدمات الأسرة قليلاً هنا:

	Inscriptions (moyenne annuelle)	Département (en %)	France (en %)
Santé	130	90,1	84,3
Services et établissements médico-sociaux	14	9,9	15,7
Total Santé	144	100,0	100,0
Interventions sociales	59	22,6	24,9
Associations caritatives et humanitaires	155	59,7	59,1
Services familiaux et aux personnes âgées	46	17,7	16,0
Total Social	260	100,0	100,0

Sources : Journal officiel. Traitement R&S.

- **الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها محافظة مارسيليا في مجال المجتمع المدني:** نجد من بينها:

1- RNA[2] (الدليل الوطني للجمعيات)هو الملف الوطني الذي يسرد جميع المعلومات المتعلقة بالجمعيات،تم تطويره من قبل وزارة الداخلية منذ عام 2010 حل محل دليل Waldec (شبكة الجمعيات المعلنة بحرية)، تم الإعلان عن إنشاء الدليل الوطني للجمعيات في الجريدة الرسمية الصادرة في 24 أكتوبر 2009، ويتعلق الأمر بالجمعيات التي يقع مقرها الرئيسي في فرنسا ويؤكد المرسوم الصادر في 14 أكتوبر 2009 على أن المعلومات المسجلة في الدليل الوطني سيتم الاحتفاظ بها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ حل الجمعية، وألغى بذلك المرسوم الصادر في 14 أكتوبر 2009 المرسوم الصادر في 22 سبتمبر 1987[3] الذي سمح بالفعل بإنشاء ملف آلي للجمعيات على مستوى الإدارات داخل مصالح الدولة. ويحتوي هذا الدليل على:

[1] Etats Généraux De Provence, Département Bouche-Du-RHone,R §S, **Panorama de la vie associative dans les Bouches –Du- RHONE** , février 2015.

[2] Le RNA : Répertoire National des Associations

[3] https://www.associations.gouv.fr

– تزويد خدمات الدولة (الإدارات المركزية والخدمات الخارجية) بمعلومات عن الحالة المدنية للجمعيات المعلنة بموجب قانون 1 يوليو 1901 ، وكذلك الصورة الرقمية للنظام الأساسي وقائمة القادة هذا يتجنب الطلبات المتعددة والمكررة للجمعيات لإرفاق المستندات بالملفات التي يجب أن تشكلها في علاقاتهم مع الإدارة ويمنح خدمات الدولة إمكانية الحصول على وثائق يتم الإعلان عنها بانتظام إلى المحافظة أو المكتب الفرعي.

– وفقًا لطلب CNVA (المجلس الوطني للحياة الجمعوية) فإنه يقوم بإحصاءات موثوقة حول البيئة الجمعوية ، والتي تفترض مسبقًا تطوير التسميات المناسبة.

– متاح لجميع الإدارات المتصلة بشبكة إنترانت المشتركة بين الوزارات "AdER" (إدارة الشبكة).

ويمكنهم بالتالي الرجوع إلى المعلومات غير الاسمية المتعلقة بكل جمعية: العنوان ، الغرض والمكتب المسجل للجمعية وعنوان مؤسساتها ، المدة ، الطبيعة القانونية للجمعية ، رمز مكان الشركة. يمكن الوصول إلى بعض المحتويات في شكل مستندات رقمية قد تكون:

– وثائق من ملف إقرار الجمعية (النظام الأساسي ، قائمة الأشخاص المصرح لهم بتمثيل الجمعية المداولات لتعديل الهيئة أو حلها ...إلخ).

– الإيصالات الممنوحة للجمعية والتي تبرر إصدار الإعلانات التنظيمية.

2– الخدمة الرقمية الرئيسية لمشروع SIVA : هو الحساب المشترك لطلبات المنح يسمح للجمعيات بتقديم طلب منحة مبسط بالكامل، وتظهر العديد من الخدمات الجديدة تدريجيًا ضمن هذا الحساب على مدار العامين المقبلين، ويكون الغرض من هذا الحساب للجمعية تبسيط عملية الدخول وتقديم طلبات المنح (الدخول بأبسط طريقة ممكنة وتقديم طلب منحة إلى شريك خدمة المدرب في المشروع). وبفضل قابلية التشغيل البيني التي تم تحقيقها بين قواعد البيانات المرجعية للجمعيات ، يسمح حساب الجمعية أيضًا لقادة الجمعية بتدوين المعلومات المتاحة للإدارة حول جمعياتهم ، ولا سيما البيانات التي تظهر في الدليل الوطني) ودليل Sirene الذي لن يحتاج إلى إعلانه مرة أخرى بعد الآن[1]. ويوضح الرسم البياني أدناه خطوات استخدام حساب الجمعية للتقدم بطلب للحصول على منحة.

[1] Cet article est disponible sur le site suivant, https://www.associations.gouv.fr

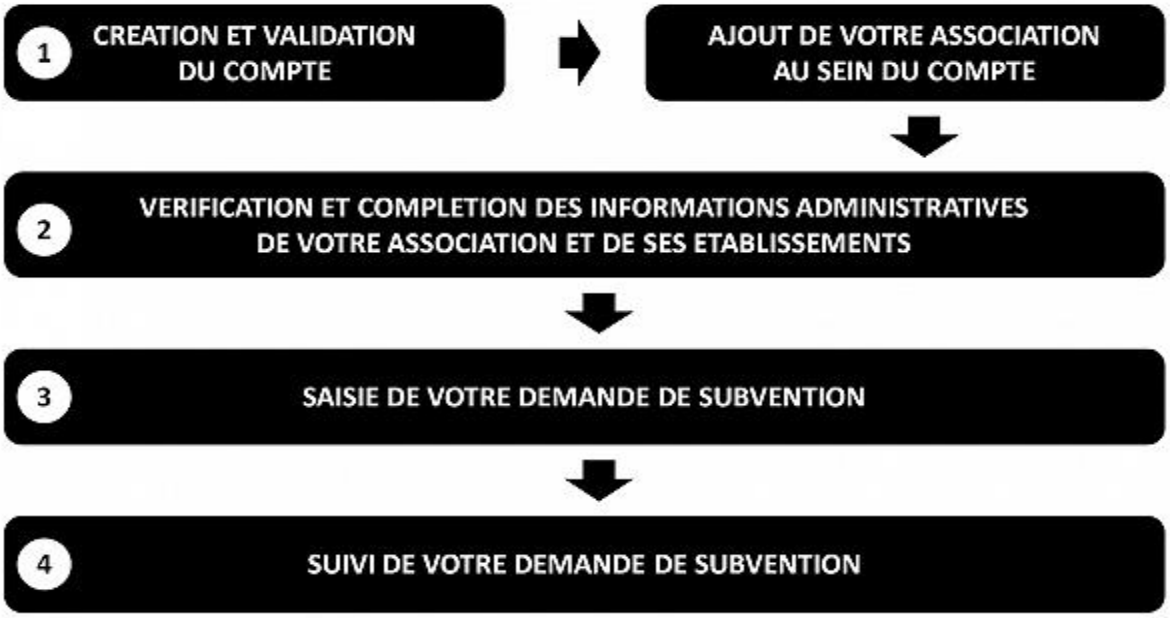

Source : https://www.associations.gouv.fr

يتم تقديم الميزات التالية:

- إنشاء الحساب وإضافة اتحادك (جمعياتك) في الحساب.
- فهم المعلومات الإدارية لرابطتك (جمعياتك) وتحديثها.
- إدخال وتقديم طلب المنحة.

المطلب الثاني: نشاط مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية.

باعتبار المجتمع المدني صلب الديمقراطية التشاركية والبنية الوسيطة بين الدولة ومؤسساتها وسياساتها العمومية، وبين الأفراد والجماعات المحلية الذي يدخل ضمن استراتيجية مزدوجة ؛ طرفها الأول هو تدخل المجتمع المدني لتحقيق الحوكمة الداخلية التي قوامها الشفافية ، وطرفها الثاني هو تحكيم مخططات الدولة وبرامجها عبر تفعيل الدور الرقابي. ويؤدي المجتمع المدني إلى التأثير على مستوى القرار في السلطة[1] وهذا مالمسناه في الدراسة المقارنة. حيث نجد أنها اهتمت بمجال مشاركة جميع الفواعل في تسيير الشأن العام المحلي بما فيها مؤسسات المجتمع المدني ، حيث وفى فرنسا أثبتت التجارب المطروحة أن النجاح والتنفيذ تم عبر مراحل وأن التشاور والحوار بشأن المشاريع الكبرى كان له الأثر الإيجابى لحل النزاعات، على سبيل المثال الأزمة التى اندلعت حول خطوط القطار فائق السرعة (TGV) بفرنسا فى سنة 1992، ومن ثم تم إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذى اشترط فى فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان فى الشؤون المحلية وإنشاء مجالس الأحياء بالمدن التى يتجاوز سكانها 80000 نسمة. وقد أسفرت الحصيلة بفرنسا عن إيجاد الحلول للمشاريع الكبرى التى تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الإيجابية والسلبية حول المشروع والتى تكون كفيلة بتطويره فى نهاية الأمر[2] ونجد من بين اهم مؤسسات المجتمع المدني التي كان لها دور في تجسيد التنمية المحلية هي "لجان الأحياء" أو كما يطلق عليها في مارسيليا "لجنة مصلحة الأحياء"[3]، تساهم بشكل خاص في مسألة الديمقراطية التشاركية وتجسيد التنمية المحلية ويمكن ان تلعب دورا سياسيا في الطلب والاقتراح والعمل. وهم أيضا في بعض الأحيان أماكن للتعليم الشعبي واقتراح مشاركة المواطنيين على المستوى المحلي في اتخاذ القرارات التي تخصهم، ويتم تجميع هذه المؤسسات في بعض الأحيان في اتحادات كونفورداليه في مدينة مارسيليا والبلديات المحيطة بها، فعلى سبيل المثال يجمع 19 اتحادا مكونا من 260 لجنـة بإجمالي أكثر من 110.000 عضو بما في ذلك 5500 مدير، ونجد أيضا

---

[1] يمينة حناش، عبد الكريم كيبش: **دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية " الميزانية التشاركية كالية"**، مجلة الدراسات والابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، عدد2، جوان 2019، ص175.

[2] مجدى علام: **الديمقراطية التمثيلية والتشاركية** ، مقال الكتروني تم الاطلاع عليه يوم 15 جوان 2020، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elwatannews.com .

[3] يعود تاريخ لجان الحي في مارسيليا إلى نهاية القرن التاسع عشر، وأقدمها من **حي سانت بارنابي** تم إنشاؤها 1886.

أقدم مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي تحت مسمى" CARNACQ" جمعيات السكان ولجان الأحياء؛ تأسست في عام 1976 من قبل جمعيات الأحياء في ليون ومارسيليا وباريس.

ومكنت هذه المؤسسات والتي على رأسها لجان الأحياء في مارسيليا المناطق من الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلال وهي من بين العوامل التي حافظت على حياة حي قوية في هذه المنطقة على اعتبار ان معظم الأحياء في المدينة قرى قديمة[1]، ونجد أيضا من بين أهم المشاركات التي كان لها جزء في تجسيد التنمية المحلية في المدنية هو مشاركته في مؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ الذي كان افتتاحه في مرسيليا ولقد منح جمع ومشاركة واسعة من الجهات الفاعلة من حكومة ومنظمات غير حكومية، وأفرادا من المجتمع المدني ؛ وكان محتواه ومضمونه التركيز على الطبيعة في خطط الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا، وضرورة تبني استراتيجية عالمية جديدة طموحة للتنوع البيولوجي وستكون مسألة الصحة في علاقة الإنسان والطبيعة نقطة أساسية في المؤتمر.

ونجد أيضا تعاون بين الفواعل غير الرسمية الأخرى من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة التي قامت برعاية مع مؤسسات المجتمع المدني تحت " الجمعيات الشبابية" من جمع 1.5 مليون يورو وتمويل 6 مشاريع محلية لمساعدة أكثر من 1،000 من الشباب المحرومين، وهذا مابرز وبين الإمكانات الكاملة لتعبئة المشاريع من خلال الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم عندما تعمل جنبًا إلى جنب مع الجمعيات والسلطات العامة لدعم الشباب الذين يواجهون صعوبات في المنطقة، ومن خلال البقاء والحفاظ على هذه المشاركة فإن الأغلبية البرلمانية وكذلك الحكومة الفرنسية ترغب في ضمان استدامة الآلية التي تحكم رعاية الشركات وتأكيد دعمها لتطوير العمل والنشاط الجمعوي[2].

أما من حيث التطـوع ؛ فلا تقل حركة مرسيليا عن ديناميكية هذا المفهوم «Bénévolt" حيث يوجد أكثر من 20000 جمعية نشطة في المدينة، وتضع شعار تحت مسمى" ابحث عن الجمعية التي تناسبك وعزز مهاراتك من خلال الجمعيات ببساطة عن طريق" افعل ما تحب"، ويتجسد هذا في الأغلب عبر

---

[1] لجنة الحي ، **من وكيبيديا الموسوعة الحرة** ، على الموقع التالي: https://wikiarav.com/ .

* أنشأ المؤسسون قانون 27 فبراير 2002، تحت اسم **قانون فيلانت** ، يتضمن إنشاء مجالس الأحياء في البلديات من 80000 نسمة او أكثر.

[2] eBouzon et Autr–M.Racon :**Op, cite**, P 3/3.

التشاور بالانترنت مع البعثات التطوعية لجمعيات مرسيليا والنقاش والحوار حول مواضيع مختلفة وتجربة العمل التطوعي بالنسبة لهم استخدام مهاراتك بحكمة، ومقابلة الناس والدخول في الحياة الاجتماعية ويشارك بذلك كل من المتقاعدون،الطلاب،أمهات ، عمال ، من جميع الفئات الاجتماعية[1].

وعندما نتحدث أيضا عن النشاطات التنموية التي تقوم بها هاته المؤسسات نجد من بينها جمعية "AGS " بصفتها جمعية متخصصة في التسويق التشغيلي ، عملت لمدة 25 عامًا مع كل من الشركات الصغيرة المحلية والمجموعات الرئيسية. وبذلك ينفذ أعضاؤها عمليات تسويق مباشرة في جميع أنحاء فرنسا بما في ذلك أنشطة ترويج المبيعات وخدمات التسويق التي من شأنها ان توظف كم هائل من الشباب وأيضا تدر أموال تدخل ضمن الموارد المحلية للمدينة[2]، وهناك في مارسيليا مجموعة من الجمعيات التي تعتبر أكثر نشاطا وحيوية تقوم بمجموعة من الأعمال التنموية على مستوى المدينة وهي الجمعيات الطلابية التي لا تقتسر فقط على القيام بالحفلات والتظاهرات أو غلق للجامعات عندما تكون هناك مشاكل، ومن بين هذه المؤسسات نذكر مايلي:

– جمعية "AIESEC KEDGE "هي أحد الفروع الدولية البالغ عددها 850 جمعية تتعامل مع مهمة العثور على تدريب داخلي في المنطقة للطلاب الأجانب أو تدريب داخلي في الخارج للطلاب من منطقة Bouches du Rhône. تقترح الإشراف على العملية الكاملة للعثور على تدريب الطلاب من أجل التعبير الأولي عن رغباتهم ومتطلباتهم. بفضل اتصالاتها مع المهنيين والعلاقات الدولية والقرب المادي تمكن هذه الجمعية" AIESEC "من بناء مجموعة متنوعة من المهارات واكتساب قدرات مهنية قيمة والاستفادة من شبكة دولية واسعة. فالانضمام اليها يجعل العضو يتخذ قرارًا واعي للعمل مع العالم بأسره والتواصل مع الطلاب والمهنيين من جميع الخلفيات،كما أنه يساعد في تنمية حب السفر وتمكين الطلاب من التغيير والتطور وأن يصبحوا قادة جدد في جميع أنحاء العالم[3].

– "InterAct" هي الجمعية التي ترحب بالطلاب الدوليين وتساعد في تسهيل اندماجهم في حرم Kedge Marseille الجامعي، ينظم أعضاء الرابطة أحداثًا مختلفة (عطلة نهاية الأسبوع للمستجدين والأنشطة المسائية والأنشطة الرياضية والبحرية ..الخ) لمساعدة الطلاب الدوليين على الاندماج أثناء اكتشاف الثقافة

[1] https://www.benevolt.fr .

[2] Nicolas et Autre : **Centrale Marseille**, Plaquette 2021 Alpha,P 03.

[3] Ibid.

الفرنسية وثقافة مرسيليا. تدعم هذه الجمعية" ما يقارب عن 1000 طالب سنـويًا من بين حوالي خمسين جنسية مختلفة، وبفضل لجانها ومشاريعها تمكن أيضًا من اكتشاف ثقافات دولية مختلفة من خلال تنظيم الأحداث (دروس اللغة ، الرحلات)، السمات الثقافية (وجبات الطعام ، تذوق الطعام دروس الرقص ..الخ)، وتقدم InterAct أيضًا المشورة للطلاب الذين يتطلعون إلى الالتحاق بجامعة شريكة وتطلعهم على الوظائف في الخارج بفضل ندوة دولية مع متحدثين ذوي جودة عالية وتسهل InterAct اكتشافه للبيئة الدولية ، وتزيد من الوعي بالثقافات المختلفة وتفتح أبواب بفضل شبكتها الدولية المتزايدة باستمرار مما تتيح إقامة روابط فريدة مع أشخاص من جميع أنحاء العالم[1].

– وهناك أيضا جمعية COBFI Bourse – Finance تأسست في عام 1989 ، وهي جمعية مالية لحرم مرسيليا التابع لمدرسة Kedge Business School. تم اعتمادها كـ "جمعية عالية الجودة" من قبل PwC وتم تصنيفها كأفضل جمعية مالية من قبل شبكة Dog Finance المالية ، تساعد COBFI في زيادة وعي الطلاب بعالم التمويل من خلال: الأنشطة المالية وأنشطة البورصة ، المراجعة، أندية الاستثمار. بفضلها يكتسبون الطلاب خبرة في الأسواق المالية، ولمساعدتهم يتم إصدار نشرة إخبارية شهرية ويتم توفير التدريب مع رويترز (برنامج معلومات سوق الأوراق المالية). تقترح قروضًا صغيرة لهم تتراوح من 1000 يورو إلى 3000 يورو في المتوسط ، بسعر فائدة يتم سدادها على مدى عام واحد. بالإضافة إلى هذه القروض الصغيرة تقدم المشورة في مجالات مثل القانون ، التسويق ، الاتصال والتمويل[2].

هذا فيما يخص الجمعيات الطلابية، أما الجمعيات التي تعنى بالاخص بالتنمية المحلية نجد من بينهم جمعية محلية ".g.a.l.a" الغرض منها مساعدة الجمعيات التي تواجه صعوبات في الاستفادة من المباني وإدارتها بطريقة مستدامة، وتقوم هذه الجمعية عن طريق اتفاقيات بتويفر قروض المباني والمساعدات الإدارية ، والمشتريات في المدينة[3]. وأيضا نجد جمعية ACADEL[4] التي هي جمعية المحاضرات وأعمال

---

[1] BUREAU DES ARTS – LUMIN'ARTS https://www.facebook.com/luminarts

[2] CSR, Sustainable Development and Solidarity,DIAMBARS,diambars@kedgebs.com, https://www.facebook.com/diambars.med

[3] Gestion associative des locaux associatifs (g.a.l.a.) association Aides Marseille ة. https://www.gralon.net

[4] ACADEL : ASSOCIATION POUR LA CONCERTATION ET LES ACTIONS DE DEVELOPPEMENT LOCA

التنمية المحلية تقوم بإنشاء وتنسيق إجراءات المنفعة الاجتماعية المنسقة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية والمهنية في مرسيليا ، وإدارة بوش دو رون ومنطقة بروفانس ألب كوت دازور بالاشتراك مع المؤسسات والجمعيات العاملة في هذه المجالات ؛ تقوم بتعزيز مواءمة المشاريع المحلية فيما يتعلق بتوجهات السياسات الاستباقية لمديرية بوش دو رون ، ومنطقة PACA والبلديات من خلال تقديم الدعم للنسيج النقابي وتنفيذ مهمة المصلحة العامة التي تتكون من مكان استقبال للمستفيدين من الحد الأدنى من دخل الاندماج في الدائرتين 15 و16 من مرسيليا والإجراءات الاجتماعية الطرفية المدرجة في برنامج الإدماج الإداري لبوش دو رون[1].

استنتاجات:

– في فرنسا تم إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية التشارك الذى اشترط فى فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان فى الشؤون المحلية ، وإحداث مجالس الأحياء التي تعتبر أساسا تجسيد التنمية المحلية من خلال هذا المبدأ ينشئ القطاعان العام والخاص مجالا من المشاركة الفعلية للتمويل وتشغيل مشروعات البنية الأساسية للمجتمع المحلي، وصناعة القرار ومساندة الحكومة الفرنسية في حل أزماتها.

– يعتبر المجتمع المدني كمؤسسة قائمة بذاتها تحتاج في الوقت الراهن من تطبيق الاليات التكنولوجيا لتحقيق مبتغاها، ومن خلال هذه الدراسة لاحظنا لجوء هذه المؤسسات إلى وسائل الرقمنة والتكنولوجيا على غرار مواقع التواصل الإجتماعي من خلال إنشاء برامج واليات يتم من خلالها انشاء والتعريف بالنشاط الجمعوي، بالاضافة الحصول على التمويل وجذب المتطوعين من خلال تلك التطبيقات.

– من بين أهم الشروط والمبائ التي تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدني ألا وهو " المقر" ، فمن خلال دراستنا للحركة الجمعوية في مرسيليا فإننا لاحظا وجود مبنى أحد أحياءها يحتوي على كم هائل من مؤسسات المجتمع المدني بمختلف انواعها، تسهل على الفئات المستهدفة الوصول إليها وعدم تكبد عناء البحث والذي قد لامسنا في دراستنا لولاية بومرداس، فنحن كباحثين تلقينا صعوبة البحث عن مقر عينة الدراسة والتي تعتبر من أهم عراقيل نجاحها وفعاليتها.

[1] http://www.net1901.org/association

– يتعتبر أيضا التمويل إحدى اساسيات المجتمع المدني من أجل القايم بنشاطه وممارسة أهدافه، فمن خلال دراستنا لهذه الحالة فلاحظنا أن مؤسسات المجتمع المدني في فرنسا عامة وفي مرسيليا خاصة تتلقى مجموعة متنوعة من الموارد المالية التي ساعدتها وبشكل فعلي في تجسيد المشاريع التنموية وتحقيق مصالح المجتمعات المحلية.

– من خلال الدراسة المقارنة لحالة مرسيليا لاحظنا الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار المحلي من خلال مجالس التنمية التي تعتبر مزيجا من الفواعل الرسمية والغير الرسمية والتي تناقش من خلاله كيفية تجسيد التنمية المحلية وتحقيق صالح المجتمع المحلي والوصول إلى تحقيق مورد مالي محلي يساهم في استقلالية الجماعات المحلية، ويساعد الهيئات المركزية في حل أزماتها وتخفيف العبئ عنها.

الفصل الرابع: متطلبات واليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

توطئـــة:

تمحور موضوع دراستنا في هذا الفصل في متطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ، ففي كلمة للدكتور"معاد وحال" ألقاها في ندوة بعنوان " المجتمع المدني ودوره في تفعيل التنمية" ذكر أن التقدم في المجتمعات يعتمد على معيارين: الأول اقتصادي يتمثل بدالة حجم الناتج المحلي الاجمال، والثاني حضاري يعتمد على نوعية مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها. وبهذا فإن نشاط مؤسسات المجتمع المدني تشكل إحدى المؤشرات الأساسية المعتمدة لتحديد مستوى التطور الحضاري لأي مجتمع. ولقد ارتأينا من خلال هذا أن نبحث عن أهم المتطلبات التي رأينا انها اساسية في تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر عامة وولاية بومرداس خاصة، إنطلاقا من دراسة مقارنة لمدينة فرنسا ومحافظة مارسيليا، وهذه المتطلبات والآليات تمثلت في المتطلبات القانونية والمالية، البشرية والتكنولوجية التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري والوصول من خلاله إلى تجسيد التنمية المحلية المنشودة وإلى صنع القرار المحلي.

المبحث الأول: تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: المتطلبات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

تعتبر الآليات القانونية أساس بناء مجتمع ديمقراطي قوي وشفاف ومستقل، يساهم حكما في تطوير مشاركة المواطنين وفي إعادة البناء على أساس صحيح وسليم، يعزز مساهمتهم في رسم الأنظمة والقوانين والسياسات العامة للدولة. ومن خلال هذا المطلب نورد مجموعة من المتطلبات والآليات التي من خلالها يمكن تعزيز الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الدولة والتي يجب ان تكفل دستوريا وفقا لمواد ونصوص في القانون العضوي لتأسيس هذه المؤسسات:

– يجب دعم بيئة آمنة ومواتية لعمل المجتمع المدني تستند إلى إطار قانوني وطني يرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ حيث تعد حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المشاركة في الشؤون العامة حقوقا تمكن الناس من الحشد لصالح التغيير الإيجابي، وينبغي تمتع كل شخص بهذه الحقوق بشكل فردي أو بالاشتراك مع غيره، حيث أنهم يشكلون محور النشاط المدني.

– إرصاء نصوص دستورية تمكن كافة أفراد المجتمع المدني من المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في رسم السياسات العامة في الدولة،لاختيار مجلس النواب ومراقبة أدائها وتوجيههم وحقهم في تشكيل النقابات والجمعيات وغيرها من التشريعات المتعلقة بالمشاركة العامة للأفراد، تحكمها في إطار تشريعي

واضح.

– مأسسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات الرسمية والمحلية من خلال تجسيدها في قوانين وتشريعات لتكن اكثر واقعية خاصة فيما يتعلق بقانون الولاية والبلدية.

– الابتعاد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل وفقا لخططها واحتياجاتها، فالرقابة الوصائية من أهم المعوقات التي تعتلي عمل هذه المؤسسات[1].

[1] حواس صباح: **المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر – واقع وافاق**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانونالعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2015)، ص 100.

– إيقاف الممارسات التي تمنع منظمات المجتمع المدني من التجمع وتشجيع هذه الأخيرة على التعبير عن آرائها[1] .

– وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب تواكب التطورات الجارية كالتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، باقامة علاقة عضوية منظمة بينها وتعزيز التعاون بين الشبكات الوطنية والدولية[2].

– تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتأيسس مؤسسات المجتمع المدني، بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بانشاء وتطوير وتوسيع مثل هذه المؤسسات[3].

– تجسيد التعددية المنصوص عليها دستوريا والمتمثلة في وجود مجتمع مدني قوي وممثل، من خلال عملية التنشئة وتشجيع الأفراد على التكتل والانضمام في شكل جمعيات ونوادي ورابطات وغيرها والبداية تكون من لجان الأحياء لأنهم أساس تجسيد العملية التنموية المحلية[4].

– تعزيز العلاقة بين السلطات التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني؛ حيث أن البرلمان بغرفتيه لايتضمن لا قانونه الداخلي ولاالقانون العضوي المنظم لأعماله إمكانية قانونية لإشراك المجتمع المدني بأي شكل في أعماله إذ استثنينا المادة 43 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي التي تنص على أنه يمكن للجان الدائمة، في إطار ممارسة أشغالها أن تدعو أشخاصا ذوي خبرة للاستعانة بهم في أداء مهامها، ولذا يمكن توثيق هذه العلاقة بنصوص وقوانين[5]. من هنا نستفيد من التجربة الفرنسية وإن كان المجتمع المدني لايتوفر من الناحية القانونية والشكلية على القدرة على التدخل في العمل التشريعي فإن هذا لايمنعه من فن ممارسة تأثير غير مباشر على مجمل الديناميكية البرلمانية، حيث غالبا ما يحرص البرلمانيون على معرفة آراء

---

[1] الشبكة الأورومتوسطية ، **"إصلاح سياسي" أم تقييد للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟** تحليل نقدي، ص68.

[2] حواس صباح : **مرجع سابق الذكر**، ص 101

[3] خاد جساماالإبراهيمي: **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية –جمعيات النفع العام–** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص133.

[4] حاروش نور الدين: **تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني – البرلمان المدني–**، مجلة الفكر ، العدد السادس، د.س.ن، ص 161.

[5] المرجع نفسه، ص 153.

الخبراء والمعنيين داخل المجتمع المدني اتجاه أي مشروع قانون أو ميزانية سنوية. بالاضافة أيضا إلى التجربة التركية في هذا الخصوص؛ فنجد أنها تعمل على توجيه الدعوة مباشرة إلى هيئات المجتمع المدني المعنية بموضوع التشريع المطروح للنقاش. ومن خلال التجارب السابقة يمكن تقنين العلاقة بين الطرفين من خلال القانون الداخلي للبرلمان ، بحيث يسمح باشراك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالموضوع المطروح للنقاش داخل هياكل البرلمان وإبداء الرأي وليس مجرد استدعاء رؤساء الجمعيات أو المنظمات بصفتهم الشخصية. وأيضا تكون مساهمته في الرقابة والتشريع والسياسات العامة[1].

– توسيع في المادة 53 من دستور 2020 التي تنص على أن "حق إنشاء الجمعيات مضمون يمارس بمجرد التصريح"[2]، وأنه يعتبر الحق في تأسيس مؤسسات المجتمع المدني مكفول دستوريا، أما من الناحية القانونية فهذا الحق يخضع لشروط وقيود ومعوقات[3]، يجب تعديلها وفقا لمبادئ الحكم الراشد التي يمنح لهذه المؤسسات الحرية في رسم وصنع السياسات العامة ، وأيضا من خلال التأكيد على استقلالية هذه المؤسسات.

– تعديل فيما يخص قانون الجمعيات 06/12 ، بالاجراءات التالية:

- **المادة 11 منه والتي** تنص على إلزامية تسليم الإدارة لوصل تسجيل تصريح بالتأسيس ولو مؤقت بشكل فوري بدلا من مدة 60 يوما، **فهذا الامتياز لن يعرقل فحسب إجراءات عمل الجمعيات لكنه سيتيح للحكومة الوسائل اللازمة للسيطرة على جميع الحقول الجمعوية**[4]**، أما إذا ما تم رفض طلب التأسيس وربحت الجمعية الدعوى في المحاكم، فينص القانون على أن "الحكومة تتوفر على مهلة ثلاثة أشهر لإلغاء تشكيل الجمعية وهذا ما نصت عليه المادة 10.**
- **إعادة النظر في المادة 39 ؛ التي منحت الادارة حق تعليق نشاط الجمعية أو حلها بسبب التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.**

---

[1] احمد مراح : **علاقة المعارضة البرلمانية بتنظيمات المجتمع المدني في النظام السياسي الجزائري**،(مجلة البحوث لقانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد01، 2020)، ص 33.

[2] **المادة 53 من دستور 2020**، الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية، الجريمة الرسمية المؤرخة في 16 سبتمبر 2020، العدد 54.

[3] يسري مصطفى: **البيئة التمكينية للمجتمع المدني في المنطقة العربية** ، تقرير تم نشره بدعم من Norwegian Peoples Aïd، بيروت ، د.س.ن، ص18.

[4] انظر إلى المادة 11 من **القانون العضوي للجمعيات 06/12**، مرجع سابق الذكر.

- **منح القضاء سلطة حل الجمعية أو تعليق نشاطها دون الإدارة.**
- **الإسراع في إصدار منظومة قانونية تتماشى مع مقتضيات المادة 16 من دستور 2020 القاضية بدسترة الديمقراطية التشاركية**[1].
- الغاء شرط التمتع بالحقوق السياسية كشرط لابد من توفره في الأشخاص حتى يؤسسوا جمعية[2].
- رفع القيد الذي يسمح بتقييد مصادر التمويل خاصة المصادر الأجنبية دون الحصول على إذن مسبق[3].
- ضمان الحق في اللجوء للعدالة خلال فترة معقولة للجمعيات التي رفضت السلطات الإدارية طلبها بالتسجيل.

– مأسسة الشراكة والحوار مع مختلف السلطات العامة خاصة المحلية منها لبناء مجتمع مدني يعتمد على تحليل الاحتياجات المجتمعية وتقديمها بصورة حضرية لأصحاب القرار، والعمل على ترجمتها بمضامين دولة المؤسسات وسيادة القانون، والإرتكاز على قواعد ومبادئ يعتمد عليها توحيد كافة جهود المؤسسات الحكومية والغير حكومية وتحديد الأولويات.

– توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني مع السلطة التشريعية في مناقشة مشاريع ومقترحات القوانين واستشارتها في كافة الأمور التي تحتاج منها البحث عن أهمية هذه المقترحات وأثرها على المجتمع المحلي، بالاضافة إلى تكييفها بمهمة إعداد دراسات ميدانية عن الأثر من هذه المقترحات على واقع الأفراد إيجابا وسلبا.

– دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى توسيع المشاركة مع السلطة القضائية، والذي على دراية وتماس مباشر مع احتياجات المجتمع بابداء الرأي فيما يخص الإصلاح التشريعي.

---

[1] سي محمد بن رزقة: **الاليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلعباس، 2017)، ص 216.

[2] فاضلي سيد علي: **نظام عمل الجمعيات في الترشيع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2009، ص 134.

[3] دليل عملي للمجتمع المدني، **الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الأنسان في الأمم المتحدة** ، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ohchr.org ، ص10.

– تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية، وتقديم تقارير دورية بمؤشرات علمية وعملية حول مدى التزامها بتحقيق المنجزات المرتبطة باحتياجات المجتمع.[1]

– تعزيز دور المجتمع المدني لن يتم إلا من خلال تحقيق الحوكمة لمبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة والديمقراطية والتي تمثل أهم مميزات الحكم الراشد[2].

– استقلالية مؤسسات المجتمع المدني هو شرط ضروري لوجودها بشكل قوي وفعال ، يحمي مصالح افراده ومؤسساته ، ويعني أيضا حق المنظمات بصياغة أهدافها ونشاطاتها طبقا لمصالح واحتياجات الفئات التي تمثلها، والاستقلالية لاتعني أن منظمات المجتمع المدني تقوم بدور تكاملي مع الدولة ، بل تعني الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية بمفهومها الواسع، عبر التخطيط والتنفيذ والتقييم وحتى التقويم، وهي تعني أيضا الاستقلال التنظيمي وحرية اختيار قيادة المنظمات دون تدخل السلطة التنفيذية[3].

المطلب الثاني: المتطلبات المالية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

للأليات المالية أهمية بالغة لقيام هذه المؤسسات ولتحقيق أهداف فئاتها المستخدمة ، وننظر في الجزائر أن هذه الالية تعتبر أحد وأكبر معوقات عمل المجتمع المدني مما يجدونه من صعوبات وعراقيل في الحصول عليها،.حيث ان استفادة مؤسسات المجتمع المدني من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي، وليست لها الحرية في استقبال الهبات والوصايا من الخارج ، حيث أنها تخضع للعديد من إجراءات الجمركة والضرائب عند حصولها على هذه الأخيرة وبالتالي يؤثر عليها سلبا وعلى وضعها المالي وسير عملها[4]. ومن هنا سوف نشير إلى مصادر تمويل هذه المؤسسات كما جاء بها قانون الجمعيات : 06/12

---

[1] كمال المشرقي: **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي**، (عمان، الأردن: معهد غرب اسيا وشمال افريقيا، 2018)، ص04.

[2] لحبيب بلية: **إسهام الاصلاحا السياسية والدستورية في تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق احكم الراشد في الجزائر**،(مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الأول، 2017)، ص 141.

[3] ليون ابريش، روبرت كوشين ، سايمون: ترجمة محمد أحمد شقمان: **دليل منظمات المجتمع المدني** ،(معهد المجتمع المدني المنفتح، بالتعاون مع المركز الدولي لقاون المنظمات غير الهادفة للربح، الطبعة العربية العراقية ، ط1. 2017)، ص 07.

[4] حاروش نور الدين : **مرجع سابق الذكر**، ص 154.

1- مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني: مصادر تمويل هذه المؤسسات واردة في "المادة 29" من قانون الجمعيات، والتي نصت على أن مواردها تتمثل في اشتراكات أعضائها والمداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها، الهبات النقدية والعينية والوصايا، مداخيل جمع التبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية[1] :

1-1 :الموارد الداخلية: وتتمثل في الموارد التي تعتمد عليها هذه المؤسسات دون الاستعانة بجهات اخرى وهي:

- ✓ **اشتراكات الاعضاء:** تعتبر المرود الأساسي والأول لها، حيث نجد في هذا الامر أن المشرع الجزائري ضمن التجربة الجزائرية في مجال الجمعيات لم يقم بوضع سقف معين يلتزم كل عضو الاشتراك به ضمن الجمعية، وهي مصدر تمويل دائم ومتجدد.
- ✓ **العائدات المرتبطة بأنشطة المجتمع المدني:** تعتبر هذاه المداخيل مورد أساسي لقيامها بأنشطة كأن تقوم الجمعية مثلا بعقد ندوة او مؤتمر وتفرض على المشاركين بدفع رمزية تمثل حقوق المشاركة، وكذلك الامر في حالة العائدات التي تعود نتيجة نشر الجمعيات مجلات أو نشرات[2].

2-2 الموارد الخارجية: تتمثل في مصادر التمويل التي تعتمد عليها الجمعيات والتي يكون مصدرها خارج الجمعية وهي كالاتي:

- ✓ **الهبات والوصايا:** تعتبر من أهم وأبرز المصادر التمويلية للجمعيات خاصة في ظل قلة الدعم الحكومي لها ولاسيما بالنسبة للجمعيات التي تسمح لها بتلقي مثل هذه الموارد بشكل كبير وبالخصوص الجمعيات الخيرية والعاملة في المجال الإنساني، وهذه الهبات والوصايا مقيدة بشروط وأعباء لايمكن للجمعيات قبولها إلا إذا كانت متطابقة مع الهدف او الأهداف المحددة في قانون الجمعيات[3].

---

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجمهورية الجزائرية https://www.interieur.gov.dz

[2] محمد ايسغلي: **الموارد المالية للجمعيات الخيرية في التشريع الجزائري**،(مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد07، العدد04، 2018، ص 181.

[3] العمراني محمد أمين: **نظام الجمعيات-دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والتونسي والمغربي**- (مذكرة لنهيل شهداة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر01، 2016)، ص 99.

- ✓ **إعانات الدولة والجماعت المحلية:** نص قانون الجمعيات 06/12[1]على إمكانية حصول الجمعيات على تمويل مالي من قبل الدول والجماعات المحلية في حالة كون الجمعية تهدف إلى تحقيق أغراض ذات منفعة عامة، حيث يتوقف منح هذه الإعاانات على اتفاقية يتم ابرامها بين الدولة او الولاية أو البلدية مع الجمعيات ، ويتم فيها تحديد النشاط المراد القيام به، وكيفية مراقبة هذا النشاط وتنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة.
- ✓ **التبرعات:** يتم جمعها بناءا على ترخيص مع الالتزام بالتصريح عن حصيلة التبرعات للسلطات الإدارية، فالجمعية يجوز لها جمع وتلقي التبرعات عن الأشخاص الطبيعين أو المعنويين متى وافقت السلطات الإدارية المختصة على ذلك، ويخضع جمع التبرعات في الجزائر لرخصة مسبقة ويعني ذلك أنه قبل بدء جمع التبرعات لصالح جمعية لابد أن تكون قد حصلت على رخصة بحيث تسلم من والي الولاية في إقليمه أو من قبل وزير الداخلية إذا كانت بين ولايتين او اكثر وطريقة تطبيق هذه المادة يحدد عن طريق قرار وزاري مشترك صادر عن وزير الداخلية ، وهذه الإجراءات البيروقراطية تجعل هناك شلل في حركة العمل الجمعوي وكسبه لمصادر تمويله[2].
- ✓ **المساعدات الاجنبية:** نجد ان المشرع الجزائري تعامل مع هذا المورد بتشدد وحذر كبير نظرا للخطورة التي قد يلعبها هذا المصدر المالي في المساس بالنظام العام وأسس الدولة، ووفقا للمادة 23 من قانون 06/12 قد منع الجمعيات من الحصول على الأموال والمساعدات التي ترد إليها من التنظيمات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة بصفة قانونية مع خضوع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة والقبلية للسلطات المختصة[3] وهنا نجد ان المشرع الجزائري عند صياغه لهذه المادة كان هناك نوع من التشدد والتعسف لكسب الجمعية للموارد الاجنبية والتي يمكن ان تكون عامل أساسي لحل مشاكل التمويل أيضا، حيث يحد هذا من عمل الجمعية والتعاون مع شركات أجنبية من أجل الحصول على تمويل.

2- اليات تفعيل مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني:

[1] انظر المادة 34 -35 من **قانون الجمعيات 06/12**، مرجع سابق الذكر.

[2] محمد ايسغلي: **مرجع سابق الذكر** ، ص 183.

[3] المادة 30 من **قانون الجمعيات 06/12**، مرجع سابق الذكر.

– تمكين جمعيات المجتمع المدني من تنويع مواردها لخدمة الصالح العام وتحريرها من الوصاية المزدوجة للسلطة والأحزاب.

– إنشاء صندوق تمويل في شكل وديعة او وقفية لدعم مؤسسات المجتمع المدني، وتكون هذه الودائع متنوعة تتمثل في هبات خارجية من دول اخرى او وطنية بين الولايات او بين البلديات، بهدف توفير الدعم وإطلاق حملة لتأسيس مثل هذه الصناديق للمؤسسات التي تعاني من إشكالية التمويل[1].

– تعتبر التبرعات أهم مصدر يمكن ان تعتمد عليه المجتمع المدني، وعليه يمكن أن نعطي مجموعة من المتطلبات لتفيعل هذا المورد كالاتي:

- الاتصال بالمؤسسات المانحة العاملة ضمن مجال مشاريع وبرامج المؤسسة وإرفاق منشورات وتقارير عن المؤسسة ومجال عملها، وعدد الفئات المستفيدة من خدماتها، وذلك لاقناع المؤسسات المانحة بجديتها وكفاءتها ومصداقيتها.
- استغلال الظروف والمواسم التي تزيد فيها تبرعات المانحين، كاخر السنة أو خلال شهر رمضان حيث يتم إخراج الصدقات والزكاة.
- استخدام المؤسسة وسائل توثيق لأنشطتها المنفذة لكسب ثقة الممولين بمصداقيتها،ولكسب ممولين اخرين تسعى دائما لبناء علاقات معهم لدعم برامج ومشاريع اخرى.
- وأيضا من أجل كسب المزيد من التبرعات على المؤسسة إقامة مواقع على شبكة الانترنت توضح من خلاله أهدافها وأنشطتها، وإستغلال وسائل الإعلام الأخرى لنشر مشاريعها[2].

– لجوء الجمعيات إلى إجراء «**السبونسبور**» مع المؤسسات الاقتصادية، والذي يعني راعي البرنامج؛ أي اعتماد مؤسسة أو مؤسسات اقتصادية كفيل ماديا برعاية برنامج ثقافي ما تقوم به الجمعية، في المقابل تقدم

[1] **المجتمع المدني ودوره في الاصلاح** ، (كتاب جماعي ، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2004) ، مداخلة محسن عوض: **اليات تعزيز المجتمع المدني ودوره**، ص 271.

[2] خالد جاسم ابراهيم: **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة–جمعية النفع العام – دراسة حالة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ جامة الشرق الأوسط، 2013)، ص 82.

هذه الأخيرة للمؤسسة الاقتصادية إشهار لمنتوجها أو خدماتها بعدة طرق إشهارية، وذلك وفقا لعقد يعدّ مسبقا بين الطرفين[1].

- التركيز على مايسمى بالتمويل الذاتي المستدام في تمويل مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث يعتبر التمويل الذاتي المستدام على انه فلسفة مهمة وضرورية لتمويل النشاطات الجمعوية والدفع بعجلة المشاريع التنموية لصالح فئاتها المستخدمة ، تستند بذلك إلى اليات تسمح بتوفير مصادر تمويل ذاتية تحول مشاريعها من مجرد مشاريع تحتاج إلى تمويل مسبق إلى مشاريع تمول نفسها بصورة تجعلها مستقلة ماليا، ويتم هذ عن طريق أيضا صناديق القرض الحسن الجمعوية؛ وهذاالنوع يمول عن طريق التبرعات والصداقات المالية، وأيضا صناديق الوقف الخيري التي يتم استخدامها بشكل كبير في الجمعيات الخيرية والدينية ، بالإضافة إلى أن فلسفة التمويل الذاتي المستدام تستند إلى عنصرين مهمين:

- **الذاتية:** وفيها يتحقق التمويل تلقائيا وبصورة مستقلة (على الأقل نسبيا) ومتجددة تغنى بذلك عن تبعية الجمعيات ماليا وانتظار رأس المال المسبق حتى تنطلق في مشاريعها الخيرية أو تستكملها.
- **الإستدامة:** وهي الاستمرارية في العطاء وهنا مثلا نأخذ الجمعيات الخيرية والمقصود بكلمة العطاء هو الاستمرار في العمل الخيري فيما يخص المثال السابق، وإنجاز المشاريع الخيرية وتحقيق أهدافها التي تأسست لأجلها[2].

– استعمال شبكات التواصل الإجتماعي ونشر أهدافها التنموية ومشاريعها من أجل تحفيز الداعمين والمتابعين وجلبهم أكثر للدعم وكسب التبرعات ،ويمكنها أيضا ان تقوم بمجموعة من التكتيكات في عملية جمع التبرعات باستخدام شبكات التواصل الإجتماعي.

---

[1] سكندر حجازي: **تبني ثقافة "السبونسبور" محليا ونشرها لتنويع التمويل الجمعوي**، مقال نشر يوم 22 جانفي2017 على الموقع الالكتروني التالي: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**

[2] عبد المنعم نعيمي: **اليات تعزيز وتطوير التمويل الذاتي المستدام في مجال العمل الجمعوي الخيري– صناديق القرض الحسن وصناديق الوقف الاستثماري**،(مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 07، العدد 04، 2018، ص ص 282–283

– توفير نسبة من ميزانية الدولة والمقاولات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية من اجل دعم مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها قطاعا اساسيا من قطاعات الدولة ولما له اهمية في تجسيد التنمية وتحقيق الحوكمة والديمقراطية التشاركية.

المطلب الثالث: المتطلبات البشرية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

عند الحديث عن أهمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل المجتمع المدني ، فإننا نتطرق اولا إلى دور العمل التطوعي في بناء المجتمع المدني وأهمية الإستثمار في المورد البشري من أجل تجسيده في العمل الجمعوي والتطوعي لنصل إلى كيفية واليات تفعيل هذا الأخير:

1- العمل التطوعي:

1-1 مفهوم العمل التطوعي: يعد العمل التطوعي نشاطا يصدر عن الفرد بدافع ذاتي ويهدف من ورائه إلى تقديم خدمة للأخرين أو البيئة أو المجتمع دون تقاضي أجر عن هذه الخدمة ويتطلب العمل التطوعي التضحية بالوقت والجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول، ويعرفه **محمد نبيل صادق** أنه" الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه للاسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية[1].

1-2 دوافع العمل التطوعي: إن مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية بما يخدم المجتمع هي إحدى الوسائل الهامة للعمل التطوعي، كما ان تعاون الأفراد المتطوعين يزيد من فعاليته، فعمل الفردي أحيانا ليس كافيا بل يحتاج إلى تضافر الجهود لتشكيل فرق تطوعية.ومن الوسائل المستخدمة في العمل التطوعي نجد مايلي:

- سرعة الاستجابة للأحداث والموقفوالقرب من موقع الحدث، والانتقال إلى القرى والمناطق النائية.
- حماس المتطوعين للقيام بالأعمال التطوعية، حيث ان المتطوعين –افرادا وجماعات– لا ينتظرون مقابلا ماديا من جراء عملهم، بل بدافع الحصول على الثواب والأجر من الله، وأيضا بدافع الإنسانية وخدمة المجتمع وهذا يحتاج إلى حماس المتطوعين لأداء الأعمال التطوعية.

[1] خليل نزيهة: **معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني– دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة**– (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،2016)، ص 19.

- المتطوعون لايلتزمون بساعات عمل محددة او بأوقات معينة للقيام بعملية تطوعية، بل يستمرون بأداء هذا العمل حسب الظروف لذلك يمتاز العمل التطوعي بمرونة الإستجابة للمتغيرات والاحتياجات[1].

1-3 أهمية العمل التطوعي: تكمن أهميته في عدم قدرة الدولة في المجتمع المعاصر على الاستجابة لكل الحاجات المجتمعية أو تلك الخاصة ببعض فئاته لأسباب مالية بحتة، من حيث عدم القدرة على توفير المصادر المالية الكافية لسد حاجات أفراد المجتمع كافة، لأن الدولة غير قادرة على الاستجابة لحاجات الناس في الوقت المناسب أو لأسباب أخرى من أجل سد حاجات الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع[2]، وأيضا لم يبقى العمل التطوعي مقتصرا على ما ذكرنا سابقا بل أصبح يقوم بدور أساسي في تنمية هذه المجتمعات والمشاركة وتقوية دعائم المجتمع مع تكاثف جهود الدولة للإرتقاء بمؤشرات التنمية المستدامة، وحظي على المستوى العالمي باهتمام متزايد من قبل منظمة الأمم المتحدة لمدى أهمية الدور الذي يلعبه حيث جعلت يوم "**05 ديسمبر**" يوما عالميا للتطوع تقديرا من المنظمة الدولية للدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به في كافة المجالات[3]، ومن خلال الدراسة المقارنة نجد أن فرنسا قد اهتمت بهذا الجانب منذ فترة، حيث أكدت على أن التركيبة الاجتماعية للمتطوعين هي بالغة الأهمية باعتبارها الأساس الذي تنبني عليه الحياة الجمعوية. ولهذا السبب انعقد المؤتمر العالمي للتطوع سنة 1990 في باريس، وفي غضون هذا اللقاء تبنى ممثلوا أكثر من ستين دولة "الإعلان العالمي المتعلق بحقوق وواجبات المتطوعين" الذي أكد المبادئ الأساسية وأهمية العمل التطوعي كأداة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فحسب ما جاء في الإعلان وجب على المتطوعين:

- تشجيع التطوع الفردي، ليترجم في الحركة الجماعية.

- البحث بهمة لأخذ جمعيتهم نحو الانخراط بكل وعي في أهدافها والوقوف على سياساتها واشتغالها.

---

[1] خالد جاسم ابراهيم: **مرجع سابق الذكر**، ص 122-123.

[2] حسن فخري ابراهيم: **معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجة نظر المتطوعين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس، 2014)، ص

[3] **استراتيجية مقترحة لتفعيل العمل التطوعي بجامعة بني سويف كقيمة مضافة**،(جامعة الأزهر: مجلة كلية التربية ،العدد 125، الجزء الرابع، أكتوبر 2015، ص237.

– الدخول في الأخذ الجيد للمهام المحددة جماعيا بالنسبة إلى استعداداتهم.

– التعاون بروح من التفاهم المتبادل والتعبير المشترك مع كل الفاعلين في الجمعية.

– قبول التكوين.

وقد حدد الإعلان أيضا حقوق المتطوعين، أو بمعنى آخر ما هي واجبات الجمعية تجاههم بحيث وجب على الجمعية أن تأخذ بنفس الاحترام لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للمتطوعين:

– أن تفكر في القواعد الضرورية لممارسة النشاط التطوعي، وتحديد معايير مشاركة المتطوعين والسهر على احترام وظيفة كل واحد بشكل واضح ودقيق.

–أن تسند لكل واحد من الأنشطة التي يوافق عليها لضمان التكوين والمواكبة الضرورية.

–التفكير بطريقة ملائمة في تغطية الأخطار التي يتعرض لها المتطوعون أثناء ممارسة وظائفهم والأضرار التي يتسببون فيها دون تعمد، والتي تلحق بأنشطة الأعضاء المكونون للجمعية.[1]

1-4 اليات تعزيز العمل التطوعي: من أجل كسب وتفعيل المورد البشري للمشاركة والانضمام للمجتمع المدني، يجب تعزيز وتفعيل أولا العمل التطوعي وترسيخه في المجتمع والدولة ومن خلال هذا سوف نخلص إلى مجموعة من الاليات:

- **الاسرة:** تعتبر الالية الاولى لنشر ثقافة التطوع، وذلك من خلال عملية التنشئة الإجتماعية إذ يمكن للأسرة غرس ثقافة التطوع وقيمها مدعمة بالعواطف الأسرية، ولذلك منذ ان تبدأ الأسرة في تربية الطفل وتعويده على مساعدة الأخرين داخل الأسرة ولو بصورة شكلية.
- **المدرسة:** تعتبر الالية الثانية للتنشئة على القيم والسلوكيات التي تدعم العمل التطوعي، وهذه التنشئة ينبغي أن تجنح نحو مستوى أعلى من العقلانية؛ من خلال تزويد الطفل بالمعارف التي توضح له القيمة الإيجابية للعمل التطوعي، القيام بحملات تطوعية يشترك فيها التلاميذ لصالح فئات فقيرة

[1] محمد البكوري: **المجتمع المدني والفعل التطوعي– بعض سياقات الترابط**– دار الناشر للنشر الإلكتروني، 2016، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.nashiri.net/ar

ومهمشة ؛ وذلك برصد يوم في الأسبوع أو في الشهر من أجل القيام بأعمال تطوعية وذلك وفق برنامج مسطر تهنم به وزراة التربية[1].

- الاعلام وتكنولوجيا المعلومات: يلعب هذا الاخير دورا هاما في نشر ثقافة التطوع في المجتمع وذلك من خلال:
  - التوعية المباشرة بأهمية العمل التطوعي ومحوريته.
  - القيام بحملات اعلامية للترويج لثقافة التطوع
  - وضع تجارب ناجة للعمل التطوعي من شأنها تقوم بعملية تحفيزية للأفراد خاصة فئة الشباب.
- دور الدولة: المساهمة أيضا في وضع وسند التشريعات اللازمة لتنظيم العمل التطوعي[2]، وإعطاء قيمة له من خلال سن مواد وقوانين لتشجيع العمل التطوعي.

2- الاستثمار في المورد البشري: يعتبر الاستثمار في المورد البشري استثمارا وطنيا وهو أعلى أنواع رأس المال قيمةً ومردوداً، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود، حيث يعد العنصر البشري من أهم العناصر الغنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، خاصة في العمل الجمعوي وتاسيس لمجتمع مدني فعال في مختلف المجالات، ولقد أصبحالإستثمار في الدول المتقدمة في رأس المال البشري أكبر من الإستثمار في رأس المال المادي، الامر الذي اوجد القاعدة الضرورية لبناء مايعرف اليوم بالاقتصاد المعرفي أو التكنولوجي[3] وعند الحديث عن الاستثمار في المورد البشري فأول شيء يكون نقطة الاهتمام ومحور تنمية المورد البشري هي فئة الشباب؛ بحيث أنهم طليعة كل مجتمع، فهم عموده الفقري، وقوته النشيطة والفاعلة فأهمية هذه الشريحة المجتمعية باعتبارها مورد وطاقة بشرية ينبغي الاهتمام بتنميتها وتأهيلها في أفق استغلالها في مجالات متعددة ومختلفة للنهوض

---

[1] **استراتيجية مقترحة لتفعيل العمل التطوعي بجامعة بني سويف كقيمة مضافة**،(جامعة الأزهر: مجلة كلية التربية ،العدد 125، الجزء الرابع، أكتوبر 2015، ص 263.

[2] فهد بن سلطان: **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي –دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود**،(رسالة الخليج العربي، مكتبة التربية لدول الخليج العربي،2009)، ص 56.

[3] بكاري مختار: **الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**،(مجلة التنظيم والعمل، المجلد08، العدد02، 2019)، ص 30.

بالمجتمع، في ظل التحدي للتحولات والتغيرات القائمة اليوم، ومن أجل المساهمة، بل والمشاركة في البناء الحضاري والتقدم البشري الذي هو غاية وهدف كل شعوب المجتمعات بجميع مكوناتها الفردية والجماعية، وتنظيماتها ومؤسساتها وقطاعاتها الحيوية، من بينها تنظيمات المجتمع المدني الذي يهمنا الآن، والمقصود بها كل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات على اختلاف تنوعها ومجالاتها التي أنشئت من أجلها بشكل إرادي تطوعي بين مؤسسيها ومنخرطيها دون تحقيق الغاية الربحية المادية، واضعة على عاتقها أدوار ووظائف تقدمها لفائدة المجتمع في علاقاتها بمتدخلين آخرين وعلى رأسها الدولة[1]، ولكي يؤثر الشباب في مرحلة البناء والعمل وتطوير النسيج الاجتماعي المدني، لابد من امتلاكهم واكتسابهم المعارف والمهارات والقدرات الفكرية والفرص لتلبية احتياجاتهم واحتياجات المجتمع، من أجل تعزيز دور الشباب في المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها يجب مايلي:

- القياس المستمر لحاجات الشباب المتغيرة وفق التحديات المعاصرة والتحولات العالمية.
- معرفة متطلباتهم من خلال طرق وأساليب البحث العلمي من استبيانات واستطلاعات الرأي والملاحظة ..الخ.
- إشراك الشباب في رسم استراتيجية نوعية ومتميزة، تشمل على سياسات وبرامج بما يواكب التطورات على الصعيد الفكري والمعرفي والتقني، وتكون هذه الاستراتيجية مبنية على خبرة الكبار وحيوية الشباب الواعد.
- ضرورة تعاطي مؤسسات المجتمع المدني مع المستحدات التي تهد الشباب بجدية فائقة ومسؤولية مجتمعية.
- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذه المؤسسات، لتستطيع التعاطي مع الشباب وقضياهم وبالتالي كسب أكثر لمشاركة جمعوية وتطوعية.

[1] نور الدين الوردي: **دور الشباب في تنمية المجتمع المدني**، جردية الحوار المتمدن، العدد 3529، 2011، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ahewar.org.

- تأسيس بعد ثقافي على المستوى الوطني والعربي بأهمية دور الشباب في العملية التنموية وتطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال مؤسسات المجتمع المدني[1].
- على المجتمع المدني باعتباره مؤسسة قائمة بذاتها أن يقوم هو أيضا كباقي المؤسسات باستقطاب االمورد البشري وذلك من خلال القيام بمجموعة من التحفيزات ومن بين هذه الاخيرة نذكر على سبيل المثال: أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني باعطاء فرصة لمجموعة من الشباب غير متعلمين وغير متمدرسين بتكوينهم في تخصصات تمنح لهم فرصة العمل بشهادات معترف بها يمكن من خلالها أن يكسبوا عمل، وهي تكسب بذلك مورد بشري في مؤسستها مثقف وله روح التطوع والعمل لصالحها، ويكون ممتن لما قدمته له. وهنا أكدنا على عملية استقطاب الموارد البشرية لأنه في المؤسسات العمومية أو الاقتصادية لها أهمية كبيرة وفوائد متعددة يمكن أيضا أن تطبق في مؤسسات المجتمع المدني وهي كالأتي :

– الاختيار المناسب والجيد يوفر للمنظمة أو المؤسسة موارد بشرية ذات إنتاجية عالية.

– الاختيار الحيد يوفر للمنظمة موراد بشرية بمقدورها تحقيق الفاعلية في أداء المنطمة الكلي ويساعدها على إنجاز مشاريع وأهداف استراتيجية.

– الموارد البشرية المنتقاة بشكل جيد تكون عملية تأهيلها الألى وتعليمها وتدريبها وتنميتها سهلة وذات تكلفة قليلة نسبيا.

– الاختيار الجيد والسليم يوفر للمنظمة موارد بشرية قادرة على تحقيق التفاعل والإنسجام فيما بينها[2].

- وأيضا هناك مجموعة من الاليات نذكر منها يلي:

– **التمكين:** إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة أمام الافراد يزيد من قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات كما أنه يضاعف الفرص لهم للمشاركة في صنع القرارت والموافقة عليها.

– **التعاون:** ان يعمل الناس معا ويتفاعلون في ظل الشعور بالانتماء وبوجود هدف.

---

[1] جيهاد الغرام: **جهود المجتمع المدني في تدعيم دور الشباب العربي من خلال خلفيات الحضارات**،(الجزائر: مجلة العلوم الانسانية، العدد 06، 2016)، ص 30.

[2] احمد عريقات واخرون: **دور تطبيق معايير الاستقطاب والتعيين في تحقيق الميزة التنافسية**،(جامعة الزرقاء الأهلية: مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد02، 2010)، ص 51.

– **الإنصاف:** إن توسيع الإمكانيات والمهارات والفرص يعني ماهو أكثر من زيادة الدخل، إذ يعني الإنصاف مثلا في وجود نظام تعليمي يمكن الالتحاق به[1].

– **الاستدامة:** لابد من تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس بحق الاجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان وفي ممارسة قدراتها الأساسية.

ونخلص مما سبق أن تنمية الجانب البشري لتفعيل المجتمع المدني يسمح له بأن يتوجه لهذا الجانب ويشارك فيه، أي أن الإنسان يصبح في مفهوم التنمية هو المنفعل والفاعل والذات والموضوع والحاضر والمستقبل والإرادة والاختيار. لذا على جميع الطاقات البشرية أن تساهم في خدمة المجتمع المحلي والجهوي والوطني والقومي والإنساني قصد الشعور بتحقيق الذات، وباحتياجاته المادية والمعنوية وينبغي على العنصر البشري حسب "**جورج قرم**" أن: "يشاركوا مشاركة تامة في القرارت والإجراءات التي تشكل حياتهم، وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة، فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقين سلبيين بل هم عاملون فاعلون في تشكيلها[2].

[1] حسين أحمد دخيل السرحان: **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، كلية القانون، جامعة اهل البيت، العدد 16، ص 143.

[2] جمال حمداوي: **المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي** https://www.diwanalarab.com/

المبحث الثاني: الآليات العملية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: نشر ثقافة الحكم الصالح والحوكمة المحلية

جاءت الديمقراطية التشاركية لمعالجة اختلالات الديمقراطية النيابية، حيث سمحت باشراك مختلف الفاعلين خاصة مؤسسات المجتمع المدني في إدارة وتسيير الشأن العام المحلي، من خلال القيام بدورها في تمثيل شرائح واسعة من المواطنين وطرح انشغالاتهم والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والعمل على إرساء الشفافية والمساءلة والمراقبة[1]، وإن كان الدستور الجديد قد أسس للديمقراطية التشاركية وشكل خطوة مهمة في مسار تعزيزها فإن تحقيق هذا المضمون التشاركي رهين في أن يحقق أربعة شروط اساسية :

1- ضرورة توفر إرادة حقيقية من طرف الدولة أولا في تنزيل المقتضيات الدستورية للديمقراطية التشاركية وإرادة قوية من طرف الفاعلين الجمعويين والمنتخبين في الانخراط في تفعيل هذه المقاربة فلا اصلاح بدون إرادة حقيقية .

2-التأويل الديمقراطي للدستور بالشكل الذي يجعل الفاعل الجمعوي فاعلا اساسيا في التنمية والتشريع والاسراع بإخراج القوانين التنظيمية المؤسسة للديمقراطية التشاركية المتضمنة فيه.

3-تاهيل الفاعل الجمعوي والرفع من قدراته ليساير المستجدات الدستورية ، فلا قيمة لأي نص قانوني في غياب استيعاب جيد لمضامينه وارادة قوية لانخراطه في هذا المسار التغييري، وتأهيل المجالس المنتخبة وتجاوز الارتجالية في التسيير والتدبير[2].

ومن خلال هذا فإن مؤسسات المجتمع المدني يراد لها أن تقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل

---

[1] الأمين سويقات **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 17، 2017، ص 254.

[2] محمد بن شريف: **العمل الجمعوي وافاق الديمقراطية التشاركية**، مقال في الموقع الالكتروني التالي:
https://www.almothaqaf.com

للحكومة وللحياة المدنية[1]. ووفقا لمفهوم الحكم الصالح لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي في العملية السياسية لذا يجب عليها أن تعمل على تحفيز دور المجتمع المدني بشكل يدعو العودة إلى "ضوابط مجتمعية أخلاقية" لطرفي الوجود السياسي "الحاكم والمحكوم"، بشكل يزيد من فاعلية هذه المؤسسات وتأثيرها في السياسات العامة للدولة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب في العمل التنموي إدماج مقاربة الديمقارطية التشاركية لاسيما إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التغيير والتطوير المجتمعي من خلال مراعاة دعامتين مهمتين في النظرية السياسية الدعامة الأولى: تركز على التمكين السياسي والقانوني كعنصرين متكاملين لترسيخ أفضل اليات تشاركية عن طريق توطين أسمى القيم الديمقراطية والدعامة الثانية: تؤسس لصرح مؤسساتي يشغل كل فعاليات وأنشطة المجتمع المدني قصد إشراكها في تخطيط الاستجابة للحاجات وتنفيذ المشروعات التنموية، ومن أجل تطبيق هذه الأخيرة فإن طاقم الإدارة التنموية يعكس مدى الفهم للبيئة السياسية الحاضنة ويستوعب مضامين التنمية الناجعة بمرتكزاتها ووسائلها المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق اهدافها المنشودة، لذلك يحتاج تأهيل أدء إدارة التنمية المحلية إلى تكوين نخب جمعوية[2]، تعتمد على تعاون مشترك بين الفاعل السياسي والإداري من أجل رصد المبادرات المحلية، وفقا لمبادئ الحوكمة المحلية[3] ؛ والتي تعرف على أنها" المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من قطاع خاص والمجتمع المدني والدولة[4]"؛ والتي هي أجزاء من شبكات اجتماعية مختلفة، تتصرف بمسؤولية تجعلها تعزز النفع العام وليس المكسب الشخصي، وتعني كذلك تمكين السلطات المحلية من إدارة شؤونهم المحلية، مع الاعتراف بأن الدولة لا تزال تلعب دورا هاما بسبب كل الموارد المتاحة لها[5]؛ وتعتبر الحوكمة المحلية

---

[1] زياد سمير الدباغ: **اليات تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح**،(بحث مقدم إلى الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة، مؤسسة النبأ والتفوق، 2018)، على الموقع الالكتروني التالي: https://annabaa.org/arabic .

[2] رضوان مجادي: **الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية–الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر**– مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 815.

[3] وفق لروبرت شارليك Robert ChARLICK: تعرف **الحكامة المحلية** " الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والجماعات في المجتمع المحلي"

[4] لحبيب بلة: **نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011–2016**، مداخلة ضمن ملتقى بعنوان: حقوق الإنسان– المجتمع المدني والحكم الراشد، جامعة مستغانم، 2016، ص 10.

[5] مرزوق عنترة: **الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر**– دراسة في التحديات والاليات–، مجلة التراث العدد 01، الحجد 08،ص215.216.

كطرح بديل للحوكمة بصفة عامة أحد المفاهيم التي تعبر عن مستوى التحركات المحلية نحو التنمية المحلية وترسيخ أبعادها شكلا ومضمونا ، لذا فان الحوكمة متكاملة من حيث جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تصب اهتمامها في جانب تطوير الطاقات المحلية ومن ثم ترشيد الخدمة العمومية على المستوى المحلي[1]، وهي بذلك تتسم بمجموعة من السمات نذكر منها بمايلي:

- **تشجيع المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والاليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات وهنا نتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني الممثل الرسمي للمجتمع المحلي ، أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم.
- **المساءلة:** وتعني خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة ، وهنا يدخل أيضا الدور الرقابي للمؤسسات المجتمع المدني.
- **الشرعية:** قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون على القوة داخل المجتمع ويمارسونها في اطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع، للحفاظ على مستوى حياتهم والسعي إلى مستوى أفضل[2].

ويمكن أن نستنتج أن للحكامة المحلية ثلاث أبعاد وهي:

- البعد السياسي: يوقم على احترام حقوق الإنسان، الحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة احترام القانون.
- البعد التقني: أي الإدارة الفعالة والشفافية للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية.

[1] نريمان بطيب: **الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري" واقع ورهانات**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقارطي العربي، العدد 02، 2017، ص 08.

[2] مرزوق عنترة : **مرجع سابق الذكر**، ص 217.

- البعد الإقتصادي: فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الإداري دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في الحقوق والواجبات[1].

ومن خلال الشكل الموالي نبين أهم فواعل الحكامة المحلية وهي كالأتي:

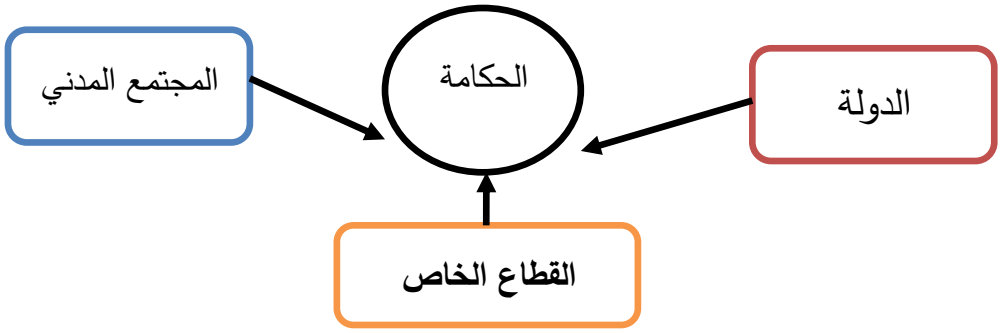

المصدر: يوسف علاء الدين، ونوغي نبيل: مرجع سابق الذكر، ص487.

ومن خلال هذا يمكن أن نطرح مجموعة من الاليات التي من شأنها أن تعزز دور المجتمع المدني من أجل مشاركة أفضل في مسار الحكامة وهي كالاتي:

1- ترقية مشاركة المواطنين: أي الإعلام، التوعية والتحسيس والاتصال تجاه فئة أو أكثر من الفئات الفاعلين بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام المحلي، لاسيما من خلال نشر الميثاق البلدي للمشاورة والمواطنة والترويج له، وكذا التنفيذ الميداني لأحكامه والسير الفعلي للهيئات والاليات التي أقرها.

2- **ترقية الالتزام المدني وتكثيف النسيج الجمعوي المحلي:** من خلال نشاطات توعية وتحسيس وإعلام المواطنين الغير مهيكلين لاسيما الشباب والنساء والفئات المهمشة، بأهمية وفائدة التكتل في شكل جمعيات وكفية إنشاءها وسير عملها ومدى دورها في مسار الحكامة والتنمية المحلية.

3- **ترقية وتكثيف التمثيل الاقليمي لسكان البلدية:** تشجيع السكان وموافقتهم في إنشاء لجان جديدة للأحياء أو القرى أو أي تجمع سكاني أخر أين لاتوجد به تلك اللجان" إعداد خريطة تشاركية للأحياء والقرى والتجمعات السكانية في الإقليم البلدي؛ تنظيم لقاءات للإعلام والتوعية، المرافقة في تشكيل اللجان" وتعزيز قدراتها من خيث التنظيم- التسيير- الحورا مع السكان والتمثيل الفعلي لهم لدى السلطات المحلية وداخل

[1] يوسفي علاء الدين، ونوغي نبيل: ، **الحكامة المحلية قراءة في المضامين النظرية للمفهوم**: المجلة الجزائرية للحقوق والعوم السياسية، تسيمسيلت، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 489.

هيئات المشاركة– دورهم في تنشيط الحي من خلال تنظيم أنشطة تشاركية لكل الفئات والأعمار– مشاركتهم في مشاريع البلدية– القيام بأعمال تطوعية تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان[1].

4– **المساهمة في العملية التنموية على المستوى المحلي:** وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية ، وتتضح معالم هذه الشراكة من خلال استدعاء مسيري الجمعيات وممثلي المواطنين لحضور مداولات المجالس المنتخبة محليا، أو إنشاء مجلس التنمية كما هو الحال في فرنسا .

5–إختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة وتسيير الجماعات المحلية: وذلك من خلال حملات التوعية والتعبئة التي تقوم بها مختلف الفئات الإجتماعية بغية توعيتهم وتحسيسهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الأمثل الذي يسير الإدارة.

6– الدور الرقابي للمجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية: وهنا يدخل مفهوم الحكامة حيث أن دور المجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية يسهم في إرساء معالم الحكامة الجيدة بحضورها إلى مختلف المداولات والإجتماعات التي يعقدها المجلس المحلي[2].

7– يتعين على الباحثين والخبراء المشاورة في الشق النظري للمشروع التنموي المحلي لتحديد التحديات التي تواجهها الجهة والاقليم والجماعة، والمجتمع المدني في الشق التطبيقي بالإضافة إلى إشراك كل المؤسسات في مجال اختصاصها من منظمات نقابية ومؤسسات التربية والتكوين وتعاونيات...الخ[3]

8– تعزيز قدرات الجمعيات المحلية: من خلال نشاطات تكوين حول مختلف المواضيع التي تهم الحياة الجمعوية: الرؤية الجمعوية– تنظيم وسير الجمعية– التسيير الإداري والمالي–إدارة دورة المشروع–الروابط مع الهيئات المستهدفة والقدرة على تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم –العلاقات مع السلطات المحلية ومع

[1] الأمين سويقات: **مرجع سابق الذكر**، ص 254.

[2] لعشاب مريم: **التكريس الدستوري لمبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، ص 202.

[3] نريمان بطيب: **مرجع سابق الذكر**، ص 10.

الفاعلين الاخرين في الإقليم–حشد التمويل–تعبئة المتطوعين.[1]

ومن هنا نقول أنّ المجتمع المدني في الجزائر يحتاج إلى تفعيل مبادئ الحوكمة الرّشيدة عن طريق إقامة النّدوات والمؤتمرات ، الورشات التّدريبية التي تساهم في رفع مستوى المعرفة لدى المنشغلين بالعمل الجمعوي عموما ، ومطابقة المعارف والعلوم المكتسبة عن طريق التفعيل داخل مؤسساتهم المختلفة[2]،لكي يكون للمجتمع المدني حضور قوي وفاعلية إيجابية ، وكفاءة عالية ذو جودة ومقدرة ليساهم كشريك محوري في إدارة شؤون الدّولة[3]، وكمحفزا للتغيير السياسي وعاملا مباشرا لتحقيق الانسجام الاجتماعي الذي لا يمكن بلورته إن لم ينطلق من مفاهيم ومبادئ الحوكمة الرّشيدة [4].

المطلب الثاني: المجتمع المدني ونشر ثقافة المواطنة.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحالي بدائل للمؤسسات الإجتماعية التقليدية ، وهذا لايعني زوالها وعدم وجودها، ولكن أصبح من البديهي أن ترتبط مؤسسات المجتمع المدني بشكل وثيق بتطور العلاقة بين المواطنين داخل المدينة، على اعتبار أنها إرادية تختلف عن المؤسسات التقليدية للمجتمع البدوي– القروي والتي لايمكن للفرد أن ينسحب منها بإرادته، وعليه فإن الخصائص والعلاقات بالنسبة للمجتمع المدني تتمحور حول علاقات المواطنة والتي تكون تعاقدية حقوقية متساوية وأفقية؛ حيث لاتنسب حقوق لأي مواطن من المواطنين أو واجب من الواجبات أو مسؤولية أو وظيفة من خلال انتمائه إلى أي من المؤسسات التقليدية، بل تنسب إلى ركيزة المجتمع المدني وهي مبدأ المواطنة، وبالتالي فإن هوية

---

[1] النداء رقم 02 لاقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات انموذجية **لبرنامج "كابدال"**؛ هذا البرنامج يهدف إلى دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية أي ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، المنفذ من طرف الحكومة الجزائرية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والإتحاد الأوروبي، إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التنمية المحلية، ومن بين أهم هؤلاء الفاعلين المحليين نجد المجتمع المدني بإعطائهم دعم وتكوين في مجال الحكامة التشاورية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية والدعم والمرافقة في مسار إعداد للمخطط البلدي للتنمية..

[2] محمد يسين الهلالي: **فاعلية المجتمع المدني في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة –الجزائر انموذجا**– على الموقع الالتروني التالي: https://mqqal.com/2018/05 /

[3] **الحوكمة مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المحلية بعد الثورات**، المرز الديمقراطي العربي، 2016، https://democraticac.de.

[4] بوحنية قوي: **نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية من خلال المداخل: الكلي، الجزئي، الحكم الراشد**، مداخلة مقمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: التنمية البشرية وفرص الادماج في الاقتصاد المعرفة والكافاءات البشرية، جامعة ورقلة، 2004.

المواطنة في المجتمع المدني تحل محل الهوية الدينية أو المذهبية أو العشائرية أو العروشية أو الجهوية أو المناطقية في المجتمع التقليدي، فحداثة مجتمع المدينة نابعة في الحقيقة من:

- قيامها على أساس الانتماء إلى الأمة.
- إمكانية العضوية للمواطنين في أكثر من مؤسسة في وقت واحد.
- الاعتماد على الأنظمة الإجرائية في المؤسسة المدنية المتفق عليها بين الأعضاء غير أن البحث عن بدائل للتكوينات الاجتماعية لايعني الغائها، بل إداماجها في ولاء رئيسي وهو الدولة في إطار مفوم المواطنة، والعمل في الإطار الجماعي وراء جدار المؤسسة التقليدية[1].

ومنه تعد منظمات المجتمع المدنى رافدا حيويا فى تأمين قيم المواطنة وسلوكيات الدور الاضافى وثقافة العمل التطوعى والنهوض بالانشطة ذات المضامين الاجتماعية وحقوق الانسان بالشكل الذى يجسد المسؤلية الجماعية المشتركة ويعزز من حقيقة كون عملية الحكم إنما تتم فى إطار شبكة من السياسات التى تمثلها مجموعة حيوية من التنظيمات والعلاقات المترابطة مع بعضها البعض وتعمل على تلبية احتياجات المواطنين[2]. فتشكل الثقافة المجتمعية وادراكها لعمل مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم وسائلها في طريقها للنجاح ولا يخفى أن الثقافة العامة في المنطقة العربية بشكل عام والجزائر خاصة تعاني من فهم مشوه لعمل هذه المنظمات ويشكل بمجمله بيئة رافضة لعملها، لذا يجب تعزيز قيم المواطنة وإدراكها لمعنى ومفهوم العمل الجمعوي ليس فقط بصيغة العمل التطوعي والخيري وإنما برسم السياسات العامة التنموية للمجتمع المحلي؛ ومنه فإن مبدأ المواطنة يترسخ بالتمييز بين نوعين من الحقوق وهما: الحقوق المدنية والحقوق السياسية، وإنها مقترنة بحق المشاركة بمفهومها العام في كل مايتعلق بالوطن وبمفهومه الخاص أي المشاركة في الحكم، وهنا يكون المواطن طرفا معترفا به في حكم بلاده وفي إدارة شؤونها وثمة علاقة لا انفكاك فيها بين مسار نضج ورقي المواطنة واكتمال مكوناتها ومسار إستقلال الدولة وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، ومسار تثبيت الحقوق السياسية والمدنية للمواطن، ناهيك عن حقوقه الإنسانية وتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات دون تمييز في مناخ من الحريات الديمقراطية، وبذلك تتوافق حرية الوطن مع حرية المواطن وتتكرس ماهية الدولة مع تكريس ماهية المواطنة والديمقراطية، لذلك فالمواطنة

[1] حامي حسان: **المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة التحديات والمعوقات**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية،الحجم 01، العدد01، جامعة سطيف، ص138.

[2] محمد عبد الهادي: **مرجع سابق الذكر**.

تشكل الحد الفاصل بين ترسيخ مكونات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة الديمقراطية والمجتمع الجماهيري الممتص فيه، وفي سلطة مؤسسات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة التسلطية مما يضع مفهومها واقعيا في خانة المكون الأساسي لبناء الدولة ذات النزوع الديمقراطي[1]. حيث تبرز أهمية المجتمع المدني في تعزيز المواطنة قيمة وممارسة، إذ يعتبر المجال الحيوي الذي يمكن الفرد من ممارسة أدواره اتجاه الدولة ، كما يسهم في تعزيز حقوقهم في حالة عجز الدولة عنها، وتبرز أدوار المجتمع المدني في تكريس المواطنة من خلال: التنشئة على قيمها والتعريف بها وإعلاء قيمة الفرد والتمكين لممارستها وفق الأطر التنظيمية والقانونية الضامنة لـها والمساهمة في تعزيز الممارسات الديمقارطية بما يؤسس لفضاء سياسي–اجتماعي ديمقراطي ترقى فيه المواطنة قيمة وسلطة وممارسة[2]، ومن خلال هذا يرى المعهد العربي للتنمية والمواطنة بأن" المواطنة هي العامل أساسي في تحقيق التنمية التي تنعكس على الفرد والمجتمع بصورة مخرجات حضارية تساهم في البناء الإنساني ويؤدي غيابها إلى غياب روح الإنتماء للمجتمع، ناهيك عن استفحال العديد من الظاهر السلبية التي بدورها تنعكس على المجتمع سياسيا ، اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا"[3]. وهذا يدل على أن ترسيخ مبادئ المواطنة في المجتمع هو من البنود الهامة التي ينبغي للمجتمع المدني أن يعمل عليها بعد أن تكون قد توفت سلفا في أفراده وبمستوى عال غير قابل للتفاوض أو التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف، حتى يتمكنوا من أداء المهام المجتمعية التي تطوعوا للقيام بها من جهة ومن جهة أخرى على نشر ثقافة المواطنة وقيمها بين أفراد خاصة بعد أن أصبح هذا المفهوم شائعا جدا في أوساط المجتمع المدني[4].

وفي الأخير يمكن القول أن الهدف من مؤسسات المجتمع المدني وبالتحديد العمل الجمعوي عند رواده وممارسيه مرتبطة بنشر القيم الأخلاقية وتكوين المواطنة وتأهليه للمساهمة في تنمية الوطن وجعله عنصر فاعلا في مجتمعه متشبعا بروح الوطنية، مما يجعله منتجا بممارسته ومشاركته الفعالة واستقلاليته

---

[1] نجاح عبد الله سليمان: **عن ثقافة المواطنة متى تبدأ؟** ، المركز الديمقراطي العرب، 2018 ، على الموقع الالكتروني التالي: https://democraticac.de

[2] اسيا بلخير : **المجتمع المدني وسؤال المواطنة– فرص التفعيل وحدود التأثير**– مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، الجزء01، 2017، ص 25.

[3] غزالة وبير : **المجتمع المدني في الجزائر – الجمعيات نموذجا**– مجلة التنمية البشرية، العدد 10، 2018، ص 271.

[4] عبد الرحمان روينة: **العمل التطوعي ودوره في الارتقاء بقيم المواطنة–جمعية سنابل الخير ببسكرة انموذجا**–مجلة السراج في التربية وقضاا المجتمع، العدد 07، 2018، ص 156.

في الرأي، وحينها يلتزم بعد ذلك بالقيام بما يطلب منه أو بما هو مسؤول عنه، فإنما يظهر على نضجه وإيجبياتخ على أن هذه التربية الجمعوية بأسسها ومبادئها إنما هي تربية على الديمقراطية تربية على التعامل مع الاخر وقبوله على النقد والحوار وعلى الايمان بجدية وأهمية العمل الجماعي والتعاون والتنسيق مع الأطراف الأخرى المساهمة في الفعل الإجتماعي باختلاف مشاريعها وتخصصاتها[1].

المطلب الثالث: الآليات المعلوماتية والتكنولوجية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

التنمية لكي تتحقق تتطلب التزاما وعملا وعلما ومعرفة من المواطنين وصناع القرار على حد سواء، وتكاثف جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتحقيق هذا مرهون في الوقت الحالي بالاهتمام المتزايد بالأدوات المعلوماتية والتكنولوجية، حيث أضحت الرقمنة مبادرة ذات قيمة متزايدة لفائدة مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة داخل المؤسسات.فهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم (الطريق السريع للمعلومات)، والتي اعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشك التقليدي إلى مجموعة متاحة على وسائط رقمية حديثة، ويتضح جليا الدور الهام الذي تؤديه الرقمنة في زيادة الكفاءة وتحقيق السرعة في توفير الخدمات[2]، بحيث يسمح استغلال التكنولوجيات وشبكات الأنترنت في تحسين جودة الخدمات، وفي تقليل تكلفتها وإلغاء كافة الحدود بين المواطنين والمؤسسات. فنشر المعرفة بهذه الطريقة يسهم في خلق المناخ الاجتماعي الذي يدعم التنمية ولا يقف عائقا أمام تحقيقها[3]، ومن خلال هذا ساهمت العولمة والثورة المعلوماتية والاتصالية في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني. ومن هنا يتمثل في خلق فضاء مستقل يفرز قيم العدالة والمساواة والحرية. فأدوات ووسائل الاعلام والاتصال تنقل ثقافة المجتمع المدني من مستوى الوعي الفردي والجماعي إلى مستوى الوعي العام ، وبهذا تصبح الثقافة المدنية جزء لا يتجزء من وعي الأمة[4].

---

[1] عبد الله رقيق، منير صوالحية: **دور العمل الجمعوي والنخبوي في تفعيل المواطنة في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد02، 2020، ص 378.

[2] مزغيش وليد: **الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الراشد على ضوء برنامج "كابدال"، دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية" الجزائر**" أنموذجا، مجلة التراث، العدد 04، المجلد العاشر، ديسمبر2020، ص 99.

[3] ضحى هلال: **دور الاعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة جانب التنمية السياسية**– المركز الديمقراطي العربي، 2018، على الموقع الالكتتروني التالي: https://democraticac.d

[4] محمد قيراط: **جدلية الاعلام والمجتمع المدني**، مقال على نشر سنة 2014 على الموقع الالكتروني التالي: https://www.albayan.ae

ويمكن أن نبرز أهمية الرقمنة في تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز اليات الديمقراطية التشاركية من خلال:

- ✓ **المواطنة الافتراضية:** سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بممارسة المواطنة افتراضيا عبر الأنترنت، وبرز الفضاء الافتراضي كمساحة عصرية للمطالبة بمختلف الحقوق والحريات.
- ✓ **تعبئة الرأي العام:** تقوم الجماعات والشخصيات المنتشرة في الشبكات الإجتماعية بدور فعال في التعبئة وأضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا للدعوة إلى تطوير الجمعيات والتشجيع على المطالبة بالحقوق وبحق المساهمة في اتخاذ القرار.
- ✓ **استطلاعات الرأي:** إن شبكة الأنترنت تؤدي دورا جد مهم في استبيان موقف الرأي العام حول القضايا الإجتماعية والاقتصاية والسياسية، كما أنها تساهم في استطلاعات الرأي عبر الشبكات المتخصصة في انخراط الأفراد في التعبير عن مواقفهم وأرائهم، وهي وسيلة مهمة لتعزيز الشفافية والرقي بالنقاش والحوار بين كافة شرائح المجتمع.
- ✓ **الإعلام الرقمي:** وهو الإعلام الذي يستخدم كافة وسائل الاتصال المتاحة للوصول إلى الجمهور أينما كان، ويطلق على الإعلام الرقمي العديد من المسميات منها: الإعلام التفاعلي، الوسائط المتعددة...الخ[1].

وأيضا تسمح الأليات التكنولوجية من خلال ما ذكرنا سابقا لمؤسسات المجتمع المدني بممارسة عملية التسويق الاجتماعي الذي يعرف حسب ما جاء به كوتلر kotler و روبارتو Robert "جهد منظم تقوم به مجموعة واحدة تهدف إلى إقناع الاخرين(الجمهور المستهدف) سواء بقول أو تعديل أو التخلي عن أفكار معينة أومواقفا، وممارسات وسلوكيات"[2]، ومنه يمكن أن نستنتج الدور الفعال الذي يلعبه في التأسيس لمجتمع مدني يمارس أهدافه بكل جودة وفعالية:

- ➢ خلق رأي عام داعم يحث المجتمع على المشاركة الايجابية لحل قضية ما أو مشكلة ما.
- ➢ يمكن للتسويق الاجتماعي أن يقلل من ضعف وهشاشة العديد من الجمعيات الأهلية، كما أنه يساعد على تحقيق الاستمرارية لها.

[1] مزغيش وليد: **مرجع سابق الذكر** ، ص 100-101.

[2] سلمى كوندة: **التسويق الاجتماعي للعمل التطوعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة العلوم الانسانية ، جماعة أم البواقي، العدد 09، 2018، ص 397.

- يعتبر كأداة لمساعدة الجمعيات على بناء دوائر مؤازرة من الدعم المجتمعي، وجمع الأموال والمصادر الأخرى التي من خلالها يمكن تقوية قطاع مؤسسات المجتمع المدني.

وللوصول إلى مايتطلب من مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحالي يجب تنسيق وتكاتف الجهود بينها وبين ماذكر سابقا من الاليات التكنولجية والمعلوماتية المتمثلة أساسا في مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام المحلي؛ لأننا هنا نركز على وصولنا إلى التنمية المحلية بمفهومها الحديث والذي يتسم بالحوكمة وتفعيل الديمقراطية التشاركية. ومن خلال هذا سوف نورد أهمية الدور الذي تلعبه هذه الوسائل وأهميتها في تفعيل دور المجتمع المدني:

أولا: مواقع التواصل الإجتماعي.

كان للانتشار السريع للتكنولوجيات تأثيرا مهما بشكل خاص على طرق وصولنا إلى المعلومات واستهلاكها والتفاعل والارتباط بالأخرين[1]، وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي من خلال خصائصها التشاركية والتفاعلية وانخفاض تكلفتها، وقد أظهرت قدرات كبيرة في مجالات خدمة القضايا الاجتماعية وتنسيق عمليات التطوع ، حيث أن هذه الأليات قد أحدثت انعكاسات كبيرة على حرية النشر والتعبير وتدعيم الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم التي انتشرت وتكونت حولها الجماعات مستفيدة من سهولة استخدامها والمشاركة فيها دون حاجة إلى خبرات تقنية أو تكاليف مادية.

ويمكن الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي بكونها وسيلة من وسائل التسويق الاجتماع، ضمن التسويق للعمل التطوعي فيما يأتي:

- الاستفادة من التكنولوجيا في تسويق العمل الخيري الكترونيا، فهي تفيد في عملية الانتشار والوصول إلى العديد من شرائح المجتمع المدني. الاستفادة من التقنية كنشاط يسهم في تطوير وتنمية المجتمع المدني من خلال دورات تدريبية عن كيفية التعامل مع مهارات الحاسوب والانترنت.
- لايوجد تكلفة تسويقية أو إعلانية لوسائل الاعلام الاجتماعي ومجانية إنشاء صفحات وحسابات على هذه المواقع.

[1] تاليدا حوبو وارخون: **الانخراط المدني – كيف يمكن أن تشجع التكنولوجيا الرقمية انخراطا أكبر في المجتمع المدني؟**، ص02، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.rand.org

- القدرة على زيادة عدد المشتركين أو المتابعين أو المعجبين بنشاط الجمعية أو مهنتها بطرق مختلفة وربما بتكلفة قليلة جدا.
- القدرة على تنفيذ حملات إعلامية أو إعلانية أو توعوية بجوائز بسيطة جدا لسرعة التجاوب وردود الفعل من متلقي رسالتها بعكس الاعلام التقليدي[1].

ثانيا: الاعلام المحلي.

يشكل الإعلام أحد أهم أدوات منظمات المجتمع المدني لتحقيق غاياتها وأهدافها ، إذ شهد العالم تطوراً مذهلا في العقد الأخير مما سارع في إزدياد وتيرة التأثير ونقل المعلومة بعيداً عن أي حدود جغرافية، الأمر الذي سهل العديد من مهام منظمات المجتمع المدني للقيام بأدوارها الفاعلة، بل يرى البعض أن منظمات المجتمع المدني خاضت مسيرتها النضالية من أجل الحقوق المدنية والسياسية نظرا للانتهاكات الواقعة عليها وكان من أهمها الحق قي حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي باعتبارهما وعاء لحقوق الانسان مما إنعكس على مستوى البرامج وأساليب العمل المتبعة من قبلها وتوفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة[2]، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية. فتمكن الاعلام إلى حد ما في بناء مفاهيم مشتركة حول العولمة ومظاهرها المتمثلة بشبكات المعلومات، وشبكات الاتصالات والتغطية الاعلامية للأحداث العالمية مباشرة بأبعادها الثلاثة: المضمون، المكان والزمان ، حيث استطاع الاعلام في عصر العولمة بوسائله المختلفة يعمل على تحويل المجتمعات والبيئة المحلية لدول العالم المختلفة إلى وحدة عالمية أو كما يطلق عليها مارشال ماكلوهان" القرية العالمية"[3]. وقد إكتسب بوسائله المتطورة أهمية من خلال تصنيفه كأداة استطاعت أن تعكس الصراع الايديلوجي والسياسي بين التيارات الفكرية والقوى السياسية المختلفة، كما له دور مؤثر في حركة المجتمع وحركة الانسان داخل مجتمعه، بل إنه يمثل ظاهرة إجتماعية يتمتع بها الإنسان من حيث هو كائن اتصالي واعي، كما أن التنمية تتصف بمسايرتها لحركة المجتمع إذ هي جزء منه، وهي عملية ديناميكية تابعة للمجتمع النامي المتميز بالحركية في بحثه الدائم عن التطور. ويمكن أن نركز هنا على أهم أنواع الاعلام الذي أصبح له دور هام وأساسي في تحقيق التنمية المحلية والذي هو؛ الاعلام المحلي الذي برزت مكانته بصفة خاصة في المساعدة على صياغة العملية التشاركية خدمة للتنمية

[1] سلمى كوندة: **مرجع سابق الذكر**، ص 402.401 .

[2] https://www.newtactics.org

[3] المكان نفسه، ص 45.

التي لا تتحقق من دون وعي المواطن بأهميتها على الصعيد الشخصي والمحلي والوطني[1]. فيجب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والاعلام المحلي لما له من تأثير على المجتمع المحلي. ويمكن ان نعرفه على أنه" الاعلام الذي ينبثق في بيئة وعينة محدودة ويوجه إلى جماعة بعينها ترتبط مع بعضها البعض في هذه البيئة بحيث يصبح الاعلام مرتبطا ارتباطا وثيقا بحاجة هؤلاء الناس ومتصل بثقافة البيئة المحلية وظروفها الواقعية، ويساعد الناس على تكوين رأي صائب في واقعة أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية هذه الجماهير وميولهم واتجاهاتهم"[2]. فيظهر دوره من خلال الحضور المستمر لوسائله والتي من بينها الاذاعة المحلية في مختلف الأنشطة المقررة والتظاهرات التي تقوم بها مصالح السلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني، بل وعلى الاعلام أن يكون طرفا مهما في تلك الأنشطة، ليس لتغطية الحدث فحسب. وإنما لمساءلة الجهات المعنية، حيث يتوجب على الاعلاميين المحليين الانفتاح على مكونات الدولة والمجتمع المدني بأسلوب جاد يرتكز على التعاون والتفاعل والاصغاء والنقد البناء[3]. وقيامه بالعمل التحسيسي والتأثير على الرأي العام من جهة أخرى، إلا أن ذلك مرهون بقدرته على مجابهة التحديات المهنية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبح تكريسه ضرورة حتمية للتمكن من التوفيق بين مطامح تحسين نوعية الحياة للمواطن والسير في المشاريع التنموية بطريقة فعالة وناجحة؛ فالاعلام المحلي يفسح للفرد في المجتمع خاصة المجتمع المحلي المساحة الكاملة للتواصل مع غيره من الأفراد ومع القيادين[4]، لذلك على مؤسسات المجتمع المدني أن تستغل هذه النقطة وقد تكون همزة وصل. فتحقيق البرامج والمشاريع التنموية مرهون بالتكامل والتنسيق بين هذه الوسائل والمؤسسات الأخرى[5].

---

[1] زكرياء عكه، ميلود عروس: **الاعلام والتنمية المحلية في الجزائر – الخلفيات والأبعاد**– المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية، العدد05، 2018، ص 107،114.

[2] سويقات لبنى: **الاعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاعلام والاتصال، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2010)، ص 20.

[3] خيرة مكرتار: **الاعلام الجزائري ودوره في التنمية المحلية –إذاعة غليزان انموذجا**– مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة أفلو، ص 77.

[4] نبيل لحمر: **دور الاعلام المحلي في تحقيق أبعاد ومتطلبات التنمية**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 26، الجزء الثاني، 2018، 949.

[5] خالد الكياني: **دور الاعلام في دعم المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد 3164، 2010،على الموقع اللكتروني التالي: https://www.ahewar.org

وفي الاخير نقول أن نشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة إلى مؤسسات إعلامية ووسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة تؤمن بالمجتمع المدني وتؤمن بالمثقف العضوي وبالقيم المجتمعية الأصيلة. فالمشرف على المؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال يجب أن يؤمنا بالمجتمع المدني وبالثقافة المدنية وبرسالة يعملان من أجل تحقيقها لصالح المجتمع بأسره. فهذه الوسائل هي التي تنتج الوعي الاجتماعي وهي التي تكرس القيم والعادات والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع ومن ثم فهي مطالبة بنشر ثقافة المجتمع المدني؛ المؤسسات الإعلامية هي الأدوات التي تنمي الثقافة المدنية وتعمل على نشرها وتقويتها والتصدي لثقافة العنف والتطرف والإقصاء والفردية والمادية ورفض الآخر. وبالتالي هي الحليف الاستراتيجي للمجتمع المدني وهي الوسيلة الفعالة والأداة الضرورية لتحقيق مبادئه وقيمه في المجتمع[1].

[1] محمد قيراط: **وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع المدني**، مقال على الموقع اللكتروني التالي:
https://www.albayan.ae

استنتجات:

- لقد بات المجتمع المدني أحد ادوات التغيير الفعلية والناشطة، بحيث لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب، لا بل أصبح ناشطا أساسيا في الدفاع عن الديمقراطية والحريات ومحاربة الفساد بكل اشكاله، والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال المراقبة والرصد وتنظيم حملات المدافعة والمناصرة والدعوة للمشاركة في صنع الخيارات التي تؤثر في حياة المواطنين[1].
- إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع ،وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وعلى توافر المجال الاقتصادي القادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهةو تقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية.
- يحتاج المجتمع المدني إلى ثقافة مدنية مبنية على منظومة قيمية سائدة في المجتمع ، لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة وقيم وأفكار تترسخ في ذهنية الأفراد، تتبلور فيما بعد في شكل توجهات فكرية تطلبت تنظيمها.
- يعتبر امتلاك منصة في شبكات التواصل الإجتماعي وعلى رأسها الفايسبوك أحد أفضل الطرق لتروج نشاطات وخدمات وفعاليات الجمعيات التي تقدمها وترعاها خصوصا للجمعيات التي لاتمتلك ميزانيات إعلانية كبيرة.
- تعد الأدوات التكنولوجية الحديثة من شبكات الأنترنت والأجهزة النقالة والتي سهلت نقل المعلومات بكل سهولة ويسر أهم المتغيرات التي غيرت من كيفية القيام بالعمل التطوعي، حيث يشهد العالم المعاصر مجموعة من المتغيرات المتسارعة في مجال الاتصال وتقنية المعلومات، ماجعل العالم قرية كونية تنتقل فيها المعلومات إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية في أجزاء من ثانية، مادفع المجتمعات بقبول هذه المستحدثات والتكيف معها لتحقيق الاستفادة مما تقدمه من مزايا في جميع المجالات[2].
- مؤسسات المدمع المدني يمكنها أن تقوم بمهمة ديمقراطية من خلال الاسهام في تثقيف الجماهير وبطرق متعددة منها عقد ندوات تعليمية ، تعميم المعرفة من خلال وسائل الاعلام..الخ ونشاط المجتمع المدني يمكن أن يكون عملية تعليمية في حد ذاته، فالمشاركة في عمل جماعي أو في مناقشة عابرة

[1] http://www.jfoiraq.org

[2] هند حسين محمد حريري: **واقع العمل التطوعي في مجال البحث العلمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي لطلبات كلية التربية بجامعة جدة**، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 183، الجزء الثاني، 2018، ص 294.

يجعل الناس أكثر وعيا في المجال طبعا الذي نوقش ، أن يضحوا واعين بهويتهم وبمصالحهم وبحقهم في أن يسمع صوتهم[1].

- يستقي المجتمع المدني قوته من الثقافة المدنية التي تتمحور حول الحرية والمساواة والمواطنة وهي في أساسها قيم عامة تتفرع عنها قيم تؤمن بالتفكير الحر الخلاق والفعل الحر المسئول والحرية التي تستمد قيمتها من مبدأ الفرد الأخلاقي الذي يؤمن بأن حريته تعني حرية الأخرين.
- بناء مشاركات إعلامية إقليمية ودولية لتبادل الحوار والخبرات وإثراء التغطيات الإعلامية, الأمر الذي يسهل عملية التفاعل علي المستويات المختلفة وإثارة الجدل حول قضية بناء ولتأسيس مجتمع مدني فعال يساهم في تحقيق التنمية ببعديها المحلي والوطني وفي اتخاذ القرار وتنفيذه[2].
- اعتماد المقاربة التشاركية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة في مجالات تشخيص الموارد وتحديد حاجيات وامكانيات استثمارها يشكل في مفهوم التنمية المحلية شرطا رئيسيا للربط العضوي والجدلي بين النهوض بتنمية المجتمع المحلي من جهة وبين التطور الحكومي في مجال إقرار وتنفيذ السياسة التنميوة على الصعيد الوطني من جهة أخرى[3].

[1] جان ارتلت شولت، ترجمة علا أبو زيد: **الاقتصاد المعرفي الديمقراطي ودور المجتمع المدني**، (جامعة واريك المملكة المتحدة: مركز دراسات العولمة والاقاليمية، ط01، 2003)، ص 57..

[2] ضجى هلال: مرجع سابق الذكر.

[3] زكرياء عكة، ميلود عروس: **الاعلام والتنمية المحلية في الجزائر –الخلفيات والأبعاد**– المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية/ العدد 05، أكتوبر 2018، ص 104.

الخاتمـــــــــــة

التنمية تحتاج إلى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي، وتكون مرجعيتها الأساسية الدولة كنظام وحامي لحقوق المواطنين، إلا أنها تحتاج أيضا إلى تعاون وتنسيق بين الجهات الأساسية الفاعلة، لاسيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن غير هذا التعاون لا تكون العملية التنموية وناجحة. فالبنسبة لحالة عينة الدراسة فإن واقع التنمية المحلية في ولاية بومرداس يبشر بـ"مدينة ايكولوجية " من خلال مؤشراتها التنموية لتتحقق فيها نهضة اقتصادية محلية ، إلا أن المحور الأساسي للوصول إلى هذا الانجاز هو المواطن ولجان الأحياء والمجتمع المدني عبر مشاركتهم الفعالة والدائمة في تجسيد التنمية المحلية، حيث أن أغلب سياسات الدولة تتجه إلى تعزيز وتكريس الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيقها؛ من خلال إشراكه في مختلف القرارت على المستوى المحلي، فمن خلال الدراسة الميدانية لاحظنا غياب تام لهذا الدور، بحيث وجدنا أنها تعاني من تهميش من قبل السلطات من جهة وعدم التزام أعضائها من جهة أخرى، عكس مالحظناه في الدراسة المقارنة التي قد أبدت اهتمام واضح وبشكل خاص بمؤسسات المجتمع المدني والدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية المحلية ليس فقط بالنشاطات والفعاليات التي تقوم بها بل بالمشاركة في عملية صنع القرار ومناقشة السياسات التنموية على مستوى مجالس التنمية؛ التي تضم مجموعة من الفاعلين المحليين الرسمية وغير الرسمية منها، وفي حالة الجزائر عامة وولاية بومرداس نجد غياب تام لهذا الامر وإن وجد فإنه فقط شكلي وموثق في بضع مواد في قانون الجماعات المحلية، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب نذكر منها مايلي:

- ✓ عدم اشتراط المشرع الجزائري مشاركة المجتمع المدني بصفة الزامية ، ولم يهتم للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه بل ترك ذلك لإرادة أجهزة البلدية ، ولامسنا ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية إن لم نقل أنها منعدمة من خلال دراستنا الميدانية.
- ✓ قلة حضور مؤسسات المجتمع المدني لمداولات المجلس الشعبي المحلي؛ وذلك لجهلهم بموعد المداولة، أو لعدم إهتمامهم بالموضوع ومدى أهميته خاصة في الوقت الراهن، وهنا يتضح مستوى الطرفين.
- ✓ يعتبر المقر شرط أساسي لتأسيس الجمعيات باعتبارها مؤسسة قائمة بذاتها، لديها نظام داخلي خاص بها يحقق من خلاله الأهداف التي أسس من أجلها، إلا أن اغلبية عينة الدراسة في ولاية بومرداس، لايوجد لها مقر خاص بها. والذي يعتبر أحد العراقيل في سبيل تحقيق أهداف فئاتها المستهدفة، فعندما نقول أن المجتمع المدني هو عبراة عن مؤسسة قائمة بذاتها تحتل مرتبة مهمة

خاصة على مستوى الجماعات المحلية والمجتمع المحلي، فمن المفروض يكون أحد أركانها الأساسية " المقر".

- ✓ تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولاية بومرداس خاصة من مشكل التمويل المالي ، حيث أن أغلب الجمعيات محل الدراسة لديها صعوبات مالية وهذه الأخيرة كثيرا ما تجعلها عرضة للتبعية والاستغلال من طرف مموليها، خاصة فيما يتعلق بالتمويل عن طريق التبرعات والمنخ الخارجية التي لها قيمة وتعتبر مورد أساسي لتمويل مؤسسات امجتمع المدني إلا أن هذه الأخيرة تتلقى صعوبات وإجراءت من طرف الدولة تعرقل الحصول عليها، عكس ما لاحضناه في الدراسة المقارنة أن مؤسسات المجتمع المدني في فرنسا عامة وفي مارسيليا خاصة لديها دعم كبير من التبرعات الخارجية والتي على رأسها الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وحتى الكبيرة وهذا التبرع يكون مفروض ومتابع من قبل الدولة.
- ✓ ومن خلال الدراسة الميدانية أثبتت أن طبيعة العلاقة بين الدولة والسلطات المحلية والمجتمع المدني هي التي تفسر لافعالية هذا الأخير في ضعف المشاركة في التنمية المحلية فالصعوبات والمعوقات التي تحول دون ذلك لا تتعلق ولا تقتصر فقط بأشخاص المكونة لمؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية بقدر ما ترتبط أيضا بالنظام الكلي للدولة.
- ✓ ونجد أيضا أن دور المجتمع المدني الجزائري في تحقيق الديمقراطية التشاركية ، مازال يفتقد لأطر القانونية تحدد إطار العلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية، حيث نجده مغيب تماما على مرحلة تشكيل المجالس المحلية ؛ إذ لا يحق له مراقبة الانتخابات المحلية ماعدى التواجد الضئيل عبر الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع سواء في الجزائر عامة أو في ولاية بومرداس فإننا توصلنا إلى مجموعة من النقاط المهمة التي يمكن أن تجعل من المجتمع المدني ذا مؤسسة لها دور أساسي ورسمي في صنع وإتخاذ القرار على المستوى السياسات العامة المحلية لتحقق تنمية محلية مستدامة، وليس كجمعيات مهمتها الاول والأخيرة هي تقديم الفعل والعمل الخيري؛ وهذه النقاط التي قلنا أنها مهمة لتغيير هذا الوضع يجب أن تكون مجسدة ملزمة ومفروضة في موقعين أساسيين وهما قانون الجماعات المحلية وقانون الجمعيات ؛ وذلك من خلال تعديل المواد التي تنص على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي من خلال:

- إقامة مجالس التنمية كما هو الحال في الدراسة المقارنة" النموذج الثاني"، وهذه المجالس يجب أن تكون مكونة من المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني ومن الهيئات المركزية وتكون شروط تكوينها ومبادئها الأساسية منصوص عليها بالتفصيل في باب كاملا في قانوني الجماعات المحلية والإشارة إليها أيضا في قانون الجمعيات.
- إعطاء فرصة لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تعديل قانون الجماعات المحلية بما أنها جزء لايتجزء من المجتمع المحلي، ويكون لهم بذلك دور في صناعة القرار المحلي، بالاضافة إلى توظيف أهل الاختصاص من أساتذة وباختين في مجال القانون الإداري والعلوم السياسية لأنهم أدرى وأكثر دراية وبحث في هذا المجال ، لكي يكون هذا المشروع بناء ومن صلب الموضوع، ولقوله تعالى " واسألوا ذو الخبرة" ص.
- أخلقة العمل الجمعوي عبر وضع دفتر شروط يوضح فيه كل مايجب أن يكون، وأيضا بالنسبة للجالية الوطنية بالخارج يجب أن تكون هناك منصة رقمية يتم من خلالها تبادل الأفكار والمقترحات بين الجمعيات داخل الوطن والجالية الوطنية في الخارج كما تشكل نافذة لطرح الانشغالات.
- التركيز على إعادة بناء الثقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة؛ حيث يجب أن يتم الوصول إلى إنجاز تشاركية حقيقية تنتقل به من أدواره التي كانت مقتصرة على النشاط الكلاسيكي المناسباتي إلى العمل المؤسساتي المحترف بحيث يصبح مشارك ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن خلال الكم الهائل المتواجد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر عامة يكون هذا دليل عن وجود وعي لدى فعاليات المجتمع المدني لكنها تحتاج إلى نوع من التنظيم والمرافقة والتأهيل للوصول إلى مستوى المشاركة الفعلية المتمثلة في المساهمة في اتخاذ صنع وتنفيذ القرار خاصة على المستوى المحلي.
- الاستفادة من التجربة الفرنسية من خلال تطبيق سياسة العناقيد التي اتخذتها فرنسا من أجل دعم التنمية المحلية وذلك بتجسيد الشراكة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ حيث نجد أن الجماعات المحلية ومختلف الهيئات الحكومية كغرف التجارة والصناعة هم أعضاء دائمين في حوكمة العناقيد، بغرض توفير التسهيلات الإدارية والدعم المالي لمشاريع البحث والتطوير ، وتلك الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة.

وفي الاخير فإن عملية بناء المجتمع المدني وتجسيد دوره في تحقيق التنمية المحلية هي عملية ديناميكة مستمرة وليست مجرد مرحلة محددة، لذلك يجب الأخذ بالنماذج المقارنة والتجارب العالمية الناجحة في هذا المجال مثل ماهو الحال في دراستنا المقارنة خاصة فيما تعلق بمجالس التنمية التي ركزنا عليها كثيرا لما لها دور مهم وبارز في تحقيق الديمقارطية التشاركية والحوكمة المحلية مع خلق تنمية محلية فعليـة مع المحافظة على طبيعة وقيم المجتمع الجزائري على أساس ترسيخ قيم المواطنة وقيم المشاركة الفعلية له في كل المجالات مع أيضا تجسيد وتطوير اليات تدخل ونشاط المجتمع المدني.

الملاحق

الملحق رقم(01):

جامعة احمد بوقرة – بومرداس–

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو –

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه

التخصص: تنظيم سياسي واداري

استمارة بحث لانجاز أطروحة دكتوراه تحت عنوان:

متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر

دراسة مقارنة لولاية بومرداس – محافظة مارسيليا

اعداد الطالبة:

بوعشرية فدوى

اشراف الدكتور:

درويش جمال

ملاحظة: المعلومات الواردة في الاستمارة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، لذا نرجو منكم الاجابة على الاسئلة المطروحة بكل صراحة وموضوعية على جميع الاسئلة إسهاما منكم في إنجاح هذا البحث العلمي، ولكم فائق الشكر والتقدير.

ضع علامة (×) في المكان المناسب.

المحور الاول: البيانات الشخصية.

1- السن: 20-30 ☐ 31-40 ☐ 41 - 50 ☐ أكثر من 51 ☐

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- المهنة: .....

5- الدخل الشهري: بدون دخل ☐ أقل من 20000 دج ☐ بين20000 و40000دج ☐

أكثر من 40000دج ☐

6- مدة ممارسة النشاط في الجمعية: .....

7- ما هي دوافع انخراطك في الجمعية:

مصلحة شخصية ☐ تفعيل مواطنتك ☐ خدمة المجتمع ☐

اخرى اذكره..... .....

8- هل سبق وأن مارست العمل السياسي: نعم ☐ لا ☐

9- في حالة الاجابة بنعم ، ماهو شكل الممارسة ؟

تنشيط حملة انتخابية ☐

الترشح في الانتخابات ☐

المحور الثاني: بيانات حول كيفية تمويل واليات عمل الجمعية واسهاماتها في المجال التنموي وعلاقاتها بالفواعل الرسمية.

10- هل تعتقد أن ارتباط الجمعيات بالنشاط السياسي والحزبي يؤثر عليها: ايجابا ☐ سلبا ☐

11- كيف ذلك؟ .....

.....

12- هل ساعدك العمل الجمعوي على:

اكتساب خبرة ادراية وقيادية ☐

التعرف على المسؤولين المحليين ☐

تكوين علاقات اجتماعية ☐

أخرى نذكر .....

.....

13- هل نشأة الجمعية كانت بناءا على رغبة من:

الأعضاء المؤسسين ☐

من السلطات المحلية ☐

من الفئات المستهدفة ☐

أخرى نذكر .....

14- سنة تأسيس الجمعية: .....

15- ماهي أغراض الجمعية؟

مساعدات خيرية ☐ رعاية فئات معينة ☐ ثقافية وعلمية ☐ حقوق الانسان ☐ ☐ والرياض ☐ بيئية ☐ نسائية ☐ ☐ ن ☐ الأحياء دينية

أخرى نذكرها .....

16- ماهو المجال الجغرافي لنشاط الجمعية؟

بلدية ☐ ولائية ☐ جهوية ☐ وطنية ☐ دولية ☐

17- هل تجتمعون: حسب الحاجة والظروف ☐ بضفة دورية منتظمة ☐ لايجتمع إلا نادرا ☐

18- هل هناك تعاون بينكم وبين جمعيات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

19- في حالة نعم هل هذه الجمعيات : وطني ☐ محلية ☐ دولية ☐

20- ماهي النشاطات التي تنظمها الجمعية عادة: حملات تطوعية ☐ ملتقيات ومحاضرات ☐ تقديم مساعدات ☐

21- ما هي أهم اسهامات جمعيتكم على مستواها المحلي؟

.....

.....

22- ماهي مضادر تمويل جمعيتكم؟ دعم الدولة ☐ مساعدات أجنبية ☐ دعم أحزاب ☐ تبرعات أفراد أو مؤسسات ☐ اشتراكات الأعضاء ☐

أخرى تذكر .....

23- هل هذه المصادر كافية لتمويل مشاريع الجمعية؟ نعم ☐ لا ☐

24- كيف هي علاقتكم بالسلطات المحلية؟

علاقة إشراف وتنظيم ☐ علاق تعاون ☐ علاقة تمويل ☐ علاقة صراع ☐

25- في رايكم هل هذه العلاقة : تدعم النشاط ☐ تعرقل النشاط ☐

26- هل سبق وأن تعرضت جمعيتكم لضغط السلطات المحلية أو السلطة الوصائية؟ نعم ☐ لا ☐

27- في حالة نعم، هل سبب ذلك:

كثرة النشاطات ☐ قلة النشاطات ☐

أخرى تذكر.....

28- هل يحضر عضو من أعضاء جمعيتكم مداولات المجلس الشعبي؟ نعم ☐ لا ☐

29- في حالة نعم : هل يتم استشارتكم خاصة في المداولات التي تتعلق بالتنمية المحلية؟ نعم ☐ لا ☐

30- هل تستجيب السلطات المحلية لمطالب واحتياجات الجمعية: نعم ☐ لا ☐

31- هل سبق أن طلبت منكم السلطات المحلية تنفيذ بعض النشاطات أواستشارتكم في مشروع يخص مجالا تنمويا: نعم ☐ لا ☐

32- في حالة نعم هل ممكن أن تذكرها لنا

.....

33- هل قانون 06/12 في نظركم:

وسع في إنشاء واستقلالية لعمل الجمعيات ☐

وضع قيودا على استقلالية الجمعيات ☐

34- هل ترى ضرورة تعديل هذه القوانين: نعم ☐ لا ☐

35- في حالة نعم لماذا:

غير مناسبة مع متغيرات الوقت الراهن ☐

تحد من استقلالية الجمعيات ☐

تعطي للدولة حرية واسع في التدخل في شؤون وعمل الجمعية ☐

أخرى تذكر .....

36- ماهي حدود إمكانية جمعيتك في خلق ثقافة مجتمعية – تتعدى الاحتياجات اليومية- تكون الخلفية المؤسسة للمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والتمتع بمخرجات النظام السياسي؟

.....

.....

.....

37- هل تعتقد أن جمعيتكم تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي بتقديمها أراء واقتراحات للسلطات المحلية؟ نعم ☐ لا ☐

38- هل في نظركم قد ساهمت جمعيتكم بطريقة أو بأخرى في تنمية المجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

39- هل تعتقد أن جمعيتكم ساهمت في تنمي وعي والشعور بالمواطنة لدى الفئات المستهدفة من نشاطها؟ نعم ☐ لا ☐

40- هل تستخدم جمعيتكم وسائل الاعلام والاتصال لتوعية المجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

41- في حالة الإجابة بنعم ماهي الوسائل أكثر استخداما؟

الراديو ☐ الانترنت ☐ الجرائد ☐

الملصقات ☐ المطويات ☐

43- هل سبق وان اقترحت جمعيتكم على السلطات المحلية مشروع تنموي يخص الفئات المستهدفة؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: بيانات حول معوقات وصعوبات عمل الجمعيات في المجال التنموي ومتطلبات تفعيل دورها.

44- هل هناك عزوف في العمل الجمعوي من قبل المجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

45- في حالة نعم ، ماهي في نظركم أسباب ذلك؟

- نقص الوعي الثقافي والمدني ☐
- عدم اهتمام وثقة المواطنين اتجاه العمل الجمعوي ☐
- نقص الإعلام وعدم التعريف بالعمل الجمعوي ☐
- أخرى تذكر.....

.....

46- ماهي أهم المعوقات والصعوبات التي تعتلي عمل جمعيتكم لتجسيد هدفها ؟ هل هي

قانونية ☐ إدارية ☐ مالية ☐

سياسية ☐ اجتماعية ☐

أخرى تذكر .....

.....

47- ماهي أهم اقترحاتكم لتفيعل دور تنظيمات المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية؟

.....

.....

استمارة خاصة بسكان ولاية بومرداس:

1- السن: 20-30 ☐ 31-40 ☐ 41 – 50 ☐ أكثر من 51 ☐

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المستوى التعليمي: دون مستوى تعليمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- هل انت ممارس للعمل الجمعوي: نعم ☐ لا ☐

5- في حالة اجابتك بلا، ماهي أسباب ذلك؟

.....

.....

.....

6- هل هناك لجنة حي؟ نعم ☐ لا ☐

7- في حالة الاجابة بنعم، ماهو دور لجنة الحي؟ دينية ☐ اجتماعية ☐ ثقافية ☐ اقتصادية ☐

8- هل تمثل سكان الحي؟ نعم ☐ لا ☐

9- في حالة الاجابة بنعم كيف ذلك؟ .....

.....

.....

10- في حالة الاجابة بلا لماذا؟ .....

.....

11- هل لجنة الحي لها دور تنموي ؟ نعم ☐ لا ☐

12- وهل تتعاون مع السلطات المحلية في ذلك؟ نعم ☐ لا ☐

13- في حالة الاجابة بلا، ممكن أن تعطينا أسباب ذلك؟

.....

.....

.....

14- ماهو رايك في الجمعيات المتواجدة على مستوى ولايتكم؟

.....

.....

15- هل لها دور في تنمية الولاية ؟ نعم ☐ لا ☐

16- بصفتك مواطن تمثل الولاية، هل تحضر مداولات المجلس الشعبي المحلي ؟ نعم ☐ لا ☐

17- في حالة الاجابة بلا، لماذا؟ .....

.....

.....

18- ماهو رايك في المشاريع التنموية التي تقوم بها السلطات المحلية؟ .....

.....

.....

19- وهل انت راضي عن ذلك؟ نعم ☐ لا ☐

20- في حالة الاجابة بلا، ماهو سبب ذلك؟ .....

.....

21- هل ترى أن التمويل المالي كافي للولاية لانجاز المشروعات وبرامج التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

22- أي أنواع هذه المشروعات ترى أنها أكثر تمويلا من طرف الولاية؟

- المشروعات الاقتصادية ☐
- مشروعات الخدمة العمومية ☐
- المشروعات الثقافية والرياضية ☐
- أخرى تذكر:.....

.....

23- في رايك ماهي المشاكل التنموية التي تعاني منها الولاية؟

.....

.....

.....

24- في رايك ماهي افاقكم التنموية لولاية بومرداس؟.....

.....

.....

25- وماهي اهم اقتراحاتكم التي يمكنك تقديمها لرفع مستوى أو مدى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية إلى مستوى تطلعات مواطنين ولاية بومرداس؟

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم(02):

جامعة احمد بوقرة – بومرداس–
كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو –
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه

التخصص: تنظيم سياسي واداري

استمارة بحث لانجاز أطروحة دكتوراه تحت عنوان:

متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر
دراسة مقارنة لولاية بومرداس – محافظة مارسيليا

اعداد الطالبة:

بوعشرية فدوى

اشراف الدكتور:

درويش جمال

ملاحظة: المعلومات الواردة في الاستمارة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، لذا نرجو منكم الاجابة على الاسئلة المطروحة بكل صراحة وموضوعية على جميع الاسئلة إسهاما منكم في إنجاح هذا البحث العلمي، ولكم فائق الشكر والتقدير.

ضع علامة (×) في المكان المناسب.

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1- السن: 20-30 ☐ 31-40 ☐ 41 - 50 ☐ أكثر من 51 ☐

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المستوى التعليمي: دون مستوى تعليمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

المحور الثاني: بيانات حول تجربة المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في نظر مواطنين الولاية.

4- هل انت ممارس للعمل الجمعوي: نعم ☐ لا ☐

5- في حالة اجابتك بلا، ماهي أسباب ذلك؟

.....

.....

.....

6- هل هناك لجنة حي؟ نعم ☐ لا ☐

7- في حالة الاجابة بنعم، ماهو دور لجنة الحي؟ دينية ☐ اجتماعية ☐ ثقافية ☐ اقتصادية ☐

8- هل تمثل سكان الحي؟ نعم ☐ لا ☐

9- في حالة الاجابة بنعم كيف ذلك؟ .....

.....

.....

10- في حالة الاجابة بلا لماذا؟ .....

.....

11- هل لجنة الحي لها دور تنموي ؟ نعم ☐ لا ☐

12- وهل تتعاون مع السلطات المحلية في ذلك؟ نعم ☐ لا ☐

13- في حالة الاجابة بلا، ممكن أن تعطينا أسباب ذلك؟

.....

.....

.....

14- ماهو رايك في الجمعيات المتواجدة على مستوى ولايتكم؟

.....

.....

15- هل لها دور في تنمية الولاية ؟ نعم ☐ لا ☐

16- بصفتك مواطن تمثل الولاية، هل تحضر مداولات المجلس الشعبي المحلي ؟ نعم ☐ لا ☐

17- في حالة الاجابة بلا، لماذا؟

.....

.....

.....

18- ماهو رايك في المشاريع التنموية التي تقوم بها السلطات المحلية؟ .....

.....

19- وهل انت راضي عن ذلك؟ نعم ☐ لا ☐

20- في حالة الاجابة بلا، ماهو سبب ذلك؟ .....

.....

21- هل ترى أن التمويل المالي كافي للولاية لانجاز المشروعات وبرامج التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

22- أي أنواع هذه المشروعات ترى أنها أكثر تمويلا من طرف الولاية؟

- المشروعات الاقتصادية ☐
- مشروعات الخدمة العمومية ☐
- المشروعات الثقافية والرياضية ☐
- أخرى تذكر:.....

.....

<u>المحور الثالث</u>: معوقات ومتطلبات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في نظر مواطنيها.

23- في رايك ماهي المشاكل التنموية التي تعاني منها الولاية؟

.....

.....

.....

.....

24- في رايك ماهي افاقكم التنموية لولاية بومرداس؟.....

.....

.....

25- وماهي اهم اقتراحاتكم التي يمكنك تقديمها لرفع مستوى أو مدى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية إلى مستوى تطلعات مواطنين ولاية بومرداس؟ .....

.....

.....

.....

قائمـــة الجداول

العنـــــوان	الصفحـــــة
– عدد الجمعيات في الجزائر	ص 07
– تصنيفات الجمعيات حسب اخر احصائيات	ص 13
– توزيع السكان على مختلف دوائر ولاية بومرداس	ص 60
– توزيع دوائر ولاية بومرداس ومساحتها	ص 62
– منتجات ولاية بومرداس والمساحة المستغلة	ص 66
– توزيع طاقة الموانئ والانتاج السمكي للولاية.	ص 67
– توزيع مناطق النشاط في ولاية بومرداس	ص 70
– سدود ولاية بومرداس وطاقة استيعابها	ص 72
– عدد الجمعيات على مستوى ولاية بومرداس	ص 73
–حصيلة نشاطات الولاية والمشاريع المنجزة.	ص 75
– نوعية المشتريع المنجزة على مستوى كل ابلديات	ص 75
– الغلاف المالي للمشاريع المنجزة لسنة 2018	ص 76
– تطور مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي	ص 154
– مكونات المجتمع المدني الفرنسي	ص156
– تطور النمو الديمغرافي لمدينة مارسيليا.	ص173

قائـــمـــة المراجع

أولا: المصادر

الدستور:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطي الشعبية، **دستور 1989**، المؤرخ في 23 فبراير 1989.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الصادر بمرسوم رئاسي 438/96، العدد 76، المؤرخ في 08 ديسمبر .1996.

3- دستور 2020، الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية، الجريمة الرسمية المؤرخة في 16 سبتمبر 2020، العدد 54.

القوانين:

4- **قانون رقم 84-08** المؤرخ في04 فيفري 1984 ، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

5- أنظر قانون 90-31 **المتعلق بتأسيس الجمعيات**، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية ، العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

6- **لأمر 97-14**، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر**، المؤرخ في 24 محرم 1418 الموافق لـ 31 ماي 1997 ، الجريدة الرسمية ، العدد 38

7- قانون 10/11 **المتعلق بالبلدية** ، الصادر بتاريخ في 22 يوليو 2011، الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخة في 2011/07/03.

8- قانون 06/12 **المتعلق بالجمعيات**، الجريدة الرسمية المؤرخ في 15 يناير 2015، العدد 02

7- La loi du 1 er Juillet 1901, **Qui contient la création d'associations**, Jourenal d'office, et le décret du 16 août de la même année

ثانيا: المراجع

الكتب:

10- مصطفى ربحي عليان : **البحث العلمي – أسسه، مناهجه، اساليبه، إجراءاته**، (عمان: بيت الأفكار الدولية، ب.د.ط، ب.د.س.النش).

11- **المجتمع المدني ودوره في الاصلاح** ، (كتاب جماعي ، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2004) ، مداخلة محسن عوض: **اليات تعزيز المجتمع المدني ودوره.**

12- بلقاسم سلاطنية،سامية حمدي واخرون: **دراسات في المجتمع المدني**،(الجزائر: درا الجزائرية للنشر، ط1 2017).

13- جمال زيدان :**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع** .(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2014).

14- جورج الراسي: **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، (الجزائر: درا القصبة للنشر، 2008).

15- حسينة بوعدة : **الجمعيات الثقافية في الجزائر – مقاربة ميدانية سوسيونقدية-** ، (الجزائر : دار الهومة.

16- داود ابراهيم: **المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث).

17- ربحي مصطفى عليان: **البحث العلمي " أسسه، مناهجه واساليبه، إجراءاته**"،(الأردن: بيت الأفكار الدولية، ب.د.ط، ب.س.ن).

18- ريما ماجد **: منهجية البحث العملي** ،(بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، تشرين الأول، 2016).

19- زبيحة زيدان: **جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة".** (الجزائر: عين ميلة: دار الهدى للنشر، ط1، 2009م.

20- عامر قنديجلي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، (عمان: دار اليازوردي العلمية ، ط1، 1999).

21- عبد الحافظ العوامله: **إدارة التنمية ، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية** ، (عمان: دار زهران للنشر، 2010).

22- عبد العالي دبلة: **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004).

23- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،(الجزائر: بن عكنون الساحة المركزية، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط5،).

24- غازي الصوراني: **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، (فلسطين: مركز الغد العربي، الطبعة الاولى، 2004).

25- فؤاد بن عفيان : **التنمية المحلية ممارسة وفاعلون**، (الأردن: دار هناء للنشر والتوزيع، ط1، 2015).

26- كمال المشرقي: **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي**، (عمان، الأردن: معهد غرب اسيا وشمال افريقيا، 2018.

27- ليون ابريش، روبرت كوشين ، سايمون: ترجمة محمد أحمد شقمان: **دليل منظمات المجتمع المدني** ،(معهد المجتمع المدني المنفتح، بالتعاون مع المركز الدولي لقاون المنظمات غير الهادفة للربح، الطبعة العربية العراقية ، ط1. 2017.

28- محمد الجوهري، **مدخل إلى علم الاجتماع**، (القاهرة: كلية الآداب، الطبعة1، 2007).

29- محمد بوضياف: **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**،(الجزائر"سطيف": دار المجدد للنشر والتوزيع، ب.ط، 2010).

30- محمد شلبي: **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

31- موسى بودهان: **النظام القانوني لمكافحة الفساد**، (الجزائر: دار الهدى للنشر، 2010م).

32- نادية سعيد عيشور : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ، (الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع،2017).

الأطروحات والمذكرات:

33- حواس صباح: **المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر- واقع وافاق**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانونالعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2015 .

34- منى هرموش: **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

35- ابركان فؤاد: **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، كلية العلوم السياسية والإلعام، جامعة الجزائر، 2009-2010.

36- أحمد طعيبة: **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر1988-1994**،(رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدلولية ، جامعة الجزائر، 1998/1997).

37- العمراني محمد أمين: **نظام الجمعيات-دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والتونسي والمغربي**- (مذكرة لنهيل شهداة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر01، 2016).

38- أوشن سمية : **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر**-(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

39- باري عبد اللطيف: **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007).

40- بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا-دراسة حالة ولاية بومرداس**،(مذكرة لنيل شهادة المتجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر3، 2012/2011).

41- بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا-دراسة حالة ولاية بومرداس 2011/2009**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصدية ، جامعة الجزائر 2011،2012/03).

42- حدة بولافة: **واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق ، جامعة باتنة،2010.

43- حسن فخري ابراهيم: **معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجة نظر المتطوعين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس، 2014).

44- خاد جساماالإبراهيمي: **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية -جمعيات النفع العام-** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

45- خالد جاسم ابراهيم: **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة-جمعية النفع العام – دراسة حالة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ جامة الشرق الأوسط، 2013).

46- خليل نزيهة: **معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني- دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة**- (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،2016).

47- خنفري خيضر : **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، إشراف سعدون مكبوس، 2010-2011).

48- خير الدين عبادي: **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011).

43- رشيدي السعيد: **جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008/2007).

50- سلاف سالمي: **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية-دراسة حالة الجزائر-** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010/2009).

51- سويقات لبنى: **الاعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاعلام والاتصال، جامعة وهران، كلية العللوم الاجتماعية، 2010.

52- سي محمد بن رزقة: **الاليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلعباس، 2017

53- شريفي الشريف: **المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر**،(مذكرة ماجستير في القانون، جماعة تلمسان، 2008/2007).

54- شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية- دراسة حالة البلدية**-(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، 2011/2010).

55- طاشمة بومدين: **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**. (أطروحة دكتوراه، تخصص نظم سياسية وإدارية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007م

56- عبد اللاوي عبد السلام: **المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية-دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر**-(أطروحة دكتوراه في العلوم السايسة، جامعة الجزائر03، 2016/2015).

57-_____: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012).

58- عزيز محمد الطاهر: : **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، (مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة ورقلة، 2011م).

59- علي بن طاهر: **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر-دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية-** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2011/2010)

60- عميور ابتسام: : **نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم**، (مذكرة ماجستير في القانون العام وكلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2012-2013م).

61- غانس محمد: **الانفتاح السايسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الطلابي**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسة ، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

62- غنية ابرير: **دور المجتمع المدني في صياغة السايسات البيئية -دراسة حالة الجزائر**-(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة).

63- فاضلي سيد علي : **نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2009/2008).

64- فاضلي سيد علي: **نظام عمل الجمعيات في الترشيع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2009.

65- فريمش مليكة: **دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر**. (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص تنظيمات سياسية وإدارية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قسنطينة 1، 2012-2011م

66- محمد حفاف: **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017/2016.

67- محمد خشمون، : **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، (رسالة لنيل الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 2010-2011).

68- مسدودي دليلة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي -دراسة حالة ولاية بومرداس**- (مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009.

69- هشام عبد الكريم: **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2006)، ص 91.

70- ـــــــــــــ: **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر – 1999/1989**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006.

71- يمين رحايل : **الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الانثروبولوجيا، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010/2009).

المقالات العلمية:

72- اسيا بلخير: **المجتمع المدني وسؤال المواطنة- فرص التفعيل وحدود التأثير**- مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، الجزء01، 2017.

73- احمد عريقات واخرون: **دور تطبيق معايير الاستقطاب والتعيين في تحقيق الميزة التنافسية**،(جامعة الزرقاء الأهلية: مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد02، 2010)

74- احمد مراح : **علاقة المعارضة البرلمانية بتنظيمات المجتمع المدني في النظام السياسي الجزائري**،(مجلة البحوث لقانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد01، 2020).

75- **استراتيجية مقترحة لتفعيل العمل التطوعي بجامعة بني سويف كقيمة مضافة**،(جامعة الأزهر: مجلة كلية التربية ،العدد 125، الجزء الرابع، أكتوبر2015.

76- الأمين سويقات **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 17، 2017.

77- الجمعي النوي: **معوقات تشكل المجتمع الجزائري مقاربة سوسيو-سياسية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف -الجزائر.

78- العماري طيب: **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر- التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي،دراسة انثروبولوجية-**، (مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان 2014).

79- العيدي صونية: **المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية" جدلية المفهوم والممارسة"** ، مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جامعة بسكرة، 2008.

80- أماني قنديل : **المجتمع المدني في الوطن العربي**،(القاهرة: درا المستقبل العربي، 1994).

81- بكاري مختار: **الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**،(مجلة التنظيم والعمل، المجلد08، العدد02، 2019.

82- بلعيور طاهر : **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة، العدد10 ، نوفمبر 2006.

83- بن ناصر بوطيب: **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر-قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي2014.

84 - بوس.ماحة سيف الدين: **قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية**، مجلة القرداس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

85- جيهاد الغرام: **جهود المجتمع المدني في تدعيم دور الشباب العربي من خلال خلفيات الحضارات**،(الجزائر: مجلة العلوم الانسانية، العدد 06، 2016)، ص 30.

86- حاروش نور الدين: **تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني – البرلمان المدني-**، مجلة الفكر ، العدد السادس، د.س.ن.

87- حامي حسان: **المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة التحديات والمعوقات**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية،الحجم 01، العدد01، جامعة سطيف.

88- حسين أحمد دخيل السرحان: **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، كلية القانون، جامعة اهل البيت، العدد 16.

89- خيرة مكرتار: **الاعلام الجزائري ودوره في التنمية المحلية -إذاعة غليزان انموذجا-** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة أفلو،.

90- رضوان مجادي: **الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية- الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر**- مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019.

91- زكرياء عكة، ميلود عروس: **الاعلام والتنمية المحلية في الجزائر –الخلفيات والأبعاد**- المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية/ العدد 05، أكتوبر 2018.

92- سلمى كوندة: **التسويق الاجتماعي للعمل التطوعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة العلوم الانسانية ، جماعة أم البواقي، العدد 09، 2018.

93- صالح زياني، حجيج أمل: **اشكالية تفعيل المنظمات غير الرسمية في صناعة السياسات العامة في الجزائر**،(مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد03، جوان 2010).

94- عبد الجليل مفتاح: **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**،(جامعة محمد خيضر ، بسكرة،، مجلة الفكر، العدد 05.

95- عبد الرحمان روينة: **العمل التطوعي ودوره في الارتقاء بقيم المواطنة-جمعية سنابل الخير ببسكرة انموذجا**-مجلة السراج في التربية وقضاا المجتمع، العدد 07، 2018

96- عبد الله رقيق، منير صوالحية: **دور العمل الجمعوي والنخبوي في تفعيل المواطنة في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد02، 2020.

97- عبد المنعم نعيمي: **اليات تعزيز وتطوير التمويل الذاتي المستدام في مجال العمل الجمعوي الخيري- صناديق القرض الحسن وصناديق الوقف الاستثماري**،(مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 07، العدد 04، 2018.

98- عروس الزبير: **الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر**، REVUE DE CIDEF ,N24، 2010.

99- عقون سعاد: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس عشر.

100- عمر دراس: **الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلات الجارية في الجزائر**،(مجلة انسانيات ، العدد 28، أفريل –جوان 2005).

101- غزالة وبير : **المجتمع المدني في الجزائر- الجمعيات نموذجا-** مجلة التنمية البشرية، العدد 10، 2018.

102- كاهنة شاطري : **تطور اللامركزية الإدارية – الجزائر ، فرنسا نموذجا-** ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 13، 2017.

103- لحبيب بلية: **إسهام الاصلاحا السياسية والدستورية في تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق احكم الراشد في الجزائر**،(مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الأول، 2017).

104- لعشاب مريم: **التكريس الدستوري لمبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية،** مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11.

105- لوصيف فوزية: **الزوايا في الجزائر بين إرث التاريخ الاستعماري وضرورة الاصلاح والتجديد،** مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد28، العدد01، جامعة قسنطينة، ص 16.

106- ليندة أونيسي: **المحطط االبلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**،(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016.

107- محمد ايسغلي: **الموارد المالية للجمعيات الخيرية في التشريع الجزائري**،(مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد07، العدد04، 2018.

108- مرزوق عنترة: **الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر**- دراسة في التحديات والاليات-، مجلة التراث العدد 01، الحجد 08،ص215.216

109- مزغيش وليد: **الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الراشد على ضوء برنامج "كابدال"، دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية" الجزائر**" أنموذجا، مجلة التراث، العدد 04، المجلد العاشر، ديسمبر 2020.

110- مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية-دراسة حالة النظام السياسي الجزائري"1988-2008-**(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام، قسم العلوم السياسية،2010/2009.

111- مليكة سايل: **دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة**، (المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06، فيفري 2015).

112- نبيل لحمر: **دور الاعلام المحلي في تحقيق أبعاد ومتطلبات التنمية**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 26، الجزء الثاني، 2018.

113- نريمان بطيب: **الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري" واقع ورهانات**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقارطي العربي، العدد 02، 2017.

114- يوسفي علاء الدين، ونوغي نبيل: ، **الحكامة المحلية قراءة في المضامين النظرية للمفهوم**: المجلة الجزائرية للحقوق والعوم السياسية، تسيمسيلت، الجزائر، العدد 04، 2017.

115- يمينة حناش، عبد الكريم كيبش: **دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية " الميزانية التشاركية كالية**"، مجلة الدراسات والابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، عدد2، جوان 2019.

الملتقيات والمداخلات والبحوث العلمية:

116- **الدليل المبسط لإجراءات البحوث الإجتماعية**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية ، 2012.

117- الشبكة الأورومتوسطية ، **"إصلاح سياسي" أم تقييد للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟** تحليل نقدي.

118- بوحنية قوي: **المجتمع المدني الجزائري بين ايديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014.

119- بوحنية قوي: **نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية من خلال المداخل: الكلي، الجزئي، الحكم الراشد**، مداخلة مقمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: التنمية البشرية وفرص الادماج في الاقتصاد المعرفة والكافاءات البشرية، جامعة ورقلة، 2004.

120- زبيري حسين: **الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الإجتماعية في الجزائر**، بحث مقدم في معهد السياست بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2017.

121- صالحة العنزي وسميرة العطوي: **العينات**، (محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير مناهج وطرق التدريس، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية،1433ه)..

122- عباس أيوب: **منهجية البحث العلمي**،(محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة، جامعة أم البواقي).

123- عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الإجتماعية** ، المعهد الوطني للعمل ، الجزائر، 2001.

124- علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيرة: **المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية**، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة المس، 25 ديسمبر 2017.

125- فهد بن سلطان: **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي –دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود**،(رسالة الخليج العربي، مكتبة التربية لدول الخليج العربي،2009).

126- لحبيب بلة: **نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016**، مداخلة ضمن ملتقى بعنوان: حقوق الإنسان- المجتمع المدني والحكم الراشد، جامعة مستغانم، 2016.

127- مانيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض : **منهجية البحث**، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث في رسائل الماجستير الدكتوراه.

128- **محمد عابد الجابري** : **المجتمع المدني**، مداخلة ألقيت في ملتقى المجتمع المدني في المغرب العربي، الولايات المتحدة ، في بيرنستون، أفريل 1996 ".

129- مرسي مشري: ملتقى تحت عنوان **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع التحديات**، مداخلة بعنوان: **المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الية تفعيله**، الجزائر، 17ديسمبر 2008.

130- يسري مصطفى: **البيئة التمكينية للمجتمع المدني في المنطقة العربية** ، تقرير تم نشره بدعم من Norwegian Peoples Aïd، بيروت ، د.س.ن.

131- يوسف ين يزة ، **المختصر المفيد في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**،(جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي).

المواقع الالكترونية:

132- **الحوكمة مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المحلية بعد الثورات**، المرز الديمقراطي العربي، 2016، https://democraticac.de

133- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجمهورية الجزائرية https://www.interieur.gov.dz.

134- نجاح عبد الله سليمان: **عن ثقافة المواطنة متى تبدأ؟** ، المركز الديمقراطي العرب، 2018 ، على الموقع الالكتروني التالي: https://democraticac.de.

135- بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير: واقع السياحة الداخلية وافاقها مع الإشارة لولاية بومرداس كنموذج

136- بوحنية قوي: **الإدارة المحلية من منظور مقارن – دراسة في بعض التطبيقات : فرنسا وبريطانيا**- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.politics-dz.com

137- بوزراة الداخلية والجماعات المحلية، رنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية "**كابدال**" www.interieur.gov.dz

138- تاليدا حوبو وارخون: **الانخراط المدني – كيف يمكن أن تشجع التكنولوجيا الرقمية انخراطا أكبر في المجتمع المدني؟**، ، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.rand.org

139- جمال حمداوي: **المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي**
https://www.diwanalarab.com/

.

140- حنان س: **يومرداس حاضنة التاريخ والسياحة**، موقع الكتروني تم الاطلاع عليه يوم 2019/06/25. **https://www.el-massa.com/dz**

141- خالد الكياني: **دور الاعلام في دعم المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد 3164، 2010،على الموقع اللكتروني التالي: https://www.ahewar.org

142- دراسة حول منهج امسح الإجتماعي تم الإطلاع عليها يوم 2019/10/07 في الموقع الالكتروني:
www.mobt3ath.com

:

143- دليل عملي للمجتمع المدني، **الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الأنسان في الأمم المتحدة** ، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ohchr.org

144- زياد سمير الدباغ: **اليات تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح**،(بحث مقدم إلى الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة، مؤسسة النبأ والتفوق، 2018)، على الموقع الالكتروني التالي: https://annabaa.org/arabic

145- سكندر حجازي: **تبني ثقافة "السبونسبور" محليا ونشرها لتنويع التمويل الجمعوي**، مقال نشر يوم 22 جانفي2017 على الموقع الالكتروني التالي: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.** .

146- شواش عبد القادر: **الفاعلين والمشاركة في التنمية المحلية بين الواقع والمأمول**، www.geosp.net/wep-content/uploads/2013/09

147- صالح ياسر : **المجتمع المدني والديمقراطية**، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، 2006، https://www.ao-academy.org

148- ضحى هلال: **دور الاعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة جانب التنمية السياسية**- المركز الديمقراطي العربي، 2018، على الموقع الالكتتروني التالي: https://democraticac.d

149- عبد الرزاق مقري: **التحول الديمقراطي في الجزائر – رؤية نقدية**، على الموقع الالكتروني التالي: http://boulemkahel.yolasite.com

150- عبد الناصر جابي : **علاقة المجتمع المدني بالرلمان دراسة حالة الجزائر *واقع وإفاق**- ، نوفمبر 2006. https://www.droit-dz.com

151- عبد الناصر جابي: **الحركات الإجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشموخ المجتمع**،(كراسات مركز البحث الاقتصاد المطبق والتنمية، على الموقع **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**

152- لدرم أحمد: **منظمات المجنمع المدني الجزائر ودورها في التنمية** ، جامعة الشلف، مقال على الموقع الالكتروني التالي: http://www.univ-chlef.dz.

153- ليث زيدان: **عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية**، تم نشره يوم 2005/12/01 على الموقع الالكتروني **https://pulpit.alwatanvoice.com**

154- محمد البكوري: **المجتمع المدني والفعل التطوعي- بعض سياقات الترابط**- دار الناشر للنشر الإلكتروني، 2016، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.nashiri.net/ar

155- محمد ب: اختيار 10 بلديات لتجسيد برنامج محلي ناجح ، مقال تم الاطلاع عليع يوم 2019/05/17 على الموقع الالكتروني: https://www.el-massa.com

156- محمد بن شريف: **العمل الجمعوي وافاق الديمقراطية التشاركية**، مقال في الموقع الالكتروني التالي:

https://www.almothaqaf.com

.

157- محمد قيراط: **جدلية الاعلام والمجتمع المدني**، مقال على نشر سنة 2014 على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.albayan.ae

158- محمد قيراط: **وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع المدني**، مقال على الموقع اللكتروني التالي:

https://www.albayan.ae

159- محمد يسين الهلالي: **فاعلية المجتمع المدني في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة –الجزائر انموذجا**- على الموقع الالتروني التالي: https://mqqal.com/2018/05

160- نور الدين الوردي: **دور الشباب في تنمية المجتمع المدني**، جردية الحوار المتمدن، العدد 3529، 2011، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ahewar.org.

161- مجدى علام: **الديمقراطية التمثيلية والتشاركية** ، مقال الكتروني تم الاطلاع عليه يوم 15 جوان 2020، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elwatannews.com.

المراجع باللغة الأجنبية:

162- **Un projet pour une stratégie Partenariale**, 2012/2020, www.marseille.fr.

163- E. Moyou : **Le secteur associatif en France – Faits et chiffres /** publier cet article le 10 septembre 2020, https://fr.statista.com.

164- Edith Archambault: **Le secteur sans but Lucratif en France et dans le monde**, Université de Pais 1 Panthéon-Sonbonne, 2015

165- Céline Bazin Et d'autres : **La France Associative En Mouvement,** 17émé octobre 2019, https://www.associations.gouv.fr

166- Céline Bazin Et d'autres: **La France Associative En Mouvement,** 17émé octobre 2019, P06, https://www.associations.gouv.fr.

167- Cet article dans le set web suivent : https://www.mastersportal.com

168- Cet article est disponible dans le site web suivent : https://fr.wikipedia.org.

169- Cet article est disponible sur le site Web suivant : https://www.afd.fr/fr/agence-francaise-de-developpement.

170- Cet article est disponible sur le site Web suivant https://fr.wikipedia.org

171- Cet article et disponible dans le set web suivent : https://fr.wikipedia.org.

172- Claire Bullen : **Marseille, ville méditerranéenne**, Enjeux de pouvoir dans la construction des identités urbaines, https://journals.openedition.org ,2012

173- Clémence Auzary et des autres : **La nature à Marseille**, Miroir et Outille de L'urbaine, ENS Ulm, département de géographique, 2019.

174- **CNCD** : *Centre national de coopération au développement.*

175- Dirction DE La Pèche et des Ressources Halieutiques, **WILAYA De Boumerdes.**

176- Dirction de La Programmation Et Du Suivi Budgetaire, **Annuaire Statistique De La WILAYA De Boumerdes**

177- E. Lams : **L'organisation des collectivité territorial**, Coopération CRFCB – Préparation Concours, 2020.

179- E. Moyou : **Nombre d'associations créées en France 1993-2019**, publier cet article le 11juin 2020, https://www.banquedesterritoires.fr

180- Edith Arambault : **Challenges and Opportunities for the French and European Civil society in a Changing World** , 2018, halshs-01702281.

181- Edith Archambault : **French Civil Society, Historical Background ,Present Position and -Major Issues**, Voprosy Statistiki, Federal State Statistics Service (Rosstat) - Moscow, Russia, In press .halshs-01956757, 2018.

182- French Law of 01.07.1901 about **the associations** , official journal of the French Republic, N° 177, Tuesday 02 July 1901.

183- Gury Gilbert : **L'intercommunalité, Enjeu Du Développement Local**, Paris, Groupement de Recherches sur l'Administration Locale en Europe.

184- Jacques Dermagne : **Instituions Et Société Civil**, www.societestrategie.fr ,

185- Jacques Garnier, Jean Benoît Zimmermann, **L'aire métropolitaine marseillaise et les territoires de l'industrie** ,Géographie, économie et société, 2006/2, (Vol. 8.

186- Jean- Claude Gillet : **Les Associations ,Des Espaces Entre Utopie Et Pragmatisme** , Presses Universitaire De Bordeaux ,2001.

187- Jean Yves Gouttefet , **Stratégie de développement territorial ,**Ed économique , Paris,2003

188- José Serrano et autre : **Développement durable et territoires**, Vol. 5, n°2 | Juin 2014.

189- **L'organisation territoriale de la France** ; Mai 2015, Cet article est disponible sur le site Web suivant, http://www2.assemblee-nationale.fr

190- **Les associations en France,** Voir l'article sur le site suivant, www.associations.gouv.fr

191- **Les associations en France,** Voir l'article sur le site suivant, www.associations.gouv.fr.

192- Les Conseils de développement : 20 ans au service de la démocratie locale, juillet 2019.

193- Loïc Bourse : **Le développement local dans un contexte de mondialisation- une Confrontation entre théories et Pratique à Partir de deux Etudes de Cas : BAMAKO (MALI) et MARSEILLE**, Docteur de L'université AIX-MARSEILLE, 2011.

194- M. Robert BRET : **Collectivités territoriales, Organisation administrative de Paris, Marseille et Lyon**, Annexe au procès-verbal de la séance du 14 octobre 2003, https://www.senat.fr.

195- **MARSEILLE** : PLUS BELLE LA VILLE, 12 mars 2017, , www.cafe-geo-net

196- Michel Peraldi, Claire Duport, Michel Samson, **Sociologie de Marseille**, Coll. Repères

197- Nathalie Perrier : Les conseils de développement menacés de disparition, cet article publie le 11/10/2019, dans le site suivent ; https://www.lagazettedescommunes.comn

198- **Organisation territoriale de la France,** Cet article est disponible sur le site Web suivant, https://fr.wikipedia.org.

199- Pascal Chevalier : **L,approche LEADER et le développement local en France**, Centre français de recherche en sciences sociales, 2010.

200- Pete Songan, **The impact of local communities, social and behavioral sciences**, 2014

201- Qu'est-ce qu'un Conseil de développement, Cet article est disponible sur le site Web suivant ; http://www.vignoble-nantais.eu.

202- Rapport d'étude sur les conseils de développement en Nord –Pas de Calais, 2003.

203- **Rapport n1 : Développement Local Concepts, Stratégies et Benchmarking**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne, Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique des études Economiques des Stratégique, 2011.

204- Sabine Saurugger: **Conception of Civil Society Participation in France and the European Union**, Political Studies,2007 Vol55

205- Samir Boumoula,Mustapha Bakl : **Le Développement Durable Local Algérie- Repenser les outilles de pilotage de L ,ACTION Publi**c ,Revue Nouvelle Economie 13-vol 2, 2015

206- Site Web consulté le 03/10/2020 ,**https://focus2030.org**

208- Un projet pour une stratégie Partenariale, 2012/2020, www.marseille.fr.

209- **Un projet pour une stratégie Partenariale,** 2012/2020, www.marseille.fr.

210- Unit for Relations with Civil Society , France civil society organization, **www.diplomatie.gouv.fr**

211- Vade-mecum : **Conseil de Développement**, Mettre en œuvre la loi sur le terrain, juillet 2016,

212- Véronique Blua, Claude Martinaud : **Habiter la Ville L'exemple de Marseille et de Shanghai**, Site académique Aix-Marseille d'histoire-géographie.

213- **Vers une croissance plus inclusive de la métropole Aix-Marseille : une perspective internationale**, Synthèse de l'étude de l'OCDE, 2013, www.oecd.org/regional/aix-marseille.

214- **Ville de Marseille**, Cet article est disponible sur le site Web suivant, https://www.cartes-2-france.com/villes/marseille.

215- Vincent Tiberjet , Patrick Simon : **La fabrique du citoyen : origines et rapport au politique en France document de travail**, N O, 175, 2012, La Découverte, 2015, , **https://www.editionsladecouverte.fr**

216-Pierre-Noël Denieuil : **Développement social, local et territorial** : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français, 2008/2 n° 142.

217- BUREAU DES ARTS – LUMIN'ARTS

https://www.facebook.com/luminarts

- CSR, Sustainable Development and 218

Solidarity,DIAMBARS,diambars@kedgebs.com,

https://www.facebook.com/diambars.med

219- **Gestion associative des locaux associatifs (g.a.l.a.) association Aides Marseille .https://www.gralon.net.**

220 - Etats Généraux De Provence, Département Bouche-Du-RHone,R §S, **Panorama de la vie associative dans les Bouches –Du- RHONE** , février 2015.

221- Ministére De L'éducation Nationale, De La Jeunesse Et Des Sport, **L'essentiel de la associative des Bouches-du-RHone**, novembre 2020.

222- Service départemental à la jeunesse, à l'engagement et aux sports, Direction des services départementaux de l'éducation nationale des Bouches-du-Rhône.

223- Eric Miguet: Marseille : le véritable poids des associations, https://www.laprovence.com/article/edition-marseille.

224- Préfet Des Bouches-Du- Rhône, **Note D'orientation 2021, FDVA Fonctionnement et Projet Innovants.**

225- Le financement d'une association, cet article dans le set web suivent : https://www.legalplace.fr

226- M.Racon-Bouzon et Autre **: Assemblée Nationale**, PLF Pour 2020- N 2272,

227-Cet article dans le site web suivent : https://www.laprovence.com

227- Jean-Benoît Dujol : Ministère De L'éducation Nationale De La Jeunesse Et Des Sports, **L'essentiel de la vie associative des Bouches-du-Rhône* Marseille***, Novembre 2020.

الفهـــــرس

✓ **شكـر وتقديــر.**

✓ **المقدمـــــــة**.....(أ)

✓ **الفصل الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر بين الظهور والتطور**.....01

ـ **المبحث الأول:** الأطر القانونية والهيكلة للمجتمع المدني في الجزائر.....02

المطلب الأول:البناء القانوني ونشأة المجتمع المدني الجزائري.....02

المطلب الثاني: مكونات المجتمع المدني الجزائري.....10

المطلب الثالث: البناء الممرساتي للمجتمع المدني الجزائري.....19

ـ **المبحث الثاني:** المجتمع المدني الجزائري بين التبعية السياسية والإستقلالية.....22

المطلب الأول: حركية المجتمع المدني في ظل التحول الديمقراطي.....22

المطلب الثاني: توظيف المجتمع المدني سياسيا في ظل الأزمة.....24

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني الجزائري بالسلطة السياسية.....26

ـ **المبحث الثالث:** المجتمع المدني الجزائري ودوره في التنمية المحلية.....29

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر.....29

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تجسيد برامج التنمية المحلية.....36

المطلب الثالث: صعوبات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية.....40

✓ **الفصل الثاني: فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية " نموذج ولاية بومرداس"..45**

ـ **المبحث الأول:** مونوغرافيا ولاية بومرداس.....47

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لولاية بومرداس.....47

المطلب الثاني: التنظيم الإداري و السياسي لولاية بومرداس.....50

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية لولاية بومرداس.....53

ـ **المبحث الثاني:** تجربة دورالمجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في ولاية بومرداس.....65

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته.....65

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.....67

المطلب الثالث: صياغة إستمارة الدراسة وأدوات التحليل الاحصائي.....71

ـ **المبحث الثالث:** تحليل نتائج الدراسة الميدانية.....73

المطلب الأول: التحليل الاحصائي لنتائج استمارة الجمعيات.....73

المطلب الثاني: التحليل الاحصائي لنتائج استمارة السكان.....116

✓ **الفصل الثالث: فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية" نموذج محافظة مارسيليا"..131**

ـ **المبحث الأول:** المجتمع المدني والتنمية المحلية في فرنسا.....132

المطلب الأول: المجتمع المدني الفرنسي.....132

المطلب الثاني: التنمية المحلية في فرنسا.....139

المطلب الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والممثلين المنتخبين (مجالس التنمية في فرنسا).144

ـ **المبحث الثاني:** مونوغرافيا مدينة مرسيليا.....147

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمدينة مرسيليا.....148

المطلب الثاني: التنظيم السياسي و الإداري بمرسيليا.....150

المطلب الثالث: الجانب الإجتماعي والإقتصادي لمدينة مارسيليا.....152

ـ **المبحث الثالث:** فاعلية المجتمع المدني في مدينة مرسيليا.....162

المطلب الأول: الإطار القانوني للجمعيات في مرسيليا.....163

المطلب الثاني: طبيعة المشاركة الجمعوية في مرسيليا لتحقيق التنمية المحلية.....176

✓ **الفصل الرابع: متطلبات واليات تفعيل دور المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية.....182**

ـ **المبحث الأول:** متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر.....183

المطلب الأول: المتطلبات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....183

المطلب الثاني: المتطلبات المالية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....188

المطلب الثالث: المتطلبات البشرية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....193

ـ **المبحث الثاني:** الآليات العملية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر..200

المطلب الأول: نشر ثقافة الحكم الصالح و الحوكمة المحلية.....200

المطلب الثاني: المجتمع المدني ونشر ثقافة المواطنة.....205

المطلب الثالث: الآليات المعلوماتية والتكنولوجية لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....208

✓ **خاتمـــــــــــــة**.....216

✓ **قائمــة الملاحق**..... 221

✓ **قائمــة الجداول** 237

✓ **قائمة المراجـــــــع** 239

✓ **الفهـــــــــــــرس**..... 256

✓ **ملخص الدراسة**

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع مؤسسات المجتمع المدني من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه في تجسيد التنمية المحلية، مع التركيز على أهم متطلبات واليات تفعيل هذه المؤسسات ، وتم إسقاط ذلك على الواقع من خلال التطرق للوضع الجزائري ومقارنته بالوضع الفرنسي.

ولاختبار مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية، فقد تضمنت الدراسة نموذجين عمليين وهما حالة ولاية بومرداس ومحافظة مرسيليا. ومن اجل الإستفادة من النموذج الثاني وامكانية تطبيقه على النموذج الاول، تم إبراز واقع هذه المؤسسات والدور الذي تلعبه على مستوى النموذجين، بالاضافة إلى مقارنة الوضع التنموي لكل منهما، و في الاخير نصل إلى أهم الاليات لتفعيل دور المجتمع المدني لتجسيد تنمية محلية مستدامة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني، التنمية المحلية، المجتمع المحلي، بومرداس، مارسيليا.

Abstract:

The study dealt with the issue of civil society institution in terms of the role they can play in the embodiment of local development, with a focus on the most important requirements and mechanisms for activating this institution, and the reality was projected by addressing the Algerian situation and comparing it with the French situation.

To test the extent to which civil society institution contribute to the embodiment of local development , the study included two practical models, namely the case of the state of Boumerdes and Marseille Comparing the development status of each of them, and finally arriving at the most important mechanisms for activating civil society to achieve sustainable local development .

Key world: Civil society, Local Development, local community, Boumerdes, Marseille.